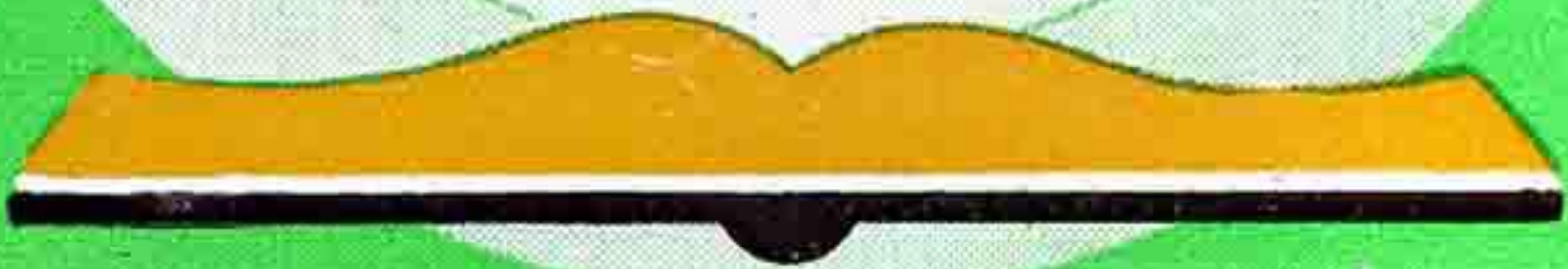


مناهج البحث الاجتماعية والإعلامية

دكتورة نوال محمد عمر

كلية الآداب - جامعة الزقازيق



مناهج البحث

الإعلاني والاجتماعي

تأليف

دكتورة / نوال محمد عمر

قسم الإعلام بجامعة الزقازيق

١٩٨٦

الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة

مقدمة

لقد قفزت تطلعات الانسان في العالم للحصول على المعارف والمعلومات التقنية والفنية وهذه الانطلاقة أى انطلاقة الفكر الانسانى منذ عصر الاستنارة هو المنهج العلمى الذى يقوم على الاسلوب البسيط للتفكير السليم بالنسبة للانسان العادى ولقد طوره علماء ومفكرو الغرب بتنظيم التراث العلمى التاريخى وتحسين وتطوير أدوات الملاحظة والقياس وذلك نتيجة التقدم الذى أحرزته بلادهم فى العصر الحديث .

ولقد تواجه الكتابة فى موضوع مناهج البحث أحجام من قبل الباحثين نظرا للصعوبات التى تحيط بهذا اللون من الموضوعات .

ومرجع ذلك يعود الى أن البحث فى المجتمع والانسان عملية متشعبة ومتداخلة تحوى الكثير من الابعاد والمكونات الامر الذى يجعل كل محاولة للكتابة فى هذا المجال ناقصة بصورة من الصور سواء كان هذا النقص بوعى من الكاتب أو بلا وعى منه وتمثل دراسة مناهج البحث نوع الدراسة الاساسية اللازمة لتكوين الاساس العلمى للطالب وخلق الادراك لديه بأهمية النظرة العلمية وتكوين الاسس المنطقية والموضوعية التى يجب أن تحكم تفكيره سواء فى المجال العلمى أو التطبيقى ومسلمات أى بحث تشتق من الخبرات السابقة أو من البحوث السابقة ولكن خلف جميع المسلمات توجد فلسفة عامة وشاملة للكون قد يكون الباحث واعيا أو غير واع بها . ولعل أهم المسلمات معى انتظام ظاهرة الكون بمعنى أن تكرر نفس الظروف المحيطة والمصاحبة لظاهرة ما يرتبط بحدوث نفس الظاهرة . وهذه نقطة أساسية فى البحث العلمى وبدونها لا يكون هناك معنى للبحث عن أسباب الظواهر أو التنبؤ بها .

وغنى عن البيان أن هناك دعاوى ومشكلات لم تحسم بعد فى العلوم الانسانية فلا يزال هناك خلاف حول بعض المفاهيم والمصطلحات ، ولا يزال هناك حوار دائر حول الموضوعية والذاتية فى البحث العلمى ، كما لا يزال هناك اقتراب بين لغة النظرية العلمية ولغة البحث العلمى ، ولا يزال هناك تعدد منهجى وتطور فى المناص فى البحث العلمى ولا تزال هناك أخطاء فى تحديد عمليات البحث ذاتها ... الخ ...

والكتاب الذى تقدمه للقارئ محاولة للتعريف بالاسس العامة للبحث العلمى والقواعد الاولى للتفكير السليم وأهم الطرق والاساليب الفنية المستخدمة فى اجراء البحوث الاجتماعية والاعلامية بأنواعها المختلفة واغراضها المتباينة

كما شرحنا فيه أسلوب العينة في البحث وهو أسلوب حديث أخذت به الكثير من الأمم المتقدمة لتوفير نفقات البحث والجهود اللازمة له ولضمان الدقة في جمع البيانات .

كلمة أخيرة أود أن أنوه اليها وهي أن مشكلتنا ليست في أننا نطبق المنهج العلمي في بحث مشاكلنا سواء كانت اجتماعية أو اعلامية . ان مشكلتنا تكمن في أننا لا نطبق ولم نحدد أهدافنا بصورة واضحة وعلى أهليتها للبحث العلمي ، لم نحدد الأولويات ومن ثم لم نحدد مشاكلنا التحديد العلمي الذي يجعلها قابلة للبحث العلمي ٦

ولقد حرصنا أن نضفي على هذه الدراسة طابعا يساعد المشتغلين بالبحث الميداني ويسد حاجة المهتمين بالتخطيط الاجتماعي بمبادئ البحث الاجتماعي والاعلامي ومناهجه بوجه خاص .

والله نسأل أن يوفقنا الى ما فيه الخير .

نوال محمد عمر

الفهرس

رقم الصفحة

الفصل الاول :

١	المدخل العلمى
٦	الطبيعة لها ترتيب ونظام
٩	مستهدفات العلوم الاجتماعية
٢٦	عملية البحث

الفصل الثانى :

	أسس المفاهيم فى مجال البحث
٣٠	المفاهيم
٣٢	التعريفات
٤١	النظرية

الفصل الثالث :

	العناصر الاساسية للبحث
٥٨	مشاكل البحث
٧٢	نماذج من المشاكل والفرضيات النظرية

الفصل الرابع :

	منهج البحث العلمى
٨٢	تعريف شامل للبحث
٨٤	هيكل أو شكل البحث
٨٩	اختيار مشكلة البحث العلمى

رقم الصفحة

٩٣

تحديد مشكلة البحث

٩٤

صياغة فروض البحث

الفصل الخامس :

المناهج الاساسية : البحث العلمى

٩٩

١ - منهج البحث التوثيقى

١١٠

٢ - منهج المسح الاجتماعى ودراسة الحالة

١١٧

٣ - الميهج الاحصائى

١٢٥

٤ - البحث التجريبي

٥ - تحليل المضمون

الفصل السادس :

وسائل جمع البيانات

١٥٣

تمهيد

١٥٥

١ - الملاحظة

١٦٠

الوسائل المساعدة فى الملاحظة البسيطة

١٦٣

الملاحظة المنظمة

١٦٩

٢ - كشف البحث

١٧١

٣ - صحيفة الاستبيان

١٧٩

٤ - المقابلة

الفصل السابع :

الاجراءات غير الدخيلة

١٨٢

تمهيد

مصادر الخطا

رقم الصفحة

- الاجراءات غير الدخيلة — الفرض والتعريف ١٨٤
— السجلات السياسية والقضائية ١٩١

الفصل الثامن :

تمهيد

الاهتمامات الاخلاقية في مجال البحث

لماذا أخلاقيات الباحث

٢٠١

دراسة عن سلوك البوليس

٢٠٥

الصفات الخاصة بطلبة الجامعة

٢٠٦

الرضا المعلوم

٢٠٨

الفهم

٢١٢

أبعاد الخصوصية

٢١٤

الموضوعية والباحث الاجتماعي

٢١٩

الدستور الاخلاقي لعلماء الاجتماع

٢٢٩

المراجع :

ملحوظة :

المنهج الاحصائي رقم (٣) بدلا من (٤)

المبحث التجريبي رقم (٤) بدلا من (٥)

Figure 1

40

29

— — — — —

...

100% 100%

50

100

28

2000

الفصل الأول

المدخل العلمى

تمهيد :

ما هو الشيء الذى يوفره المدخل العلمى لأولئك الذين يهتمون بمشاكل المجتمع ؟ كيف يتأتى لنا أن نحصل على معرفة يعتد بها عن تلك الجوانب من التجربة البشرية التى تؤخذ على أنها جوانب « اجتماعية » ، و « سياسية » و « اقتصادية » و « سيكلوجية » ؟ وبمزيد من التحديد ، كيف يمكن للمدخل العلمى أن يكون شيئاً له قيمته فى فهم ظواهر معينة كالتضخم ، البطالة ، الادارة الديموقراطية ، البيروقراطية ، الانحراف ، تحقيق الواقع الذاتى ؟

ان اجدى السبل للإجابة على هذه التساؤلات هو أن نقوم أولاً بتعريف ما هو « العلم » ثم بعد ذلك نلقى نظرة فاحصة على المدخل العلمى ، وما هى فرضياته ، وأهدافه ، وخواصه ونقارن كل هذا بالمداخل الأخرى للمعرفة . وفى هذا الفصل سنقوم أولاً بتعريف العلم ثم نعقد المقارنة بين المدخل العلمى وثلاثة مداخل أخرى للمعرفة . وفى المدخل العلمى سوف نناقش فرضيات العلم ، وأهدافه ودور المنهجية فى هذا المدخل . بعدئذ سوف ننتقل الى عرض الافكار الكامنة وراء الثورات العلمية ، والاكتشافات والتقدم العلمى . أما القسم الاخير من هذا الفصل فيعرض لنموذج من نماذج عملية البحث .

ما هو العلم ؟

ان « العلم » هو ، لسوء الحظ ، شىء لا يمكن تعريفه بسهولة . فنحن نجد أن الافراد من غير المتخصصين ، والصحفيين ، وصناع القرار ، والدارسين ، بل والعلماء أنفسهم يقومون بتعريف كلمة « العلم » بطرق مختلفة ، ويستخدمونها فى سياقات ومضامين مختلفة . فالعلم ، بالنسبة للبعض ، يفيد مباشرة عمل ذو منزلة ومهابة ، وبالنسبة لبعض آخر ، فان العلم يعنى عندهم كيان من المعرفة الصادقة الصحيحة ، وبالنسبة للبعض الثالث ، فهو يعنى الفحص الموضوعى للظواهر الامبريقية .

والصعوبة الناجمة عن محاولة تعريف العلم تنشأ من الميل نحو الخلط بين مضمون العلم ومنهجيته . وعلى الرغم من أن العلم ليس له موضوع خاص بذاته يهتم به ، إلا أننا لا ننظر الى كل دراسة عن الظواهر على أنها بمثابة علم . فعلم التنجيم ، مثلاً ، يقوم بدراسة مواقع النجوم والاحداث المختلفة في الحياة البشرية ثم يحاول تأسيس العلاقات بينها والتنبؤ بالظواهر المستقبلية . هذه الاهداف والانشطة لا تؤهل علم التنجيم لكي يدخل في عداد أسرة العلوم المختلفة . بل حتى لو قامت احدى الجامعات التي لها مكانتها بإنشاء قسم بها لعلم التنجيم ، وجندت له الكفاءات اللازمة ووضعت المقررات ومنحت أعلى الدرجات العلمية ، فلن يكفى كل ذلك لتأهيل التنجيم لكي يصبح نظاماً علمياً . والداعى لرفضنا أن يكون التنجيم علماً ليس بسبب موضوعه في حد ذاته ، بل لان الاسلوب المنهجى انذى يستخدمه المنجمون لا يعتبر اسلوباً علمياً . لذلك فعندما يقوم العلم برفض فرع ما من فروع المعرفة ذات الحقائق المفترضة ، فان ذلك يكون دائماً على أساس منهجيته ، والاكثر من ذلك أن قدراً كبيراً من مضمون العلم يتغير بصفة مستمرة ، فالذى يمكن اعتباره اليوم شيئاً علمياً ، قد يصبح غير علمى في المستقبل . والعلم ليس بالشئ الذى يؤخذ على أنه أى كيان عام أو خاص من المعرفة ، فالعلم لا يرتبط بالموضوع الذى يهتم به ، بل يرتبط بمنهجيته . لذلك ، ولكل هذه الاسباب ، فاننا سنستخدم كلمة العلم خلال هذا الكتاب وهى تعنى كافة أنواع المعرفة التى يتم جمعها عن طريق المنهج العلمى .

مداخل الى المعرفة :

ان كلمة علم Science مأخوذة عن الكلمة اللاتينية Scientia ، Siens والتي بدورها عن كلمة Scirs اللاتينية وهى اسم الفاعل لكلمة « أن تعرف » . وعبر التاريخ . كان اكتساب المعرفة يتم عن طريق أساليب عديدة . والمدخل العلمى هو الاسلوب الوحيد على الاطلاق الذى حاول الناس عن طريقه أن يتفهموا بيئتهم وأنفسهم . ومع ذلك ، فان هناك ثلاثة أساليب عامة أخرى أدت دورها فى خدمة غرض اكتساب المعرفة : الاسلوب السلطوى ، الاسلوب الغيبى ، والاسلوب العقلانى . الفارق الرئيسى بين هذه الاساليب ، هو الطريقة التى يضافى بها كل منهم الثقة على مصدر المعرفة (أى « من » الذى يقول هذا ؟) ، وعلى « الاجراء » الذى يتم به الحصول على المعرفة (« كيف » عرفت هذا ؟) ، ثم على « التأثير » الناجم عن الحصول على المعرفة (أى « ما هو »

الفرق فيما حدث ؟) . وهنا قد يكون من المفيد أن نعرض وصفا مختصرا لهذه الأساليب لانه سيمدنا بمنظور للمقارنة عند تقديم المدخل العلمى .

الاسلوب السلطوى :

فى الاسلوب السلطوى ، يتم السعى الى المعرفة استشعارا بأولئك الذين يمكن تحديدهم من الناحية الاجتماعية أو السياسية على أنهم بمثابة مصادر مؤهلة للمعرفة . هذه المصادر قد تكون الوحي الالهى فى المجتمعات القبلية ، والمطارنة فى المجتمعات الكهنوتية ، والملوك فى المجتمعات الملكية ، والأشخاص الذين يقومون بأدوار علمية فى المجتمعات التكنوقراطية . وفى أى مجتمع ، قد تكون السلطات المختلفة هى المسعى الذى يتم اللجوء اليه كمصدر لمهرفة الظواهر المختلفة . فمثلا ، بالنسبة للكاثوليك المتدينين ، يعتبر البابا هو صاحب السلطة التى لا تناقش فى كل الامور الدينية . ومن أصحاب هذه السلطة التى لا تناقش كذلك أكاديمية العلوم السوفيتية ، التى أصدرت حكمها عام ١٩٥٠ وقررت فيه أن النظريات الاحصائية القائمة على قانون الاحتمالات هى نظريات غير علمية ، وكان هذا القرار محاولة عقيمة لحل التعارض بين حتمية المادية الجدلية ونظرية الاحتمالات . اذن ففى الاسلوب السلطوى ، يقوم الباحث ، المعرفة باضفاء خاصية القدرة على تحقيق المعرفة على السلطة الاجتماعية أو السياسية لمصدر المعرفة . أما الوسيلة التى يتوصل بها الساعى لمعرفة هذه السلطة فهى تمس طبيعة استجابة السلطة ، وليس ثقة الساعى فى الاستجابة . أكثر من هذا ، أنه على الرغم من أن التأثيرات الناجمة عن أحسد بنود المعرفة التى يتم الحصول عليها بهذا الاسلوب يمكن أن تؤدى الى استبدال السلطة فى النهاية ، إلا أن عددا كبيرا من نواحي التنفيذ يكون مطلوبا قبل أن يحدث هذا .

الاسلوب الفييى :

وفى الاسلوب الفييى ، ترجى المعرفة بالتوصل الى الانبياء ، والمقدسات ، والآلهة ، والوسائط وغيرهم من أصحاب السطوة فوق الطبيعية القادرين على اعطاء المعرفة . وبهذا المفهوم ، يكون الاسلوب الفييى شبيه بالاسلوب السلطوى ، وإن اختلف عن هذا الأخير فى أنه يعتمد على المظاهر التى تقصص عنها الاشارات فوق الطبيعية وعلى الحالة النفسية والبدنية المستهلك المعرفة .

فعلى سبيل المثال ، الطقوس التى تحيط بعملية التنبؤ عن طريق التنجيم ما هى الا طقوس تستهدف اقناع المستهلك بالقوى فوق الطبيعية للمنجم . فالاسلوب الغيبي يعتمد ، الى حد بعيد ، على القيام بتصرفات طقوسية واحتفالية خيال المستهلك ، أكثر من ذلك ، أنه تحت ظروف من الهبوط المعنوي ، والعجز ، والحذر ، يكون المستهلك للمعرفة فى أكثر حالاته رغبة فى تقبل بنود المعرفة التى تقدم عن طريق الاسلوب الغيبي . وفى هذا الاسلوب ، فان الثقة فى المعرفة التى تتحقق عن هذا الطريق تتناقص كلما ازداد عدد الحالات التى لم تثبت أو كلما تقدم المستوى التعليمى للمجتمع .

الاسلوب العقلانى :

العقلانية هى احدى المدارس الفلسفية التى ترى أن شمولية المعرفة هى شىء يمكن اكتسابه بالتمسك الشديد بأشكال وقواعد المنطق . والفرضيات التى تدخل تحت نطاق المذهب العقلانى هى أن :

١ — العقل البشرى يستطيع أن يدرك العالم بشكل مستقل عن الظواهر التى يمكن مشاهدتها .

٢ — أن أشكال المعرفة الموجودة تعتبر سابقة على وجودنا . وبتعبير آخر ، فإن ما يعنى به الاسلوب العقلانى هو بما « يجب أن يكون صادقا من ناحية المبدأ » ، وبما هو ممكن وسائغ من الناحية المنطقية .

وبالنسبة للشخص العقلانى ، المنطق المجرد هو علم أساسى معيارى ، يتيح إمكانية الفصل بين الافتراضات العلمية والتفكير المختل ، وطبقا للعقلانيين انكلاسيكيين ، فإن أرسطو استطاع أن يكشف بشكل نهائى عن محور ارتكاز المنطق كله وبالتالي عن بناء المعرفة والحق . ولقد صرح الفيلسوف الالماني ايمانويل كانت Immanuel Kant (١٧٢٤ — ١٨٠٤) فى جديده عن المنطق بقوله :

« منذ أرسطو لم يعد هناك مجال لكى نخطو خطوة واحدة ، الا اذا اخترنا أن نعتبرها بمثابة تحسينات ازالة بعض جوانب التحذلق غير الضرورية أو اضافة المزيد من الوضوح فى تعريف أموره ، وكلاهما أمران يدلان على الرقة أكثر مما يدلان على الرسوخ العلمى ، بل انه من العجيب أيضا ، أنه حتى يوم

هذا ، لم يعد قادرا على التقدم خطوة واحدة الى الامام بحيث قد يبدو لكل الشواهد انه قد بلغ درجة الكمال والاتقان .

ولقد قام « كانت » باستكمال النظرية التي تقول بأن عقولنا تضيى قالبا معينا على العالم المرئي . وهذا القالب ، من حيث المكان والزمان وبعض « التصنيفات » المعنية ، هو تعبير لسنا في حاجة الى تقييم معناه الآن . اما الشيء الذى يعنينا هو ان ما يقول به المنطق والرياضيات هو ، على حد قول كانت ، شيء يتعلق بتجارينا ، وهذا القول الذى يعطى المعرفة يتحقق عن طريق التعقل الذهنى البحت ، لان العقل هو الذى يطبع هذه الاشياء على الواقع .

اما المفهوم السائر بأن المعرفة موجودة مسبقا وانها شيء مستقل عن التجربة الانسانية ، فهو مفهوم لم يتوقف بمجىء العقلانية الكلاسيكية . والتجسيم المثالى للعقلانية فى العلوم الاجتماعية المعاصرة هو الرياضيات البحتة المجردة . فالرياضيات البحتة تتكون من بيانات ثابتة ومؤكدة بشكل شمولى ومستقلة عن العالم التجريبي . مثلاً ، ما يقول به الجبر البحت يؤخذ به على اعتبار انه مطلق وصحيح من خلال التعريف به ، ولكن الجبر كشيء مجرد لا يقول شيئاً عن الواقع ، وفرضياته عبارة عن مجرد لغو ، أى انها صحيحة فقط بفضائل اشكالها المنطقية . والشخص العقلانى المعاصر يتركز اهتمامه على الرياضيات البحتة أكثر مما يتركز على المضمون التجريبي . وعلى الرغم من أن الرياضيات البحتة والمنطق الشكلى تعتبر من الادوات الهامة للمدخل العلمى ، الا أن قيمتهما بالنسبة للعلوم الاجتماعية « تتحقق فقط بقدر ما يخدمان كوسائل لتحقيق التقدم المثمر فى الامر المطلوب ، ويجب استخدامهما ، كما يجب ان تستخدم الوسائل المعقدة دائماً ، فقط عندما وحيث يستطيعان توفير المساعدة ولا يعوقان التقدم » .

فرضيات العلم :

ان المدخل العلمى يقوم على أساس قاعدة من الافتراضات الاساسية التى لم يتم اثباتها وغير القابلة للاثبات . كما أنها ضروريات لا غنى عنها لسلوك المسار العلمى وتمثل تلك القضايا التى تقع فى منطقة الفلسفة العلمية التى يطلق عليها اصطلاحاً « فلسفة المعرفة » Epsitemology وتتنوع بدراسة أسس المعرفة . ونحن يبحثنا لهذه الفرضيات ، نستطيع ان نفهم بشكل

أفضل المدخل العلمى وما يسمى اليه من احتلال درجة التفوق على مداخل المعرفة الاخرى .

الطبيعة لها ترتيب ونظام :

الفرضية الاساسية للمدخل العلمى هي أن هناك انتظام وترتيب فى عالم الطبيعة ، فالاحداث لا تقع هكذا اتفاقا وبشكل عرضى . حتى فى حدود البيئة التى تتغير بسرعة ، من المفترض أن يكون هناك درجة من الانتظام والترتيب وأن التفسير نفسه ينصح عن قوالب يمكن فهمها .

والمفهوم الخاص بالطبيعة لا يدل على وجود قوى قدرتها شاملة أو فوق طبيعية . وفى العلم ، فإن الطبيعة تعنى كافة ما يمكن مشاهدته تجريبيا من اشياء ، وظروف ، وظواهر موجودة بشكل مستقل عن تدخل الانسانى وان كانت تشمل الكائن البشرى نفسه كنسق بيولوجى . وقوانين الطبيعة لا تقرر مسبقا ، بل هي تصف ، ما يحدث فعلا . أكثر من ذلك أن الانتظام والترتيب فى الطبيعة لا يستتبع بالضرورة أن يكونا متلازمان مع الظواهر . فمثلا ، ليس هناك سبب قهرى من الناحية المنطقية فى أن الربيع يجب أن يأتى بعد الشتاء ، والشتاء يعقب الخريف ، والخريف يتبع الصيف ، والصيف يجرى بعد الربيع . ولكن هذا يحدث ، وبانتظام ، وهذا الانتظام يقع تحت ظروف وظواهر مرئية ، هي المواسم .

نحن نستطيع أن نعرف الطبيعة :

إن الافتراض بأننا نستطيع أن نعرف الطبيعة لا يتعدى فى امكانية اثباته عن اثبات الافتراض بأن الطبيعة تسير بشكل منظم وأن هناك قوانين للطبيعة . فهذا الافتراض يعبر عن قناعة أساسية بأن البشر ما هم الا مجرد جزء من الطبيعة مثلهم فى ذلك مثل الاشياء والحالات والظواهر الاخرى فى الطبيعة وأنه ، على الرغم من أننا نملك صفات فريدة ومميزة ، الا أننا مع ذلك نخضع للفهم والتفسير من خلال المناهج ذاتها التى ندرس بها الطبيعة . كذلك فإن الافراد والظواهر المجتمعية تعرض لنا ما يكفى من قوالب متكررة ، ومنظمة ويمكن مشاهدتها تجريبيا بما يجعل خضوعها للاستقصاء العلمى أمرا يسيرا . إن العقول البشرى ليس قادرا فقط على معرفة الطبيعة ، بل قادر على معرفة ذاته وعقول الآخرين .

المعرفة تتفوق على الجهل :

من الأشياء التي تتصل بشكل وثيق بذلك الافتراض أن في إمكاننا معرفة الطبيعة ومعرفة أنفسنا هي تلك الفكرة من أن السعى الى المعرفة يجب أن يكون من أجل المعرفة في حد ذاتها ومن أجل تحقيق الكمال للظروف الانسانية . والشرط بأن المعرفة تتفوق على الجهل ليس معناه أن كل شيء في الطبيعة يمكن معرفته أو ستنتم معرفته . بل انه من المفترض أن المعرفة العلمية هي تجربة وتغيير . فالأشياء التي لم نكن نعرفها في الماضي أصبحنا نعرفها في الوقت الحاضر ، كما أن معرفتنا الراهنة ربما تتعدل في المستقبل ، فالصدق في العلم هو مسألة نسبية من حيث البرهان والمناهج والنظريات المستخدمة .

والمنازعة في أن المعرفة النسبية تتفوق على الجهل تتعارض على خط مستقيم مع الايديولوجيات القائمة على الحقيقة المطلقة . وعلى حد قول كل من « جيدون جوبيرج » " Gieleon Sjöberg " « وروجرنيت » Roger Nett من المؤكد أن الفكرة المثالية بأن العزة والكرامة البشرية تزداد قيمتها عندما يكون الإنسان قلقا ، متسائلا ، و « ذو روح بائحة » هي فكرة تتعارض مع صنوف من الانساق الخاصة بالمعتقدات التي تجاهد للوصول الى نسق مطلق ، نسق قائم على الحقيقة المطلقة ، وتاريخ العلم الحديث وتصادفه مع الانساق المطلقة يحمل شهادة تؤيد هذا الافتراض . والمؤمنون بحق « يعرفون » بالفعل كل ما يمكن معرفته . . والمعرفة العلمية تهدد السبل القديمة لفعل الأشياء ، وهي مفسدة للسكينة ، وللثبات ، وللحالة الراهنة . وبالمقابل ، المدخل العلمي في إمكانه فقط أن يعطي صدقا تجريبيا ، أي نسبي لحالة المعرفة القائمة . وها هما كل من جانبي القوة والضعف في المدخل العلمي .

انه قوة بمعنى أن الانسان الرشيد سوف يعمل على المدى الطويل على تصحيح أخطائه . وهو ضعف في أن العلماء ، وهم غير واثقين تماما من صحة تأكيداتهم الخاصة كما هو الامر بالنسبة لعامة الناس ، قد ينقلبون على يدي أصحاب الفكر المطلق ، في تلك الفترات المتكررة التي تهدد فيها الازمات الاجتماعية أمن الناس . وغالبا ما يقف العلم عاجزا بصفة مؤقتة عندما تهب على حصونة عواصف الحماسة وغيره المنادين بالانساق المطلقة للمعتقدات .

جميع الظواهر الطبيعية لها أسباب طبيعية :

ان الفرضية التي تقول بأن كافة الظواهر الطبيعية لها أسباب طبيعية ، تلخص في طياتها الثورة العلمية . فهذه الفرضية قد وضعت المدخل العلمي في مراجعة العقيدة الدينية المتطرفة ، من ناحية ، والروحانية والسحر ، من ناحية أخرى . وهذه الفرضية تعنى أن الاحداث الطبيعية تكمن وراءها أسباب طبيعية أولها مقدمات سالفه . وهى ترفض الفرضية المضادة بأن هناك قوى أخرى غير تلك الموجودة فى الطبيعة تعمل كسبب فى وقوع الاحداث الطبيعية . بل ان العلماء ، والى أن يستطيعوا تعليل الظواهر فى اطارها الطبيعى ، يرفضون الحجة بأن وجود بعض التفسيرات فوق الطبيعية هو شئ طبيعى . والوظيفة الاساسية لهذه الفرضية هى توجيه البحث العلمى بعيدا عن قوى فوق الطبيعىة القادرة على كل شئ وصرفها نحو عوامل الانتظامية والنظام التي تكمن تحت الظواهر الطبيعية . وبمجرد أن يتم تعريف حدودها ، فإن هذه العوامل الانتظامية تستطيع أن تكون بمثابة دليل على العلاقات بين العلة والمعلول .

ليس هناك شئ واضح بذاته :

المعرفة العلمية ليست بالشئ الذى يتضح بذاته ، فالسعى نحو الحقيقة لا بد من إظهاره بشكل موضوعى . لان التقليد ، والمعتقدات الذاتية ، وحسن الفهم هى عناصر لا يمكن قصر الاعتماد عليها للتحقق من المعرفة العلمية . فاحتمالات الخطأ دائما موجودة ، وأبسط المفاهيم تدعو للتحقق الموضوعى . لذلك ، فليس من باب المصادفة أن يكون التفكير العلمى سمته الشك والنقد .

المعرفة نابعة من نيل واكتساب التجربة :

إذا كان للعلم أن يخبرنا بشئ ما عن العالم الحقيقى فلا بد له أن يكون علميا « تجريبيا » ، أى عليه أن يعتمد على المدركات ، والتجربة ، والمشاهدات . فالادراك عقدة وأساس جوهرى للمدخل العلمى ، ويتحقق عن طريق حواسنا : « ان العلم يفترض أن تحقق رابطة اتصال بين الانسان والكون الخارجى شئ يتم من خلال حواسه وانطباعاته الخاصة .

فالمعرفة هي نتاج لتجارب الشخص الذاتية ، بمثل أوجهه لامعة
لدنيا العالم المادي ، والبيولوجي ، والاجتماعي تلعب على حواسنا
وتخدعها .

وهذه الفرضية لا يجب تفسيرها في حدود التعريف الضيق للحواس
الخمسة ، اللمس ، والشم ، والتذوق ، والسمع ، والنظر ، فالكثير من
الظواهر لا يمكن اختبارها أو مشاهدتها مباشرة . فالمشاهدة
لا « تؤخذ مباشرة » في الحال ، أو تنفصل كلية عن شرط الحدود العلمية
والمفاهيم ، والنظريات . وطبقا لقول الفيلسوف البريطاني « السير
كارل بوبر » Karl Popper صاحب الفلسفة العلمية :

« ان الشخص التجريبي الساذج . . . يعتقد أننا نبدأ بجمع وترتيب
خبرتنا ، وبهذا نبدأ الصعود على سلم العلم . . . ولكنني اذا ما أمرت :
« سجل ما تمارسه من تجربة » فسوف يكون من الصعب علي أن أعرف
كيف أطيع هذا الأمر الفامض . فهل علي أن أتسول بأنني أكتب ، أو أنني
أسمع جرسا يدق ، أو بأسمع الصحف ، يصيح ، أو مكبر الصوت يئنز
بصوته ، أم يكون علي أن أقول ، ربما ، ن هذه الاصوات تثيرني ؟ . . .
ان العلم يحتاج الى وجهات نظر ، ووسائل نظرية » .

بعد ذلك ، هناك شيء آخر ، من ناحية المنظور التاريخي ، وهو
بأن المعرفة العلمية يجب أن تقوم على المشاهدات التجريبية كانت رد فعل
ضد الاعتقاد بأن المعرفة هي شيء فطري في البشر أو أن « العقل الذهني
البحث » وحده يكفي لخلق معرفة محققة .

مستهدفات العلوم الاجتماعية :

بعد أن قمنا بعرض وإيضاح الفرضيات التي يطرحها العلم ، أصبحنا
الآن في وضع يمكننا من توجيه السؤال الذي أثير من قبل : ما هو الشيء
الذي يوفره العلم لأولئك الذين يهتمون بالمسائل الخاصة بالمجتمع ؟
ان الهدف النهائي للعلوم الاجتماعية هو أن يثمر عن كيان متراكم من المعرفة
التي يعتقد بها . هذه المعرفة يمكننا من « تفسير » و « التنبؤ »
و « فهم » الظواهر التجريبية التي تثير اهتمامنا . أكثر من هذا ، أن

كيانا من المعرفة يعتقد به ، يمكن استخدامه لاصلاح وتحسين الظروف البشرية . ولكن ماذا تكون التفسيرات العلمية ؟ ومتى نستطيع أن نقوم بعمليات التنبؤ ؟ ومتى يسوغ لنا الحق في الادعاء بأننا نفهم الظواهر التجريبية ؟

التفسير العلمى :

لو تساءلنا عن السبب في أن جوانب الاتفاق الحكومى بالنسبة للفرد فى السويد أعلى منها فى الولايات المتحدة ، ربما قد يجيب بعض الافراد قائلين ، لأن « شعب السويد يرد من حكومته أن تزيد من انفاقها » . مثل هذا التفسير قد يرضى الاشخاص العاديون ، ولكنه لن يرضى علماء الاجتماع ما لم يستطيعوا استخدام منطق التفكير نفسه فى جوانب الاتفاق الحكومية بالنسبة للفرد فى الانفاق السياسية الاخرى . ولو نظرنا فى الواقع الى الاتفاق الحكومى بالنسبة للفرد فى بريطانيا لوجدنا أنه قد تناقص منذ أن فاز حزب المحافظين بالانتخابات العامة ، وذلك على الرغم من أن معظم البريطانيين كانوا يرغبون من حكومتهم أن تزيد من انفاقها .

والعلوم الاجتماعية تهدف الى توفير تفسيرات عامة عن التسلطات التى تتعلق بـ « لماذا ؟ » . فعندما يسعى علماء الاجتماع الى طلب تفسير عن السبب فى حدوث احدى الظواهر المعنية ، فهم يلتمسون الوصول الى تحليل نسقى وتجريبى لتلك العناصر السابقة فى الموقف المعين وتعتبر مسئولة عن وقوع الظاهرة .

ومنذ « دافيد هوم » David Hume ، كان مثل هذا التطبيق لكلمة « تفسير » يؤخذ فى التقدير على أنه امر يتعلق بارجاع الظاهرة لى يتم تفسيرها بالظواهر الاخرى من منطلق « القوانين العامة » . فالقوانين العامة تضع الاطار الذى يمكن من خلاله الحصول على تفسير معين . وكما جاء فى كلمات ريتشارد بريثوايث Richard Braithwaite

« ان وظيفة العلم . . هى وضع القوانين العامة التى تغطى سلوك الاحداث أو الاغراض التجريبية التى يعنى بها العالم صاحب الشأن ، ومن ثم يمكننا من ربط معلوماتنا عن الاحداث المعروفة التى تقع

بشكل منفصل ، ويتيح التنبؤ بشكل موثوق بالاحداث
غير المعروفة حتى الآن . . . فإذا كان العلم في حالة
من التطور البالغ . . . فإن القوانين التي تم وضعها
سوف تشكل هيكلًا نظاميًا تبدو فيه القوانين
الخاصة كسلسلة منطقية متتالية لعدد صغير من
القوانين على درجة عالية من العمومية . . . أما إذا
كان العلم مازال في مرحلة مبكرة من التطور . . . فإن
القوانين قد تكون هي فقط مجرد التعميمات المتضمنة
في تصنيف الأشياء الى مراتب متعددة » .

ان النظم العلمية وهي تعمل على تحقيق التقدم ، فان أشكالها في التفسير
تتغير . ولقد استطاع « كارل هيمبل » Karl Hempel أن يضع تمييزاً
له أهميته بين نمطين أساسيين من أنماط التفسير : التفسير « الاستدلالي »
والتفسير « الاحتمالي » . ولقد اعتمد التصنيف على أنواع التعميمات التي
يستخدمها التفسير .

التفسيرات الاستدلالية :

ان التفسير الاستدلالي يدعو الى التعميم الشامل ، وتبيان الظروف
التي يصدق التعميم تحت ظلها ، وحادث يتم تفسيره ، وقواعد المنطق
الشكلي . وفي التفسير الاستدلالي ، يتم تفسير الظاهرة باظهار أنه من
الممكن الاستدلال عليها من خلال قانون عام ثابت . فمثلاً ، التفسير الذي
يقدمه عالم الطبيعة لعودة شيء ما الى الأرض بعد قذفه في الهواء ،
هو تفسير يمكن استناده لقانون الجاذبية . وسوف يشير العالم الى أن
« جميع » الأشياء ، اذا ما استخدم كل منها جاذبيته على الآخر ، إذن يكون
من المتوقع ان أي شيء معين سوف يسلك نفس الطريقة استشهاده
بالأرض . فالسمة الجوهرية المميزة للقانون الشامل مفادها أنه يحتوى
جميع الحالات التي تقع في اطار الطائفة التي ينطبق عليها — في الزمن
الحاضر ، والماضي ، والمستقبل .

التفسيرات الاحتمالية :

ليست كل التفسيرات العلمية قائمة على قوانين تأخذ الشكل الشامل .
لذلك اذا قلنا مثلاً أن هناك زيادة معينة في النفقات الحكومية للولايات

المتحدة ، فذلك يمكن تفسيره بالقول أن ذلك قد حدث استجابة لظروف اقتصادية معاكسة وأن النفقات الحكومية في الماضي كان مرجعها وقوع ظروف اقتصادية قاسية . هذا التفسير يربط تفسير الظاهرة بحادث وقع من قبل - وهو ظروف الدولة الاقتصادية . وهذه الأخيرة قد طرحت لكى تعطى التفسير لأن هناك صلة بين الظروف الاقتصادية والنفقات الحكومية . ومع ذلك ، فإن هذه الصلة لا يمكن التعبير عنها بواسطة قانون له الشكل الشامل لأنه ليست كل حالة من الظروف الاقتصادية المعاكسة تستوجب زيادة في النفقات الحكومية . أما ما يمكن القول به هو فقط أن هناك احتمال كبير في أن الظروف الاقتصادية القاسية سوف تدعو إلى زيادة النفقات الحكومية أو أنه في نسبة عالية من جميع الحالات التى تم استقصاؤها أدت الظروف الاقتصادية القاسية إلى فرض زيادات في النفقات الحكومية . ومن هنا ، فالتفسيرات العامة من هذا النمط يشار إليها بأنها تفسيرات « احتمالية » أو « استقرائية » ، وهى تنبع من تعميمات احتمالية . وبتعبير آخر ، فإن التفسير الاحتمالى يستفيد من التعميمات التى تعبر عن نسبة حسابية بين الظواهر أو التعميمات التى تعبر عن اتجاهات . وإذا أخذنا مثلاً على ذلك ، يمكن أن نقول أن تعميم الاحتمال يمكن أن يأخذ الشكل « نسبة N من x هى y » ، أو أن « x تنجبه لكى تكون y » .

والقيد الاساسى على التعميمات الاحتمالية ، بالمقارنة مع القوانين الشاملة ، هو أنه لا يمكن استخلاص نتائج معينة فيما يتعلق بوحدة معينة (كفرد ، جماعة ، مجتمع ، حكومة ، حادث) من خواص المجموعة كلها التى تقع فيها هذه الوحدة . فإذا ما حدث مثلاً ، وعرف المرء أن ٧٠ فى المائة من أعضاء إحدى الجماعات العرقية قاموا بالتصويت للحزب الديموقراطى طوال العشرين الماضية ، فلن يستطيع الانسان رغم ذلك أن يستخلص بثقة أن احتمال أن كون عضواً معيناً من الجماعة قد صوت للديموقراطيين هو احتمال $١٠/٧$. كذلك ، فإن هناك عوامل أخرى ، بجانب العضوية فى الجماعة المعنية التى يصدق عليها التعميم ، قد تؤثر على السلوك موضع الاهتمام . فذلك الشخص المعين ، قد يكون أيضاً عضواً فى جماعة اجتماعية لها تقليد طويل من ناخبة الميول السياسية الجمهورية ، فهذا الأمر ، بدوره ، قد يزيد من أهمية تأثير هوية الشخص العرقية .

التنبؤ :

ان التفسيرات ، الاستدلالية والاحتمالية تشكلان مكونا واحدا هاما من مكونات المعرفة العلمية . اما التنبؤ فيشكل المكون الآخر . وفي حقيقة الامر ، فان القدرة على الاتيان بالتنبؤات الصحيحة يمكن النظر اليها على انها بمثابة الصفة الاولى للتعرف على ما هو العلم : « اذا ما عرف المرء ان شيئا ما هو شيء صحيح ، فهو عندئذ يكون في وضع يمكنه من التنبؤ ، وحيث يكون التنبؤ عملية مستحيلة ، فلن تكون هناك معرفة » . فعلى سبيل المثال اذا عرف الشخص ان حاصل ضرب $2 \times 6 = 12$ فهو عندئذ يستطيع ان يتنبأ بحاصل مجموعتين مكونتين من ستة اشياء . واذا كان المرء يعرف ان نقطة تجمد الماء هي 32° فهرنهايت أو الدرجة المئوية صفر ، فهو عندئذ يستطيع التنبؤ بما سوف يحدث لسيارته اذا لم يتم استخدام طريقة لمنع تجمد الماء في جهاز تبريد السيارة في موسم الصقيع . واذا كان اللانسان يعرف ان الحكومات تزيد من انفاقها في حالات الانحسار الاقتصادي ، حينئذ يمكنه التنبؤ بان الانحسار في عام $1984 - 1985$ (وحالات الانحسار المقبلة) سوف تستدعي زيادة النفقات الحكومية . وكذلك اذا ما كان المرء يعرف ان برامج القوى البشرية تحل مشاكل البطالة ، فهو عندئذ يكون في وضع يمكنه من التنبؤ بأن معدلات البطالة الحالية مؤقتة وان البطالة لخليقة بأن تزول .

اذن ، فالتوقع بأن المعرفة العلمية لابد ان تؤدي الى تنبؤات دقيقة ، هو توقع قائم على ثبوت الحجة بأنه « اذا » كان من المعروف أن (x) تتسبب في حدوث (y) وأن (x) شيء موجود ، « عندئذ » يمكن التنبؤ بأن (y) سوف يحدث . ويدخل تحت هذه الحجة الافتراض بأنه اذا كان أحد القوانين الشاملة أو أحد التعميمات الاحتمالية « كلاهما » معروف وصادق — أى أن الحالات التي وقعت سالفًا تكني التنبؤ بنتيجة ما سيحدث — عندئذ سوف تكون الاسباب الوحيدة للاخفاق في التنبؤ هي : (١) أن القانون أو التعميم لم يكن صادقاً ، أو (٢) ان الادراك للحالات التي وقعت من قبل لم يتم بشكل صحيح . ومن هذا ، لو قلنا مثلا ، أن مشكلة البطالة اذا ما بقيت دون حل ، فهذا يرجع ، أما لان التعميم بأن برامج القوى البشرية تحل مشاكل البطالة هو تعميم غير صادق وأما لان الانشطة التي استهدفت حل مشكلة البطالة كان الادراك لها خاطيء وغير صحيح كما حدث بالنسبة لبرامج القوى البشرية .

ونحن لو استرجعنا أسلوب الاستدلال في التفسير ، نستطيع أن نرى أن عملية التنبؤ هي ، من الناحية المنطقية ، « عكس » عملية التفسير . فالمشاهدات السابقة ليست أكثر من مجرد تسجيل للحقيقة بأن ظروف الحالات الأولية ما زالت موجودة . كما أن القوانين الشاملة أو التعميمات الاحتمالية لا تستخدم إلا لتبرير التنبؤ بأنه إذا كانت ظروف الحالات الأولية ما زالت موجودة ، فلا بد عندئذ من أن تتبعها النتيجة المترتبة على ذلك .

والآن ، يمكن لنا هنا أن نقوم بتوضيح البناء المنطقي للتفسيرات والتنبؤات العلمية . ان هذا البناء يتكون من الاجزاء التالية :

١ - العبارة « ه » تقوم بوصف الظواهر أو الحدث المحدد المطلوب تفسيره .

٢ - مجموعة من العبارات من أ الى أن تقوم بوصف حالات محددة متعلقة بالامر وسابقة على ، أو تتصل من الناحية السببية ، بالظاهرة التي تصفها « ه » .

٣ - مجموعة من القوانين الشاملة أو التعميمات الاحتمالية من ل الى أن تقر أنه « حينما تقع أحداث من النوع الذي تطلق عليه الاوصاف من أ الى أن ، عندئذ يقع حدث من النوع الذي تصفه العبارة « ه » .

ولكى يكون في قدرة هذه الاجزاء الثلاث أن تشكل تفسيراً للحدث أو للظاهرة ، فلا بد لهما من أن تستوفي على الاقل شرطين :

١ - أنه لا بد من الاستدلال على العبارة « ه » واستخراجها من العبارات أول لـ هـ ، لكن ليس من مجموعة أيهما فقط .

٢ - أن العبارات أول لـ هـ لا بد أن تكون صادقة .

ولو أخذنا شكلاً رمزياً للبناء المنطقي للتفسيرات والتنبؤات العلمية ، فسوف يبدو كالتالي :

ل لن

أ أن

وبالتالي هـ

ويعتبر البناء المنطقي لكل من التفسير والتنبؤ هو البناء ذاته ،
والفارق الوحيد بينهما هو التميز الزمني للعالم . ففي حالة التفسير ، يعتبر
الحدث « ه » حادث ماض بالنسبة لنقطة التميز الزمنية للعالم في الوقت
الحاضر ، ولذلك فهو يسعى للتفسير الملائم من ل و أ حتى يمكن الاستدلال
عليه واستخراجه ، أما في حالة التنبؤ ، فالعالم يكون لديه بالفعل تفسيرات
ل و أ ، وكل ما يسعى اليه هو حادث ما ينطبق عليه التفسير السابق .

حاسة الفهم :

المكون الثالث للمعرفة العلمية الاجتماعية هو حاسة الفهم . ومعنى
كلمة « الفهم » لم يتم الاتفاق عليه حتى الآن ، وهو يستخدم بمفهومين شديدي
الاختلاف - الفهم الذي يطلق عليه Verstehen (أو فهم التعاطف الذي يندمج
فيه ذهن شخص مع شخص آخر) وفهم التنبؤ . ولقد نشأ هذا
الاختلاف في الاستخدام من حقيقة أن العلوم الاجتماعية هي في وقت
واحد علوم انسانية وعلمية ، وأن علماء الاجتماع بقدر ما هم مشاهدون
فهم يساهمون في شأن الموضوع الخاص بنظمتهم . وعلى حد تعبير كلمات
هانز فيتربرج : Hans Reichenbach

« أن الرموز هي المسادة التي تصنع منها الثقافات
والمجتمعات ... فمثلا ، التسلسل لمفهوم الميلاد ،
الرعاية ، الطعام هو تسلسل يمثل الحقيقة
« البيولوجية » للأمومة والابوة . ولكن عند تحليل
الأمومة والابوة من الناحية البشرية فنحن نجد
أن هناك ، بالإضافة إلى الحقيقة البيولوجية جمعاً
من الرموز يتناول ، ترخيصاً بانجاب الأطفال ،
مسؤوليات خاصة برعايتهم وتعليمهم ، حقوقاً لاتخاذ
بعض القرارات نيابة عنهم ، التزامات بتفشيئهم بطقوس
اجتماعية معينة ... وبهذا تتضمن لغتنا مصطلحات
لماهية الوالدين ولما سوف يفعلونه ولما سيتم اتخاذه
حيالهما ، وكل هذه الجمل في لغتنا تمثل الحقيقة
« الاجتماعية » للأمومة والابوة . فالحقيقة الاجتماعية
في هذه الحالة كما هي في حالات أخرى ، تشتمل على
رموز » .

ولكن ، هل الرموز والسلوك الانساني ، ضمنيا ، يسهل خضوعهما للبحث وفقا لنفس المنهجية العلمية التي تستخدم في العلوم الطبيعية ؟ هل الموضوع الذي تنصب عليه العلوم الاجتماعية قد بلغ من التعقيد والتميز الى الدرجة التي تستوجب استظهار منهجية علمية فريدة به ؟ هل يتوجب على علماء الاجتماع ، بعكس علماء الطبيعة ، أن « يسبروا عور » الموضوع الخاص بهم لكي يستطيعوا فهمه ؟

نقد التعاطف : (Verstehen)

وفقا لتقليد الـ Verstehen (الكلمة الالمانية بمعنى التعاطف) ، تعتبر العلوم الطبيعية والاجتماعية من الكيانات المتميزة للمعرفة وذلك بسبب التباعد في طبيعة موضوعاتهما . ومن هذه الفرضية نبعت الحجة بأن على علماء الطبيعة وعلماء الاجتماع أن يستخدموا مناهج مختلفة في عملية البحث . فمثلا ، عالم الاجتماع لابد له من أن يكون على دراية بكل من الابعاد التاريخية للسلوك البشري والجوانب المادية للتجربة الانسانية . ولقد قال عالم الاجتماع الالماني ماكس ويبر Max Weber (١٨٦٤ - ١٩٣٠) في هذا الامر انه اذا ما كان على علماء الاجتماع أن يفهموا سلوك الأفراد والجماعات ، لوجب عليهم أن يتعلموا أن « يضعوا أنفسهم مكان الشخص موضع البحث » . فلا بد لهم من أن يكتسبوا نوعا ما من الفهم لوجهة نظر الشخص الآخر عن الواقع : ما هي رموزه ، وقيمه ، ومواقفه .

وفي فترة أخيرة ، برز مدخل جديد هو « التفاعل الرمزي » انطلاقا من تقليد الـ Verstehen . وقد عمل « هربرت بلومر » Herbert Blumer أحد المنادين بهذا المدخل ، على مساندة الرأي الذي يقول أن موضوع ، وبالتالي بناء المنهج العلمي في مجال العلوم الطبيعية والاجتماعية يختلف بينهما بشدة . وبلومر يؤكد ، ليس فقط على العنصر الشخصي في السلوك البشري بل يؤكد أيضا على عنصر الخلق المتطور لـ « الفعل الاجتماعي » . فهو يرى أن الأفراد يقومون بصفة مستمرة على إعادة صنع بيئتهم الاجتماعية ، فالنظام الاجتماعي هو على الدوام في حالة من التكون ، وبناء عليه فإن العلماء لا يمكنهم فرض تفسيرات أو تنبؤات ثابتة وجامدة على عالم اجتماعي يتغير بصفة دائمة .

الفهم القائم على التنبؤ :

وبعكس الذين يأخذون بتقليد الـ *Verstehen* ، فإن أصحاب الفكر التجريبي المنطقي « يتخذون موقفا يؤمنون بمقتضاه أن علماء الاجتماع في استطاعتهم الحصول على المعرفة الموضوعية من دراسة كل من عالم الطبيعة وعالم الاجتماع . فكل العلمين ، علم الطبيعة وعلم الاجتماع . يخضعان للبحث منهجية علمية واحدة . كما أن أصحاب الفكر التجريبي المنطقي لا يؤمنون بأن الفهم القائم على التعاطف قد يساعد كوسيلة مفيدة لعملية الاكتشاف ، لأن الاكتشافات يجب اثباتها والتحقق منها إذا ما كان تأخذ وضعها متكاملًا مع الكيان العلمي للمعرفة . (لقد تمت مناقشة فكرة وضع الاكتشاف « مقابل » الاثبات بمزيد من التفصيل في مكان لاحق من هذا الفصل) .

الدور الذي تقوم به المنهجية :

إن العلم لا يتقيد بالموضوع الذي يدور حوله ولكنه يتقيد بمنهجيته . فالشيء الذي يجعل المدخل العلمي في وضع منفصل عن السبل الأخرى للحصول على المعرفة ، هو الفرضيات التي يقوم عليها والمنهجية التي يأخذ بها .

فالمنهجية العلمية هي نسق من القواعد والاجراءات الواضحة التي يعتمد عليها طريق البحث وقيم وفقس لها المسعى من أجل المعرفة . وهذا النسق لا هو بالنسق المطلق ولا هو بالمنزه عن الخطأ . بل يتم ادخال التحسينات بصفة دائمة على القواعد والاجراءات ، فالعلماء يبحثون دائما عن المناهج والأساليب الفنية الجديدة للمشاهدة والاستدلال والتعميم والتحليل . وبمجرد تطور هذه الأشياء ويثبت تطابقها مع الفرضيات الواردة بالمدخل العلمي ، يتم ادماجها في نسق القواعد التي تكون أسلوب المنهجية العلمية . فالمنهجية العلمية ، أولا وقبل كل شيء تقوم بتصحيح نفسها .

« إن العلم لا يرغب في الحصول على قناعة أحد بفروضة » بأي « ثمن . فالفرض لا بد أن يسأله دليل مقبول منطقيا ، دليل لا بد أن يوزن بعناية ويخضع لاختبار قوانين وقواعد الاستدلال الضرورية

والمحتلة المعروفة جيداً . ويستتبع هذا أن « منهج » العلم يعتبر أكثر استقراراً ، وأكثر أهمية لرجال العلم ، من أى نتيجة معينة يحققها بوسائله . . . ويفضل هذا المنهج ، يعتبر المشروع العلمى عملية تقوم بتصحيح نفسها . وهو لا يلجأ الى أى رؤيا أو حجة خاصة لا يمكن مناقشة ما تؤتى به واعتباره شيئاً نهائياً . كما أنه لا يدعى بشئ منزه عن الخطأ ، بل يعتمد على مناهج الكشف والاختبار للفروض النظرية للتوصل للنتائج المؤكدة الموثوق بها . حتى قوانين وقواعد التحقق والاستقصاء نفسها يتم اكتشافها خلال عملية التأمل والتفكير ، وقد تصبح هى نفسها خاضعة للتعديل خلال عملية الدراسة . فالمنهج يجعل من الممكن ملاحظة وتصحيح الأخطاء بالتطبيق المستمر له .

وبالنسبة للمنهجية التى تسلكها العلوم الاجتماعية فقد نشأت وتطورت من خلال عملية بطيئة للنمو . وفى هذه العملية قام النقد دائماً بأداء وظيفة لكافة . ومن خلال عملية التبادل والاحلال المستمرة للأفكار والمعلومات صار من الممكن صياغة قواعد واجراءات مقبولة بشكل عام واستظهار مناهج واساليب فنية تتفق معها . هذا النسق من القواعد والاجراءات هو الذى يكون العنصر « المعيارى » للمنهجية العلمية . فهو يحدد « قواعد اللعبة » ، وهذه القواعد بدورها ، تحقق امكانية الاتصال . والنقد البناء ، والتقدم العلمى .

المنهجية كقاعدة ونظام للاتصال :

فى القصة التالية ، يرسم لنا اناتول رابوبورت Anatol Rapoport مشكلة الاتصال التى تنشأ بشكل عام بين شخصين ليس بينهما تجربة مشتركة :

« سأل رجل ضرير أحد الناس أن يفسر له معنى كلمة « أبيض » فكان الرد « الابيض هو لـسـون ، كلبـون الجليـد مثـلا » . فقال الرجل الضرير « لقد فهمت ، انه لون بارد ورطب » فرد الآخر « كلا ، ليس من الضرورى أن يكون باردا ورطباً . أترك الجليـد ، الورق ، مثلاً ، لونه أبيض » . فتسأل الضرير « إذن فهو هـش ؟ »

فرد الرجل « في الواقع لا ، فليس من الضروري أن يكون
هشما ، بل هو مثل فراء الارغب » فتساءل الضير
مستفسرا « اذن فهو لون ناعم كثير الوبر ؟ » فرد
الرجل « ليس من الضروري أن يكون ناعما ، خذ
الصينى فهو ابيض اللون كذلك » فقال الضير « اذن ،
فهو لون قد يكون قابلا للكسر » .

ان احدى الوظائف الرئيسية للمنهجية هي ان تيسر عملية الاتصال بين
العلماء الذين يشاركون أو يرغبون المشاركة في احدى الخبرات المشتركة .
كذلك ، أنه يجعل قواعد المنهجية مسألة واضحة ، وعامة ، وسهلة الفهم .
يكون الاطار من أجل نقد بناء يعيد تكرار التجربة قد اتضح ، وتكرار التجربة .
أي تكرار نفس عملية البحث والاستقصاء تماما بنفس الطريقة ، اما بواسطة
العالم نفسه أو بواسطة علمان آخرين ، هي بمثابة درع الامان ضد الخطأ أو
الخداع غير المقصود . والنقد البناء يعنى أن المرء بمجرد أن يعمل في سبيل
المعرفة ، يصبح في امكاننا أن نسأل مثل هذه التساؤلات : « هل التفسير
(التنبؤ) ينبع منطقيا من الفرضيات ؟ » « هل المشاهدات صحيحة ؟ »
« ما هي المناهج التي استخدمت في الملاحظة ؟ » ، « هل كانت عملية الاختبار
صالحة وسليمة ؟ » ، « ألم تتدخل عوامل أخرى في استخلاص النتائج ؟ » .
« ألا يجب أخذ النتائج على أنها دليل على أن تفسيرنا آخر هو تفسير صحيح ؟ » ،
مثل هذه التساؤلات ، سوف نرى في أنحاء الكتاب أنها تشكل المعايير اللازمة
لتقويم المساعي من أجل المعرفة العلمية .

المنهجية كقاعدة ونظام للتفكر العقلي :

على الرغم من أن المشاهدات التجريبية تعتبر شيئا جوهريا وأساسيا
للمدخل العلمى ، الا أنها يجب أن تكون متصلة وملتزمة في بناءات نسقية ومنطقية .
فالمشاهدات أو الحقائق التجريبية لا « تتحدث عن نفسها » . والمنهجية العلمية
هي التي تبسط وتوضح الأسس المنطقية للمعرفة المتفكرة . وأكثر أدوات المدخل
العلمى ضرورة ، بجانب المشاهدات المرتبطة بالحقائق ، هو المنطق — هذا
النسق الخاص بالتفكير السليم حول المشاهدات المرتبطة بالحقائق
والذى يسمح باستخلاص الاستدلالات الموثوق بها منها . كما أن المنطق ، مثلا
مثل الدراسة الخاصة بأسس ومبادئ التفكير الفكرى ، يعتبر من الاهمية
والحتمية للمدخل العلمى حتى أن العلم الخاص بكثير من الموضوعات يسمى
منطقها كما يحدث على سبيل المثال فى البيو « لوجى » ، أنثروبو « لوجى » ،
سوسيو « لوجى » ، كريمينو « لوجى » ، جيو « لوجى » ، وهكذا .

والمنهجية العلمية شىء يتطلب الكفاية والاعتدال عند التفكير والتحليل المنطقى . ولذلك ، فإن قواعد التصنيف والتعريف ، وأشكال الاستنباط الاستدلالي والاحتمالي (الاستقرائى) ، والنظريات الخاصة بالاحتمالات ، وإجراءات تحديد العينة ، وأنساق الحساب ، وقواعد القياس ، تشكل كلها الأدوات المنهجية اللازمة التى يستخدمها عالم الاجتماع . بجانب هذا ، أنه من خلال استخدام المنطق فإن العلم يتقدم بطريقة نسقية أكثر منها عفوية ، كما أن الكيان العلمى للمعرفة هو نفسه كيان نسقى . ولذلك ، فإن الإجراءات المنطقية الملازمة للمنهجية العلمية تأخذ شكل سلسلة من الإجراءات المتلاحمة بشدة والتى تساند بعضها بعضا أو ، على الأقل ، التى لا يناقض أحدها الآخر . وبهذه الوسيلة تعمل المنهجية العلمية على الارتقاء بقدر التماسك الداخلى للمطالب من أجل المعرفة التجريبية .

المنهجية كقاعدة للذاتية الداخلية :

أن موضع اهتمام المنطق هو التفكير العقلى الصحيح وليس الحقيقة التجريبية أو الحقائق المؤكدة . فالحقيقة هى إما مؤكدة الصدق أو محتملة الصدق عندما يتوافر الدليل الموضوعى الذى يدعمها . ولكن من ناحية أخرى ، المطلوب فى سبيل المعرفة يكون صحيحا عندما تتبع النتيجة المستخلصة بالضرورة من الفرضيات الموضوعية أصلا . وبهذا الشكل ، يكون فى إمكان العلماء الوصول الى استقرار خاطئ من الحقائق المؤكدة (قرائن الصدق) اذا ما كان تفكيرهم خاطئ . ولكنهم أيضا وبنفس البساطة يستطيعون الوصول الى احدى الاستقرارات الخاطئة بالتفكير الصحيح (التعقل الفكرى الصحيح من الناحية المنطقية) اذا لم يستخدموا الحقائق المؤكدة : « ان صدق التأكيد يتصل بالتجربة ، وصلاحيه التأكيد تتصل بتماسكه الداخلى او بتماسكه مع مؤكدات أخرى » .

ولنسترجع هنا ما ناقشناه فى الجزء الاخير عن أشكال التفسيرات الاستدلالية والاحتمالية (التنبؤات) ، فيتضح الآن أنها تنسب فقط الى عملية التعقل الفكرى الصحيح منطقيا . فصلاحيه نتائجها المستخلصة تتبع مباشرة من فرضياتها الموضوعية سلفا . كما أن صدقها لا يمكن اقراره أو التحقق منه فقط بناء على الإسس المنطقية وحدها ، فالحقيقة لا بد من التحقق منها بالدليل الموضوعى . وكما توضحه عملية القياس المنطقية التالية ، فإن التمسك الشديد بالتفكير المنطقى دون دراسة للحقائق الموضوعية يمكن أن يؤدي الى نتائج سخيفة :

جميع البشر هم كيانات تدفعها القوة .

جميع الكيانات التى تدفعها القوة هى كيانات مدمرة .

«وبالتالى» : فان جميع البشر مدمرون .

اذن ، فالمنهجية العلمية تقوم بايضاح « المعايير المقبولة » للموضوعية التجريبية (الصدق) والمناهج والاساليب الفنية التى تستخدم من أجل التحقق والاثبات . وهذان الاثنان يعتمدان على بعضهما بدرجة كبيرة : فالموضوعية التجريبية تعتمد على التحقق والاثبات بتلك الدرجة التى تجعل العالم غير قادر على نيل مطلبه من الموضوعية ما لم تتم عملية التحقق والاثبات .

ومع معرفتنا بأن معايير الوصول الى الموضوعية التجريبية والمناهج المستخدمة للتحقق والاثبات ان هى الا نتاج للعقل البشرى (بعكس الاعتقاد بأن الحقيقة هى معلوم مطلق) ، فان مصطلح « الذاتية الداخلية » يكون أكثر ملاءمة من كلمة « الموضوعية » . ولكى تتحقق الذاتية الداخلية ، فان المعرفة بصفة عامة والمنهجية العلمية بصفة خاصة لا بد ان يكونا قابلان للانتقال ، أى يكون هناك : « نمط من المعرفة يمكن انتقاله من أى شخص يملك هذه المعرفة الى أى شخص آخر يفقر إليها ولكنه يستطيع أن يستوعب معنى الرموز (الكلمات والاشارات) المستخدمة فى عملية الاتصال ويقوم بأداء العمليات التى يرد وصفها فى هذه الاتصالات » . ومن هنا ، اذا قام أحد العلماء بأحدى عمليات البحث ، فان عالم آخر يستطيع أن يعيد التجربة ثم يقوم بمقارنة مجموعتى النتائج . فاذا ما كان الاسلوب المنهجى سليم واذا لم تكن الظروف (كما نفترض) قد تغيرت ، فلنا أن نتوقع أن تكون النتائج متشابهة . ولكن الظروف ، فى الحقيقة ، قد تتغير وتبرز عوامل جديدة . ومع ذلك ، فان معنى الذاتية الداخلية هو ان أحد العلماء فى امكانه أن يفهم ويقيم مناهج الآخرين ويحقق نفس المشاهدات بحيث يتسنى له التحقق من الحقائق التجريبية . كما ان المتطلبات المنهجية للذاتية الداخلية تعتبر هى الدليل على أن المشاهدات التجريبية لم تفسد نتيجة لاي عوامل غير تلك المعروفة لدى جميع المشاهدين : « ان المسألة المنهجية تكون دائما مقيدة بما اذا كان ما تم تسجيله من مشاهدة من الممكن استخدامه فى عملية استقصاء تالية حتى اذا لم يعد لذلك المشاهد المعين بعد ذلك دور فى الموضوع » .

الثورة العلمية :

ان المعرفة العلمية هى معرفة يمكن اثباتها بواسطة « كل من » العقل والدليل المستمد من الاحاسيس (التجربة) . وتكمن أهمية المنهجية العلمية أساسا فى وضع نظام لغة للاتصال ، وقواعد للتفكير ، واجراءات ومناهج

للمشاهدة والتحقق ، وبهذا المفهوم ، فإن المنهجية تحتاج الى عملية تطابق : فالمطالب من أجل المعرفة تكون مرفوضة اذا لم تتطابق مع القواعد والاجراءات التي يطرحها الاسلوب المنهجي . ولكن ، ألا يؤدي التطابق المنهجي الى اعاقبة الاكتشافات الجديدة ، ومن ثم ضمنا ، التقدم العلمى ؟ بل أكثر من ذلك ، وحيث أن العلماء وهم أعضاء في المجتمع العلمى الذى تحكمه الاعراف التقليدية ، والمعايير ، والطقوس ، وعلاقات القوة التى قد لا تتفق والمسمى الموضوعى للمعرفة ، فهل المجتمعات العلمية تعيق التقدم العلمى ؟

لقد ظل فلاسفة العلم وأصحاب النظريات الاجتماعية يهتمون لفترة طويلة بمخاطر التعصب في مجال العلم ، وعلى حد تعبير سكوت جريير Scott Greer عن ذلك ، « اذا ما كنا محظوظون وتراكمت معرفتنا العلمية ، فإنها قد تنصاعد الى أعلى في شكل حلزوني ، كما أنها قد تظل دائرة حول نفسها على نفس المستوى ، أو أنها قد تنزل حلزونيا الى أسفل ، من نظرية الى رأى الى تعصب عقائدى » . وعلى رأس المحاولات العديدة لوصف الثورات العلمية من منظور سوسيولوجى — سياسى ، يستثيرنا البحث العلمى الذى قام به توماس كوهن Thomas Kuhn والذى يستحق عرضه ببعض التفصيل .

العلم التقليدى مقابل العلم الثورى :

من الأشياء الأساسية في تصور كوهن للمشروع العلمى هو التفرقة والتمييز بين « العلم التقليدى » و « العلم الثورى » . العلم التقليدى ينظر اليه على أنه التحقق الروتينى من النظرية السائدة في أى مرحلة تاريخية . والتحقق والاختبار عمليتان تصبحان جزءا من نشاط يبذل لحل أحد الالغاز . وطبقا لكلمات كوهن :

« ان « العلم التقليدى » يعنى عملية البحث التى تعتمد بشدة على واحد أو أكثر من الإنجازات العلمية السالفة ، وهى إنجازات يقرها أحد المجتمعات العلمية المعنية ويسلم بها لفترة على أنها توفر الأساس الصالح لممارستها . أما اليوم ، فإن هذه الإنجازات يعاد سردها ، ونادرا ما يكون ذلك في شكلها الاصلى ، في نصوص الكتب العلمية ، أولية ومتقدمة . وهذه النصوص تقوم بشرح الهيكل الخاص بالنظرية المقبولة ، وترسم صورة للكثير أو لكل التطبيقات الناجحة لهذه النظرية ، ثم تقارن هذه التطبيقات بنماذج مثالية للمشاهدات والتجارب » .

ان مثل هذه الاعمال تشرك الدارسين والممارسين في المجتمع العلمى .

نهي تحدد أنواع المسائل البحثية التي يجب استقصاؤها ، وأنواع الفرضيات والتصورات التي يجب توظيفها ، وأنواع المناهج البحثية التي يجب استخدامها . ومن الناحية التاريخية ، فإن مثل هذه الامور . . . كانت قادرة على القيام بذلك لأنها تشترك في صفتين رئيسيتين . أن ما حققته من انجاز كان غير مسبوق بما يكفي لجذب احدى الجماعات المناصرة لها دائما بعيدا عن مزاحمة الطرز الجديدة من النشاط العلمي . في نفس الوقت ، كانت هذه الاعمال مفتوحة النهاية بما يكفي لترك كافة أنواع المسائل لكي تقوم جماعة الممارسين الجدد بحلها . ويطلق كوهن على الانجازات التي تشترك في هاتين الخاصتين لفظ « النماذج المثالية » ويرى أنها تتصل بشكل وثيق بفكرة العلم التقليدي :

« ان ما اقصده باختياري له (اصطلاح النموذج المثالي) هو أن بعض النماذج المقبولة للممارسة العلمية الفعلية — وهي نماذج تشمل القانون والنظرية والتطبيق والرسيلة معا — تعطى قوالب مثالية لتقاليد معينة متماسكة من البحث العلمي . . . فدراسة النموذج المثالي . . . هو ما يعد الدارس أساسا لكي يأخذ عضويته في المجتمع العلمي الخاص الذي سيتعامل معه فيما بعد . »

أكثر من هذا ، فلأن العالم ينضم الى مجتمع علمي تعلم من فيه نفس الاسس الإدراكية والمنهجية المتعلقة بنظامهم من نفس المصادر ، فسوف يكون من النادر أن يثير ما يقوم به من بحث بعد ذلك خلاف أو نقد على الأمور الجوهرية . فالعلماء الذين تهمد أبحاثهم على أساس نموذج مثالي مشترك، يلتزمون سيكولوجيا بنفس القواعد والمعايير والمقاييس عند الممارسة العلمية : « وهذا الالتزام وما يترتب عليه من اتفاق جماعي واضح يعتبر من الأمور التي لا غنى عنها للعلم التقليدي ، أي مثل الاصل الذي يتخلق منه تقليد بحثي معين . »

وبدلا من خلق علماء لا يتسمون بالتعصب ، فإن العلم التقليدي يصور المجتمعات العلمية وكأنهم جماعات من المشايخين الذين ينادون ويدافعون عن النظام أو النموذج المثالي القائم . ومع ذلك ، فإن التمسك بنموذج مثالي لا يجب بالضرورة أن يحمل في كفيه الاعاقة للتقدم العلمي . فالنماذج المثالية هي أشياء ضرورية ، وبدونها لا يستطيع البحث العلمي أن يحتل مكانه كمشروع جماعي ، لأن العلم يحتاج الى مبدأ تنظيمي : « ان التملك لنموذج مثالي ولما يتيح من نمط للبحث أكثر ثورية لهو علامة على النضج في مجال التطور لاي حقل علمي معين . »

العلم الثورى :

على النقيض من العلم التقليدى ، يرى كوهن العلم الثورى انه التطور المفاجىء لـ « نموذج مثالى مزاحم » يمكن ان يحظى بقبول المجتمع العلمى ، فقط بشكل تدريجى . فتحويل النموذج المثالى هو ما يعتبر ثوريا فى مجال العلم . فمثلا ، ذلك النموذج المثالى عن أن الذكاء البشرى ما هو الانتاج لكل من البيئة الاجتماعية الثقافية والعمليات الوراثية قد غير من النموذج المثالى الذى عمل على تقدم الرأى القائل بن الذكاء محكوم تماما بالميكانيزمات الوراثية . ولقد أدى هذا بدوره الى احداث ثورة فى دراسة الشخصية والسلوك البشرى وكان حجر الزاوية فى كثير من السياسات العامة الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية .

وعملية الرفض للنموذج المثالى السائد تبدأ ، وفقا لكوهن ، متى تأكد النموذج وتحقق ، فعندما يقوم العلماء باختبار الابعاد والمضمونات المختلفة لاحد النماذج السائدة ، من الناحية التجريبية ، يصبح امثال النموذج لما يسفر عنه البحث عملية دقيقة . ويطلق كوهن على المتناقضات « مخالفات للقاعدة » ويرى أن مثل هذه المخالفات للقاعدة يزداد وضوحها كلما استمرت النشاطات المتعلقة بعملية التحقق أو حل المشكلة . وعند نقطة ما يكون قد تم تشكيل المرشح المزاحم للنموذج القائم . وينشب الصراع بين مؤيدو النموذج القديم والجديد ، ويصلون فى النهاية الى قبول النموذج الجديد واعادة بناء العلم التقليدى من جديد . والفترة التى تمر للانتقال من النموذج القديم للجديد تحدث فيها زعزعة وانقسامات فى المجتمع العلمى . وتنقسم هذه الفترة الانتقالية بالابحاث العشوائية ، وعمليات التحقق التى تخلو من الهدف ، والاكتشافات التى تتم بمحض المصادفة .

ومع ذلك ، فان الثورات العلمية لا تقع كثيرا . فمعظم الوقت المكرس للمسمى "علمى" يكون مكرسا للعلم التقليدى . وأى ثورة علمية هى بناء يستغرق طويلا ، ولا تحدث الا نادرا لان معظم العلماء « لا » يحاولون دحض وتقنييد النماذج السائدة ، ولا يدركون المناقضات للقاعدة فى الحال . فعمليات الادراك تنزلق بسهولة وتدخل فى تصنيفات ذهنية قائمة مسبقا على تجربة التحقق . والعلماء يرون ما سوف يرونه ، وحتى فترة طويلة من اخفاق النموذج السائد فى التطابق مع النتائج التجريبية ، فهو يظل النموذج المقبول .

هل هناك منطق للاكتشاف ؟

فى رأى كوهن أنه من الممكن عدم وجود منطق فى عملية الاكتشاف ، ولكن سيكولوجيا اجتماعية فقط : فعوامل المخالفة للقاعدة وعدم الثبات دائما متوافرة

في العلم ، وان كان النموذج المثالي السائد يؤمن النشاطات التي تعمل على حل المشكلة حتى تجيء أزمة تلقى به . ولكن ، هل هناك سبب رشيد وراء ظهور الازمة ؟ ولماذا يرى العلماء فجأة ان هناك أزمة ؟ وكيف يتم بناء شكل نموذج مثالي مزاحم ؟ ان مبحث كوهن لا يطرح هذه التساؤلات فليس هناك منطوق للاكتشاف ولكنه بالاحرى صراع جماعة داخل المجتمع العلمي .

في تناقض حاد مع نظرة كوهن الوضعية للعلم ، هناك الموقف المعيارى الذى يتخذه كارل بوبر . فهو يقول ان المجتمع العلمى يجب ان يكون ، بل هو بالفعل ولدرجة كبيرة ، مجتمع مفتوح ليس لاي نموذج مثالى سائد فيه اى مرتبة للمقدسية أبدا . فالعلم يجب ان يكون فى حالة ثورة دائمة ، كما ان النقد هو بمثابة القلب للمشروع العلمى . وعوامل النقض للسعى فى سبيل المعرفة تشكل حالات من الثورة :

« فى رأى أن العالم « العادى » ، كما يصفه كوهن ، هو شخص يجب أن نتأسى له . . . فلقد تلقى العالم « العادى » تعليمه بشكل سيء . وقد نال تعليمه بروح تعصبية : فهو ضحية التعليم . لقد تعلم تكنيك يمكن تطبيقه دون أن يسأل عن سبب ذلك . . . »

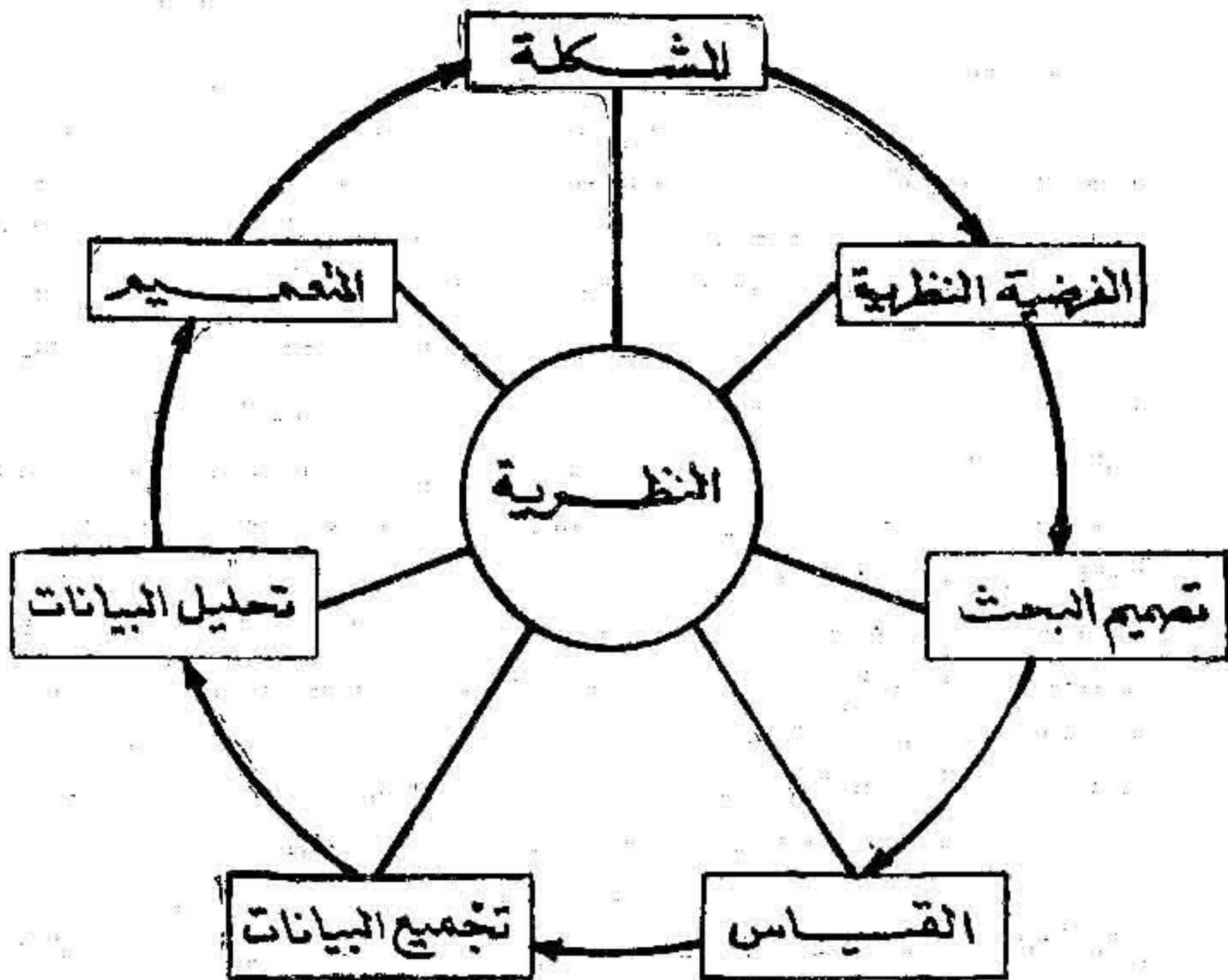
ويعترف بوبر أن العلماء يمكن فى أى لحظة أن يكونوا « سجناء » مقيدى بنماذجهم المثالية ، وتوقعاتهم ، وخبراتهم الماضية ، ولغتهم . ولكن « نحن سجناء بمفهوم المستر بيكويك : فإذا ما حاولنا ، سيكون فى قدرتنا أن نحطم الاطار المقيدى به وننطلق خارجه فى أى لحظة . وان كنا نعترف بأننا سوف نجيد أنفسنا فى اطار ثان مرة أخرى ، الا أنه سيكون اطار أفضل وأكثر رحابة ، وسوف يكون فى أمكاننا فى أى لحظة أن ننطلق من أساره مرة أخرى » .

وعند هذه النقطة ، قد يساعدنا هنا أن نقوم بالتمييز بين سياقين للنشاط العلمى — هما الاكتشاف والتبرير . « سياق التبرير » يشير الى الأنشطة التى يقوم بها العلماء وهم يحاولون التحقق منطقيا وتجريبيا من المسعى فى سبيل المعرفة . والمنهجية العلمية هى التى تؤسس منطق التبرير . كما أن المنهجية لا تكثر بكيفية يصل العلماء الى ما عندهم من بصيرة ، بل تسأل فقط ما اذا كانوا مسوغين للوصول الى مسعى المعرفة . أما الأنشطة التى يقوم بها العلماء فى « سياق الاكتشاف » ، فهى أنشطة غير مقيدة بالمنهجية . فالمنهجية العلمية وان كانت قد تيسر من الأنشطة التى تؤدى الى طريق الاكتشاف الا أنه حتى ذلك الوقت لا توجد قواعد موضوعية ولا منطق للاكتشاف يمكن طرحهما . ومن العوامل التى لها أهميتها الهائلة فى مجال العلم هى عوامل الخلق ، والبصيرة ، والخيال ، والالهام ، ورغم أنها عوامل يمكن رعايتها وصقلها الا أنها لا يمكن أن تنزل الى درجة القواعد : « ليس هناك من العلم ما يتيح للانسان القدرة على أن يحدث نفسه بما سوف يتناسب مع غرضه » .

عملية البحث :

ان المعرفة العلمية هي معرفة يمكن اثباتها عن طريق كل من العقل والتجربة (الملاحظة) . كما ان الصلاحية المنطقية ووسيلة التحقق التجريبية هما المعياران اللذان يستخدمهما العلماء لتقويم المسمى في سبيل المعرفة . وهذان المعياران يترجمان في أنشطة البحث التي يقوم بها العلماء من خلال « عملية البحث » . ومن هنا ، يمكن النظر الى عملية البحث على أنها المخطط الشامل للأنشطة العلمية التي ينشغل فيها العلماء لتحقيق المعرفة ، انها النموذج المثالي للاستقصاء العلمى .

وكما هو موضح فى الشكل رقم (١) ، تتكون عملية البحث من سبع مراحل رئيسية : المشكلة ، الافتراض النظرى ، تصميم البحث ، القياس ، تجميع البيانات ، تحليل البيانات ، ثم التعميم . وكل مرحلة من هذه المراحل تتبادل العلاقة مع « النظرية » بمعنى أنها تتأثر بها وتؤثر فيها . وفى سياق هذا الكتاب سنقوم بالناقشة المستفيضة لكل مرحلة من هذه المراحل ولعملية الانتقال من مرحلة الى التى تليها ، وان كنا الآن سوف نقصر انفسنا على الفاء نظرة عامة على عملية البحث .



شكل رقم (١) المراحل الرئيسية فى عملية البحث

وأكبر السمات المميزة لعملية البحث هي « الطبيعة الدائرية » لها . فهي عادة تبدأ بمشكلة وتنتهي بتعميم التجربة المختبرة . كما أن التعميم وهو ينهى دورة واحدة يكون بداية للدورة التالية . وهذه العملية الدائرية تستمر بشكل غير محدود ، عاكسة تقدم النظام العلمى .

بجانب هذا ، فإن عملية البحث تقوم أيضا « بتصحيح نفسها » . فتعميم التجربة لمشاكل البحث بخضع للاختبار منطقيا وتجايبيا ، فإذا ما تم رفض هذه التعميمات ، يتم وضع وصياغة تعميمات جديدة ثم يتم اختبارها هي الأخرى . وفي عملية إعادة الصياغة يتم إعادة تقييم كافة عمليات البحث لأن الرفض لتعميم التجربة قد يكون راجعا الى جوانب تصور في تادية عمليات البحث وليس الى عدم صلاحية التعميم . فمثلا ، التعميم بأن الارتمات الاقتصادية تؤدي الى تزايد في مجال الاتفاق الحكومى ، سوف يكون تعميما مرفوضا اذا لم يتم تأييده منطقيا ويثبت تحققة تجريبيا . ومع ذلك ، قد يتم رفض التعميم أيضا « حتى لو كان صحيحا » . وذلك اذا كانت اجراءات الاثبات والتحقق (كتصميم البحث . القياس ، تحليل البيانات ، مثلا) بها قصور . وحتى يمكن التعليل من مخطاظر الرفض للتعميمات اصبحت الى أدنى حد ، على المرء أن يمد فحص كل مرحلة من مراحل البحث قبل وضع وصياغة التعميمات الجديدة .

وأخيرا ، يجب على القارئ أن يكون مدركا لحقيقة وهي أن عملية البحث . كما عرضناها هنا ، تأخذ طابعا مثاليا الى حد ما ، أى ، أنها بمثابة إعادة بناء رشيدة للممارسة العلمية : « ان إعادة البناء تضيف الصفة المثالية على منطق العلم فقط في أنها ترينا ما « سيكون » عليه اذا ما تم استخلاصه وتنقيته الى اقصى درجة من الفقاوة . . . (لكن) . . . حتى أعظم العلماء لا يوجد لدى أحد منهم أسلوب ادراكى يمكن أن يكون منطقيا تماما ومتكاملا ، كما أن أرقى أنواع البحث ما زال ينم عن جوانب شروده المغرمة في البشرية » .

وفي مجال التطبيق ، فإن عملية البحث تتم .

١ — بسرعة أحيانا ، وببطء أحيانا أخرى .

٢ — أحيانا بدرجة عالية جدا من القوة والصياغة الشكلية للقاعدة ، وأحيانا أخرى دون قاعدة تماما ، وبوعى غير شخصى ، وبصفة الانهام .

٣ — أحيانا من خلال تعامل عدة علماء في ادوار مميزة « كمنظر » ، مثلا ، « قائد للبحث » ، « يعقد المقابلات » ، « صاحب منهج » ، « خبير مبيعات » ، « رجل احصائيات » ، وهكذا) ، وأحيانا أخرى من خلال جهد عالم واحد .

٤ — أحيانا يتم ذلك فقط في خيال العالم ، وأحيانا أخرى من خلال الحقيقة الواقعة .

وهكذا ، فان ما تقوم به من اعادة البناء المنطقية لعملية البحث ليس المقصود منها ان تفتقر للمرونة ، بل الاقرب الى الصحة ان تكون متضمنة للموضوعات التي تدخل نطاق البحث في مجال العلوم الاجتماعية .

ملخص :

ان العلم يتقيد بمنهجيته ، وليس بموضوعه . وما يضع المدخل العلمى فى وضع يختلف عن الاساليب الاخرى المستخدمة لاكتساب المعرفة ، هي الفرضيات التى يقوم عليها وكذلك منهجيته .

والفرضيات التى يقوم عليها المدخل العلمى هي : الطبيعة شىء له نظام وترتيب ، فى قدرتنا معرفة الطبيعة ، المعرفة تجريبية ، ولكنها تفوق الجهل ، الظواهر الطبيعية لها اسباب طبيعية ، ليس هناك شىء واضح بذاته ، المعرفة تنبع من تملك التجربة .

ومنهجية المدخل العلمى تخدم ثلاثة اغراض : وضع قوانين وقواعد للاتصال ، وضع قواعد للتفكر العقلى المنطقى والصحيح ، وقواعد للذاتية الداخلية . وهذه الانساق الثلاثة من القواعد تسمح لنا بأن نفهم ونفسر ونتنبأ ، بيئتنا وانفسنا ، بطريقة لا تتيحها لنا الانساق الاخرى (أى السلطوية ، والفقيية ، والعقلانية) الخاصة بتخليق المعرفة .

والمعرفة العلمية هي معرفة يمكن اثباتها بواسطة « كل من » العقل وبرهان الحواس . فالمنهجية العلمية تتطلب التمسك بقواعد المنطق والملاحظة ، ومثل هذا التمسك لا يجب ان ينظر اليه على أنه تشجيع للتطابق والتعصب . وعملية البحث هي عملية دائرية وتقوم بتصويب نفسها . والنقد الرشيد يجب ان يكون هولب المشروع العلمى ، والعلم يجب ان يكون ثورة فى حالة دائمة . ومن الواضح ان المجتمعات العلمية ، مثلها مثل المجتمعات الاجتماعية الاخرى ، تنشغل فى صراعات للقوة لا توصل دائما الى التقدم العلمى . وصراعات القوة هذه ربما تكون شيئاً حتمياً لا يمكن تجنبه ، الا ان المسعى من أجل المعرفة يكون مقبولا فقط بقدر ما يكون هذا المسعى متطابق مع فرضيات العلم ومنهجيته .

مصطلحات رئيسية للمراجعة :

Science	علم	تفسيرات استدلالية
Rationalism	عقلانية	Deductive explanations
Epistemology	فلسفة المعرفة	تفسيرات احتمالية
Assumptions of Science	فرضيات علمية	Probabilistic explanations
Emperical	تجريبي	Prediction تنبؤ
Explanation	تفسير	كلمة المائنة تعنى التعاطف او الاندماج
Intersub jectivity	ذاتية داخلية	Verstehen الذهني مع شخص آخر
Normal science	علم تقليدي	أصحاب الفكر التجريبي المنطقي
Paradigm	نموذج مثالي	Logical empericists
		Methodology منهجية
		Replication تكرار التجربة
		Revolutionary science علم ثوري
		سياق التبرير
		Context of justification
		Research Process عملية البحث

الفصل الثانى

أسس المفاهيم فى مجال البحث

تمهيد :

لقد عرفنا أن المعرفة العلمية هى المعرفة التى يمكن التيقن منها عن طريق كل من العقل والتجربة ، وهذا يحدث فى مضمونه أن علماء الاجتماع يعملون طبقاً لمستويين متميزين وان كانا على اتصال ببعضهما — التصور — النظرى — والمشاهدة — التجريبية . والبحث فى مجال علم الاجتماع هو محصلة التفاعل بين هذين المستويين . وهذا الفصل يغطى الأسس الخاصة بمستوى التصور النظرى ، والعلاقات بين النظرية ، والنماذج ، والبحث التجريبى .

المفاهيم :

ان عملية التفكير تشتمل على استخدام اللغة ، وهى بمثابة نسق للاتصال يتألف من رموز ومجموعة من القواعد تسمح بإنشاء تركيبات متعددة من هذه الرموز . ومن أكثر هذه الرموز أهمية فى اللغة ، خاصة وأنه يتصل بمجال البحث هو « المفهوم » . فالحلم يبدأ بوضع مفاهيم يقوم عن طريقها بوصف العالم التجريبى . والمفهوم هو نوع من التجريد الذى يمثل شيئاً ما ، أو الأمثلاك لشيء ما ، أو ظاهرة معينة . فمثلاً ، « المكانة الاجتماعية » ، « الدور » ، « القوة » « البيروقراطية » ، « الحرمان النسبى » ، هى عبارة عن تصورات لمفاهيم شائعة فى العلم السياسى والسوسىولوجى . كذلك التصورات الخاصة بمفاهيم مثل « الذكاء » ، « الإدراك » ، « التعلم » ، هى من الأشياء الشائعة عند علماء النفس . إذن فكل نظام علمى يقوم بوضع قاعدته من المفاهيم التى ينفرد بها ، وهى ، بالنسبة للعلماء ، تشكل لغة يتخاطبون بها ، وبالنسبة لغيرهم ، تسمى « رطانة » .

وظيفة المفاهيم :

من مهمة المفاهيم أنها تخدم عدداً من الوظائف الهامة فى البحث الخاص بالعلوم الاجتماعية . فهى ، أولاً وقبل كل شيء ، تمثل أساس الاتصال والفكر . فبدون قاعدة من المفاهيم المتفق عليها ، تستحيل عملية الاتصال الذاتية الداخلية .

والمفاهيم هي مجردات لانطباعات أو مدركات حسية وتستخدم لتوصيل ونقل المدركات والمعلومات . وهنا يجب التأكيد على أن المفاهيم هي أشياء لا توجد في الواقع باعتبارها ظواهر تجريبية ، فالمفهوم ليس هو بالظاهرة نفسها ، بل هو بالآخرى « رمز » للظاهرة . وتناول المفاهيم كما لو كانت هي ذاتها الظواهر ، يؤدي إلى « التجسيم المادى المضلل » — أى خطأ اعتبار المجردات بمثابة ظواهر حقيقية . فمثلا ، التناول لمفهوم مثل « القوة » باعتبار أن له ذوازع ، أو حاجات ، أو غرائز ، يعتبر تناولا خاطئا .

ثانيا : ان المفاهيم تقدم وجهة نظر — أى طريقة ينظر بها للظواهر — التحريبية : « من خلال وضع قالب للمفهوم العامى ، يتم اضافة نوع من النظام والتماسك على العالم المدرك بحيث لا يمكن ادراكه قبل وضع هذا المفهوم » . فالمفهوم يتيح للعلماء أن يرجعوا إلى مظهر من مظاهر الواقع ويصنفون عليه إحدى الصفات الشائعة :

« انه يسمح للعالم فى مجتمع من العلماء الآخرين ، برفع خبراته الفطرية الخاصة إلى مصاف الدلالة التى تحظى بارضاء ، كما يسمح له بأن يحقق نوعا من التفاعل مع بيئته ، فالعالم يحدد لنفسه ما يعنيه مفهوم ما ثم يقوم بفعله تجاه المقصود من هذا المعنى . والمفهوم بهذا الشكل يفعل باعتباره ناقلا للتجربة والادراك ، يفتح عوالم جديدة من المشاهدة ، ويخلق عوالم أخرى » .

ثالثا ، المفاهيم هي وسيلة للتصنيف والتعميم . فالعلماء يقومون بتبويب وبناء ، وتنظيم ، وتعميم خبراتهم وساهداتهم فى حدود المفاهيم . وعلى حد تعبير جون ماكينى فى هذا الصدد .

« ان كائنة الظواهر تعتبر فريدة فى واقع تحققها ، لذلك لا توجد ظاهرة يمكن أن تتكرر فى الحقيقة بشكلها الكلى المادى . ومعنى الهوية يكون دائما « مطابق للفرض المقصود » . وحتى يمكن وضع « نظام » بمضموناته العلمية المختلفة ، بما فى ذلك التنبؤ ، فان العالم يتفاضى بالضرورة عن الشئ المتفرد والدخيل وغير المتكرر ، ومن ثم يعتمد عن التجربة الادراكية . وهذا الاعتماد هو الثمن اللازم الذى يتحتم عليه ان يدفعه للوصول الى العمومية المجردة . ووضع تصور

لمفهوم ما يعنى القيام بالتعميم بدرجة ما . والقيام
بالتعميم معناه الاقلال من عدد الاشياء بادراك أن البعض
منها متطابق .

وعلى سبيل المثال ، نحن نستطيع أن نتجاهل الكيفية التى تختلف بها
اشجار الصنوبر ، والبلوط والنبخيل ، والتفاح عن بعضها البعض ونأخذ
بالتشابه النوعى الشامل لها من خلال المفهوم « شجرة » . وهنا ، تمثل
الشجرة المفهوم العام الذى عن طريقه نستوعب نوعا من التعدد للمظاهر المنفردة
التي نفهمها من خلال نظام معين . والشجرة أيضا هى مفهوم مجرد ، بمعنى أن
الفوارق المحددة التى تختص بها اشجار الصنوبر والبلوط والنبخيل والتفاح
تنمى فى العملية الإدراكية لمفهوم عام . لذلك فإن هذه العملية التى تقوم
بالتجريد والتعميم تمكن العلماء من رسم الخطوط المحددة للخواص الجوهرية
للمظواهر التجريبية . وفى الوقت ذاته ، بمجرد أن يتشكل المفهوم ،
لا يمكن اعتباره رمزا متكاملا للشيء الذى يقابل هذا المفهوم لأن محتواه
قد تناقص بشكل حتمى وتركز على تلك الخواص التى يعتبرها العالم خواصا
أساسية وجوهرية .

أما الوظيفة الرابعة التى تؤديها المفاهيم هى أنها تخدم باعتبارها
القوالب البنائية للنظريات ومن ثم للنفسريات والتنبؤات . فالمفاهيم
تعتبر أكثر العناصر أهمية وحسما فى أى نظرية لأنها تحدد شكل ومضمون
النظريات . فمثلا ، مفهومان مثل « القوة » و « الشرعية » هما اللذان يحددان
شكل ومضمون النظريات المتعلقة بالحكم . ونرى كذلك أن مفهومين مثل
« الفردية » و « البروتستانتية » هما اللذان يحددان
ويشكلان نظرية « دوركايم » عن الانتحار . فالنظرية تنبأ بالظهور
الذى قد ترتفع أو تنخفض فى ظلها معدلات الانتحار بتحديد العلاقات
القائمة بين الفردية والدين . مفهوم آخر مثل « الحرمان النسبى » يعتبر
مفهوم مركزى فى النظريات الخاصة بالعنف ، كذلك مفهومى « العرض »
و « الطلب » من المفاهيم التى تركز عليها النظرية الاقتصادية . إذن ، فإن
مثل هذه المفاهيم عندما يتم وصلها والربط بينها بطريقة نسقية تؤدي
الى وجود نظريات ، فتكون المفهوم وتشكيل النظرية عمليتان تتصلان
ببعضهما بشكل وثيق .

التعريفات :

إذا ما كان للمفاهيم أن تخدم الوظائف الخاصة بعمليات الاتصال ،
وخلق الاحساس بالتجربة ، والتعميم ، وبناء النظرية ، فلا بد أن يتوافر
لها الموضوع والدقة واكتساب القبول . فالمشكلة فى لغة الحياة اليومية
هى فى الحقيقة ، رغم أنها ليست تعسفية بشكل كامل ، إلا أنها تعتبر لنفسه

غامضة ومبهمة وغير دقيقة . مفاهيم مثل « القوة » أو « البيروقراطية » أو « الرضاء » تعنى أشياء مختلفة لمختلف الناس ، كما تستخدم في سياقات عديدة لتدل على أشياء متنوعة . ورغم أن هذا عادة لا يخلق مشاكل رئيسية في عملية الاتصال اليومية ، إلا أنه لا عملية الاتصال العلمية ولا الوظائف الثلاث الأخرى التي تؤديها المفاهيم يمكن أن تخدمها لغة مبهمة وغير دقيقة .

فأي نظام علمي يعنى بالضرورة بمفرداته اللغوية . والعلوم الاجتماعية قد عملت السعى لكي تميز لنفسها كياناً واضحاً ودقيقاً من المفاهيم (المجردات) لكي تخص بها موضوعها وتميزه . وفي خلال هذه العملية ، ابتكرت آلاف من المفاهيم التي تم تنقيحها واستخدامها أو استبعادها . وعند تمحص هذا الحجم الضخم من المفاهيم يكون المرء خليقاً بأن يجد قدراً كبيراً من الغموض والتقلب في معنى الكثير من هذه المفاهيم . وهذا شيء لا يحب أن يثير الدهشة كثيراً . فعلماء الاجتماع يواجهون بمشكلة التمييز بين المفاهيم الخاصة بهم وتلك التي يستخدمها بصفة عامة ودون تمييز عامة الناس الذين يرغب هؤلاء العلماء في دراستهم . ولكن مع تقدم العلوم الاجتماعية ، كذلك سيحقق تقدم في مفرداتهم اللغوية ، وكما كتب كارل هيمبل

Karl Hempel

« في المراحل الأولى من عملية الاستقصاء العلمي ، يتم صياغة الوصف والتعميم بالمفردات اللغوية للحياة اليومية . إلا أن نمو النظام العلمي يجلب معه التطور لنسق من المفاهيم المتخصصة المجردة سواء قليلاً أو كثيراً ، وما يقابلها من مصطلحات فنية » .

فعملية الوضوح والدقة في استخدام المفاهيم تتحقق عن طريق التعريفات ، وفي مجال البحث في العلوم الاجتماعية ، هناك نمطان لهما أهميتهما في مجال التعريف ، « التصوري » و « العملي » .

التعريفات التصورية :

أن التعريفات التي تستخدم في وصفها لبعض المفاهيم مفاهيم أخرى هي تعريفات تصورية . ولتوضيح هذا ، نجد أن « القوة » مثلاً ، قد عرفت كمفهوم على أنها قدرة أحد الفاعلين (فرد أو جماعة أو دولة) على جعل فاعل آخر كلى يقوم بشيء لن يفعله هذا الأخير بغير ذلك . كذلك مفهوم « الحرمان النسبي » ، فهو يعرف بأنه هو إدراك الفاعلين للتباين بين « توقعاتهم القيمة » و « قدراتهم القيمة » . ثم « التوقعات القيمة » بدورها .

تعرف بأنها سبل الخير وظروف الحياة التي يؤمن الناس بأنهم يستأهلونها ، و « القدرات القيمة » تعرف بأنها سبل الخير والظروف التي يعتقد الناس أنهم قادرون على تحقيقها والاحتفاظ بها .

في هذه الامثلة تم استخدام عدد من المفاهيم لتعريف مفاهيم أخرى . ولكن عملية التعريف قد لا تتوقف هنا . ففي حالة « الحرمان النسبي » قد يتساءل الشخص الذي لا يعرف شيئا عن النظرية ، « ما هي القدرات » ، و « التوقعات » و « المدركات » ؟ . اذن فهذه المفاهيم تستدعي المزيد من التوضيح . « التوقعات » مثلا ، يمكن تعريفها بأنها تعبير عن المعايير السائدة التي تثبت عن طريق البيئة الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والسياسية المباشرة ؟ هذه المفاهيم مازال يمكن تعريفها بمفاهيم أخرى ، وهكذا . ولكن ، عند نقطة معينة من هذه العملية سيواجه الانسان بمفاهيم لا يمكن تعريفها بمفاهيم أخرى . هذه المفاهيم يطلق عليها « مصطلحات أولية » ، ومن امثلة ذلك ، الالوان ، الاصوات ، الروائح ، المذاق ، كلها جميعا مصطلحات أولية . فالمصطلحات الأولية هي تلك التي تحظى بالاتفاق المشترك بخصوص معناها . وعادة يمكن توصيل معناها استعانة بأمثلة . ومثل هذه التعريفات الايضاحية يطلق عليها « التعريفات الظاهرية » . وهي تعريفات لا بد من استخدامها حتى يمكن الوصول الى تعبيرات لفويضة أساسية . و « التعريف الظاهري » يمكن تمثيله بمحاولة تعليم الطفل معنى « احمر » . فنحن نضل نشير الى الاشياء « الحمراء » حتى يتحقق الطفل من ملاحظة ان صفة « الاحمرار » فقط هي صفة تشترك فيها كل تلك الاشياء .

والتعريفات التصورية تتكون من مصطلحات أولية وأخرى « اشتقاقية » . والمصطلحات الاشتقاقية هي تلك التي يمكن تعريفها باستخدام المصطلحات الأولية ، وبهذا ، لو كان هناك مثلا اتفاق على المصطلحات الأولية مثل « الفرد » ، « التفاعل » ، « اثنان أو أكثر » ، « بانتظام » ، لاستطعنا عندئذ ان نعرف الـ « مجموعة » (وهو تعبير مشتق) بأنها اثنان أو أكثر من الافراد الذين يتفاعلون بانتظام . والميزة الرئيسية للمصطلحات المشتقة هو ان استخدامها يتم بمزيد من الكفاءة ، فهي لا تتطلب سوى جهد اقل مما تتطلبه مجموعة المصطلحات الأولية التي يتألف منها تعريف المصطلح المشتق .

والتعريفات التصورية لا هي بالتعريفات الصحيحة ولا هي بالزائفة . فكما ذكرنا من قبل ، أن المفاهيم هي بمثابة رموز تتيح عملية الاتصال . وبهذا تكون التعريفات التصورية اما مفيدة لعملية الاتصال واما لا . وصحيح

قد يكون للمرء أن ينتقد وضوح التعريف أو يقتضاعل ما اذا كان يستخدم بشكل مناسب ، ولكن ليس هناك مجال لانتقاد عدم صحة هذا التعريف . فالتعريف هو الشيء الذى يقول به من يقوم بالتعريف . ولو نظرنا الى التعريفات التصورية التى تزيد من قدر الاتصال لوجدنا أنها تشترك فى الخواص الاساسية التالية :

✽ التعريف يجب أن يدل على السمات أو الصفات المميزة للشيء الذى يتم تعريفه . كما يجب أن يكون مشتملا لجميع الأشياء التى ينسحب عليها ، وفى نفس الوقت ، يجب أن يكون قاصرا عن جميع الأشياء التى « لم » . يعبر عنها .

✽ التعريف لا يجب أن يكون دائريا ، بمعنى أنه هو نفسه لا يجب أن يشتمل على أى جزء من الشيء الذى يتم تعريفه . فتعريف « الانثى » بأنها شخص له صفات أنثوية ، أو « القوة » بأنها صفة يشترك فيها الأقوياء ، ليس بالتعريف الذى يزيد من قدر الاتصال .

✽ التعريف يجب صياغته بشكل ايجابى كلما أمكن ذلك . فتعريف « الذكاء » بأنه خاصية تفتقر الى اللون ، والوزن ، والشخصية ، من الواضح أنه تعريف لا ينسبهم فى عملية الاتصال لان هناك أشياء أخرى كثيرة تفتقر الى اللون والوزن والشخصية .

✽ التعريف يجب صياغته فى ألفاظ واضحة لا يشوبها اللبس . فلفظ مثل « محاظ » يعنى أشياء مختلفة بالنسبة لمختلف الناس ، وما لم يكن هناك اتفاق على معناه ، فلا يجب استخدامه فى مجال التعريف .

التعريفات العملية :

غاليا ما يكون الامر أن الخواص أو الاحداث التجريبية التى تمثلهما المفاهيم هى أشياء لا يمكن مشاهدتها بشكل مباشر . فتعريفات مثل « القوة » ، « الحرمان النسبى » ، « الذكاء » « الرضا » ، وكذلك الخواص غير السلوكية ، بشكل عام ، (مثل المدركات ، القيم ، المواقف) كلها أشياء لا يمكن مشاهدتها بطريقة مباشرة . وفى مثل هذه الحالات ، فان معرفة الوجود التجريبى لمفهوم ما يكون عن طريق الاستدلال . والاستدلالات من هذا النوع تتم بالتعريفات العملية . ومن خلال التعريفات العملية يتم اكساب المفاهيم المراجع التجريبية لهما .

والتعريف العملى هو مجموعة من الاجراءات التى تصف الانشطة التى يجب أن يقوم بها المرء لكي يؤسس وجود أو درجة وجود مفهوم ما من الناحية التجريبية . ومن خلال مثل هذه التعريفات تتحدد معانى المفاهيم ، فالتعريفات العملية تنفص عن الاجراءات الاختبارية التى توفر المعايير من أجل التطبيق التجريبى للمفاهيم . وهكذا تقوم التعريفات العملية بعبور مستوى التصور — النظرى بمستوى المشاهدة — التجريبية . فهى تقول « ماذا تفعل » و « ماذا تشاهد » لكي يتم تعريف الظاهرة فى حدود المجال الخاص بتجربة الباحث : « ليس من المفترض فى الشئ أو الصفة التى يتم تعريفها أن يكون لها وجود مسبق . بل الأخرى أن وجودها أو حقيقتها ينشأ من العمليات التى يتحقق أداؤها وتسكن فيما يتم مشاهدته من مغايرات » .

أما فكرة التعريفات العملية فقد ظهرت على يدى المدرسة العملية فى التفكير وكما تمثلت فى أعمال عالم الطبيعة « ب. و. بريدجمان F.W. Bridgman » لقد كانت فكرته الرئيسية هى أن « معنى كل » مفهوم علمى يجب أن يكون قابلاً للتحديد ، بتحديد عملية اختبارية محددة تعطى معياراً معيناً لتطبيقه . بمعنى أى مفهوم يتحدد كاملاً ويقتصر عليه بالتعريف العملى له . وكما جاء فى كلمات بريدجمان :

« إن مفهوم الطول يثبت عندما تثبت العمليات التى يقاس بها الطول : أى أن المفهوم الخاص بالطول يتضمن تماماً ولا شئ أكثر من مجموعة العمليات التى يتقرر بها الطول . وبصفة عامة ، فإن ما نعنيه من أى مفهوم هو شئ لا يزيد عن كونه مجموعة من العمليات ، فـ « المفهوم هو شئ مرادف لمجموعة العمليات المقابلة له » .

وبهذا ، فإن التعريف العملى لـ « الطول » سوف يكون محدداً لاجراء يتضمن استخدام المسطرة لتحديد طول المسافة بين نقطتين . كما أن أى تعريف عملى لـ « الوزن » سوف يحدد « كيفية » تقرير الوزن بواسطة أداة ملائمة كالميزان مثلاً . وبالمثل ، فإن تعبير مثل « أشد صلابة من » لو طبقناه على المعادن : مثلاً ، يمكن أن نعرفه عملياً كالتالى : « لكى تقرر ما إذا كان المعدن (م ١) أشد صلابة من المعدن (م ٢) خذ قطعة خادة من المعدن (م ١) ومرر بها ضاغطة على سطح قطعة من المعدن (م ٢) (عملية اختبار) ، عندئذ سوف يقال إن (م ١) أشد صلابة من (م ٢) فيما لو نتج خدش من عملية الضغط (نتيجة اختبار محددة) » كذلك لو أخذنا تعريفاً عملياً للفظ « الذكاء » نجد أنه يشتمل على اجراء اختبار طبقاً لمواصفات

معينة ، ونتائج الاختبار هي عبارة عن استجابات الافراد موضع الاختبار
أو المجل الكمي للاستجابات .

والبناء الخاص بالتعريفات هو بناء مستقيم ، فنحن مثلا اذا طبقنا
المنبه المعين (م) على شيء ما ، الذى ينتج عنه رد فعل معين (ر) ، وهذا
الشئ يملك الخاصية (خ) ، فهذا يعتبر تعريفا عمليا . وفى المثال
الآخر عن الذكاء ، ثم تطبيق اختبار الذكاء (المنبه) على المستجيبين الذين
نتج عنهم نتائج الاختبار (ر) وبذلك تم الاستدلال على الذكاء (خ) من ، أو تم
تعريفه بـ ، نتائج الاختبار .

ان الكثير من المفاهيم التى استخدمها علماء الاجتماع قد تم تعريفها
فقط بناء على شدة ردود الفعل تجاه منبهات أو ظروف أو مواقف معينة
لان تناول الافراد أو الاحداث من الناحية الجسمانية اما انه أمر مستحيل
واما انه عمل غير اخلاقى . وحتى لو استطعنا أن نتناول الافراد من خلال عمليات
معينة — ولتكن حث مشاعر الخوف فى وضع معمل — فان هذا العمل سوف
يتضمن عددا من المشاكل الاخلاقية الخطيرة ، بما فى ذلك حق العلماء فى أن
يقوموا بهذا العمل وكذلك الحقوق الشخصية للافراد الخاضعين للبحث .
(المشاكل الاخلاقية الواردة فى مجال البحث فى العلوم الاجتماعية تمت مناقشتها فى
الفصل الثالث عشر) . ولهذا ، ففى مثل هذه الحالات ، يتم تعريف المفاهيم
عمليا بناء على ردود فعل تجاه منبهات معينة ، وذلك عن طريق الاختبارات ،
أو الاستبارات أو تجميع المؤشرات ، وهى الاشياء التى ستخضع للمناقشة
فى فصول تالية .

مثال : التعريفات الخاصة بالتغرب :

ولنرى الآن كيف امكن الوصول من الناحية التجريبية الى ذلك المفهوم
المجرد والمعقد تماما « التغرب » . فى أحد الاعمال الرائدة ، ذلك الذى قام
بـه ميلفين سيمان Melvin Seaman ، ذكر أن التصور لمفهوم التغرب فى أدب
المادة كان هو « الاحساس بحدوث شرح يؤدي الى انقسام ما كان متماسكا
ذات مرة ، أى انكسار القالب الصلب الذى كانت تصب فيه يوميا
القيم والسلوك والآمال فى أشكال ذات وشيخ محكم » . وقال سيمان أن
هذا القصور يضمن خمسة معانى على مفهوم التغرب ، ومن ثم يضع أمامنا
خمس تعريفات تصورية :

١ — العجز — أن التوقع من جانب الافراد بأن سلوكهم لا يستطيع أن
يحكم وقسوع المحصلات أو مدد القوة التى يصبون اليها .

٢ - الخواء - ادراك الافراد أن الحد الأدنى من معاييرهم في سبيل
الوضوح في صنع القرار لم يتم استيفاءه .

٣ - انعدام المعايير - قدر كبير من التوقع بأن جوانب السلوك التي
لا يقرها المجتمع مطلوب منها أن تحقق أهداف معينة .

٤ - العزلة - أضفاء قدر ضئيل من ثواب القيمة على القيم والمعتقدات
التي يعطيها المجتمع تقليديا قيمة عالية .

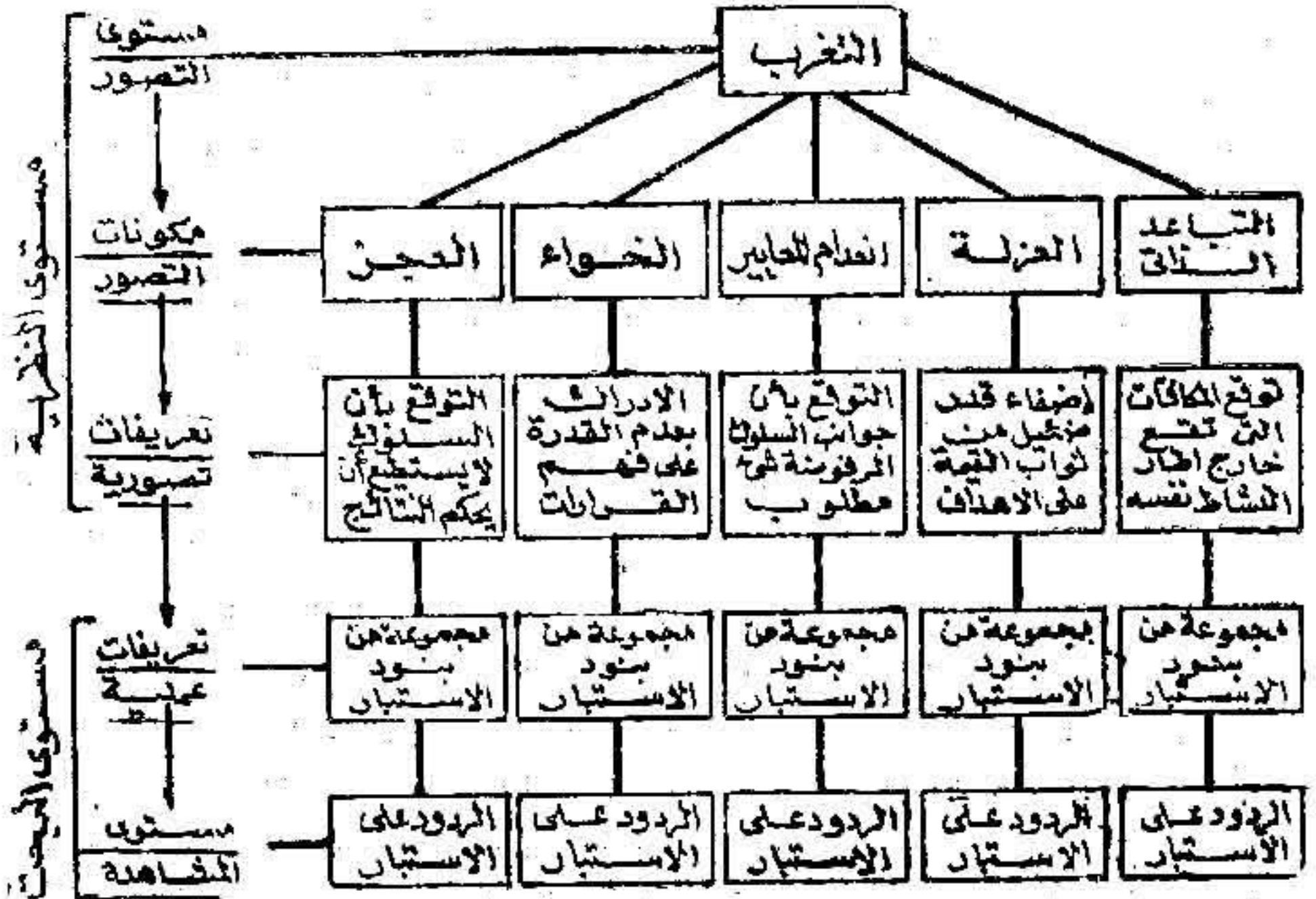
٥ - التباعد الذاتي - درجة اعتماد السلوك المعين على مكافآت
المستقبل المتوقعة التي تقع خارج حيز النشاط نفسه .

وفي الأبحاث التالية ، تم تعريف هذه المفاهيم الخمسة ، أو أبعاد
التغريب ، من الناحية العملية بوضع بنود الاستبيان كل بعد من هذه الأبعاد ،
وكانت استجابات الأفراد تجاه الاستبيان بأكمله هي التي حددت الوجود التجريبي
لكل بعد من الأبعاد الخمسة . وكسبيل للوصول إلى التعريف العملي
لبـ « العجز » استخدم السؤال التالي : « افترض أن مدينتك قد اعتبرت
كقاعدة أنك شخص شديد الظلم أو الأذى ، ماذا تعتقد أنك تستطيع أن
تفعل ؟ » . ولقد تم تعريف الأفراد الذين أجابوا بأنه ليس في قدرتهم فعل شيء
بمثابة أفراد عاجزين . أما الأسئلة الأخرى التي استخدمت لتعريف العجز
عمليا فكانت : (١) أنك لو بذلت جهد ما لتغيير هذه القاعدة ، فما هو
احتمال نجاحك ؟ (٢) إذا ما نشأت مثل هذه الحالة ، فما هو الاحتمال في أن
تقوم فعلا بعمل شيء حيال ذلك ؟ (٣) هل في إمكانك أبدا محاولة التأثير
على قرار محلي ؟ (٤) افترض أن الكونجرس كان يدرس قانونا أنت تؤمن
بأنه شديد الظلم أو الأذى ، فماذا تعتقد في إمكانك أن تفعل ؟ (٥) هل في
قدرتك أبدا محاولة التأثير على أي قرار من الكونجرس ؟

والشكل رقم ١٠٢ يصور لنا عملية التحول من مستوى التصور إلى
مستوى المشاهدة ، باستخدام مثال التغريب . ومفهوم التغريب لا يمكن مشاهدته
بشكل مباشر ، لكن يمكن الاستدلال على وجوده التجريبي ، ولكي ننشئ وجوده
التجريبي ، علينا أولا أن نرسم حدود مكوناته أو أبعاده المتصورة ، سوف
 نجد أن هناك خمسة أبعاد مميزة للتغريب ، كل منها تحدد التصور الخاص
به ، والتعريفات التصورية تدل على حقيقة أن الأبعاد تشير إلى مظاهر
تجريبية مختلفة . بعد ذلك ، ثم وضع التعريفات العملية ، وهي في هذا
المثال بنود الاستبيان . وبنود الاستبيان تخدم الغرض في تحويل التعريفات
المتصورة إلى مستوى المشاهدة . وأخيرا ، يتم ضبط بنود الاستبيان (التعريفات
العملية) ، ومن الزدود على بنود الاستبيان نستدل على مدى وجود
الأبعاد الخمسة للتغريب على المستوى التجريبي .

مشكلة التطابق :

مع عملية التحول من مستوى التصور الى مستوى المشاهدة - التجريبية تنشأ أمامنا قضيتان هامتان . الاولى تتصل بدرجة التطابق بين التعريفات التصورية والتعريفات العملية . فمثلا ، لو كان التصور لمفهوم « الذكاء » قد تم تعريفه على أنه « القدرة على التفكير بشكل مجرد » ، ثم تم تعريفه عمليا عن طريق اختبار الذكاء ، فما هي درجة التطابق بين التعريفين ؟ وهل النتيجة المحققة من فرد معين في أحد اختبارات الذكاء تمثل كل شيء يتضمنه المتصور لـ « الذكاء » ؟ ان هذه الدرجة من التطابق في التعريفين يمكن تقويمها بمساعدة اختبارات



الانتقال من مستوى التصور الى مستوى المشاهدة :

حالة التغريب .

شكل رقم (٢) حالة التغريب الانتقال من مستوى التصور الى مستوى المشاهدة

الصلاحية التي ناقشناها في الفصل السادس . وفي مرحلتنا هذه يجب أن نوضح أنه ليس هناك معايير مطلقة لاختبار عملية التطابق ، ومن الممكن في الواقع أن توجد حالات لا يستطيع فيها تعريف العمل أن يستنفذ كافة جوانب التشعب التي يتضمنها التعريف التصوري . ومن هنا فإن تحسين التعريفات العملية وتوسيع درجة التطابق بينها وبين التعريفات التصورية يشكل تحديا هاما لعلماء الاجتماع .

الفحوى النظرى :

القضية الثانية المتضمنة فى مسألة التحويل من مستوى التصور الى مستوى المشاهدة تنفصاً عندها لا يمكن تعريف المفاهيم من الناحية العملية ، أى لا يمكن مشاهدتها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر . فمثلاً ، الـ « أنا » ، « عقدة أوديب » ، « المادية الجدلية » ، « الوعي الباطن » ، « الفائدة الحدية » ، « الصالح العالم » كلها مفاهيم لم يتم وضع تعريفات عملية مرضية لها حتى الآن .

ووفقاً للمدخل العلمى الاثوذكس ، فإن المفهوم الذى لا يمكن تعريفه من الناحية العملية (على الأقل من ناحية المبدأ) لا يجب استخدامه فى مجال البحث العلمى لأنه يكون غير قابل للخضوع لعملية التحقق الذاتى الداخلى . ومثل هذا المفهوم يؤدي بالضرورة الى بحث لا معنى له ، فالمعنى العلمى لمفهوم ما يمكن الوصول اليه فقط بانشاء مجموعة من العمليات (أدوات المشاهدة) ، وأن تعرف هذه العمليات هو أن تفهم ذلك المفهوم وأن تكون قادراً على تقصى الظاهرة التى يمثلها من الناحية التجريبية . ومن الناحية التاريخية فإن هذا المدخل قد حقق تلك الوظيفة الهامة الخاصة بتأكيد الاهتمام التجريبى — أى تمييز الحدود الفاصلة بين ما هو فيزيقى وما هو ميتافيزيقى . ولكن عند الوصول بالمدخل العلمى الاورثوذكس الى منتهاه ، فهو يصبح لفزاً ،

أن المفاهيم العلمية لا يجب أن تقيم فقط من منطلق قابليتها للمشاهدة بل أيضاً من منطلق فحواها النظرى ، أى أن بعض المفاهيم تكتسب معناها فقط فى مضمون السياق النظرى الذى ترد فيه . فمثلاً ، لو أخذنا مفهوم « الخروج عن القاعدة » لوجدنا أنه يكتسب معناه كاملاً فى سياق نظرية الانتحار لدوركايم ، وكذلك مفهوم « الانا » يكتسب معناه فى سياق نظرية التحليل النفسى ، ومفهوم « الصالح العام » لا يمكن أخذه بمنحى عن نظرية الديموقراطية . ولقد أدت فكرة كارل هيمبل Carl Hempel عن « الفحوى النسقى » الى التأثير على مجرى الممارسة الحالية :

« أن النسقية العلمية تتطلب روابط متباينة ، عن طريق القانون أو المبادئ النظرية ، بين المظاهر المختلفة للعالم التجريبى ، والتى تتسم بمفاهيم علمية . وبذلك ، تكون مفاهيم العلم هى العقد فى شبكة من العلاقات النسقية المتداخلة ، حيث القوانين والمبادئ النظرية تشكل الخيوط فيها . . . وكلما تقاربت الخطوط عند إحدى عقد التصور ، أو تجمعت قضية منها ، كلما كان دورها التنسيقى أو فحواها النسقى أكثر قوة » .

وتقييم المفاهيم العلمية لا يتم فقط بالرجوع الى قابليتها للمشاهدة ، ولكن لابد أيضا من وضع فحواها النظرى موضع التقدير .

« ان الفحوى التجريبي كما ينعكس في معايير واضحة للتطبيق ، وهى التى يضع عليها المذهب العلمى الكثير من التركيز ، ليس هو فقط بغية المطلوب للمفاهيم العلمية . فالفحوى النسقى يعتبر هو الآخر من المتطلبات التى لا غنى عنها — لدرجة أن التفسير التجريبي للمفاهيم النظرية قد يتغير لصالح رفع القدرة النسقية لشبكة العمل النظرية . وفى عمية الاستقصاء العلمى ، فإن تكوين المفهوم وتشكيل النظرية يجب أن يذهباً معاً جنباً الى جنب » .

وبمعنى آخر ، المفاهيم تكتسب معناها التجريبي من خلال التعريفات العملية كما تكتسب معناها النظرى فى اطار السياق الخاص بالنظرية التى تستخدم فيها هذه المفاهيم . ان النظرية ، كما اتضح من الشكل ١.١ ، تلعب دوراً حيويًا ومركزيًا فى عملية البحث . فهى لا تعتبر فقط مجرد مصدر هام تتولد عنه المسائل والفرضيات النظرية ، كما جاء فى المناقشة فى الفصل الثالث ، بل ان معنى ومغزى بعض المفاهيم يرد تفسيرهما فى سياق النظرية أيضا .

النظرية : الوظائف والأنماط :

بعد أن انتهينا من مناقشة المفاهيم ، وكل من التعريفات التصورية والعملية ، وفكرة الفحوى النظرى ، نعود الآن مرة أخرى الى الموضع الذى تحتله النظرية فى مجال البحث التجريبي . وعلى الرغم من أن علماء الاجتماع يتفقون على أن احدى الوظائف الأكثر أهمية للبحث التجريبي هى الاسهام فى تطوير وتنقيح النظرية ، وأن النظرية ترفع من قدر الاهداف التى يصبو اليها العلم ، إلا أنهم لا يتفقون كثيرا حول ما هى النظرية . ومن الاقوال التى جاءت عن النظرية ما عبر به جورج هومانز George Homans عن ملاحظاته التالية عن وضع النظرية فى مجال السوسولوجى : « لقد شغل رجال الاجتماع المعاصرين أنفسهم بـ « النظرية » ، ومع ذلك ، فنادرًا ما حاولوا توضيح « ما هى » النظرية . . . ونحن رجال الاجتماع نظهر ما نحن فيه من بلبلة حول طبيعة النظرية سواء بما نقول عن النظرية بصفة عامة أو بأنواع النظريات التى نخرجها بالفعل » . ومثل هذه العبارات قالها علماء الاجتماع فى الانظمة الاخرى .

والنظرية تعنى اشياءا مختلفة لعدد من الناس . فبعض علماء الاجتماع قد يعرفون النظرية وفقاً لاي نوع من أنواع التصور . فعندما تم

تعريف مفاهيم مثل « القوة » « المكانة الاجتماعية » « الديمقراطية » ، « البروقراطية » « الحرمان النسبي » ، وتم استخدامها في تفسير وشرح الظواهر التجريبية ، فقد تم مساواتها ومعادلتها بالنظرية . وبهذا المعنى ، فإن أى تصور بوضعه مقابل المشاهدة يعتبر نظرية . وهناك علماء اجتماع آخرون يعادلون النظرية بـ « تاريخ الافكار » وهناك غيرهم يرون النظرية بمفهوم ضيق على أنها : نسق « استدلالى - منطقى » يشتمل على مجموعة من المفاهيم المتصلة ببعضها والتي يمكن الاستدلال منها على غرض يمكن اختبارها . ولذلك وقبل أن نناقش ماهية النظرية وما هى الانماط الشائعة منها فى العلوم الاجتماعية ، قد يكون من المفيد أن نشير الى ثلاثة مفاهيم خاطئة شائعة عن النظرية .

ما ليس بنظرية :

عادة ما يقوم الشخص غير المتخصص بمقابلة « النظرية » بـ « التطبيق » . والقول المأثور بأن « كل شئء حسن فى النظرية ولكنه لا يصلح فى التطبيق » يكتفى فى مضمونه الفكرة بأن النظرية شئء غير واقعى . وطبقا لقول ارنولد بريخت Arnold Brecht ان العلاقة بين التطبيق والنظرية يستبين جيدا فى القول الشائع بأن افضل ما نتعلمه يتم من خلال « المحاولة والخطا » . فالمحاولة هى الممارسة ، اما الخطا فيشير الى النظرية ، وعندما تخيب النظرية فى المحاولات العملية فهى تحتاج الى التصويب » . ومع ذلك ، فإن النظرية تكون « بـ » التطبيق ، وبهذا المفهوم سيقوم العلماء بقبولها أو رفضها وفقا لقابليتها للتطبيق مع العلم فقط بأن منهج وسياقات تطبيقها (الممارسة) تظهر بشكل منطقى وواضح ، أما من ناحية المبدأ ، فليس هناك تعارض بين النظرية والتطبيق . فالنظرية السليمة هى الأساس الادراكى لمعرفة يعتد بها ، فالنظريات تساعدنا فى تفسير والتنبؤ بالظواهر التى تمثل أهمية لنا ، وبالتالي ، تساعدنا فى اتخاذ قرارات عملية ذات أساس سليم .

مفهوم آخر خاطئ فيما يتعلق بالنظرية ينجم عن احوالى « النظرية » كبدليل عن « الفلسفة » ، وبذلك تعتبر الكتابات الخاصة بأصحاب المعرفة الكلاسيكيين من أمثال أفلاطون وأرسطو ولوك وماركس وبارتو بمثابة « نظرية » . وفى الحقيقة ، فقبل الحرب العالمية الثانية ، كانت النظرية فى العلوم الاجتماعية يقتصر مدلولها تقريبا على الفلسفة بأشكالها المتعددة ، مع تركيز خاص على الفلسفة الاخلاقية ، أى على ما « يجب » أن تكون عليه الاشياء . وربما يعتبر ما قدمه أفلاطون عن الدولة المثالية ، حيث توصف فيها المعرفة المطلقة للفيلسوف - الملك بأنها المعيار للسلوك السياسى والاجتماعى ، هى أكثر الامثلة المعروفة فى هذا الصدد .

والفلسفات الاخلاقية هي التي تقرر الاحكام الخاصة بالقيمة . وهي ليست بالصحيحة ولا بالزائفة لانها اشياء لا يمكن التحقق منها تجريبيا . فاذا ما كان هناك شخص يؤمن بشدة أن الرأسمالية هي أفضل نسق اقتصادي ، فلا يمكن لأي قدر من الدلائل التجريبية أن يثبت أو ينفي ما يؤمن به هذا الشخص . أما النظريات العلمية فهي ، بعكس الاعمال الفلسفية ، بمثابة تجريدات تمثل مظاهر معينة من العالم التجريبي ، فهي تهتم بـ « كيف » و « لماذا » في الظواهر التجريبية .

أنماط النظرية :

ليس هناك تعريف سهل وبسيط للنظرية يمكن أن يتفق عليه كافة علماء الاجتماع . والسبب في هذا أن هناك أنواعا كثيرة مختلفة من النظريات تخدم أغراضا مختلفة . وفي هذا ، قال داميدايستون ، على سبيل المثال ، أن يمكن توصيف النظريات وفقا « لمداهها » — ما اذا كانت نظريات كبيرة أم صغيرة ، أو وفقا لـ « وظيفتها » — ما اذا كانت تسعى للتعامل مع الاشياء الجامدة أم الديناميكية ، مع البناء أم العملية ، أو وفقا لـ « بنائها » — ما اذا كانت أنساقا فكرية تتعلق بالسلطات ذات علاقات داخلية منطقية وثيقة الصلة . أو ما اذا كانت تشكل مجموعة من الفرضيات ذات التحديد الغضاض بشكل أكبر ، و وفقا لـ « مستواها » — « بعلاقة الانساق السلوكية التي تدل عليها من حيث ترتيبها في أحد التدرجات الهرمية » . وتوصيفنا هذا قائم على التمييز الذي أجراه بارسونز Parson وشيلز hils بين « مستويات » أربعة للنظرية : أنساق تصنيفية لغرض خاص ، تصنيفات طبقا للاجناس ، اطرار عمل تصورية ، أنساق نظرية (وهناك مستوى خامس ، الانساق التجريبية — النظرية ، يتميز بشكل متعسف عن الانساق النظرية بامتلاكه لقاعدة تجريبية محددة) .

الانساق التصنيفية لغرض خاص :

هذا النوع من الانساق يشتمل على تبويبات تعسفية تم وضعها لكي تنظم وتجمل المشاهدات التجريبية ، فمثلا ، لو أخذنا التصنيف الخاص بردود الافراد على بند الاستبار « كافة الجماعات يمكنها العيش في حالة توافق وانسجام في هذا البلد دون تغيير للنسق بأي شكل » الى التبويبات الاربع « أوافق بشدة » ، « أوافق » ، « لا أوافق » ، « لا أوافق بشدة » ، نجد أنه يشكل نسقا تصنيفيا لغرض خاص .

التصنيف طبقا للاجناس :

المستوى الثانى من النظرية هو « النسق التبويى » هذا المستوى يتكون من نسق للتبوييات وضع لى يناسب المشاهدات التجريبية بحيث تكون هناك امكانية لوصف العلاقات بين التبوييات . وغالبا ما يكون هناك تبعية متبادلة بين التبوييات بحيث ان عملية التصنيف فى أحد التبوييات تستدعى معالجة تصويرية فى تبويب آخر . والتصنيف بالنسبة للاجناس يحمل علاقة وثيقة بالعالم التجريى ، وبهذا المعنى فان التبوييات تعكس واقع الحقيقة الموصوفة . وتحليل بارسونز للفعل الاجتماعى يعطى مثلا عن هذا المستوى من النظرية ، ففى رأى بارسونز أن السلوك له أربعة خواص : فهو موجهه نحو هدف ، يحدث فى مواقف ، منظم تبعاً لقوالب معيارية ، ويتضمن انفاقاً للطاقة . فالسلوك عندما يكون غاية فى التنظيم ، يقال أنه يشكل نسقا اجتماعيا أكثر من هذا أن الانساق الاجتماعية تأخذ ثلاثة أشكال : انساق الشخصية ، انساق ثقافية ، انساق اجتماعية . ولقد قام بارسونز بتعريف هذه التبوييات السبع بدقة وعناية ثم بعد ذلك قام ببسط وشرح العلاقات المنطقية المتبادلة بينها . وأخيرا ، ثم تحقيق التوافق للمشاهدات التجريبية لى تناسب مع التبوييات الموضوعية .

والتصنيفات طبقا للاجناس تحقق وظيفتان هامتان فى مجال البحث الخاص بالعلوم الاجتماعية . فهى عن طريق التعريفات الدقيقة تقوم بتحديد خاصية وحدة الواقع التجريى التى سيتم تحليلها كما تبين كيف يمكن وصف هذه الوحدة (وهى فى تصنيف بارسونز ، الانساق الاجتماعية) . والهدف من تصنيف من هذا النوع .

« هو وضع تصور لخطة منظمة لعملية التصنيف والوصف ... فعند مواجهة أى موضوع للبحث ، يستطيع (المرء) فى الحال أن يتعرف على جوانبه أو متغيراته الحاسمة باستخدام تصنيفه الجنى كمنوع من « قائمة المشتروات » . وحتى يمكن « اختبار » تصنيفه هذا ، فهو يلقي بنظرة جديدة على الموضوع x ويبين أن العبارات العامة التى حدد أبعادها لها نظائر مميزة فى x » .

أما الوظيفة الثانية لهذا التصنيف فهى أنه « يجل ويبيث الالهام فى الدراسات الوصفية » ، كتلك التى تعنى بالتوزيعات التجريبية لواحد أو أكثر من تبوييات التصنيف . ومع ذلك ، فان التصنيفات طبقا للاجناس لا تعطى تفسيرات ، ولكنها فقط تصف الظواهر التجريبية بجعلها

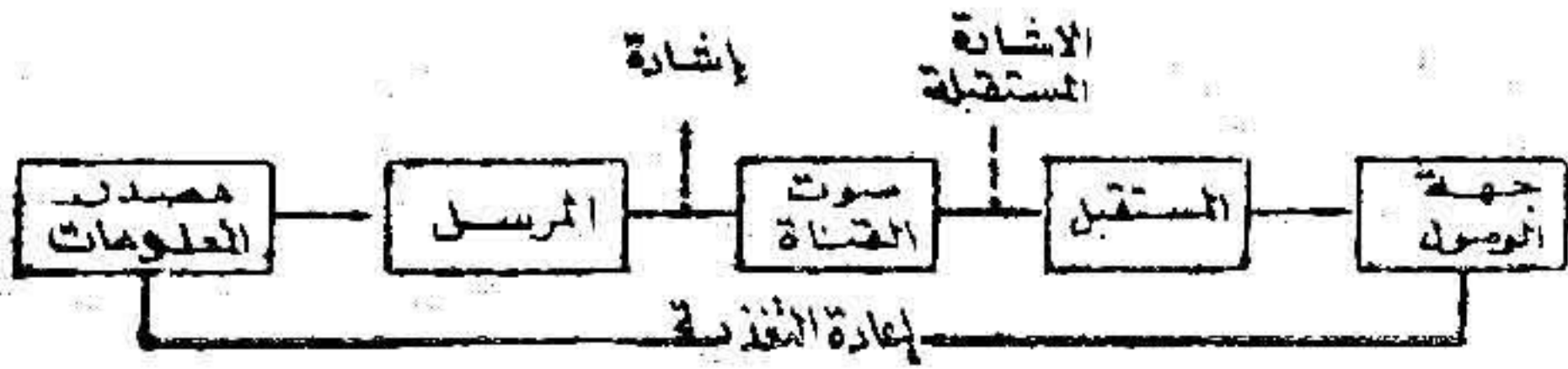
تتوافق في مجموعة من التنبؤيات . فكونك تعرف المفاهيم التي تمثل الظواهر (كالإنفاق الحكومي ، مثلا) وتوزيعاتها (ما تم إنفاقه على البنود المختلفة) ليس معناه تفسير الظواهر أو التنبؤ بها (فمثلا ، لماذا تقوم الحكومة بإنفاق قدر أكبر مما تنفقه على التعليم) .

اطارات التصور :

المستوى الثالث للنظرية هو الاطارات التصورية . وهنا تكون التنبؤيات الوصفية قد اخذت مكانها بطريقة نسقية داخل بناء واسع من الاقتراحات القاطعة وكذلك المفترضة . ونظرية الاتصال يمكن أن نخدمنا هنا كمثال عن اطرارات التصور . فلو اخذنا مفاهيم مثل « اشارة الارسلان » ، « جهة الوصول » ، « شبكة الاتصال » ، نجد أنها مفاهيم تستخدم لتحليل وتفسير مشاهدات تجريبية ، وأن مسورة نسقية للعالم قد أصبحت مفترضة . ومع ذلك ، مازال الاطار غير دقيق تماما بحيث يسمح بالاستخراج النسقي للاقتراحات ، وأن كانت الاستدلالات ممكنة . وعلى الرغم من أن عمليات التحقق التجريبي في اطرارات التصور ذات نوعية متعددة ، إلا أن التفاعل موجود بين الاطار والمشاهدات التجريبية .

والشكل رقم (٢) يوضح لنا إحدى صور نظرية الاتصال — السبرنطيقا . وفي هذا الاطار الموضح في الشكل نجد المفاهيم المركزية هي « مصور المعلومات » ، « جهاز الارسلان » ، « صوت القنينة » ، « المستقبل » ، « جهة الوصول » والرأى أن هذه المفاهيم تتصل في سلسلة متتابعة بإعادة التغذية محققة بذلك وظيفة الاستمرار . وفي هذا يطرح عدد من المقترحات المختلفة لتفسير كيفية نقل الرسائل ، وكيف يمكن رفع عنصر الكفاءة ، ثم لماذا تقوم أنساق الاتصال نفسها عند استقبال إعادة التغذية .

اطار التصور هذا يتعدى التصنيف الخاص بالأجناس لأن المقترحات الواردة فيه تجعل وتعطى التفسيرات والتنبؤات لعدد أوسع من المشاهدات التجريبية . وفي العلوم الاجتماعية نجد أن الكثير ما يعتبر نظرية يتكون من اطرارات للتصور تكون بمثابة دليل يوجه عملية البحث التجريبي النسقي . وعلى أية حال ، فإن الاقتراحات المستخرجة من اطرارات التصور ليست بالترتيب يتم التوصل إليها بنوع من التدقيق وبطريقة استنباطية . ويترتب على ذلك ، أن قوتها التفسيرية والتنبؤية تكون محدودة ، كما ينعدم نفوذها في مجال البحث المستقبلي . والمثال على ذلك ، أن قضايا مثل عملية الاتصال الخاصة بالقصد والادراك والتفسير للرسائل من جهة المستقبلين لا يمكن تفسيرها بشكل فعال باطار التصور الممثل في الشكل رقم ٢٠٢ .



شكل رقم ٣
أطار التصور لعملية الاتصال

الانساق النظرية :

الانساق النظرية تقدم لنا تراكيب من تصنيفات الاجناس واطارات التصور ، وان كانت الاوصاف والتفسيرات والتنبؤات هنا تمتزج معا بطريقة بطريقة نسقية . وعند هذا المستوى نجد أن النظرية تواجه التعريف الكلاسيكي الضيق لها بأنها : نسق من الاقتراحات التي تتصل بعضها بطريقة تسمح باستخراج البعض منها من الاخرى . وعندما يتواجد مثل هذا النسق النظرى ، يستطيع علماء الاجتماع الزعم بأنهم قد فسروا وتنبؤوا بالظواهر الماثلة أمامهم .

والنسق النظرى هو نسق يوفر بناءا من التفسيرات الكاملة للظواهر التجريبية ، لا تقتصر مجاله على جانب معين . وهذا النسق يتكون من مجموعة من المفاهيم ، بعضها « وصفى » ، يبين الشيء الذى تدور النظرية حوله (مثل « الحرمان النسبى » ، « الانتحار » ، « المشاركة السياسية ») ، وبعضها الآخر ذو خواص « عملية » أو تجريبية (مثل « مدى » الحرمان « النسبى » ، « معدل الانتحار » ، « حدوث » المشاركة السياسية ») . وهذه الخواص يطلق عليها « متغيرات » (وفى الفصل الثالث مناقشة مستفيضة عن المتغيرات وأنماطها) النسق النظرى أيضا يشتمل على مجموعة من « الافتراضات » ، أى طروح للعلاقات بين اثنان أو أكثر من الخواص التجريبية التى يمكن التحقق منها أو دحضها ، ومثل هذه المجموعة من الافتراضات تشكّل « نسقا استنباطيا » ، وبكلمات أخرى ، يمكن القول أن هذه الافتراضات تشكّل نوعا من « حساب التفاضل » ، وطبقا لقواعد استخدام هذا النوع من الحساب أن بعض الافتراضات يمكن استنباطها من افتراضات أخرى . وعندما يتم استنباط الافتراضات بهذا الشكل ، يقال أن التفسير لها قد تم وأنها تعطى تنبؤات . وأخيرا ، أن بعض الافتراضات الخاصة بأحد الانساق النظرية يجب أن تكون « اتقاقية » بمعنى أن « التجربة تتعلق بصحتها أو بزيورها أو بصحة أو زيف الافتراضات المستخرجة منها » ، وذلك لان قبول أو رفض الانساق النظرية يعتمد ، فى الواقع ، على ما اذا كانت الافتراضات الخاصة بها صحيحة أو زائفة من الناحية التجريبية .

وفي هذا الصدد يمكن الاخذ بنظرية دوركايم Durkheim من الانتحار ، كما عرضها جورج هومانز ، باعتبارها مثالا كلاسيكيا من النسق النظرى :

١ — فى أى تجمع اجتماعى ، يتغير معدل الانتحار بشكل مباشر مع درجة الفردية (الوجود الذاتى) .

٢ — درجة الفردية تتغير مع وقوع البروتستانتية .

٣ — وبالتالى ، فان معدل الانتحار يتغير مع وقوع البروتستانتية .

٤ — وقوع البروتستانتية فى اسبانيا منخفض .

٥ — وبذلك ، يكون معدل الانتحار فى اسبانيا منخفض .

فى هذا المثال ، الافتراض رقم ٢ مستنبط من الافتراضين رقم ١ و ٢ ، والافتراض رقم ٥ مستنبط من ٣ و ٤ . أكثر من ذلك ، أن الانسان ، مثلا ، اذا لم يكن يعرف ما هو معدل الانتحار فى هولندا ، بل لم يكن يعرف أن وقوع البروتستانتية كان منخفضا ، فان هذه الملاحظة ، مع الافتراض رقم ٣ ، سوف يتيح له التنبؤ بأن معدل الانتحار كان أيضا منخفضا . وبهذا ، يقوم النسق النظرى باعطائنا تفسيراً وتنبؤاً بمعدلات الانتحار .

المنظرية البديهية :

من أشكال الانساق النظرية التى تستحق عرضها بشكل خاص هى النظرية « الرسمية » أو « البديهية » . والنظرية البديهية تشتمل على الآتى :

١ — مجموعة من المفاهيم والتعريفات — تصورية وعملية .

٢ — مجموعة من العبارات الكيانية التى تصف المواقف التى يمكن تطبيق النظرية فيها .

٣ — مجموعة من العبارات الرشيدة ، مقسمة الى :

أ — البديهيات — عبارات أو افتراضات غير قابلة للاختبار ومفترض أنها صادقة ، فمثلا ، البديهيات الهندسية ليست فى حاجة الى تطبيقها على العالم التجريبي .

ب — التنظيرات — وهى فرضيات « مستنبطة » من البدهيات وتخضع لعملية التحقق التجريبي .

٤ — نسق منطقي يستخدم فى

أ — ارجاع « كافة » المفاهيم الى العبارات .

ب — استنباط التنظيرات من البدهيات ، وضع تراكيب للبدهيات ، والتنظيرات .

وتعتبر اعادة صياغة هانز زيتيربرج لنظرية دوركايم من النماذج المبكرة والى كثير ما يستشهد بها فيما يتعلق بالنظرية البدهية . ولقد قام زيتيربرج بطرح الافتراضات العشرة التالية :

١ — كلما تم تقسيم العمل بشكل أكبر ، كلما كان الاجماع أكبر .

٢ — كلما ازداد حجم التضامن ، كلما ازداد عدد الزملاء بالنسبة للفرد .

٣ — كلما ازداد عدد الزملاء بالنسبة للفرد ، كلما ازداد حجم الاجماع .

٤ — كلما ازداد حجم الاجماع ، كلما قل عدد المنشقين .

٥ — كلما ازداد تقسيم العمل ، كلما قل عدد المنشقين .

٦ — كلما ازداد عدد الزملاء بالنسبة للفرد ، كلما قل عدد المنشقين .

٧ — كلما ازداد تقسيم العمل ، كلما ازداد حجم التضامن .

٨ — كلما ازداد حجم التضامن ، كلما ازداد حجم الاجماع .

٩ — كلما ازداد عدد الزملاء بالنسبة للفرد ، كلما ازداد تقسيم العمل .

١٠ — كلما ازداد حجم التضامن ، كلما قل عدد المنشقين .

بعد ذلك ، قام زيتيربرج باختيار الافتراضات الاربعة الاخيرة باعتبارها بدهيات ، واقام حجته على انه يمكن استنباط الباقي من فرج البدهيات التالية : ٧ ، ٨ يتولد عنهما التنظير أو الفرضية رقم ١ ، ٧ و ٩ يعطيان رقم ٢ ، ٨ و ٢ يعطيان ٣ ، ٨ و ١٠ يؤديان الى ٤ ، ٧ و ١٠ يتولد عنهما ٥ ، ٩ و ٥ يعطيان ٦ . وبهذا ، بواسطة البدهيات الاربعة ، تكون التنظيرات كلها قيد استنباط .

أما أكثر المشاكل حرجا فى النظرية البدهية ، فهى تكمن فى اختيار

البدهييات ، حيث ما هي المعايير التي يجب استخدامها لاختيار افتراضات معينة ومعاملتها باعتبارها بدهييات ؟ ولماذا اختار زيتربرج الافتراضات الاربعة الاخيرة دون غيرها لكي يكون مجموعته من البدهييات ؟ ان أحد المعايير في عملية الاختيار هذه هو عنصر « التماسك » : اذ لا يجب أن تتولد من أي بدهييتين أو أي خليط من البدهييات تنظيرات متضادة . المعيار الثاني ، هو أن يتم اختيار أقل مجموعة من البدهييات التي يمكن منها استنباط « جميع » التنظيرات الاخرى . هذا المعيار يعكس نوعا من التقصيل لـ « الاقتصاد » أو التبسيط عند بناء كيان لنظريات . أما المعيار الثالث لاختيار البدهييات — والذي يجعل من تكوين نظرية بدهية في العلوم الاجتماعية مسألة في غاية الصعوبة — هو اختيار الافتراضات التي حققت مكانة القانون ، باعتبارها بدهييات فقط . ومع ذلك ، فإن الافتراضات التي تصبح قوانين لا بد لها من قدر كبير من السند التجريبي « قبل » أن يتم الأخذ بها باعتبارها قوانين . وحاليا ، ليس سوى عدد ضئيل جدا من الافتراضات في العلوم الاجتماعية هو الذي استطاع أن يحقق مثل هذه المكانة . وان كان هذا بدوره ، يعتبر عقبة خطيرة في تكوين نظريات بدهية لها كيان .

وفي البحوث الاخيرة ، كان التطبيق هو أن ما يتم اختياره كبدهيات هو تلك المجموعة من الافتراضات المستقلة التي تجعل من الكيان النظري شىء واضح وأسهل في الفهم ، مهما كان طول هذه البدهييات . ولقد تحقق هذا عندما تم استخدام الفرضيات التي تصف العلاقة « السببية المباشرة » بين مفهومين كبدهيات . وعلى حد تعبير هيوبرت بلالوك « يمكن ذكر البدهية وفقا لما يلي تقريبا » أي زيادة في x سوف تحقق (سبب) زيادة مباشرة تقريبا في y ، وهذه الزيادة في y سوف تفضي ، بدورها ، الى مزيد من الزيادة في x ، ولكن مع رد فعل متأخر » . وباستخدام قاعدة العلاقات السببية المباشرة ، أعاد بلالوك صياغة البدهييات الاربعة لزيتربرج كما يلي :

- ١ — الزيادة في عدد الزملاء بالنسبة للفرد سوف يحقق زيادة في تقسيم العمل .
 - ٢ — الزيادة في تقسيم العمل سوف تحقق زيادة في حجم التضامن .
 - ٣ — الزيادة في حجم التضامن سوف تحقق زيادة في الاجماع .
 - ٤ — الزيادة في حجم التضامن سوف تحقق نقصا في عدد المنشقين .
- وهذه البدهييات السببية ، بدورها ، سوف تؤدي الى تولد تنظيرات أو فرضيات يمكن اعتبارها من الناحية التجريبية .

مزايا النظرية البديهية :

مع الأخذ بأن قلة ضئيلة جدا من الافتراضات في مجال العلوم الاجتماعية هي التي وصلت الى مكانة القانون فلماذا اذن يتم وضع نظريات بديهية ؟

ان ذلك يرجع الى ان هناك مزايا عديدة في النظرية البديهية . فهي أولا ، تدعو الى وضع وصف دقيق للكيان النظري ، والى طرح وتفسير المفاهيم والفرضيات المركزية المستخدمة في النظرية . ثانيا ، أن كل مفهوم لابد من تعريفه بوضوح باستخدام كل من المصطلحات الاولية والمستخرجة والتعريفات العملية . ثالثا ، في امكان النظرية البديهية أن تعطى تلخيصا مقتصرا للبحث الفعلي والمتوقع . وهي وسيلة لتحقيق الاقتصاد بدلا من وجود عدد كبير من الافتراضات المستقلة ، فالنظرية البديهية لا تعرض سوى الافتراضات الجوهرية فقط . رابعا ، ان النظرية البديهية يمكن استخدامها « لتتسبب البحث بحيث تقوم النتائج الكثيرة المنفصلة بدعم بعضها لكي تضمن أكبر قدر من المعقولية لكل كشف في النظرية » . لان النظرية تتضمن مجموعة من الافتراضات المتصلة ببعضها ، لذلك فان السند التجريبي لاي افتراض منها ينحو الى دعم النظرية بأكملهما . خامسا ، ان الشكل البدهي يتيح للباحث أن يتفحص « كافة » النتائج المترتبة على بدهياته ، وهذا ، بدوره ، يساعد في تقرير أي جزء من النظرية قد تحقق له الأثبات وما هي الاجزاء الاخرى التي تستدعي المزيد من البحث . وهذا له فائدته بصفة خاصة عندما نرغب في تحديد موضوعات البحث التي سوف تسهم بشكل اكبر في النظرية .

النماذج :

مما يتصل بشكل وثيق بفكرة أن النظرية هي تنظيم نسقي للتصور . هو المفهوم الخاص بالنماذج . والنموذج هو الذي يمكن النظر اليه باعتباره الشبيه بشيء . فمثلا ، المهندس من الممكن أن يكون لديه نموذج لآلة تمثل الطائرة . ونموذج الطائرة ما هو الا صورة مصغرة طبق الاصل من الطائرة الحقيقية ، بما في ذلك التمثيل الحجمي لبعض سمات الطائرة الحقيقية - بناؤها - لكن مع حذف المظاهر الاخرى ، كتلك التي تتعلق بأجهزة الضبط بها . والطائرة النموذج تخدم في أنها تمثل البناء والسمات الخاصة بالطائرة من الناحيتين الجسدية والمظهرية . أيضا ، النموذج يمكن استخدامه مكان الطائرة الحقيقية عند اجراء التجارب والاختبارات . ومثال ذلك ، أن المهندس يقوم باختراع النموذج لتأثيرات الممر الهوائي (وهو نفسه نموذج) لكي يقرر كفاءة أداء الطائرة .

أما في مجال العلوم الاجتماعية ، فإن النماذج عادة تتكون من الرموز بدلا من الأشياء المادية ، بمعنى أن السمات الخاصة ببعض الظواهر التجريبية ، بما في ذلك مكوناتها والعلاقات بين هذه المكونات ، تعرض على شكل ترتيبات منطقية بين المفاهيم . وبهذا ، يصبح في إمكاننا تعريف النموذج بطريقة أكثر رسمية بأنه تقليد أو تجريد مستمد من الواقع لكي يخدم غرض تنظيم وتبسيط رؤيتنا للواقع في نفس الوقت الذي نعرض فيه سماته الجوهرية :

« ان السمة المميزة في عملية وضع النموذج هي التجريد ، فهناك عناصر معينة من الحالة من الممكن استبعادها عمدا لأنها تعتبر غير ذات صلة بالامر ، كما أن عملية التبسيط الناشئة من وصف الحالة قد تكون مفيدة في تحليلها وفهمها . وبجانب عملية التجريد ، فإن بناء النموذج أحيانا يتضمن تحويل التصور . فبدلا من مناقشة الحالة مباشرة ، قد يتركز الامر في تمثيل كل عنصر من عناصر الحالة الحقيقية بشيء من الرياضيات أو الطبيعيات ، كما يتم تصوير خواصه المتعلقة به والعلاقات بين العناصر الأخرى بالخواص والعلاقات المثيلة المطابقة . . . ، أي أنه من الممكن تمثيل نسق المرور بالمدينة عن طريق وضع نموذج مصغر لشبكة الطرق في هذه المدينة ، ولاشارات المرور بها ، ولركباتها » .

اذن ، فالنموذج هو تمثيل للواقع ، يرسم خطوط مظاهر العالم الحقيقي من حيث كونها تتعلق بالمسألة الخاضعة للبحث ، ويوضح مغزى العلاقات بين المظاهر ، كما أنه يتيح إمكانية صياغة فرضيات يمكن اختبارها تجريبيا فيما يتعلق بطبيعة هذه العلاقات . وبعد عملية الاختبار من الممكن أن يتحقق نوع من الفهم الأفضل لجانب ما من العالم الحقيقي . غير هذا ، النماذج تستخدم أيضا في الحصول على رؤية متبصرة في أعماق الظواهر بشكل لا يمكن مشاهدته بصفة مباشرة ، فمثلا ، عند القيام بالتحليل السياسي ، يتم وضع النماذج المتعلقة بالبناءات والعمليات الخاصة بصنع القرار ويتم استخراج الافتراضات المتعلقة بسلوك صانعي القرار . بعد ذلك يتم تقييم هذه الافتراضات بمساعدة البيانات التجريبية . وبخلاف هذا ، ففي عملية التحليل السياسي أيضا ، تستخدم النماذج لتقدير قيمة مسارات الفعل البديلة المختلفة التي قد يقوم صانع القرار بفعله بناءا عليها . اذن فالنماذج توفر قاعدة لايس أكثر وضوحا في عملية الاختيار أكثر مما يوفره الحكم الذاتي .

مثال : نموذج لعملية تنفيذ السياسة

ان نموذج توماس سميث Thomas Smith عن عملية تنفيذ السياسة السياسية يعطينا أحد الامثلة المثيرة عن كيفية اتخاذ المظاهر المعقدة وغسيرة القابلة للمشاهدة بشكل مباشر نموذجا للعالم الواقعي . ان الكثيرين من غير المتخصصين يؤمنون بأنه بمجرد وضع احدى السياسات العامة (اقرار الكونجرس لمشروع قانون ، مثلا) فان عملية التنفيذ سوف تتبع ذلك بشكل منظم ، بل وحتى بطريقة آلية لتحقيق الاهداف التي يطلبها صانعو القرار . ومع ذلك ، فان هذا لا يحدث دائما . فمشاكل التنفيذ واسعة ، وفي حالات كثيرة لا يتم تنفيذ السياسات بالاسلوب الذي كان يقصده صانعي القرار . فالموظفون البيروقراطيون ، وجماعات النفوذ ، والافراد والتنظيمات التي تتأثر بالقرار غالبا ما يحاولون فرض تغيير في السياسات أثناء عملية التنفيذ .

والنموذج الذي وضعه سميث يقوم بتجريد جوانب معينة من عملية التنفيذ ويركز على أربعة مكونات فقط :

١ - السياسة المثالية ، أي القوالب المثالية للتفاعل التي يحاول حلها هؤلاء الذين قاموا بتحديد السياسة .

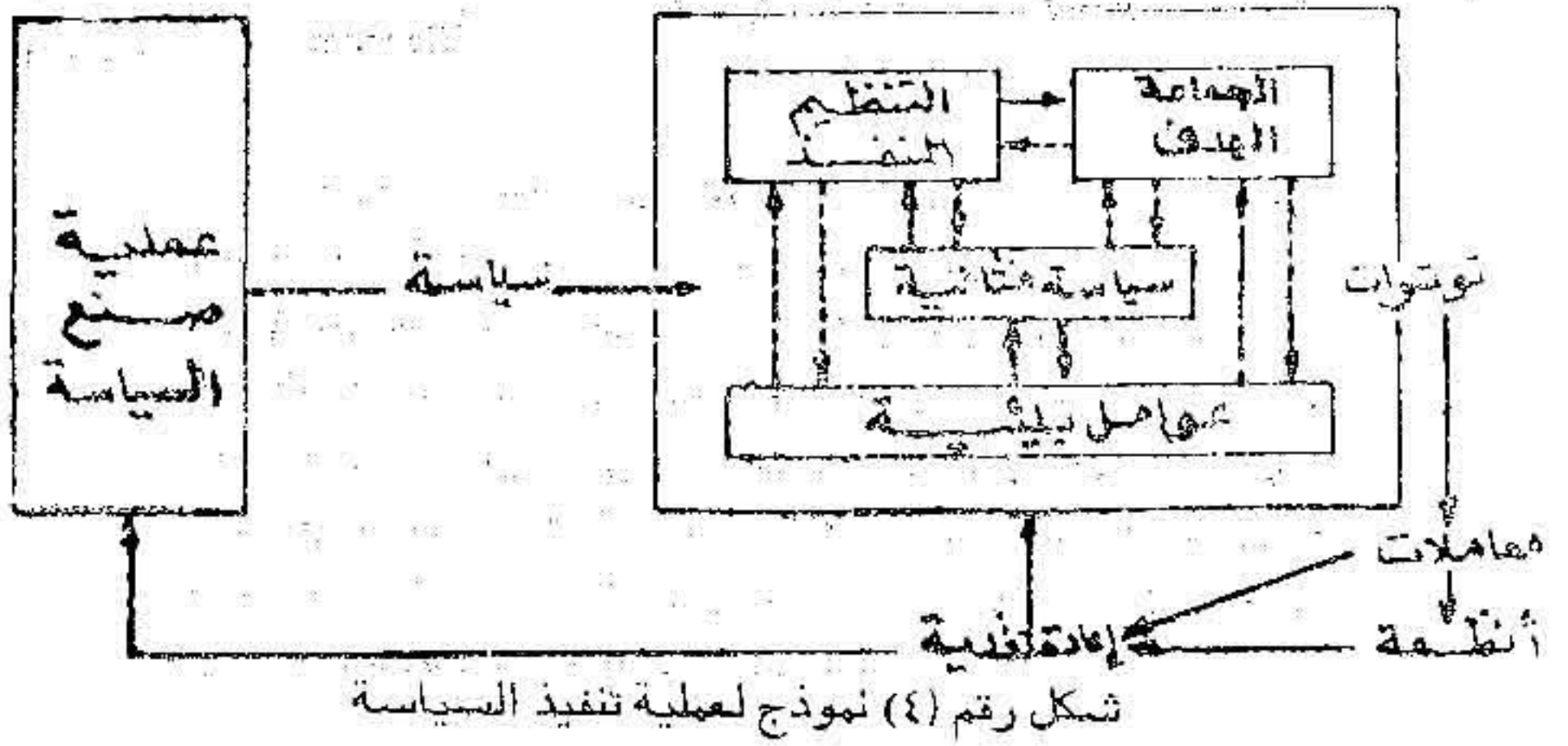
٢ - الجماعة الهدف ، وتعرف بأنها أولئك المطلوب منهم أن يتبنوا قوالب جديدة للتفاعل عن طريق السياسة الموضوعية . انهم أكثر الافراد تأثرا بالسياسة بصفة مباشرة والذين عليهم أن يتغيروا لمواجهة متطلباتها .

٣ - التنظيم المنفذ ، احدى الهيئات الحكومية عادة ، ويتولى مسئولية تنفيذ السياسة الموضوعية .

٤ - العوامل البيئية ، وهي العناصر في البيئة تلك التي تتأثر من تنفيذ السياسة . ويدخل في هذه العناصر عامة الناس وجماعات النفوذ الخاصة .

وهذه المكونات الاربعة وما بينها من علاقات مفترضة تظهر صورتها في الشكل رقم (٣) . فنجد أن عملية صنع السياسة تحقق سياسات عامة ، وهذه السياسات تخدم باعتبارها قوة مولدة للتوتر في المجتمع : فائثناء تنفيذ السياسات ، فان كلا من القائمين على تنفيذها والذين يتأثرون بها يتعرضون لممارسة التوترات والضغط والصراعات . والتوترات تؤدي الى التعاملات ،

وهذا هو مفهوم سميت للاستجابات تجاه التوترات والصراعات داخل وبين



مكونات السياق الخاص بتنفيذ السياسة . ولقد رأى أن إعادة التغذية المتولدة عن المعاملات والانظمة تؤثر على صنع السياسة في المستقبل وكذلك على المكونات الاربعة لعملية التنفيذ .

النظرية ، والنماذج ، والبحث التجريبي :

ان العلوم الاجتماعية باعتبارها نظاما علمية تستند على مكونين رئيسيين — النظرية والبحث التجريبي . وعلماء الاجتماع بقدر ما هم علماء يعملون في « عالمين » — عالم الملاحظة والتجربة وعالم الافكار ، أو النظريات والنماذج . والقيام بانشاء صلة بين هذين العالمين يزيد من قيمة الاهداف التي تسعى اليها العلوم الاجتماعية . ولكن كيف يتم انشاء هذه الصلة ؟ هل يجب أن نقوم أولا بوضع نظريتنا ونماذجنا ثم ننقل الى عالم البحث التجريبي ؟ أم ، بدلا من ذلك ، يجب على النظرية ان تلي عملية البحث ؟

النظرية ثم البحث :

تبعاً لاحدى مدارس الفكر ، على النظرية أن تأتي أولاً ، ثم تتبعها عملية البحث ، وهذا يشار له غالباً باستراتيجية النظرية ثم البحث . ولقد قام كارل بوبر Karl Popper بتطوير هذه الاستراتيجية بأكثر قدر من النسقية . ويدلل بوبر على أن المعرفة العلمية تحقق التقدم بأسرع ما يمكن من خلال التطور للأفكار (الحدسيات) ومحاولات تنفيذها من خلال البحث التجريبي (التفنيدات) . وينكر بوبر التحميل النسقي للبحث التجريبي على عملية التنظير ، فالبحث لا يمكن أن يتولد عنه أفكار جديدة ولا يخدم كمنهج منطقي في وضع النظرية . فالنظريات « ... يمكن التوصل اليها فقط بالوجدان الحدسي ، القائم على شيء

ما يشبه الوله الفكرى بالاشياء موضع التجربة » . ونفس الموقف اتخذه
واطسون Watson

« نحن فى البداية نعمل فقط وفقا للتجريدات الفكرية ،
ينشغل فكرنا فقط بما نقوم به من مهمة النمى الداخلى للصور .
وبشق طريقنا بهذه الطريقة ، لا نكون حتى الآن قد وضعتنا
الحقائق التجريبية الممكنة موضع الاعتبار ، ولكننا نقوم فقط
ببذل الجهد لتطوير صورنا الفكرية بأكثر قدر من الوضوح
ونستخرج منها كافة النتائج الممكنة . وفى الخطوات التالية
فقط ، وبعد أن يكتمل الاستعراض التام للصورة ، يكون تأكدنا
من مدى مطابقتها مع الحقائق التجريبية » .

وعلى الرغم من تبسيط الأمر الى حد ما ، فإن استراتيجية النظرية ثم
التجربة تتضمن المراحل الخمس التالية :

- ١ — انشاء نظرية أو نموذج بشكل واضح .
- ٢ — اختيار افتراض تولد عن النظرية أو النموذج لأخصامه للبحث
التجريبى .
- ٣ — تصميم مشروع بحث لاختبار الفرضية .
- ٤ — إذا ما أدت البيانات التجريبية الى رفض الافتراض المستمد من
النظرية ، يتم إجراء تغيير فى النظرية أو مشروع البحث (أنظر
الشكل رقم ١.١ كمثال عن تصميم البحث والقياس) . وعلى
العالم أن يعود الى المرحلة الثانية .
- ٥ — إذا تم قبول الافتراض ، يتم اختيار افتراضات أخرى لوضعها
موضع الاختبار أو بذل محاولات لتحسين النظرية .

البحث ثم النظرية :

فى تناقض حاد مع استراتيجية النظرية ثم البحث ، قام روبرت ميرتون
Robert Merton أحد المنادين باستراتيجية البحث ثم النظرية
بوضع حجته كما يلى :

« ان نظريتي الرئيسية تتركز فى أن البحث التجريبى يتجاوز
بكثير الدور السلبي للاختبار والتحقق من النظرية ، فهو يقوم

بأكثر من مجرد تأكيد أو تنفيد الفرضية النظرية . فالبحث يلعب دورا ايجابيا فعلا : انه يقوم على الاقل بأداء أربعة وظائف رئيسية تساعد في تشكيل مدى تطور النظرية . فهو يقوم بالمبادأة ، وإعادة الصياغة ، والانحراف ، والتوضيح ، للنظرية .

ان البحث التجريبي يطرح مسائل جديدة بالنسبة للنظرية ، ويدعو الى صياغات نظرية جديدة ، ويؤدي الى تنقيح النظريات القائمة ، كما انه يخدم وظيفة التحقق . ان استراتيجية البحث ثم النظرية تشتمل على الآتي :

- ١ - التقصى للظاهرة وتحديد خواصها .
 - ٢ - اجراء القياس للخواص في عدة حالات مختلفة . (القياس واجراءات القياس تمت مناقشتها في الفصل السادس) .
 - ٣ - تحليل ما ينتج من بيانات لتقرير ما اذا كانت هناك قوالب نسقية للتنوع .
 - ٤ - بمجرد اكتشاف القوالب النسقية ، يكون قد تم وضع كيان لنظرية . والنظرية قد تكون واحدة من الانماط التي تمت مناقشتها بن قبل ، على الرغم من تفضيل النسق النظري .
- ومن الواضح ، أن هاتين الاستراتيجيتين تهدفان الوصول الى النظرية ويعتبرانها بمثابة تعبير عن التقدم العلمي . ولكن المعضلة تتخطى ما للنظرية من وضع في عملية البحث . وما ننازع فيه هو أن الالتزام الشديد باى من الاستراتيجيتين ليس بالشىء الجوهرى في قيادة البحث . فالعلوم الاجتماعية حققت التقدم رغما عن هذا الجدل ، كما تم المضى في سبيل المهام العلمية تحت كلا النظريتين . وفي واقع الامر ، فان النظرية والبحث يتفاعل كل منهما مع الآخر بشكل ثابت ، كما تبين من الشكل ١.١ في الفصل الاول . الاكثر من ذلك ، كما يقول ارنست ناجل Ernest Nagel أن التناقض بين الاستراتيجيتين أكثر وضوحا من الحقيقة :

« لقد ظل العلماء البارزين يزعمون بشىء كل متكرر أن النظريات هي « تخليقات حرة من العقل » . ومن الواضح أن مثل هذه المزاعم لا تعنى أن النظريات قد لا « تطرح » عن طريق ماديات المشاهدة أو أن النظريات لا تتطلب سندا من دليل الشواهد . أما ما تؤكد هذه المزاعم عن حق هو أن المصطلحات الأساسية في النظرية ليست في حاجة الى أن

تتضمن معان قد ثبتت عن طريق الاجراءات التجريبية المقاطعة ،
وأن النظرية قد تكون كافية ومثمرة على الرغم من الحقيقة بأن
الدليل عليها غير مباشر بالضرورة .

ملخص :

من أكثر الرموز أهمية في مجال العلم هو المفهوم . والعلم يبدأ بتكوين
مفاهيم ليصف بها العالم التجريبي ثم يتقدم بارجاع هذه المفاهيم الى أنساق
نظرية . والمفاهيم تتيح امكانية تحقيق الاتصال الفعال ، فهي تعرض وجهة
نظر ، وتعتبر وسيلة للتصنيف والتعميم ، كما أنها تخدم باعتبارها القوالب التي
يتم بها بناء الافتراضات ، والنظريات ، والفرضيات النظرية ، وهي التي
ستتم مناقشتها في الفصل التالي .

ولكى تحقق المفاهيم وظيفتها ، لا بد أن تكون واضحة ، محددة ، ومتفق
عليها . وكل هذا يتم من خلال التعريفات التصورية والعملية ، فالتعريف
التصوري يصف المفاهيم باستخدام المصطلحات الأولية والمستخرجة .
أما التعريفات العملية فهي تفسر مجموعة الاجراءات والنشاطات التي يجب أن
يقوم بها الانسان لكي يشاهد تجريبيا الظواهر التي تتمثل في المفاهيم .
والتعريفات العملية تربط بين مستوى التصور — النظرى ومستوى المشاهدة —
التجريبية .

وعلى الرغم من أن علماء الاجتماع يتفقون على أن النظرية هي الانجاز
النهائى للمشروعات العلمية ، إلا أن هناك آراء مخالفة فيما يتعلق بمعنى وبناء
النظرية . وحتى الآن هناك أربعة مستويات للنظرية يمكن التمييز بينها : أنساق
التصنيف لغرض خاص ، التصنيف وفقا للأجناس ، اطارات القصور ، الانساق
النظرية . واحد أشكال النسق النظرى هو النظرية البديهية . هذه النظرية
تحتوى مجموعة من المفاهيم والتعريفات ، ومجموعة من العبارات الكيانية ،
ومجموعة من العبارات العلاقية مقسمة الى بدهيات وتنظيرات ، ثم نسق
منطقي يستخدم لربط المفاهيم بالعبارات ولاستنباط التنظيرات والبدهيات .

والنماذج غالبا ما يستخدمها علماء الاجتماع لعرض مظاهر معينة من العالم
الحقيقى بطريقة نسقية . والنماذج هي تجريدات مأخوذة من الواقع لكي تخدم
غرض تنظيم وتبسيط رؤيتنا للواقع فى نفس الوقت الذى تمثل فيه خصائصه
الجوهرية . النماذج أيضا تستخدم لاكتساب رؤية متعمقة للظواهر التي لا يمكن
مشاهدتها بصفة مباشرة ، وذلك كالنسق الاقتصادى للولايات المتحدة .

وانشاء روابط نسقية تصل بين عالم التجريب وعالم التصور قد تحقق باستخدام استراتيجيتين عامتين : استراتيجية النظرية ثم البحث واستراتيجية البحث ثم النظرية . وعلى الرغم من نشوب جدل حي حول أى من الاستراتيجيتين أكثر اسرعا بزيادة التقدم العلمى . وموقفنا فى هذا الجدل هو أن النظرية والبحث يجب أن يكون بينهما تفاعل مستمر وثابت ، وأن التناقض بين الاستراتيجيتين يظهر أكثر مما هو فى الواقع .

مصطلحات أساسية للمراجعة :

Concept	مفهوم	Conceptual definition	تعريف تصورى
Ostensive	تعريف ظاهرى	Fallacy of	زيف اضعاء
Primitvie term	مصطلح اولى	definition reification	الصيغة المادية
Operational definition	تعريف عملى	Theoritecal System	النسق النظرى
Theoretical import	الفحوى النظرى	Axiomatic theory	النظرية البديهية
Ad hac Classificatory	Model		نموذج
System	نسق التصنيف لغرض خاص	Theoy - then - research	نظرية ثم
Taxonomy	التصنيف وفقا للاجناس		البحث
Conceptual framework	إطار التصور	Research - then - theory	البحث ثم النظرية

الفصل الثالث

العناصر الأساسية للبحث

تمهيد :

ان مصطلحات مثل « مشكلة البحث » ، « متغير » ، « علاقة » ، ((فرضية نظرية)) ، سواء جاء استخدامها تحت استراتيجيات النظرية ثم البحث أم استراتيجيات البحث ثم النظرية ، فهي ربما تعتبر أكثر الالفاظ استخداما في مجال الابحاث الخاصة بالعلوم الاجتماعية . فهي بمثابة العناصر الأساسية للبحث ، وتساعد في تحويل احدى الافكار الى عمليات بحثية واقعية . وفي هذا الفصل ، سوف نقوم بتعريف ، ومناقشة ، وضرب امثلة لاستخدام هذه المصطلحات الأساسية في سياق عملية البحث .

مشاكل البحث :

في البداية هناك مسألة : « العالم هو انسان تصاحبه مشكلة واما فهو لا شيء » . ان المشكلة هي منبه فكري يستدعى اجابة عليه على شكل استقصاء علمي . فاذا ما قلنا مثلا ، « من يحكم امريكا ؟ » ، « ما هي الحوافز التي تؤدي الى حفظ الطاقة ؟ » « كيف يمكن الحد من التضخم ؟ » أو « هل الطبقة الاجتماعية تؤثر على سلوك التصويت ؟ » فهذه كلها مشاكل يمكن أن تخضع للبحث العلمي .

والمنبهات الفكرية ليست كلها بالتى يمكن دراستها من الناحية التجريبية ، كما أن السلوك البشرى ليس كله بالذى يهتدى بالمعرفة العلمية . ونحن قد رأينا في الفصل الاول ، أن الفرضيات العلمية نفسها ، في الواقع ، غير قابلة للبحث من الناحية التجريبية ، فلا هي شىء ثابت بالدليل ولا هي يمكن اثباتها . وكذلك بالمثل ، المسائل مثل « هل ستقلشى الحضارة الغربية ؟ » أو « هل اللون الازرق ارق من الاخضر ؟ » أو « هل التأثيرية أكثر اشكال الفن تقدما ؟ » كلها مسائل لا يمكن بحثها من الناحية التجريبية . إذن ، يمكن القول بصفة عامة ، أن المشاكل التى لا يمكن ايجاد أساس تجريبي لها أو التى تهتم باختيارات أو معتقدات أو قيم أو مشارب ذاتية ، هي مشاكل لا يمكن اخضاعها للبحث التجريبي .

والقول بأن اختياراتنا الذاتية لا يمكن دراستها من الناحية العلمية لا يجب ، بطبيعة الحال ، أن تؤخذ ضمناً على أنها تعنى أن علماء الاجتماع في أداء أدوارهم كمواطنين ، وآباء ، وأصدقاء من ذوى المصلحة ليست لهم اختيارات ذاتية فيما يتعلق بأشياء كثيرة ، مثلهم في ذلك مثل غيرهم من غير العلماء ، فهم لهم تبريراتهم ودفاعهم عن مثل هذه الاختيارات كما يفعل بقية الناس . ومع ذلك ، فإن مثل هذه الاختيارات ليست مما يمكن التحقق منها تجريبياً ، ومن ثم فهي لا تشكل معرفة علمية .

إلا أن هناك من الاختيارات أو التحيزات الذاتية المعنية ما يجعل الاقتراب منها ممكناً بالضبط بنفس الطريقة التي يقترب بها العلماء من الظواهر التجريبية — أي كمشاكل لها صفة الواقع الحقيقي يتم استقصاؤها عن طريق المدخل العلمى ، فمثلاً ، يستطيع الإنسان أن يقرم بدراسة السبب في اعتقاد بعض الناس أن الحضارة الغربية سوف تتلاشى ولماذا لا يشارك آخرون في هذه النظرية أو ما إذا كان الاختيار الذى يفضل التأثيرية له صلة بالطبقة الاجتماعية .

وبالإضافة الى كون مشاكل البحث تعتمد على أساس تجريبى ، فإنها يجب أن تكون واضحة ومحددة . فالمشكلة الخاصة بـ « ما هي الحوافز التي تؤدي الى حفظ الطاقة ؟ » ، على سبيل المثال ، هي مشكلة غاية في العمومية وغاية في الغموض . فهي تعنى أشياء مختلفة لمختلف الناس . فهي لا تحدد ما هي أنماط الحوافز (أهى مثلاً ، اقتصادية ، اجتماعية ، وطنية) أو ما هي مصادر الطاقة (خام ، بترول ، جاز ، غاز طبيعى ، قحم) . كما أنها لا تقوم بالتمييز بين أسلوب الحفاظ على الطاقة أهو صناعى أم هو يرتبط بالناحية الشكلية . لذلك ، فإن الافتقار للوضوح والتخصيص قد يؤدي الى نتائج يحوطها اللبس والغموض بما يجعلها تفسر بطرق مختلفة ومتناقضة .

وحدات التحليل :

في عملية الصياغة لمشاكل البحث ، لا بد من وضع الوحدات الخاصة بالتحليل موضع التقدير الجدى . فهذه الوحدات تعتبر كيانات ترجع اليها مفاهيمنا الخاصة وتؤثر على ما يلى ذلك من تصميم للبحث ، وتجميع للبيانات ، وقرارات بشأن تحليل البيانات . فهل مشكلة البحث تدعى دراسة الادراكات أو المواقف أو السلوك ؟ على من يجب أن نركز ، على الافراد أم على الجماعات ؟ الإنظمة أم المجتمعات ؟ وفي هذا الشأن ، أطلق ابراهيم كابلان Abraham Kaplan على مشكلة اختيار وحدات للتحليل تعبير « موضع المشكلة » :

« ان موضع المشكلة يمكن وصفه بأنه هو ذلك الاختيار للموضوع النهائي الذي يخضع للاستقصاء في علم السلوك ، والخاصة المكانية التي يوصف بها ، وبناء القصور الذي يتم فيه صياغة الفرضيات النظرية عنه . وهنا ، يوجد عدد لا بأس به من البدائل يعرض نفسه ، وهي من البدائل التي يتم اختيارها في استقصاءات عديدة : حالات الافعل الواعية ، الافعال (شرائح من السلوك ذا المغزى) ، الادوار ، الاشخاص ، الشخصيات ، العلاقات الشخصية الداخلية ، الجماعات ، الطبقات ، الانظمة ، السمات او النماذج الاجتماعية ، المجتمعات ، والثقافات . وفيما يختص بأى من هذه البدائل ، هناك المشكلة التي ترتبط بها وهي الخاصة بالوحدة ، أى بما هو الشيء الذي يشكل هوية العنصر الذي يتم اختياره . وهل الانظمة الشرعية ، مثلا ، تميز تماما عن نظام الدولة أم هي جزء منه ، واذا كانت كذلك ، فبأى مفهوم تعنيه كلمة « جزء » ؟

ومع أنه من ناحية المبدأ ، لا توجد حدود على اختيار الوحدات التي سيتم استخدامها في أحد مشروعات البحث ، الا ان عملية الاختيار بمجرد أن تتم ، لابد ان يكون هناك عدد من العمليات البحثية المتتالية ، بما في ذلك مستوى النظر ، يجب مطابقته مع الوحدات التي وقسع عليها الاختيار . فكل وحدة من وحدات التحليل تملك الخواص المميزة لها ، وغالبا ما تحدث مشكلة محيرة عند الانتقال من وحدة لآخرى . وفي الواقع ، فان إحدى الصعوبات التي تصاحب البحث في مجال علم الاجتماع تتضمن تفسير علاقات الوحدة المتعارضة كالعلاقات بين الخواص الفردية مثل المدارك والمواقف وخواص الجماعة مثل القوة والتماسك . وعندما يكون الفرد هو وحدة التحليل ، قد يكون تركيز البحث على الافراد في أدوارهم المختلفة بصرف النظر عن الجماعات التي ينتمون اليها . وقد يتساءل الانسان مثلا ، ما اذا كان السكان الحصريون هم الأكثر احتمالا الى اعطاء اصواتهم للديموقراطيين من سكان الضواحي . ومن الناحية الأخرى ، عندما تكون الجماعة هي وحدة التحليل ، يتم استبعاد الافراد الذين يؤلفون هذه الجماعة . هنا أيضا قد يتساءل المرء ، على سبيل المثال ، ما اذا كانت الجماعات المتماسكة اجتماعيا لابد بالضرورة ان تكون أيضا غير هرمية (التماسك والتنظيم الهرمي من خواص الجماعة) . هنا مسوف يكون غرض البحث هو العمل على وصف ، ومقارنة ، وتقويم العلاقات بين خواص الجماعات .

خداع البيئة :

من أنماط الخداع الناجم عن تحليل الجماعات ولكنه يعطى استنباطات تتعلق بسلوك وخواص الافراد ، ذلك النمط الذي عبر عنه وليام روبنسون William Robinson بـ « الخداع البيئي » . لقد أوضح روبنسون أن هناك جوانب اختلاف كبيرة بين النتائج المحققة عن طريق البيانات المجمعة (كالأحصاء السكاني ، مثلا) وتلك التي يتم الحصول عليها باستخدام البيانات الفردية . فعندما تتركز مشكلة البحث على الفرد ، تصبح البيانات المتعلقة بالجماعة غير ملائمة .

الخداع ذو الصفة الفردية :

بعكس الخداع البيئي هناك الخداع المنصري أو « الخداع الفردي » . وهذا النوع من الخداع قد ينجم اذا كان ما يتم استنباطه عن الجماعات أو المجتمعات أو الانساق مستمد من الافراد . فمثلا ، اذا قمنا بحساب النسبة المئوية للافراد الذين يتفقون على تفسيرات معينة عن الديمقراطية وأخذنا ذلك كمؤشر يدل على مدى ديموقراطية أحد الانساق السياسية ، فإن ذلك هو الخداع الفردي . فالنساق السياسي قد يكون نسقا سلطويا حتى لو كان معظم الافراد المواطنين فيه من اصحاب الآراء الديموقراطية .

متغيرات :

ان مشاكل البحث ترد متضمنة في مجموعة من المفاهيم ، ولقد رأينا في الفصل الثاني أن المفاهيم هي بمثابة مجردات تمثل الظواهر التجريبية . ولكي يتم الانتقال من المستوى التصوري الى المستوى التجريبي ، فإن المفاهيم تنقلب الى « متغيرات » . ومن المتغيرات أن تظهر مفاهيمنا في النهاية في فرضيات نظرية ويتم اختبارها .

وانقلاب المفاهيم الى متغيرات يتم بوضع « خريطة » لها تضم مجموعة من القيم . فمثلا ، باضفاء أرقام (أحد أنماط القيم) على الأشياء يعتبر بمثابة وضع خريطة لمجموعة من الأشياء في شكل مجموعة من الأرقام . فالمتغير هو خاصية تجريبية تكون له قيمتين أو أكثر . واذا ما استطاعت الخاصية أن تتغير الى قيمة أو نوع ، فهنا يمكن اعتبارها بمثابة متغير . فمثلا ، « الطبقة الاجتماعية » تعتبر متغيرا لأنها يمكن أن تتمايز بواسطة خمس قيم مختلفة : الطبقة الدنيا ، الطبقة الدنيا المتوسطة ، الطبقة المتوسطة ، الطبقة الدنيا الأعلى ، الطبقة العليا . وبالمثال ، « التوقعات » تعتبر متغيرا .

لأنها يمكن أن تتعين على الأقل بقيمتين : « المرتفعة » و « المنخفضة » .
وعندما يكون للمتغير قيمتين فقط يطلق عليه « متغير ذو تقسيم ثنائي » .
ومن المهم بالنسبة لغرض البحث أن نقوم بإجراء تفرقة تحليلية بين المتغيرات
التابعة والمستقلة والضابطة وبين المتغيرات المستمرة والقائمة بذاتها .

المتغيرات التابعة والمستقلة :

« المتغير التابع » ، هو المتغير الذي يرغب الباحث في إعطاء تفسير
ليه . أما المتغير الذي يتوقع منه تفسيراً ما يحدث من تغيير في المتغير التابع
يشار إليه على أنه « متغير مستقل » . إذن ، فالمتغير المستقل هو
المتغير الأيضاحي ، هو السبب المفروض لما يحدث من تغيرات في القيم
الخاصة بالتغير التابع . (المتغيرات التابعة يطلق عليها أيضاً تعبير
« المتغيرات العيانية » ، و « المتغيرات المنبئة » على المتغيرات المستقلة) .

وفي لغة الرياضيات عندما نتحدث عن متغير تابع فإننا نعني به ذلك التغير
أياً كان والذي يظهر على الجانب الأيسر من المعادلة . فمثلاً ، إذا كتبنا معادلة
بهذا الشكل $(x) Y = F$ ، فإننا نعتبر Y هي المتغير التابع و x هي المتغير
المستقل . وفي هذه الحالة ، نقول أن Y هي « وظيفة » لـ x ، أن التغيرات
التي تحدث في القيم الخاصة بـ x تسبب في حدوث تغيرات في القيم الخاصة
بـ Y ، أو أن x تعطى Y (عن طريق F) . ولو وضعنا المثال في صورة
أخرى نرى مثلاً ، أن الباحث قد يرغب في تفسير السبب في أن بعض الناس
يشاركون في الأمور السياسية أكثر من غيرهم . اعتماداً على نظرية المراتب
الطبقية ، قد يستدل الباحث على أنه كلما ارتفعت الطبقة الاجتماعية للفرد ،
كلما ازداد الاحتمال في مشاركة الشخص في الأمور السياسية . وفي هذه الحالة ،
أصبح المفترض نظرياً أن المشاركة السياسية هي « ناتج » الطبقة الاجتماعية ،
أي أن الطبقة الاجتماعية خليفة بأن تسبب تغيرات في المشاركة السياسية . وتبعاً
لذلك ، فإن المشاركة السياسية تعتبر هي المتغير التابع ، والطبقة الاجتماعية
هي المتغير المستقل .

ويجب التأكيد هنا على أن التمييز بين المتغيرات التابعة والمستقلة ما هو
الا تمييز تحليلي ويتصل فقط بغرض البحث ، كما في العالم التجريبي ، فإن
المتغيرات لا هي بالتابعة ولا بالمستقلة ، فالباحث هو الذي يقرر كيف تكون نظريته
التيها ، كما أن قراره يعتمد على الغرض المستهدف من البحث . فالمتغير المستقل
في أحد الاستقصاءات قد يكون تابعاً في آخر ، كما أن نفس البحث وفي المشروعات
المختلفة قد يقوم بتصنيف نفس المتغيرات بطرق مختلفة . فإذا ما أراد أحدهم
تفسير التغيرات في المشاركة السياسية ، فهذه سوف تكون هي المتغير التابع ،

فأحد المتغيرات التي تفسر ما يحدث من تغيرات في المشاركة السياسية هو الطبقة الاجتماعية ، وهذه سوف تعتبر هي المتغير المستقل . ولكن اذا ما اراد احد ان يفسر ما يحدث من تفاوتات في الطبقة الاجتماعية (مثلا ، لماذا يكون بعض الافراد من الطبقة الدنيا والبعض الآخر من الطبقة الوسطى) ، فهذا الامر الاخير سوف يعتبر بمثابة متغير تابع . ومن المتغيرات التي قد يفترض نظريا أنها تفسر حالات التنوع في الطبقة الاجتماعية ، هو التحصيل العلمى ، وهو الذى سيعتبر الآن بمثابة متغير مستقل .

ومعظم الظواهر التى يقوم علماء الاجتماع باستقصائها تدعو الى اجراء تقييم للتأثيرات الناجمة عن المتغيرات المستقلة العديدة على واحد او اكثر من المتغيرات التابعة . ويحدث هذا لان أحد المتغيرات المستقلة عادة لا يفسر سوى قدر معين من جوانب التنوع في المتغير التابع ، وأن المتغيرات الاكثر استقلالا لا بد من طرحها لكى يتم تفسير المزيد من التنوع . فمثلا ، عندما تتم دراسة المشاركة السياسية باعتبارها متغير تابع ، فان الطبقة الاجتماعية تفسر السبب في أن بعض الناس يشاركون في الامور السياسية أكثر من غيرهم ، وان كان هذا التفسير غير كامل لان هناك أسبابا أخرى بجانب الطبقة الاجتماعية تفسر جوانب التنوع في المشاركة السياسية . ومن أمثلة هذه المتغيرات المستقلة الإضافية ، السن ، الجنس ، الاهتمام بالامور السياسية ، والفاعلية السياسية (أى المدى الذى يعتقد به الافراد في أن مشاركتهم السياسية سوف تؤثر على النواتج السياسية) .

متغيرات الضبط :

ان الوظيفة التى تؤديها المتغيرات الضابطة في مجال البحث التجريبي هي التقليل من المجازفة باضفاء قوة تفسيرية على المتغيرات المستقلة والتي هي « في الحقيقة ليست » بمسئولية عن حدوث التنوع في المتغير التابع . فالمتغيرات الضابطة تستخدم لاختبار مدى الاحتمال في أن تكون العلاقة الممكنة وليست الملحوظة تجريبيا بين أحد المتغيرات المستقلة وآخر تابع هي علاقة « زائفة » . والعلاقة الزائفة هي علاقة يمكن تفسيرها بالمتغيرات الاخرى . وبعبارة أخرى ، أنه اذا ما تم استبعاد التأثيرات الخاصة بجميع المتغيرات المتعلقة بالموضوع (أو تم ضبطها) وتم الابقاء على العلاقة التجريبية بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، فحينئذ تكون العلاقة غير زائفة . وهذا الامر يوحى بوجود رابطة سببية ملازمة بين المتغيرات وأن العلاقة الملحوظة لا تعتمد على صلة عارضة ببعض الظواهر المتزاملة .

ولنفترض أن الانسان قد لاحظ أن عدد الضاربين بالنار يقترن بحجم

الدمار الذى تحدثه النار ، فكما ازداد عدد الضاربين فى موقع الضرب ، كلما ازداد حجم الدمار ، ويتضح من هذا أن الضاربين بالنار ليسوا هم سبب الدمار ، ووفقا لهذا ، لا يجب تفسير حجم الدمار بعدد الضاربين فى موقع الضرب ، ولكن يتم تفسيره بمتغير آخر ، وهو ، حجم النار ، فالقدر الأكبر من النار يستدعى مزيدا من الضاربين ويتسبب أيضا فى مزيد من الدمار . وبذلك ، فإن العلاقة الأصلية الملحوظة بين عدد الضاربين فى موقع الضرب وحجم الدمار الذى يحدثه الضرب هى علاقة زائفة ، وذلك لان هناك عاملا ثالثا ، حجم الضرب بالنار ، هو الذى يفسر هذه العلاقة . فى هذه الحالة ، يكون حجم النار اذن هو المتغير الضابط ، فبدون التأثير الذى يحدثه المتغير الضابط ، فلن تكون هناك علاقة يمكن ملاحظتها بين الضاربين بالنار (المتغير المستقل) وحجم الدمار الفاجم عن الضرب (المتغير التابع) . وهذا الكلام يتضح من الشكل رقم (٤) .

ومن الامثلة الاخرى التى توضح معنى وأهمية المتغيرات الضابطة ، هى العلاقة التجريبية الملحوظة بين المشاركة السياسية والانفاق الحكومى . فهل يكون حجم الانفاق الحكومى (متغير تابع) هو نتيجة تسببت عن مدى اتساع المشاركة السياسية (متغير مستقل) ؟ يبدو الرد على ذلك بأنه نعم . ولكن ، عندما قام هيوارد ألكر Hayward Alker بتفحص التنمية الاقتصادية كمتغير ضابط ، وجد أن العلاقة التجريبية بين المشاركة السياسية والانفاق الحكومى قد تلاشت . فمستوى التنمية الاقتصادية يؤثر على « كل » من الانفاق الحكومى والمشاركة السياسية . وبدون تأثير التنمية الاقتصادية ، ما أمكن ملاحظة أى علاقة بين المشاركة السياسية والانفاق الحكومى . وبهذا الشكل تعمل المتغيرات الضابطة فى خدمة الغرض الخاص باختبار ما اذا كانت العلاقات الملحوظة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة هى علاقة غير زائفة .



شكل رقم ٥

المتغيرات المستمرة وذات الوحدات المستقلة :

من الخواص الأخرى للمتغيرات والتي لها أهميتها ، هي أنها إما أن تكون مستمرة أو ذات وحدات مستقلة . وهذه الخاصة ، كما سوف نرى في الفصول التالية تؤثر على عمليات البحث المتعاقبة ، خاصة بالنسبة لإجراءات عملية القياس ، وتحليل البيانات ، ومناهج الاستدلال والتعميم .

والمتغير يكون « مستمرا » إذا لم تكن له وحدة حجم متناهية الصغر . فالطول ، مثلا ، هو أحد أمثلة المتغير المستمر لأنه ليس هنا وحدة حجم متناهية الصغر بالنسبة للطول . فقد يصل طول شيء معين إلى ١٠ بوصات ، أو ١٠.٥ بوصة ، أو ١٠.٥٤٣١٦٩٧ بوصة . . . بوصة . فمن ناحية المبدأ ، نستطيع أن نقول أن هناك عشر بوصة ، أو عشرة آلاف من البوصة ، أو عشرة تريليون من البوصة . وعلى الرغم من أننا لا نستطيع أن نقيس جميع القيم الطولية المختلفة الممكنة بدقة مطلقة (فإن بعض القيم ستكون من الصغر بحيث لا يمكن تسجيلها بأي أداة قياسية) ، إلا أنه من الممكن وجود أشياء بعدد لا ينتهي من الأطوال المختلفة .

وبعكس المتغيرات المستمرة ، نجد أن المتغيرات « ذات الوحدات المستقلة » لها وحدة حجم متناهية الصغر . ولو كنت تملك قدرا من المال مودع في البنك في هذه اللحظة . فإن ذلك يعتبر مثالا على المتغير ذو الوحدة المستقلة وذلك لأن العملة النقدية لها وحدة متناهية الصغر . فمن الممكن أن يكون للإنسان ١٠.١٢١ دولار أو ١٠.١٢٢ دولار ، ولكن ليس ١٠.١٢١٨٤٣ دولار . والكميات المختلفة من النقود لا يمكن أن تختلف إذا كان هناك أقل من وحدة الحجم المتناهية الصغر . وبصفة عامة ، فإن جميع الكميات الخاصة بالمتغير المتناهي الصغر هي أعداد مكررة لوحدة الحجم المتناهية الصغر . وعدد الأطفال في الأسرة يعتبر مثالا آخر للمتغير ذو الوحدة المستقلة لأن أصغر وحدة موجودة هي الطفل الواحد . فالأسرة قد يكون لديها ثلاثة أو أربعة أطفال ولكن ليس ٣.٥ طفل . فإذا كان هناك متغير ما له كمية لا يمكن تقسيمها إلى أعداد أقل ، فالمتغير يكون ذو وحدات مستقلة .

العلاقات :

في الفصول الأولى من هذا الكتاب رأينا أن التفسيرات والتنبؤات العلمية تتضمن رد الظواهر المطلوب تفسيرها (متغير تابع) إلى ظواهر تفسيرية أخرى (متغيرات مستقلة) عن طريق القوانين العامة أو النظريات . ولكن ما هي العلاقة ؟

« العلاقة » في البحث تعنى دائما علاقة بين اثنين أو أكثر من المتغيرات . فعندما يقول أن المتغير x والمتغير y ينتسبان لبعضهما ، فنحن نعنى بذلك أن هناك شىء « مشترك » عند كلا المتغيرين . فمثلا ، إذا قلنا أن التعليم والدخل يمتان الى بعضهما ، فمعنى ذلك أن الاثنين « يسيران معا » ، فيتفايران معا . إذن ، فـ « المتغير المشترك » هو ما يربط بين التعليم والدخل معا : الأفراد ذوو التعليم الأعلى يحصلون على دخول أعلى . وانشاء علاقة في مجال البحث التجريبي يشتمل على تحديد أى من القيم الخاصة بأحد المتغيرات يتغير مع واحد أو أكثر من المتغيرات الأخرى . فالباحث يقوم نسقيا بعمل مزاوجة للقيم الخاصة بأحد المتغيرات مع القيم الخاصة بالمتغيرات الأخرى . فعلى سبيل المثال ، مجموعة المشاهدات الموجودة في الجدول رقم ١٠٣ يسجلان القيسم الخاصة بالتعليم (ثم تعريفها عمليا بسنوات الدراسة) والدخل لستة أفراد . والجدول يعبر عن وجود علاقة وذلك لان المزاوجة قد تمت بين مجموعتي القيم بطريقة منظمة ، فهما يتفايران معا : التعليم الأعلى تمت مزاوجته بالدخل الأعلى ، والتعليم الأقل ، بالدخل الأقل .

العلاقة بين التعليم والدخل

الدخل	عدد سنوات الدراسة	المشاهدات
٣٥٠٠٠ دولار	١٦	دان
٢٠٠٠٠ دولار	١٥	آن
٢٧٠٠٠ دولار	١٤	مارى
١٩٠٠٠ دولار	١٣	جاكوب
١٥٠٠٠ دولار	١٢	فيليب
١٢٠٠٠ دولار	١١	سوزان

أنواع العلاقات :

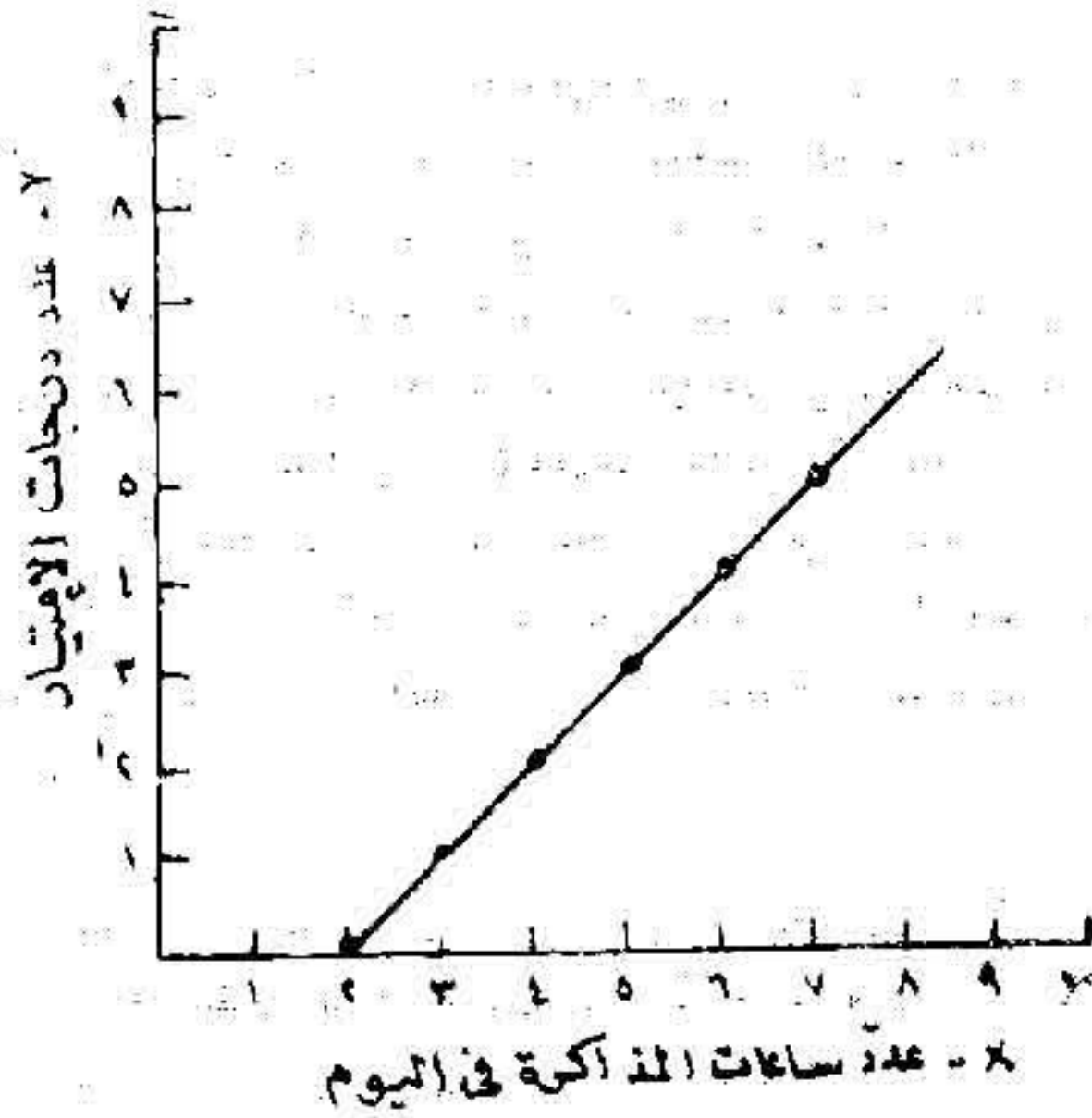
نحن نقول أن متغيرين يمتان الى بعضهما عندما تؤدي التغيرات في قيم أحدهما الى حدوث تغيرات في قيم الآخر بطريقة نسقية . وفي المثال الأخير رأينا أن التغيرات الموجودة في عدد سنوات الدراسة قد أحدثت تغيرات في الدخل ، وللعلاقات خاصتان تحظيان دائما بالاهمية في مجال البحث التجريبي - الاتجاه والحجم .

الاتجاه :

عندما نتحدث عن « الاتجاه » فنحن نعنى بذلك أن العلاقات بين المتغيرات هي إما علاقات ايجابية أو سلبية . و « العلاقة الايجابية » تعنى أنه كلما أن القيم الخاصة بأحد المتغيرات تزيد ، فإن القيم الخاصة بالمتغير الآخر هي أيضا تزيد . فمثلا ، العلاقة بين التعليم والدخل تعتبر علاقة ايجابية وذلك لان التزايد في عدد سنوات الدراسة يؤدي الى مستوى دخل أعلى . كذلك هناك أيضا علاقة ايجابية بين الاهتمام بالامور السياسية والمشاركة السياسية : فكلما أصبح الافراد أكثر اهتماما بالامور السياسية ، كلما ينحدون للمشاركة بشكل اكبر في الانشطة السياسية . والعلاقة الايجابية كانت موجودة أيضا بين التنمية الاقتصادية والاتفاق الحكومي ، وذلك كما أوضحنا فيما سبق .

أما « العلاقات السلبية » فهي تشير الى أنه كلما ازدادت القيم الخاصة بأحد المتغيرات ، فإن القيم الخاصة بالمتغير الآخر تتناقص . وعلى سبيل المثال ، نجد أن سعر الفائدة على المنزل المرهون تمت بشكل سلبي الى عدد القروض لمنزل جديد : كلما ازداد معدل الفائدة ، كلما تناقص عدد القروض على المنزل الجديد . كذلك ، نجد هناك أيضا علاقة سلبية بين التعليم والتحزب العرقى : فكلما ارتفع المستوى التعليمي للناس كلما نحاوا لى يكونوا أقل تحزبا . العلاقة السلبية أيضا موجودة بين البيروقراطية والمشاركة السياسية : فكلما أصبح النسق السياسى أكثر بيروقراطية ، كلما تهاوى مستوى المشاركة السياسية .

والعلاقة بين أحد المتغيرات المستقلة ومتغير تابع يمكن تصويرها بمساعدة المحورين المتعامدين فباتباع الحساب الرياضى ، فإن x ، المتغير المستقل ، يمثلها المحور الافقى ، y ، المتغير التابع يمثلها المحور الرأسى ، القيم الخاصة بـ x توضع على المحور x ، وقيم y توضع على المحور y ومن الطرق الشائعة كثيرا فى مشاهدة وتفسير إحدى العلاقات ، هي أن نضع تصميمها لكل من القيمتين x ، باستخدام محورى x و y كإطار يمكن الاستشهاد به . والآن لنفترض أنه فى إحدى الدراسات الخاصة بالانجاز الاكاديمى ، كان لدينا مجموعتين من القياس : x تقيس عدد الساعات التى يخصصها الطالب للمذاكرة كل يوم ، y تقيس عدد الدرجات الممتازة التى حصل عليها طالب فى فصل دراسى معين . والجدول رقم ١ يبين البيانات الفرضية لتسعة من الطلبة عن كلاً من القياسين ، أما القياسات فقد تم رسمها فى الشكل رقم (٥) .



الجدول (١) : عدد ساعات الدراسة في اليوم وعدد الدرجات الممتازة (بيانات مفترضة نظرياً)

عدد ساعات الدراسة في اليوم (X) عدد الدرجات الممتازة (Y)

٨	٥
٧	٥
٦	٤
٥	٣
٤	٢
٣	١
٢	١
١	٠
٠	٢

والآن ، يمكن توضيح العلاقة بين عدد ساعات المذاكرة اليومية (متغير مستقل) وعدد درجات الامتحان (متغير تابع) : فالقيم المرتفعة على المحور X تمت الى ارتفاع القيم على المحور Y ، والقيم المتوسطة على المحور X تمت الى القيم المتوسطة على المحور Y ، كما ان القيم المنخفضة

على المحور x تمت الى القيم المنخفضة على المحور y ، أما العلاقة بين المتغير المستقل x والمتغير التابع y فترسم في التوزيع المشترك للقيم . والخط المستقيم الذي يمر عبر النقط والذي يمثل كلا القيم فيشير الى اتجاه العلاقة . أكثر من ذلك ، أنه بمساعدة المعلومات المأخوذة عن صفات الخط المستقيم (ميله وانحصاره) ، يستطيع الباحث أن يتنبأ بالقيم الخاصة بالمتغير التابع وفقاً للقيم الخاصة بالمتغير المستقل . (وللمعرفة المناهج الخاصة بحساب الميل ، انظر الفصل ١٣) وبهذا ، اذا ما عرفت درجة الميل الخاصة بالخط المستقيم ، وكذلك القيمة الخاصة بالنقطة التي يتقاطع عندها على المحور y ، سوف يكون من الممكن التنبؤ بكم عدد من ساعات المذاكرة اليومية سوف يعطى كم من الدرجات الممتازة .

الحجم :

بالإضافة الى ان العلاقات بين المتغيرات تتصف بالاتجاه فهي أيضاً تتصف بـ « الحجم » . وحجم علاقة ما هو القدر الذي يتغير به المتغيرات معاً ايجابياً أو سلبياً . واكبر حجم من العلاقة يعتبر « علاقة متكاملة » ، المعرفة فيها بالقيمة الخاصة بواحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة هو الذي يحكم بالضبط القيمة الخاصة بالمتغير التابع . وتعتبر القوانين الطبيعية مثل $E = mc^2$ (قانون طاقة الكتلة لاينشتاين) أمثلة للعلاقات المتكاملة وذلك لأنه ليس هناك استثناء من القاعدة . والمثال النظري في الجدول رقم ١.٣ يعرض لنا العلاقة المتكاملة : أنه ليس هناك أي استثناء من القاعدة بأن التزايد في عدد سنوات الدراسة يحقق تزايداً في الدخل .

وعلى الطرف الآخر ، هناك الحجم الأدنى من العلاقة « علاقة الصفر » . وفي هذه العلاقة لا يمكن الكشف عن أي تغير نسقي مشترك بين القيم الخاصة بأحد المتغيرات المستقلة ومتغير تابع ، أي أن ، المتغيرات لا تمت لبعضها ، فما يحدث من تغير في أحد المتغيرات لا يؤثر في القيم الخاصة بالمتغير الآخر .

والغالبية العظمى من العلاقات التي تمت دراستها في العلوم الاجتماعية تتراوح بين حجم الصفر والحجم الكامل . ولذا نجد أن العلاقة بين التعليم والدخل رغم أنها ايجابية الا أنها ليست علاقة متكاملة : فالأفراد الحاصلين على درجة أعلى من التعليم « ينحون » الى الحصول على قدر أعلى من الدخل ، ومع ذلك فهناك استثناءات كثيرة من هذه القاعدة . كذلك ، العلاقة بين التعليم والتحزب العرقي هي علاقة سالبة ولكنها ليست متكاملة : فليس كل الأفراد الحاصلين على قدر أعلى من التعليم خاليين من التحزب ، وليس كل الأشخاص الحاصلين على قدر أقل من التعليم بمتحيزين .

وقد انتهينا الآن من مناقشة المتغيرات والعلاقات ، أصبحنا في وضع يتيح لنا أن نستكمل بشكل أدق فكرة وصفات الفرضيات النظرية .

الفرضيات النظرية :

الفرضيات النظرية هي ردود تجريبية على مشاكل البحث . والتعبير عنها يتم على شكل علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة . كما أن الفرضيات النظرية هي حذسيات تجريبية لأن تقييم صحتها يمكن أن يتم « فقط » بعد أن يتم اختبارها تجريبيا . فعندما يقوم الباحث بطرح إحدى الفرضيات النظرية ، لا يكون لديه ضمان مؤكدة بأنه يمكن التحقق منها . والفرضية النظرية يتم تركيبها وبناءها ، فإذا ما تم رفضها ، تتقدم غيرها ، وإذا ما قبلت ، يتم ادخالها في الهيكل العلمى للمعرفة .

والفرضيات النظرية يمكن استخراجها من النظريات بطريقة الاستنباط ، أو من المشاهدات مباشرة ، أو عن طريق البداهة ، أو بمزيج من هذا كله . كما أن المصادر التي يستمد منها الباحثين فرضياتهم النظرية ليست ذات أهمية كبيرة بالمقارنة بالوسيلة التي يرغبون بها هذه الفرضيات . ولذلك ، هناك من يؤمنون بأن التفاحة التي سقطت من الشجرة هي التي جعلت نيوتن يطرح فرضيته النظرية عن الجاذبية . ومع ذلك ، فلم تكن هذه الواقعة هي التي حثت العلماء على قبول هذه الفرضية ، ولكنها البيانات التجريبية هي التي جعلتهم يقبلونها .

وفرضيات البحث النظرية تنقسم في أربع صفات مشتركة ، هذه الصفات هي « الوضوح » ، « حرية القيمة » ، « خاصية التحديد » ، « قابليتها للخضوع للاختبار التجريبي » . بمناهج البحث المتاحة ، ولكي نساعدك في وضع الفرضيات النظرية الخاصة بك وجعلك قادرا على تقييم فرضيات الآخرين ، فسوف يكون من المفيد أن نتفحص هذه الصفات بمزيد من التفصيل .

الفرضيات النظرية لابد أن تكون واضحة . والوضوح يتحقق عن طريق التعريفات التصورية والعملية التي ناقشناها في الفصل الثانى . فلكي يتم اختيار إحدى الفرضيات بوسيلة تجريبية ، على الإنسان أن يقوم عمليا بتعريف جميع المتغيرات في الفرضية . وفي هذا الشأن ، يمكن للمادة المهنية وآراء الخبراء أن يكونا ذا فائدة عظيمة عندما يقوم المرء بوضع الفرضيات وتعريف المتغيرات . فمثلا ، إذا كانت الفرضية النظرية تقول أن التغريب يمت سلبا للمشاركة السياسية ، فعندئذ يكون التغريب هو

المتغير المستقل والمشاركة السياسية هي المتغير التابع . وإذا ما تفحصنا المادة المهنية فسوف يساعدنا ذلك في أن نرى كيف قام الباحثون الآخرون بتعريف المتغيرات . فمن بين هذه التعريفات سوف يجند الإنسان ما يناسب فرضيات البحث الذي يقوم به . فإذا كانت التعريفات لا تشبع رضاء الباحث ، فهو يستطيع أن يبنى على تجارب الآخرين بينما يقوم بتعريف المتغيرات بطريقة تعبر عن فهمه الخاص . وعلى أية حال ، فإن التعريفات العملية يجب أن تكون محددة ودقيقة بحيث تكون المشاهدة وتكرار التجربة عمليتان ممكنتان .

الفرضيات العلمية حرة القيمة . من ناحية المبدأ ، القيم الخاصة بالباحث ، تحيزاته ، واختباراته الذاتية ليس لها مكان في إطار المدخل العلمى . ومع ذلك ، فمع العلم بأن البحث في مجال العلوم الاجتماعية يعتبر إلى حد ما من النشاطات الاجتماعية التي تتأثر موضوعاتها بالمحيط الذي تقع فيه ، إلا أن الباحث لابد أن يدرك ويكون على علم بتحيزاته الشخصية ويجعلها واضحة بقدر الامكان . وطبقاً لما كتبه ميردال Myrdal في هذا الشأن :

« ان المحاولة لاستئصال جوانب التحيز ومحاولة ابعاد التقييمات نفسها لهو مخاطرة يائسة وخاطئة الاتجاه . . . وليس هناك وسيلة لاستبعاد مظاهر التحيز من العلوم الاجتماعية الا بمواجهة القيمات وتقديمها كمقدمات للقيمة بأكبر قدر من البيان الواضح ، والمحدد ، وبما يكفى من الدعمة المادية » .

الفرضيات النظرية ذات خاصية محددة . على الباحث أن يبسط ويشرح العلاقات المتوقعة بين المتغيرات من حيث الاتجاه (أى موجبة أو سالبة) والظروف التي سوف تنشأ تحتها هذه العلاقات . بالفرضية التي تقول بأن x تمت إلى y هي فرضية غاية في العمومية . فالعلاقة بين (x) و (y) يمكن أن تكون علاقة موجبة أو سالبة . أكثر من ذلك ، أن العلاقات ليست بمستقلة من ناحية الزمان أو المكان ، أو وحدة التحليل . وكما رأينا من قبل ، أن العلاقات الملحوظة بين المتغيرات قد تتلاشى عندما تتغير وحدة التحليل (كالحداغ البيئى ، على سبيل المثال) . ولذلك ، فإن العلاقات بين التعليم ، مثلاً ، والمشاركة السياسية يمكن دراستها سواء على مستوى الفرد أو الجماعة ، فهذين المستويين المختلفين من التحليل يتطلبان تصورات مختلفة وتعريفات عملية مختلفة . والفرضية النظرية سوف تعبر عن العلاقات المتوقعة بين

المتغيرات وكذلك الظروف التي يكون من المنتظر للعلاقات أن تعبر عن نفسها تحت ظلها . وهنا تصبح النظرية ذات أهمية خاصة في خلق فرضيات نظرية مثمرة قابلة للبحث .

الفرضيات قابلة للبحث بالمناهج المتاحة . من الممكن للإنسان أن يصل إلى فرضيات واضحة ، حرة القيمة ، وذات خاصية محددة ثم يجد أنه ليس هناك مناهج بحثية لاختبارها . فكيف ، مثلا ، نتمكن من اختبار الفرضية بأن الشيء أطول من ب دون مقياس ؟ أو كيف يمكن لنا أن نختبر الفرضية بأن الافرازات الخاصة بالميكروب ج لها علاقة موجبة مع المرض د دون جهاز يسمح بالتعرف على الميكروب ؟ أو كيف نتمكن من اختبار العلاقة بين التعليم والمشاركة السياسية دون أن يكون لدينا أجهزة تشاهد هذه المتغيرات بطريقة نسقية ؟

إن بساطة هذه الامثلة يجب أن تؤكد دعوانا بأن تقييم الفرضيات النظرية يعتمد على وجود المناهج التي يمكن اختبارها بها . وفي الحقيقة ، فإن تحقيق التقدم في مجال العلم يرتبط بشكل وثيق بتطور مناهج البحث الجديدة ، ومناهج المشاهدة ، وتجميع البيانات ، وتحليل البيانات ، والتعميم .

وهناك بعض علماء الاجتماع الذين لا يعطون قيمة كبيرة للمناهج خشية الوقوع في أسرهما . وبطبيعة حال ، من الممكن للإنسان أن يقع أسيرا لبعض مناهج البحث إذا استخدمها دون روية ، ودون اعتبار لمشكلة البحث التي بين يديه ، أو إذا ما اعتبر المنهج غاية في حد ذاته . بل وحتى الفرضيات النظرية التي تفتقر إلى مناهج الاختبار قد تجد لها مكانا في المدخل العلمي إذا ما كانت لها صفة الابتكار . ومع ذلك ، فإن عملية التحقق منها تعتمد على القدرة على اختبارها ، وهو الشيء الذي يعتمد ، بدوره على توافر مناهج البحث .

نماذج من المشاكل والفرضيات النظرية :

إن المشاكل هي مسائل تدور حول العلاقات بين المتغيرات ، والفرضيات النظرية هي ردود تجريبية ، مادية ، وقابلة للاختبار . وعادة أمثلة قليلة سوف توضح لنا الفارق بين المشاكل والفرضيات النظرية والمشاكل ما هي الا تساؤلات عامة تدور حول العلاقات بين المتغيرات . وفيما يلي نماذج من هذه التساؤلات البحثية :

* من هو الذي يحكم أمريكا ؟

- * ما هو سبب التضخم ؟
- * لماذا تهدد البيروقراطية الديمقراطية ؟
- * هل قانون تحديد السرعة بـ ٥٥ متر في الساعة يحقق غرضه ؟
- * هل التكامل المنصري في المدارس يرفع من قيمة التحصيل العلمي ؟
- * ما هي العوامل التي تحكم عملية التحضر ؟
- * ما هو سبب العنف السياسي ؟

مثل هذه التساؤلات العامة تم ادخالها في سلسلة من الفرضيات النظرية . فمثلا ، التساؤل الخاص بالعنف السياسي . هذا التساؤل رد عليه « تيدجير » Ted Gurr بسلسلة من الفرضيات النظرية اشتملت على ما يلي :

- * الاحتمال للعنف السياسي يتزايد كلما تزايدت شدة ومدى الحرمان النسبي بين أعضاء التشكيل الجمعي .
- * الاحتمال للعنف السياسي يتفاوت بشدة مع شدة ومدة المسوغات المعيارية للعنف السياسي بين أعضاء التشكيل الجمعي .
- * الاحتمال للعنف السياسي يتفاوت بشدة مع شدة ومدى التبريرات الفعلية للعنف السياسي بين أعضاء التشكيل الجمعي .
- * الاحتمال للعنف السياسي بصفة خاصة يتفاوت بشدة مع الاحتمال للعنف السياسي بصفة عامة .
- * حجم العنف السياسي يتفاوت بشدة مع الاحتمال للعنف السياسي .
- * شدة الحرمان النسبي تتفاوت بشدة مع متوسط درجة ادراك التباين بين توقعات القيمة وقدرات القيمة .
- ومن الامثلة الاخرى لبناء الفرضية النظرية ، هي الدراسة التي قام بها جيبس ومارتن عن أسباب التحضر . وقد افترض المؤلفان أن :
 - * درجة التحضر في مجتمع ما تتفاوت مباشرة مع تقسيم العمل .
 - * تقسيم العمل في المجتمع تتفاوت مباشرة مع انتشار حاجات الاستهلاك .
 - * درجة التحضر في المجتمع تتفاوت مباشرة مع التنمية التكنولوجية .
 - * التنمية التكنولوجية تتفاوت مباشرة مع انتشار حاجات الاستهلاك .

مصادر المشاكل والفرضيات النظرية :

المشاكل والفرضيات البحثية من الممكن استنباطها من النظريات ، أو من المشاهدات مباشرة ، أو عن طريق الحدس ، أو من مزيج من هذا كله . ولكن ربما كان أكبر مصدر للمشاكل والفرضيات هي المادة المهنية . والباحث بقيامه بعملية استعراض نقدية لهذه المادة المهنية قد يتعرف على حالة المعرفة ، على المشاكل والفرضيات التي درسها الآخرون ، وعلى المفاهيم ، والنظريات ، والمتغيرات الرئيسية ، والتعريفات التصورية والعملية ، وعلى مناهج البحث المستخدمة . وهذا سوف يساهم أيضا في الطبيعة التراكمية للمعرفة .

وحيث أن هناك الآلاف من المقالات والكتب التي تنشر كل عام في مجال العلوم الاجتماعية ، فمن الأفضل البدء في أي بحث بواحد من دليل المادة المنشورة . فمثل هذا الدليل أصبح يخضع بشكل متزايد لعمليات البرمجة الإحصائية وصار يضم الببليوغرافيا ، والفهارس ، والملاحظات .

الببليوغرافيا ، والفهارس ، والملاحظات :

الببليوغرافيا والفهارس المفيدة في أدب المادة المهنية في مجال العلوم الاجتماعية هي ما يلي :

- بطاقة تبويب المكتبة ، دليل الموضوع .
- بطاقة تبويب الاتحاد القومي .
- الببليوغرافيا العالمية للعلوم الاجتماعية
- دليل علم الاجتماع .
- النشرة الاعلامية في الشؤون العامة .
- التنويه بعلم الاجتماع .
- فهرس : دليل الموضوع .
- دليل السيرة .
- دليل عرض الكتب .
- الفهرس الجامع للكتاب
- دليل التعليم .
- دليل الصحف الاقتصادية .

هذه القائمة بالببليوغرافيا والفهارس تمثل تفويها كاملا وضروريا للعثور على أدب المادة التي يبحث عنها الشخص . وبجانب هذا ، هناك ملخصات تشتمل على خلاصات قصيرة للعمل المذكور . والملخصات المفيدة في هذا الشأن تضم ما يلي :

- المبحث العالمي للملخصات .
- الملخص العالمي لعلم السياسية .
- ملخصات تاريخية .
- ملخصات سوسيولوجية .
- ملخصات سيكولوجية .
- ملخصات الادارة العامة .
- جريدة الملخصات الاقتصادية .
- ملخصات SAGE للدراسات الحضرية .
- النسق الشامل للمراجع : علم السياسة .
- سلسلة الحكم والسياسة العامة .

الصحف المهنية :

لقد صارت الصحف الخاصة بعلم الاجتماع من الكثرة اليوم بحيث أصبح لابد من الاستعانة بالمختصات ، والفهارس ، وغيرها من الوسائل التي يسترشد بها الانسان للوصول الى مكان المادة التي تهمة . ومع ذلك ، فلنرض الاحاطة ، فيما يلي قائمة ببعض الصحف الرئيسية في هذا الشأن :

علوم سياسية :

- العرض الامريكى للعلوم السياسية .
- الجريدة الامريكية للعلوم السياسية .
- الفصلية الامريكية للشئون السياسية .
- دراسات سياسية مقارنة .
- جريدة اوربا في البحث السياسى .
- صحيفة الشئون السياسية .
- علوم سياسية .
- فصلية الشئون الحضرية .
- الفصلية السياسية الغربية
- صحيفة الدراسات السياسية .
- فصلية العلوم السياسية .
- نظام الحكم .
- الادارة العامة .
- الصالح العام .
- فصلية الراى العام
- شئون السياسة العامة
- شئون السياسة العالمية .

سوسولوجى :

- الجريدة الامريكية للسوسولوجيا
- العلاقات البشرية .
- الجريدة الدولية للسوسولوجيا
- المقارنة .
- جريدة السوسولوجيا الرياضية
- جريدة القضايا الاجتماعية .
- الكشف الامريكى للسوسولوجى
- القوى الاجتماعية .
- المسائل الاجتماعية .
- الفصلية السوسولوجية .
- السوسومتري .

علم النفس :

- العالم السلوكى الامريكى .
- جريدة البحث التطبيقى فى السلوك .
- جريدة علم النفس التطبيقى .
- جريدة علم النفس الاجتماعى
- التطبيقى .
- النشرة السيكولوجية .

ادارة وقيادة :

- جريدة اكااديمية القيادة .
- فصلية علم الادارة .
- الادارة والمجتمع .
- جريدة القيادة المتقدمة .
- علوم القرار .
- التقويم .
- فصلية التقويم
- كشاف هارفارد في مجال العمل .
- علم القيادة .
- كشاف الميديست للادارة العامة
- كشاف الادارة العامة .
- الادارة الشخصية .

اقتصاديات وعمل :

- الكشاف الاقتصادي الامريكي
- جريدة بل لعلم الاقتصاديات
- الادارة .
- المقياس الاقتصادي .
- الجريدة الاقتصادية .
- الثروة .
- جريدة الاقتصاد السياسى .
- الجريدة الفصلية للاقتصاديات .
- الكشاف الاقتصادي والاحصائي
- علوم التخطيط الاجتماعى
- الاقتصادى

مصادر احصائية :

من بين المصادر الاحصائية المفيدة تماما ، يجرى فى مقدمتها ما يلى :

✳ « احصائيات تاريخية عن الولايات المتحدة : من العصور الاستعمارية الى ١٩٥٧ » ، عن المكتب الامريكى للاحصائيات السكانية . وهو ملحق يحوى ملخصات احصائية . قام بطبعه دار الطباعة الحكومية الامريكية : واشنطن العاصمة ، ١٩٦٠ مرتب فى ستة وعشرين فصلا تضم : السكان ، الاحصائيات الحيوية والرعاية الصحية والطبية ، الهجرة ، العمل ، الاسعار ومؤشرات الاسعار ، الدخل القومى والثروة ، دخل المستهلك وجوانب الانفاق ، احصائيات اجتماعية ، الارض والمياه ، المناخ ، الزراعة ، الفسبات والصيد ، المعادن ، التشييد والاسكان ، الصناعات ، النقل ، الاتصال ، الطاقة ، التوزيع والخدمات ، التجارة الخارجية والمعاملات الدولية الاخرى ، العمل الاستثمارى ، الانتاجية والتنمية التكنولوجية ، البنوك و المال ، الحكومة ، احصائيات استعمارية . وفهرس للاسماء والموضوعات .

✳ « احصائيات تاريخية عن الولايات المتحدة : من العصور الاستعمارية الى ١٩٥٧ — ثم حتى ١٩٧٢ وتنقيحات » . ملحق يحوى ملخصات احصائية . دار الطباعة الحكومية الامريكية ، ١٩٧٢ ، واشنطن العاصمة . مرتب فى جزئين : استطراد لسلسلة « الاحصائيات التاريخية » ، ومراجعة لسلسلة « الاحصائيات التاريخية » .

« ملخص احصائي عن الولايات المتحدة » ، ١٩٧٩ . الطبعة المائة .
 المكتب الأمريكي للاحصائيات السكانية دار الطباعة الحكومية الأمريكية : واشنطن
 العاصمة ، ١٩٧٩ . وهو مرتب في ثلاثة وثلاثين قسما : السكان ، الاحصاء
 الحيوية ، الصحة والتغذية ، الهجرة والتجنس ، التعليم ، فرض القانون ،
 المحاكم الفيدرالية ، والسجون ، المساحة ، والجغرافيا ، والمناخ ، الاراضي
 العامة ، المنتزهات ، النشاط وتجديد القوى ، والسفر ، القوة العاملة ،
 العمالة والتكسب ، الدفاع القومي والشئون الحربية ، الضمان الاجتماعي
 وخدمات الرفاهية ، جوانب انفاق الدخل ، والثروة ، الاسعار ، الانتخابات ،
 الشئون المالية والعمالة في الحكومة الفيدرالية ، الشئون المالية والعمالة
 في الولايات والحكم المحلي ، البنوك ، المال ، والتأمين ، العمل الاستثماري ،
 الاتصالات ، الطاقة : العلم ، النقل - الارض ، النقل - الهواء والمياه ،
 الزراعة - المزارع ، والارض ، والتمويل ، الزراعة - الانتاج ،
 والتصويق ، والتجارة ، الغابات ومنتجات الغابات ، صيد الاسماك ،
 التعدين والمنتجات المعدنية ، التشييد والاسكان ، الصناعات ، التوزيع
 والخدمات ، التجارة والمعونة الخارجية ، المناطق المتطرفة الخاضعة لسلطة
 الولايات المتحدة ، احصائيات دولية مقارنة . هذا بجانب ثلاثة ملاحق ،
 وفهرس للاسماء والموضوعات .

« الاحصاء السكاني للولايات المتحدة حسب الولايات » . واشنطن
 العاصمة : دار الطباعة الحكومية الأمريكية ، ١٩٧٣ .

يتضمن المعلومات التالية عن أكثر المناطق حضرية والتي تضم
 ٢٥٠٠ نسمة أو أكثر : حجم السكان طبقا للجنس ، المجموعات المهنية
 طبقا للجنس ، لون السكان حسب الجنس ، عمر السكان حسب الجنس ،
 سنوات الدراسة ، الحالة الاجتماعية للذكور والاناث ، من أربعة عشر عاما
 فما فوق ، دولة الميلاد للبيض من المواليد الاجانب (ينشر كل عشر سنوات) .

« الدليل العالمي للمؤشرات الاجتماعية والسياسية » ، بقلم تشارلس
 ل . تايلور Chares L. Taylor ريشيل سي . هومسون Michael C. Hadson
 طبعة ثانية مطبوعة : نيوهامن : جامعة ييل ، ١٩٧٢ . وهو تصنيف موسع
 لخسة وسبعين متغيرا لـ ١٣٣ دولة ومستعمرة على أساس مؤشرات تغطي
 موارد الثروة البشرية ، الحكم والشئون السياسية ، الاتصال ، الثروة ،
 الصحة ، التعليم ، الاسرة والعلاقات الاجتماعية ، توزيعات الثروة والدخل ،
 والدين .

والكتب الإرشادية عن المدينة غالبا ما تفيد في اعطاء حلقة واسعة من المعلومات الخاصة بالصناعات والتنظيمات الاجتماعية في المجتمع . وهي تضم قوائم بالاشخاص مرتبة حسب الحروف الابجدية وقائمة نمطية بمهنة وعنوان كل شخص بالغ .

✽ « كتاب المعلومات عن المقاطعات والمدن » . واشنطن العاصمة : دار الطباعة الحكومية الامريكية . وهو يحوى عدد كبير من الجداول لكل مقاطعة وللمدن التى يسكنها ٢٥٠٠٠ أو أكثر . كما يتضمن جداول عن مجالات مثل القوى العاملة ، الدخل ، الانتخابات ، البنوك والمال ، مشروعات العمل ، التعليم .

✽ « الكتاب السنوى للمجالس البلدية » . شيكاغو : الاتحاد الدولى لمديرى المدن . (يطبع سنويا) . وهو مرجع رسمى لحكومات المجالس البلدية . ويضم الحقائق المتاحة عن دور الحكومات المدنية (بما فى ذلك التعليم ، الاسكان ، الرفاهية ، الصحة) ويتيح امكانية مقارنة أى مدينة بالمدن الاخرى وفقا لمئات المتغيرات .

— هولر ، فريدريك Holler, Fredrick « مصادر المعلومات لعلم السياسة » . سانتا باربارا ، كاليفورنيا : المركز الأمريكى للبيبلوغرافيا — Clio Press ١٩٧١ .

— هوزلتيز ، بيرثول Hoselitz, Berthol « دليل القسارى للعلوم الاجتماعية » . نيويورك : Free Pres ١٩٧٠ .

— كالفلاجم ، كارل Kalvelagem, Carl ومورلى سيجال Mrolej Seagal « دليل البحث فى العلوم السياسية لطلبة السنوات النهائية » . موريس تاون ، نيو جيرسى : General Learning Press ١٩٧٢ .

— ماسون ، جون براون Mason, John Brown « مصادر الباحث : الدليل المفسر للعلوم الاجتماعية » . المجلد رقم ١ ، ١٩٦٦ ، والمجلد رقم ٢ ، ١٩٧٢ ، سانتا باربارا ، كاليفورنيا : المركز الأمريكى للبيبلوغرافيا — Clio Press

— ميريت ، ريتشارد ل . Merrift, Richard L. وجلوريا ج . بايزكا Gloria J. Pyszka « كتاب الطالب للعالم السياسى » . كامبريدج : ماساتشوستس : Schenkman ١٩٦٩ .

- ميللر ، ديلبرت س . Miller, Delbert C « كتاب تصميم البحث والقياس الاجتماعي » . الطبعة الثالثة . نيويورك : McKay ١٩٧٧ .
- وايت ، كارل م . White, Carl M. « مصادر المعلومات في العلوم الاجتماعية » ، شيكاغو : اتحاد المكتبات الأمريكية ، ١٩٧٣ .

ملخص :

ان مشكلات البحث هي محرضات فكرية تتطلب الاجابة عليها على شكل استقصاء علمي . والمشكلات التي تقبل الخضوع للبحث يكون لها اساس تجريبي ، واضح ، ومحدد . وفي المرحلة التي تتكون فيها المشكلة ، على المرء ايضا ان يضع اعتبارات جدية لوحدات التحليل . وهذه الوحدات هي بمثابة الكيانات التي ترجع مفاهيمنا اليها والتي تؤثر على عمليات البحث المتتالية . وهناك حالتان من الخداع ، الخداع البيئي والخداع الذاتي ، من الممكن حدوثهما ، وذلك عندما يقوم الانسان بتحليل وحدات معينة ولكنه يصل الى استدلالات تتعلق بوحدات أخرى .

ولكى يتم الانتقال من مستوى التصور الى مستوى المشاهدة ، يتم تحويل التصورات الى متغيرات وذلك بوضعها في مجموعة من القيم . والمتغير هو خاصية تجريبية تأخذ شكل قيمتين أو أكثر . وفرض البحث ، يجري التمييز بين المتغيرات المستقلة ، والتابعة ، والضابطة . والمتغير المستقل يعتبر هو السبب المفترض لحدوث المتغير التابع ، والمتغير التابع هو الناتج المفترض عن المتغير المستقل . أما المتغيرات الضابطة فهي تخدم غرض الاختبار للعلاقات الملحوظة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة ، فيما اذا كانت علاقات زائفة أم لا . كما ان المتغيرات من الممكن أيضا أن تكون متواصلة أو تكون متغيرات منفصلة قائمة بذاتها . والمتغير القائم بذاته له وحدة حجم ذات حد أدنى ، أما المتغير المتصل فليس له وحدة حجم ذات حد أدنى .

والعلاقة في مجال البحث التجريبي تعني دائما العلاقة بين متغيرين أو أكثر . ونحن عندما نقول أن هناك صلة بين متغيرين ، فمفادنا معنى بذلك أن هناك شيء ما مشترك بينهما . والعملية التي يتم فيها انشاء العلاقة ، تشتتل على تحديد لما هي القيم الخاصة بأحد المتغيرات التي تتغير بشكل مشترك مع القيم الخاصة بالمتغيرات الأخرى . وهناك خاصيتان للعلاقات يجب التأكيد عليهما : الاتجاه والحجم . وعندما نتحدث عن الاتجاه ، فنحن نقصد بذلك ان العلاقة بين المتغيرات اما تكون موجبة أو سالبة . أما حجم العلاقة فهو المدى الذي تتغير فيه المتغيرات بشكل مشترك ايجابا أو سلبا .

والفرضيات النظرية هي اجابات تجريبية على مشكلات البحث . والتعبير عن هذه الفرضيات يتم في شكل علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة . وفرضيات البحث تكون واضحة ، حرة القيمة ، ذات خاصية محددة ، وتخضع للاختبار التجريبي بمناهج البحث المتاحة .

والمشكلات والفرضيات النظرية للبحث يمكن أخذها من النظريات ، أو عن طريق المشاهدة مباشرة ، أو عن طريق الحدس ، أو بمزيج من هذا كله . ولكن المضدر الأكبر للمشكلات والفرضيات هو أدب المادة المهنية . ولا بد للانسان من أن يكون على معرفة بوسائل الارشاد الرئيسية التي تهدى الى الابحاث المنشورة ، وهي تضم الببليوغرافيا ، والفهارس ، والمجلات ، والصحف ، وكتب المصادر الاختصاصية .

عرض للمصطلحات الأساسية :

Discrete Variables	متغيرات منفصلة	Research Problem	مشكلة البحث
Continuous Variables	متغيرات متصلة	Units of analysis	وحدات التحليل
Relations	علاقات	Ecological fallacy	الخداع البيئي
Magnitude of a relation	حجم العلاقة	Independent Variable	المتغير المستقل
Hypothesis	فرضية نظرية	Dependent Variable	المتغير التابع
		Contral Variables	المتغيرات الضابطة

قراءات اضافية :

— آبل ، بيتر Abell, Peter « بناء النموذج في علم الاجتماع » . لندن : Weidenfeld & Nicholson : ١٩٧١ .

— دوين ، روبرت Dubin, Robest « مغامرة البحث » . نيويورك : Randon House : ١٩٧٢ .

— جراهام ، جورج . ج . Graham, George J. « الاسس المنهجية للتحليل السياسي » . atham, Mass : Xerox College Publishing, 1971 .

— هانان ، ميشيل ت . Hannan, Michael T. « الاجمالي والتقسيم في علم الاجتماع » . Lexington, Mass. : Lexington Books : ١٩٧٩ .

- ميرتون ، روبرت ك . Merton, Robert K. « العثور على
المشكلة في علم الاجتماع » ، في « علم الاجتماع اليوم » ، اعداد روبرت ك .
ميرتون ، ليونارد بروم ، وليونارد كوتريل . نيويورك : Basic Books ١٩٥٩ .
- بولاني ، ميشيل Polanyi, Michael « المعرفة الشخصية » .
نيويورك : Harper & Row ١٩٦٢ .
- رينولدز ، بول د . Rynolds, Paul D. « مبادئ
في تكوين وبناء النظرية » . نيويورك : Bobbs — Merrill ١٩٧١ .
- سميث ، مافايوس Smith, Mapheus « الفرضية مقابل
المشكلة في الاستقصاء العلمي » . فلسفة العلم ، ١٢ (أكتوبر ١٩٤٥) :
٢٩٦ — ٣٠١ .

منهج البحث العلمي

لعل من أبرز خصائص البحث العلمي أنه يحرر العقل من قيود التقليد والتقليد ويطلقه في ميادينه الواسعة ، وهذا على قوته التي يظهر أنها لا تحد وعلى اختباره العلمي الراهن وهذا هو تعريف « جبرائيل جبور » ومما قاله ويليام بيفرديج W. BEVERIDGG « ان غبطة الاكتشاف والمعرفة الاعظم مكافأة تقدمها الحياة للباحث كما أنها أعظم لذة اعترف بها العالم بأسره .

تعريف شامل للبحث : —

البحث هو الحقيقة « التي لا يخضع حكمها لذات أو لمكان أو لزمان » وهو ما يتمثل في محاولة البحث عن اكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتنميتها ، وفحصها ، وتحقيقها ، بتقصي دقيق ، ونقد عميق ثم عرضها عرضاً متكاملاً بذكاء وإدراك ، لتسير في ركب الحضارة العالمية وتسهم فيه أسهاماً إنسانياً حياً وشاملاً .

ومن حيث صفات الباحث الاصيل كما ذكرها جاك « بارزان » Jacques BARzun في كتابه الباحث الحديث .

من هذه الصفات : —

الدقة في جميع مظاهر البحث ، ومحبة النظام والتنظيم والتحلي بالمنطق والامانة ، والشعور بالمسؤولية ، والقدرة على التأمل والتفكير . .

ويشبهه بارزان البحث بالتمثال والباحث بالمثل الذي يعالج تمثاله ويصلح من هيئته ولا يرفعه الى قاعدة عالية الا بعد أن يرضى عنه .

منهج البحث : —

منهج البحث في جميع حقول المعرفة واحد . والهدف هو التوفيق بين النشاط الذاتي المبدع والمعلومات الأولية والوسائل التي تظهر في سياق البحث . على أن فضائل البحث عامة فضائل متصلة بالتكوين السليم للإنسان ومن ثم بالانسانية جميعها .

المقومات الثلاثية الأساسية للبحث : —

The Subjective MoDe

أولاً : — المقومات الذاتية :

وتعتمد هذه المقومات على : —

١ — قوة الابتكار والتجديد .

٢ — الرغبة الملحة في الاستمرار .

٣ — المثابرة على العمل أو التتصى الدقيق في البحث .

وهذا هو ما نسميه بمنهج التفكير عند الباحث .

ثانياً : —

The Objective MoDe.

المقومات الموضوعية

ونعنى بها توظيف هذه المقومات الذاتية والمهارات الخاصة بتوظيفها موضوعيا سواء في معالجة الفكرة أو النظرية أو التطبيق وفي حيدة ومنطق وتسلسل واضح ، « تماما كما نجد أن القيادة الميكانيكية السليمة للسيارة شيء والالتزام بقواعد المرور في الطريق وموضوعيتها شيء آخر » .

ثالثاً : —

The Stylistic MoDe

مقومات البناء أو الأسلوب :

وأساليب البناء أو التعبير هي التي تربط بين المقومات الذاتية والموضوعية ربطا وثيقا . واللغة لها دورها المهم هنا ، وهي تمثل رمزيات التفاهم وينبغي أن يتمكن الباحث من معانيها الدقيقة ومفرداتها المتبادلة ، « أى أسلوب المسائق الخاص بتطبيق المهارات الخاصة والمعلومات الميكانيكية للقيادة وأداب الطريق ومتابعة الجديد والمتغيرات في هذا الصدد بدقة » .

تنوع البحوث : —

إذا كانت البحوث لا تخلو من هذه المقومات الثلاثة فأنها قد تختلف باختلاف الحقول التي يجرى فيها البحث ، فأساسيات الزراعة لا تختلف ولكنها تختلف في الفرعيات المتصلة بكل نوع من التجار على حدة .

وتدور أهم تصنيفات البحوث في هذه النوعيات : —

البحوث التجريبية والتاريخية والوصفية والتحليلية والفلسفية والاجتماعية والتطبيقية والمقارنه — والثقافية والفنية .

هيكل أو شكل البحث : —

وقد أمكن إطلاق تعريفات وأسماء معينة على البحوث وفقا لقصرها وطولها .

المثال العلمي : —

فالبحث القصير وهو ما يطلق عليه بالانجليزية لفظ TERM PAPER والرسالة الطويلة : Thesis

فالبحث الذي يطول ويتقدم به الطالب لنيل درجة البكالوريوس مثلاً B.A. Bachelor of Arts. أو درجة الماجستير M.A. Master of Arts.

أما البحث الطويل أو الأطروقة : —

وهو الذي يطلق عليه في الانجليزية لفظ Dissertation وتعنى تقرير طويل أو خطبة طويلة في معناها الحرفي تطلق على بحوث الدكتوراه بصفة خاصة . وجميعها الفاظ أكاديمية .

والآن لنذكر كلمة موجزة عن كل اصطلاح على حدة .

المقالة : —

فهي قصيرة أو في حجم الفصل من الرسالة وهي تتيح للطالب أن يضيف بعض الشيء على ما يكون قد أفاده من المحاضرات الفصلية وما تيسر له قراءته من المؤلفات في الموضوع الذي اختاره وهي أشبه بتدريب على جميع المعلومات وترتيبها ترتيباً منطقياً وتحمل قدر من المسؤولية والدقة في النقل . وليس المطلوب منه أن يضيف اكتشافاً جديداً مبتكراً وذلك : —

لقصر الوقت المتاح ونقص الإلمام العميق بالموضوع وقد يستطيع كاتب المقالة أن يفتح آفاقاً جديدة في مقالة أو يكتشف اكتشافاً جديداً ولكن هذا يحدث نادراً وبصفة استثنائية .

الرسالة : — Thesis

ويستغرق أعدادها وقتاً أطول من المقالة وأعمق منها ولا تقل عن عسبام دراسي ، ويتوخى الباحث فيها شيئاً مبتكراً أو ترتيباً جديداً لموضوع ما أو اكتشاف لم يسبق إليه باحث . ويمكن نشرها في عداد الكتب الثقافية .

الاطروقه : — Dissertation

فهي كالرسالة . Thesis من حيث تحديدها وهدفها ، ولكن نطلقها ببعض الجامعات في الغرب لنيل درجة الدكتوراه ويرى البعض أنه يمكن إطلاقه على درجة الدكتوراه بما يفرق بينها وبين بحث الماجستير والبيكالوريوس .

أهداف البحث : —

وهذه الاهداف تخص كافة أنواع البحوث ويمكن تلخيصها فيما يلي : —

١ — استنباط طريقة جديدة في معالجة بحث ما .

٢ — تحقيق بعض المواضيع القديمة أو التراث تحقيقا علميا دقيقا .

٣ — اكتشاف حقائق جديدة .

٤ — بعث جديد للماضي ومشكلاته بعد فهم الماضي .

ولعل لذة البحث والاكتشاف لا تدانيها لذة أخرى أو غبطة بالنسبة لعناء البحث وشعور الاستاذ بانتصار تلميذه واكتساب المعرفة آفاقا انسانية جديدة .

مؤهلات الباحث : —

ومهما كانت صفة الباحث فيلزم أن يتحلى بفضائل بذاتها . وقد سبق العرب وضع مواصفات للباحث كما حدث في علم الحديث « أيام الامام مالك بن أنس عام ٧٩٠ هـ . وذلك عندما طلب ألا يؤخذ الحديث الا عن أربعة : —

١ — لا يؤخذ الحديث من معين (يقابلها تحمل المسؤولية) .

٢ — لا يؤخذ من صاحب هوى (الموضوعية) .

٣ — لا يؤخذ من كذب على الناس (الدقة والصدق) .

٤ — لا يؤخذ من شيخ له فضل وصلاح اذا كانت ظروف العمر قد جعلته لا يدري بما يقول (تجنب الاخطاء غير المقصودة والدقة في اختيار الموضوع) .

ويمكن القول بأن الصفات التي يجب أن يتحلى بها الباحث في عصرنا الحديث يتصل بجائبين هما : —

١ — صفات أخلاقية تتعلق بانسانية الباحث .

٢ - صفات علمية تتعلق باختيار الباحث لموضوع بحثه ومراجعته ومعرفة البحث ومنهجه والقدرة على النقل والتحليل ، ثم التنسيق والتبويب واللغة والاسلوب التعبيري .

٣ - موسوعية المعرفة : -

فالباحث يحتاج الى العلوم واللغات التي تساعد الباحث على قراءة كل ما يتعلق بموضوعه وفهمه فهما صحيحا .
المنهج العلمى فى تدوين مواد بحثه : -

وقد شرحها ريدير REIDER فى كتابه : كيف تكتب بحثا أو رسالة ويمكن تلخيصها فيما يلى : -

١ - يجب ألا يبدى الباحث آراءه الشخصية دون أن يعززها بأراء لها قيمتها .

٢ - لا يوجد رأى لا يقبل الجدل والمناقشة حتى ولو كان صادرا من عالم متخصص . فلا توجد حقيقة - راهنة بذاتها .

٣ - لا يعتبر الباحث الآراء التي يحصل عليها بالقياس أو المشابهة لا تقبل المجادلة .

٤ - أى أن القياس والمثابفة لا تعنى صحة الرأى بلا مناقشة .

٥ - عدم التعرض لرأى من الآراء والسكوت عليه لا يعنى أنه حقيقة لا يقبل الجدل .

٦ - لا يجوز حذف أى دليل أو حجة أو نظرية لا تتفق مع رأى الباحث أو مذهبه .

٧ - ضرورة الدقة فى الاعتماد على الروايات أو الاقتباسات أو التواريخ غير الواضحة أو غير الدقيقة .

٨ - ضرورة الدقة فى شرح المدلولات التى يسوقها الباحث .

وهكذا ينبغى أن يتحلى الباحث بالصبر على ما قد يبعثه البحث أحيانا فى النفس من شعور بالغربة والوحشة وما قد يعنيه من وحدة وانعزال وتأمل . .

وصدق الله اذ يقول انها يخشى الله من عباده العلماء وهذا يؤكد مكانة الباحث ورسالة الخدمة الانسانية .

مستويات المعرفة : —

وليست جميع أنواع المعرفة على مستوى واحد فهي تختلف باختلاف ما يتميز به من دقة ومن أساليب للتفكير وقواعد المنهج وليست كل معرفة معرفة علمية . فالمعرفة العلمية تختلف عن المعرفة العادية في أنها بلغت درجة عالية من الصدق والثبات وأمكن التحقق منها والتدليل عليها فالمعرفة العادية علم ، والمعرفة العلمية هي التي يتم تحقيقها بالبحث والتجريب ولكن العلم هو المعرفة المصنفة التي تتسق في نظام نكري له مفاهيمه ومقاييسه الخاصة من مبادئ وقوانين ونظريات .

والمعرفة أنواع : —

١ — **المعرفة التي تعتمد على الحواس** والخبرة الذاتية المشتركة أي ما يميز المعرفة الانسانية عند الانسان العادي ورجل الشارع .

٢ — **المعرفة الاستنباطية التأملية** : التي تعتمد على التأمل العقلي والفلسفي وتميزت بها الحضارات الفكرية وقتا طويلا .

والمعرفة العلمية يتميز بها التطور العلمي المعاصر في حضارتنا القائمة وكان أرسطو هو أول من لفت الانتظار الى أهمية البحث المنظم والملاحظة الموضوعية ومنطق أرسطو هنا يسمى المنطق الصوري ويرتكز على افتراض ثلاثة مبادئ هي : —

١ — **الذاتية** : أي أ هي أ . فأى شيء يحتفظ بذاتيته بصرف النظر عن السياق الذي يوضع فيه ، فالانسان مثلا له مواصفات بيولوجية عامة وما ينطبق على الفرد ينطبق على الباقي .

٢ — **مبدأ التناقض** أو **عدم التناقض** : أي أن الشيء لا يتصف بصفة ونقيضها في آن واحد أي لا تكون أ هي — أ في نفس الوقت فلا يمكن القول بأن الانسان فان وبعض الناس غير فانيين فالنقيض — ان لا يصدقان معا .

٣ — **مبدأ البدائل** : أي انه ليس هناك ثالث أو وسط بين أ ولا أ أي أن النقيضين لا يكذبان معا .

فالشيء إما مربعا أو غير مربع ولا ثالث لهما . . أي أن البدائل هنا لا يكونان معا . . وإذا كذب بديل أو قضية من هذه البدائل كانت الثانية صحيحة فإذا لم يكن الانسان غير فان إذن فهو فان .

ولكن يلزم هنا التأكد من صحة المقدمات أو القضايا التي يعتمد عليها القياس . الذي يقسم عادة الى ٣ قضايا .

كل انسان فان . . فلان انسان . . . اذن فلان فان . اما المعرفة العلمية لا تعتمد على حس فقط ولا على مقدمات .

قد تكون احتمالية خاطئة كما في الاستنباط العقلي .

وتعتمد المعرفة العلمية أساسا على الاستقراء كمكمل للتفكير الاستنباطي . . فهي تستقرىء جميع الأدلة التي تساعد على إصدار تعليمات محتملة الصدق ونفيه يبدأ الباحث بملاحظة الجزئيات (وقائع محسوسة) ومن ثم يصدر نتائج عامة عن الفئة التي تنتمي اليها هذه الجزئيات .

وهنا نصل الى حقيقة كبرى استقرائية يمكن استخدامها اذن كمقومة استدلالية استنباطية عقلية .

والاستقراء نوعان : استقراء تام . واستقراء ناقص .

استقراء تام : أي ملاحظة وتحليل جميع الجزئيات (وان كان الباحث في معظم الحالات لا يستطيع فحص جميع الحالات الجزئية) .

٢ — استقراء ناقص : — الاكتفاء بدراسة عينة أو بعض النماذج بهدف الكشف عن القوانين التي تخضع لها جميع الحالات المتشابهة ودقة الاستقراء الناقص تعتمد على دقة تمثيل العينة المختارة للدراسة . وهذا يخضع لقوانين احصائية قياسية .

اختيار مشكلة البحث العلمى أو موضوع البحث

يعتبر بعض المهتمين بالبحوث أن تحديد المشكلة إنما يمثل نصف البحث وتحديد مشكلة البحث يأتى بعد اختيار المشكلة ذاتها فالتحديد مرحلة أخص من مرحلة الاختيار ويمكن تسميته اختيار الاختيار .

فالتحديد الدقيق يساعد على امكانية الوصول الى افتراضات علمية سليمة . . كما يبلور نوع البيانات والوثائق المراد معرفتها . . وما الى ذلك . . . أى منهج البحث العلمى المراد تطبيقه .

وبصفة عامة فلا يزال العقل الانسانى قاصرا عن الالمام حتى بالهم ميادين البحث والمعرفة التى يجدر به أن يدركها أى أن البحث العلمى مجالاته لا تنتهى . . ورغم ما قد يبدو من صعوبة اختيار الطائب لموضوع أو مشكلة البحث إذ أن هذه الصعوبة ترجع الى قصور الباحث وليس الى قصور البحث .

وتعتمد سهولة اختيار مشكلة البحث على : —

١ — الملم الباحث بالبحوث التى أجريت فى ميدان تخصصه .

٢ — القدرة على التحليل والرؤية المنهجية أكثر تمكنه من كشف الثغرات التى لم تتكشف بعد .

وقد يكشف الباحث هذه الثغرات بنفسه وقد تمثل هذه المشكلات كعلامات استفهام اثارها غيره من الباحثين . كما أنه توجد دوريات ونشرات تحتوى على قوائم طويلة بالموضوعات أو مشكلات البحث التى لا تزال فى حاجة الى دراسة . وقد يطلع على مقالة تفتح أمامه مجالا للبحث .

وقد تتأنى المشكلة من التجارب التطبيقية التى يعيشها الباحث ذاته .

٣ — مدى ميل الباحث نفسه الى بحث مشكلة بذاتها .

ولكن ينبغى ألا يكون هذا الميل أو حب الاستطلاع سببا فى اختيار مشكلة ما دون الادراك الكافى بأبعادها . فحب الاستطلاع هنا يلزم أن يسبقه سعة الاطلاع وهذه مشكلة غالبا ما يقع فيها الباحث المبتدىء .

٤ — الهدف الذى يسعى اليه الباحث من وراء بحثه :

وهل يسعى الباحث الى تكوين نظرية جديدة . . الى اختراع مبادئ معين يسد حاجة ما . . أو حتى تهيئة وسيلة أدق فى مجالات

البحث بما يحقق نتائج أفضل كاختراع ميكروسكوب أكبر وأبعد وكلاهما يحدد أن اتجاهات الجمهور نحو نشاط بذاته أو جهاز فنى وإعلامى معين . . . إمكانية الحياة على سطح القمر .

٥ - مدى توافر مصادر البيانات والمراجع المطلوبة . . كالكتب والمقالات والبيانات الإحصائية ودوائر المعارف . . والكتب والأدلة السنوية التى تظهر فى صورة مستخلصات . ABSTRACTS وهى فى حد ذاتها عمل علمى يسهل متابعة البحوث وتدقيقها .

مقومات المشكلة العلمية الجيدة : -

أن عملية البحث ليست مجرد ميل أو هوى . فهى عملية مكلفة تستنفذ من أعمارنا ومجهودنا النفسى الكثير ولذا فالى جانب العوامل التى تساعد على سهولة البحث توجد عوامل ومقومات تحدد صفة البحث الجيد ومنها : -

أولاً : أن يضيف جديداً الى المعرفة الإنسانية : -

أى فليسأل الباحث نفسه : ما هى نوعية هذه الإضافة وما قيمتها ومن المشكلات ما لا يحتاج حلها الى تجشّم عناء البحوث الشاملة . ويمكن تحديد أهداف البحوث العلمية عموماً بهدفين أساسيين : -

١ - الهدف العلمى :

وذلك عندما يتحقق الباحث من نظرية أو قانون وهو ما يمكن أن نسميه بالبحوث النظرية PURE RESEARCH وهو ما يشتمل على كثير من البحوث الأساسية أى النظرية التى يعتمد عليها .

TFUNDAMEXNTAL RESEARCH

وهو ما يعرف بالبحوث التطبيقية APLIED RESEARCH أو البحوث العلمية ACTION RESEARCH

هذا ويمكن أن تدخل البحوث التطبيقية اذا اردنا ان نفرق بينها وبين البحوث العملية فى مجال الدراسات الأساسية بينها وبين البحوث العملية فى مجال الدراسات الأساسية التى يقوم عليها العلم . أما الدراسات العملية فهى أضيق نطاقاً . . على أن كلمة إمكانيات البحث وضيق العنصر الزمنى اللازم يجعل أغلب البحوث التطبيقية تدخل فى نطاق البحث المعلى المحدود . فكل بحث تطبيقى معلى ولكن ليس كل بحث معلى تطبيقى أو يطبق كقانون عام . فالبحث التطبيقى قد يتضمنه أكثر من بحث معلى فرعى دفعة واحدة .

وبصورة متكاملة وبصفة لا غنى للبحث العلمى عن البحوث النظرية والتطبيقية معا .

فالبحث التطبيقى يمكن أن يعتمد على عدة نظريات سابقة والبحث التطبيقى يمكن أن يكون أساسا لتكوين أن لبلورة نظرية جديدة .

ثانيا : أن تكون مشكلة البحث جديدة الى جانب كونها مصنفه وليس المتصود بالجدة مثلا طرق مشكلة جديدة تماما . كشرط أساسى ولكن طرق جانب او جوانب من مشكلة سبق بحثها أيضا .

على أن إعادة بحث نقطة أو جانب بذاته أيضا قد يأتى بإضافة علمية جديدة فى الموضوع — فالمهم الا يكرر الباحث مشكلة سبق بحثها وتم التوصل الى نفس نتيجته أو نتيجة مشابهة لها ولا يصح أن يقول الباحث هنا بأنه لم يكن يعلم بأن هذه المشكلة سبق دراستها وتوجه لذلك قوائم عالمية بما سبق انجازه من البحوث .

ولعل تعريف كلمة البحث ذاتها على هذا الضوء — كما جاءت فى قاموس WEBSTER تعنى بأن البحث يلزم ألا يكون منقولا أو إعادة أو اخراج أو ترجمة وغير مقتبس أو يمثل حتى إضافة ثانوية جديدة .

ثالثا : —

مقابلية المشكلة للبحث : —

فمن المشكلات ما قد تبدو مثيرة وشائقة فى بحثها ولكن يصعب بحثها — لعجز الباحث عن الوصول الى الحقائق والمعلومات المتصلة بالمشكلة . لأسباب سياسية مثلا أو لعدم استقرار العوامل المتصلة بها . . أو لصعوبة الفرضية العلمية التى يضمها . فليس أى سؤال يمكن أن يصبح مشكلة . . . كحاوله اثبات أن مخلوقات حية تعيش فى المريخ أو حتى فى الشمس . . ففرق بين التخمين البحثى وإمكانية البحث .

رابعا : — وجود اهتمام عام بمشكلة البحث : —

فالميل وتوافر المعلومات والجدة والإمكانية قد لا تكتمل إلا بوجود حاجة أو ضرورة لاهتمام هذا البحث . فليسأل الباحث . . ما جدوى أن أعرف حقيقة هذه المشكلة ؟ أى يلزم ترتيب نوعيات ومشكلات المعرفة وإذا كان ليس كل ما يسمع يقال فليس ما يجهل يعرف .

خامسا : الحق الادبي للبحث : —

أى الا يبدأ الباحث دراسة مشكلة أو بحث من حق جهة أخرى اتمامه لأنها بدائته أو يمثل اختراعا خاصا مسجلا لها .

وفضلا عن احترام الجانب الاخلاقى للباحث هنا فان هذا يمنع من تكرار الوصول الى نتائج مشابهة ومكررة وقوائم بحوث الدوريات المتخصصة خير مرشد فى هذا المجال . ولا يصح أن يبدأ الباحث ببحث مشكلة يقوم بها زميل آخر ويحاول سرعة انائها على حساب الدقة العلمية لمجرد أن يسبق بشرف بحثها .

سادسا : — الاصاله فى معالجة المشكلة : —

أى إلا يكون البحث مجرد نقل لافكار وآراء الباحثين الآخرين فى قوالب جديدة سواء أقام الباحث بالانساره فى مراجعته الى هذه الافكار او تعمد اغفالها ويلزم التفرقة هنا بين أن يسوق الباحث آراء الآخرين كأساس لبناء آرائه هو ويصوره مشاعر على تطور المشكلة وتمكين الباحث من التوصل الى الجديد فى المشكلة فرق بين ذلك وبين الاكتفاء بمجرد التلخيص أو السرد . ودققة التلخيص مهمة والتصنيف مهمة . ولكنها ليست هدفا متفردا لبحث العلمى بل عاملا مساعدا ولعل ضرورة أن يكون البحث مرتبطا بمشكلة جديدة مما يخفف من وقوع الباحث فى طائفة التلخيص والتكرار ولعل صفة « الجدة » لا تعنى أيضا أن يختار الباحث مشكلة تافهة على أنها جديدة ولم يدرسها . فقد يكون عزوف الباحثين عنها لشاھتها .

، ابعا : — وبالإضافة الى ذلك توجد مقومات أخرى خاصة بالباحث المبتدىء والتي قد يكون الباحث المتمرس على دراية بتفاديتها ومنها : —

١ — تفادى الموضوعات أو المشكلات التى تعتمد على وثائق أو معلومات متميزة وغير موضوعية . . أو فى حاجة لكثير من الموازنة والقياس والتقييم بما يفوق قدرة المبتدىء .

٢ — تفادى المشكلات التى تمثل درجة كبيرة من التخصص الدقيق والمقومات الفنية والتى قد يؤدي عجز الباحث المبتدىء عن تمحيصها الى اسلامه لليأس وفقد الثقة .

٣ — تفادى الموضوعات الغامضة وكثيرة التفریع . أو التى قد لا تكون حقائقها ومعلوماتها الاساسية فى غير متناول يده .

{ وبصفة عامة يلزم للباحث المبتدئ أن يضع عدة عوامل أخرى جانبية في اعتباره : —

(أ) امكانيات الباحث العلمية (الى جانب امكانية المشكلة ذاتها للبحث — كما أشرنا) .

(ب) الفترة الزمنية المقررة للبحث (وضرورة اختيار المشكلة في هذه الحدود) .

(ج) ألا يفقد الباحث المبتدئ الثقة في نفسه بالدرجة التي تجعله يقع في محذور اختيار موضوعات للبحث تصلح كمقالة أو دراسة عابرة .

تحديد مشكلة البحث : —

وإذا كان تحديد مشكلة البحث يمثل — كما أشرنا — اختيار الاختيار أو تحديد التحديد — فهذا يعني أن الباحث حدد طريقا ضمن مجموعة طرق اختار أن يسير فيها فالاختيار مفترق طرق . والتحديد إشارة خضراء للسير وليس على الباحث هنا إلا أن يسير حتى يصل الى هدفه . فأكداس المعلومات في هذا الصدد يلزم أن تتحدد تجاه ناحية بذاتها .

ويمكن أن أن نقبين على تحديد مشكلة البحث بما يلي : —

١ — مدى اتساع الموضوع وتعدد أطرافه : —

وهو ما يتطلبه من الباحث — حتى الغمرس — وقتا طويلا قد ينتهي بعدم تمكنه من التوصل الى معلومات ممكنة أو منسقة .

ويكون هنا أن يركز الباحث على فرع متخصص دون الشمول المتشابه فان ندرس أثر الكلمة المطبوعة في تغيير الاتجاهات أدق نتيجة وأيسر من أن ندرس أثر رسائل الاعلام في هذا الصدد .

ويجدر أن يوجه الباحث الى نفس بعض الاسئلة مثل : —

أ — ماذا يتوقع الباحث الكشف عنه ؟

ب — ما هي المشكلة التي يسمى الى حلها على وجه التحديد ؟

يلزم ألا يتخاذل الباحث اذا وجد الاجابة أكثر تعقيدا ولكن فليدفعه هذا الى دقة تحديد موضوعه . . كفاية منهجية أساسية ويستحسن هنا أن نعرض أفكارنا في صورة سؤال لان السؤال غالبا يعني اجابة محددة .

١ - ضرورة تحديد معنى المصطلحات المستعملة في صياغة المشكلة : -
أى دلالات وحدود الالفاظ والتعبيرات المستخدمة من التعميم الى التخصيص
من التوافق والتباين من الحدة والتطرف أو عدم التطرف . . فإذا كنا نغير
الاتجاهات نمائى درجة فى التغيير وأى اتجاهات وبالنسبة لاي سن أو ظروف
اجتماعية .

وهل الباحث يعادل مصطلحاته بالقياس أو بمعنى واحد محدد وهذا
يلزم لكى لا يستخدم الباحث المصطلح بمعنى فى فصل ثم يستخدمه بمعنى مخالف
فى فصل آخر من بحثه .

والملاحظ انه لا بد من الفصل بين كشف السبب الذى من أجله قامت
الدراسة وبين شرح موضوع الدراسة ذاتها . . أى التفرقة بين لماذا . . وماذا
. . بالنسبة للدراسة .

صياغة فروض البحث

فى كل علم من العلوم مجموعة قوانين ومبادئ ونظريات تفسر العلاقات
الوظيفية بين ظواهره المختلفة وهذه كلها كانت مجرد افتراضات بدأت فى ذهن
الباحث ثم برهن عليها وحققها من خلال دراسته قبل التحقق من خطئها أو
صوابها .

ولعل الباحث هنا - كما يقول البعض - أشبه برجل البوليس الذى
يسعى لاكتشاف الحقيقة التى تتصل بالجريمة من حوله ، فتجرى ويجمع القرائن
ويفسرها تفسيراً منطقياً ويجرى وراء خيط يوصله للحقيقة بعيداً عن كل
الشكوك .

هذا وان كانت الحقيقة ليست شيئاً ثابتاً أو ثوابت - ولكنها حقائق
مدعومة بالأدلة ليس غير . . أى أن الحقيقة العلمية يمكن أن تتغير اذا ثبت بطلان
الأدلة التى تقدم عليها بعد فترة من الزمن .

مثل (نظرية بطليموس فى الاجرام السماوية) .

مثل (نظرية نيوتن فى الذرة) .

والبحث عن الحقيقة ذاتها يبدأ دائماً دائماً : -

بالتشكك فى النظريات السابقة وهو ما نعى به الشعور بالمشكلة وبعد

ذلك تبدأ مرحلة الفروض العلمية التي يبنّيها الباحث على البيانات والمعلومات المتاحة والتي تتيح تفسيراً أكثر قبولاً من الأفكار السائدة .

هذا وإن كانت الافتراضات العلمية القديمة كانت تعتمد على الانسنان أو الاستنتاج المنطقي قبل الاختيار العلمي والتطبيقي والمعملي للافتراضات كما هو منهج البحوث العلمية الحديثة .

بين النظرية العلمية والفرض العلمي : —

ان كل نظرية فرض علمي . . لكن ليس كل فرض علمي نظرية .

وإذا كنا نطلق على بعض الفروض العلمية الجيدة لفظة نظرية فذلك يعتبر تجاوزاً .

١ — فإذا فسرنا النظرية قلنا . . انها نتيجة بحث علمي متكامل يتوفر فيه جميع شروط البحث العلمي ولهذا فهي قادرة على تقديم التفسير السليم لمشكلة من المشكلات وأن الكشف عن العلاقات الوظيفية بين ظواهر معينة وتفسير هذه الظواهر والمبادئ والقوانين المنظمة لها . . ولكن ليس بالضرورة أن توضح النظرية كل جوانب الموضوع بل ان النظرية السليمة التي تغري دائماً بمزيد من البحث للكشف عن مجالات جديدة من المعرفة .

٢ — ومن مواصفات النظرية العلمية أيضاً أنها تكون على جانب كبير من الصدق والموضوعية كما يظهر من خلال استخدامها عملياً وتطبيقياً .

٣ — ارتباط النظرية بشيء يخضع للملاحظة والقياس لتمثل فيها الصفة العلمية التي تعين على التوقع والاستنتاج بما يحدد مكونات الظواهر التي تفسرها .

٤ — تنقسم النظرية العلمية السليمة في البحث العلمي عادة بالبساطة ، والبعد عن التعقيد بالقدر الذي يسمح به الموضوع نفسه (إذ قد يكون الموضوع نفسه على درجة من التعقيد أو التشابك الذي يستحق المزيد من الانتباه والتدقيق) .

ما هو الفرض العلمي : —

لاول وهلة يعنى الافتراض العلمي بأنه نظرية لم تثبت بعد صحتها في بداية البحث ولكن من جهة أخرى فان النظرية هي نفس الافتراض العلمي الذي ثبت صحته في نهاية البحث . فالنظرية افتراض تجريبي أو قابل للبرهان من الأساس .

أى أن الفرق بين النظرية والفرض العلمى أنها يعتمد على مدى كفاية البراهين ودرجة الصدق فيها .

ونتائج البحث بهذا المفهوم النظرى أو الافتراض قد تسمى نظرية أو قانونا أو استنتاجا أو تعميما والمصطلحات المستخدمة فى البحث يلزم تفسيرها وفق هذه الاستنتاجات والقوانين ... و الفرق أيضا بين النظرية وبين الاستنتاج . فالاستنتاج يتسرب على نتائج بحث معين أو على نتائج إحدى خطوات البحث .

فالافتراض العلمى هنا أقل تأكيدا من الحقيقة العلمية وهو أقل تأكيدا لأن الافتراض ذاته لا ينبت من فراغ بل نتيجة بيانات ومعلومات مؤكدة مسابقة استنبط الباحث افتراضه منها .

و الفرق من جهة أخرى بين الفرض العلمى والتخمين : ذلك أن التخمين لا يتعدى مجرد أفكار مبدئية تتولد فى أذهاننا عن طريق الملاحظة العابرة بعيدا عن الحقائق المقررة .

هذا وإن كان التخمين ذاته مرحلة ضرورية فى بداية البحث تفتح الطريق أمام الافتراضات العلمية .

بل يمكن القول هنا بأن التخمين الذى يسبق الافتراضات العلمية يمكن اعتباره افتراضا تخمينيا أو مبدئيا للحلول المحتملة . وتظل هذه التخمينات تتزايد أو تقل . ، تقوى أو تضعف نتيجة ما يصحبها من أدلة وبيانات تدخل بها فى مرحلة الفروض العلمية ثم النظرية التطبيقية وهكذا ...

وفى الحديث عن الفرق بين الباحث المبتدىء والباحث المتمرس هنا يمكن القول بأن الباحث المبتدىء يتسرع فى تبني بعض الافتراضات التخمينية وأنها بلغت مرتبة الفرض العلمى أو حتى النظرية فى بعض الأحيان وهو ما ينعكس على تخطيطه فى جميع بياناته واختيار فروضه .

أهم مقومات البحث العلمى للوصول الى الفروض العلمية الجيدة :

١ - جميع تمهيدى للبيانات التى يعتقد أنها ترتبط بمشكلة بحثه وما قد يستخدمه من استنتاجات استنباطية للوصول الى افتراضات هنا وقد يصل الى ذلك عن طريق عمل بحث استطلاعى حول المشكلة وكما يحدث هذا كثيرا فى الدراسات السلوكية والاعلامية والاجتماعية عموما . ويمكن للباحث أن يقسم المشكلة الى عدة افتراضات علمية يقوم باثباتها وذلك أجدى من الفرض الواحد المطول الذى يضم عدة نقاط .

٢ — أن يصوغ الباحث افتراضاته العلمية في صيغة المضارع الذي يعنى في نفس الوقت ما سيكون .

على أن قيمة البحث العلمى لا يعنى ضرورة اثبات صحة الفروض العلمية التى ساقها الباحث بل ان اثبات عدم صحتها أيضا يعتبر اضافة علمية . طالما ان الفرض العلمى أو المشكلة جديرة بالبحث من البداية كما اشرنا أيضا .

٣ — يقرر الباحث ما يجب أن يقرتب على فروضه العلمية من ناحية تحديد نوعية البيانات لاثبات افتراضه أو العكس . وذلك عن طريق التعليق الاستنباطى .

٤ — وبعد طرح الفرض العلمى وتجميع البيانات المطلوبة نبدأ مرحلة اختبار الفرض ويلزم هنا أن يراعى الباحث عاملين يؤثران على تحديد منهج البحث عموما وهما .

أ — البعد الزمنى للبحث (هل هو يتصل بالماضى أو الحاضر أو المستقبل)
فاذا كان البحث يتصل بالماضى يسلك الباحث الاتجاه التاريخى فى اختبار فروضه .

— واذا كان البحث يتصل بالحاضر يلجأ الى الدراسات والابحاث الميدانية
— أما اذا كان البحث يتصل بالمستقبل . . وتغير واقع معين — فالمألوف هنا ان يلجأ الباحث الى الاتجاه التجريبي .
ب — تحديد الغرض من البحث : —

— فاذا أفتقد البحث على الجانب الكشفى . . فيعتبر بحثا استطلاعيا . .
تسجيليا . . توثيقيا . . مثلا . . ولا يتضمن هذا البحث افتراضات علمية معينة .

— أما اذا كان الهدف أو الغرض من البحث — المقارنة أو التعميم أو تغيير واقع بذاته وما الى ذلك . . فيعنى هذا الربط بين شكل أو باخر . . بين البعدين الزمنى والفرضى . . . وما هو يستلزم أكثر من نوع من أنواع البحث معا بدرجات متفاوتة .

٥ — وضع أكثر من فرض للمشكلة واختبار كل من هذه الفروض وذلك ، رغم اعتراض البعض على ذلك بان فيه مضيعة للوقت والجهد . . ولكنه يضمن حيدة الباحث كما ان التمسك بفرض واحد . . قد يعد نوعا من التحيز الذى يرفضه البحث العلمى تماما .

المقومات الأساسية للفرض العلمى

١ - التحديد :-

أى صياغة الفرض العلمى بشكل واضح ومحدد - والعناية بدقة لتفسير المدلولات الغامضة - كما أشرنا .. فإذا قلنا أن الاحباط يؤدي الى العدوان .. فيلزم أن نحدد معنى الاحباط والمواقف التى تؤدي اليه وما المقصود بالعدوان والفرق بين العدوان وبين السلوك الغضبى أو الغضب .. أى الانفعال .

٢ - قابلية الفرض العلمى للاختبار والتنفيذ .

أ - اذ أن بعض الفروض الفلسفية مثلا وكذلك الاحكام والقوانين الاخلاقية من النوع الذى يستحيل اختبارها فى بعض الاحيان .

ب - ولعل هذا مما يقضى أن تضع فى الاعتبار توفر الاساليب والادوات التى تساعد على اختيار هذه الفروض .

ج - ضرورة أن ترتبط الفروض بالنظريات التى سبق اثبات صحتها .. اذ يلزم الا تكون الفروض العلمية منعزلة عن تنظيم فكرى ومجال علمى معين ومثبت .

٢ - تحديد الفئة المراد اجراء البحث عليها .

وذلك بالنسبة للبحوث السلوكية والاجتماعية عموما .. فكثير من هذه البحوث تجرى على فئات معينة من الجمهور أو القراء أو الاحداث من المنحرفين أو المراهقين .

٤ - يلزم الا يكون الفروض فى البحث متعارضة .. وفرق بين الفرض المتعارض وبين الشواهد المتعارضة أحيانا فى نطاق واحد .

٥ - اذا كان الفرض العلمى ليس مفروضا كما ذكرنا فى الدراسات الكشفية التسجيلية الوثائقية كالسير وتواريخ البلاد والافراد ... الا أن هذه الحقائق التى قد تسوقها هذه الدراسات الكشفية قد تصبح مصدرا علميا للفروض العلمية فيما بعد بالنسبة للدراسات الاساسية المتكاملة التى قد تدخل هذه الدراسات الكشفية فى نطاقها .

الفصل الخامس

المنهج الأساسية : البحث العلمى

١ - منهج البحث التوثيقى

ويهدف هذا المنهج الى التوصل الى الحقائق والمبادئ الجديدة من خلال دراسة الوثائق والسجلات . ويستخدم هذا النوع من المناهج على نطاق واسع فى كثير من الموضوعات الاكاديمية وان كان أكثر استخداما بصفة خاصة فى دراسة التاريخ والادب واللغويات والانسانيات عموما . بل انه من كثرة ما يستخدم هذا المنهج التوثيقى فى دراسة أحداث الماضى فقد اقترن هذا المنهج باسم « المنهج التاريخى » وان كان هذا المنهج قد اُخذ كثيرا أيضا فى دراسة الأحداث الجارية .

مثال : متابعة المراحل التوثيقية لموضوع ما يجرى حاليا — كدراسة فك رموز الشفرة مثلا — أو دراسة وثائق تنظيم معين يجرى تنفيذه ولكن هذه الطريقة التوثيقية تعتبر من أقدم مراحل البحث ومنها ما قدمه أرسطو عندما قدم دراساته المثيرة عن الدراما والشعر اليونانى وان كانت قد لحقها فى العصر الحديث تغيرات كثيرة — كما سترى — جعلتها أكثر دقة .

ويعتمد البحث التوثيقى أساسا على تجميع الحجج المستخلصة من الوثائق والسجلات بهدف تكوين استنتاجات قد تؤدي الى : —

١ — تدعيم وإبراز حقائق مجهولة فى الوقت الحاضر .

٢ — تقديم تقسيمات تتعلق بالأحداث الماضية أو الحاضرة وبالدوافع والخصائص المتصلة بالافكار البشرية وهو ما يعمد فى دراسة حاضرنا ومستقبلنا عموما .

وعلى أية حال فقد برزت الحاجة الى الدراسات التوثيقية بفضل حب الاستطلاع .

فالوثائق اذن لا تتمثل قيمتها فى مجرد أنها قيمة أثرية أو تراث ففقط ولكن لدورها فى استنباط الحقائق ورضع تعميمات واقتراضات تزيد من قدرتنا على التحكم فى الطبيعة وفى السلوك الانسانى .

ويلزم التنبيه الى ان الباحث في المنهج التوثيقي على غير الوضع بالنسبة للباحث التجريبي أو المسمى — مقيد بوثائق وبيانات قائمة وموجودة فعلا لا يمكنه التحكم فيها أو اخضاعها للمؤثرات المختلفة فعلا ، وعليه أن يقوم بتفسيرها ولكن هذا لا يعنى أن يقبل الباحث تقبلا لا نقاش فيه ، أية وثيقة (خطية أو مكتوبة) كما هي ، ومهما كان كاتبها قد ذيلها بشروح وتفاصيل . بل ان عليه ان يضيف جديدا الى تفسير هذه الوثائق والنصوص والوقائع التاريخية وفقا للفروض العلمية التي يعينها .

أنواع المصادر التوثيقية :-

وعموما فانه يمكن أن نحدد نوعيات بذاتها من مصادر البحوث والدراسات التوثيقية .

١ — روايات الصحف : فالصحف بكل ما فيها من آراء ووقائع وأخبار وتفسيرات قد تتفق وقد تختلف . يمكن أن تقدم لنا صورة عن الإطار العام الذي يعيشه المجتمع . ويمكن أن ندرك بعض الحقائق ومعالم التطور الهامة من خلال الدراسات الاعلامية لهذه الدوريات اذا ما قارنا بين اتجاهاتها والصيغ التي تكتب بها الواقعة الواحدة والدوافع التي تحرك سياسة الصحيفة وأفكار الكاتب . مع حرصنا على فصل المادة الخبرية والوقائع المجردة عن التعليقات والانطباعات التي تحاول الصحيفة أو كاتبها أن يفسر فيها الواقعة ذاتها ويضمنها معاني وتعريفات تخدم سياسة الجريدة واتجاهاتها وبالذات في الوقت الحاضر الذي زادت فيه نسبة التضمين أو ما يسمى (بنسج الخبر) في الفن الصحفي الحديث .

ولكن كل هذا لا يمنع من ان توثيق المادة الصحفية يساعد على اعطائنا صورة حية قد لا نجدها في كتاب . بالنسبة الى ان المادة الصحفية تنقل الباحث الى نفس الجو التاريخي والاجتماعي ويعنى دراسته وينظر الى الظاهرة الواقعة من خلال العصر الذي تأثرت به وأثرت فيه . ولا خوف هنا من تباين الآراء واسلوب سرد الاحداث في الصحف فمن طبيعة الصحف ان تختلف في عرض موادها وفي تفسيرها . والمهم في حالة دراستنا الاعلامية لاي تطور فني أو تاريخي من خلال الصحيفة أن ندرس ظروف العصر وظروف سياسة كل جريدة ومحرريها وأن نعقد المقارنات بين الصحف المختلفة بالنسبة للرواية الواحدة . وحتى بالنسبة للصحف الموجهة فانه يمكن القيام بعملية تكرير اعلامي لها وفصل الخبر عن التعليق من التضمين وتمييز الواقعة الدقيقة عن المحرفة .

وهذا فن آخر من فنون الاعلام في الفن الصحفي فان تنسج أخبارك فن . . وأن تعود نسج الخبر الى خيوطه ووثائقه الاساسية الاولى والمجردة فن آخر .

٢ - السجلات والتقارير الرسمية : -

ونعنى بها المستندات الرسمية . . مثل محاضر جلسات البرلمانات أو ما يسمى بالمجريات النيابية والمحاكمات الهامة والمراسيم التشريعية والحكومية والحربية . وسجلات الهيئات الاجتماعية والعلمية عامة والوثائق القومية التاريخية في العصور المختلفة التي تمر بها الأمة .

٣ - روايات شهود العيان للأحداث التاريخية والهامة : -

فقد يضيف الباحث جديدا إلى بحثه وبسبب ما يكشفه الرواة المعاصرون للفترة التاريخية التي يبحثها وقد يكونون ابطالا أو أطرافا في هذه الأحداث وما زالوا أحياء يرزقون . وعليه أما أن يسجل بأصواتهم ما يروونه عن تجاربهم ومشاهداتهم أو أن يحصل منهم على تقرير مكتوب عن الوثائق التي يذكرونها . إذ يلزم توثيق هذه الذكريات الشفوية مع مقارنتها أيضا بروايات المعاصرين آخرين ويمكن بتحليله وتفسيره أن يقع القارئ أمام أقرب المعلومات إلى الحقيقة .

٤ - المذكرات العامة والمراسلات الشخصية أو السيرة والتراجم الخاصة : -

ولما كانت هذه المذكرات الذاتية يحرص كاتبوها على أن يسجلوها دون أن يقصدوا نشرها في حينها فقد تحوى وقائع هامة وأكثر صراحة وتفصيلا بل وأدق أبعادا لتفسير الأحداث الراهنة بعصرهم . وهم حريصون على أن يذكروا جديدا في نصوصها أكثر من مجرد الوقائع المعروفة والتي تعرض على الجماهير والتي قد يجدون أنها مضللة ، وانهم إنما يسجلوا في هذه المذكرات من أجل الحقيقة . ولكن يلزم ألا ينحرف الباحث أمام بعض المبالغات والصفات التي يجب بعض كاتبى المذكرات أن يضيفوها على أنفسهم ويبرئو ذواتهم أو غيرهم من مسئوليات حضروا فيها . أو حتى الباحث أن يكون جزءا من عدم الملم رواة بعض كاتبى هذه المذكرات أحيانا بالوقائع التي جرت في عصرهم والمطلوب هنا ومع أى نوع من المصادر التوثيقية أن يقارن الباحث بين أكثر من وثيقة واحدة وبين أكثر من نوعية من نوعيات هذه المصادر .

٥ - الدراسات والكتابات التاريخية : -

ونعنى بهذه الدراسات أنها تعتمد أصلا على نصوص ووثائق بذاتها وعلى الباحث أن يستقرىء الوقائع ويستعين بالتفسيرات الخاصة في هذه الدراسات في تأكيد جوانبها أحيانا أو في استنباط أفكار تفسيرات جديدة وهى تعين في حالة عدم وجود الوثائق الأصلية ويلزم الاسترشاد بها حتى في وجود هذه الوثائق

الأصلية بل أنه في حالة امتداد الوثيقة الأصلية سواء أكانت نصاً أو صحيفة فإن الدراسة الوصفية التي كانت قد أجريت حول هذه النصوص الوثائقية تصبح هذه الدراسات التاريخية وثائق بذاتها يعتد بها .

٦ — الكتابات الأدبية والفلسفية : —

وتتمثل غائده الدراسات التوثيقية لهذه الكتابات أن هذه الكتابات تعكس طبيعة العصر الذي نعيش فيه أيضاً ذلك أن الأدب والفلاسفة لا يكتبون من فراغ بل هم يعبرون عن عصرهم ويعتصرون عواطفهم وأفكارهم تأثراً به وتأثيراً فيه . ورغم ما قد يذكره البعض من أن هذه الكتابات تعبر عن ذاتية صاحبها والذاتية هنا لا تعدو أن تكون وجهة نظر أو رأى آخر معارض أو متوافق ويلزم احترامه وتحليله على أية حال .

٧ — المخلفات الأثرية والتحفية : —

٨ — ويمكن أن يدخل تحت هذه النوعيات من الوثائق أصناف وثائقية أخرى وفق ما تمليه طبيعة البحث كالاستفادة من النصب التذكارية في تحديد تواريخ ومواصفات بذاتها والمؤلفات ونصوص الاناشيد القديمة التي تعكس روح العصر وغيرها .

ولا تخفى هنا أهمية الآثار التاريخية ونصوصها في تعديل أو تأكيد كثير من التواريخ والوقائع النظرية للمؤرخين موما .

ويلزم هنا أن يراعى الباحث التوثيقى تحديد واختيار الوثائق المتصلة بموضوعه أو قد لا يكون من السهل العثور عليها وتحتاج لجهد وبراعة من الباحث للوصول إليها وعليه الإيضاح في تبة خيال بل يجدد المجال الذي يرجح أن يحده بوثائقه وحججه المطلوبة من البداية ، وبلا تداخل مع مجالات أخرى .

ولكن تقع على الباحث هنا أيضاً بعض المحاذير :

بالنسبة لضرورة وحرصه على الوثيقة الأصلية أولاً ما أمكن ذلك قبل أن يكتفى بمجرد صورة لها . ذلك أن النسخ الخطير بالذات قد يتضمن بعض الأخطاء المحتملة رغم الدقة المعلنة في نسخها وبالذات بالنسبة للوثائق الرئيسية التي تشكل مؤثرات أساسية على مجرى البحث وفروض البحث الأصلية .

بل انه يلزم أيضا التنبه الى ان المادة التي يقتبسها كاتب في بحث ما تم جىء باحث آخر ليقتبس نفس المادة فلا يمكن أن يجزم بان هذه المادة المقتبسة هي نفس المادة الاصلية ، الا اذا رجع الى نفس المادة المقتبسة في نصها الاول أو بصورها الام وذلك ما لم يذكر الكاتب المصدر الثانى الذى استقى منه مادته وعلى ذلك فالمواد التى تذكرها الكتب والتقويم السنوية ودوائر المعارف والمختصرات العلمية والادبية التى تقدمها دور النشر ، هذه المواد عمومها لا تعتبر مواد اصلية لانها حصيلة اقتباسات ممتزجة ومشتركة ، هذا وان كان يمكن ذكرها مع النص على مصدرها في الموسوعة أو التقويم اذ أنها لا تعبر عن رأى كاتب بدتبه اللهم الا اذا نصت دائرة المعارف على صاحب الرأى أو وجهة النظر وذكرت مصدرا أصليا لنشر هذا الرأى ، وفي هذه الحالة يمكن ذكر المصدر الاصلى والمصدر الثانى ويصبح البحث الجديد مصدرا ثالثا للمادة الاصلية ذاتها تساعد على توثيقها اذا ما اخفت المادة الاصلية ، وفسرق هنا طبعاً بين الاقتباس النصى والاقتباس العام التضمينى للفكرة أى فسر بين اقتباس الفكرة بنفس أسلوب كاتبها واقتباس الفكرة بأسلوب المقتبس ، واقتباس الافكار بأسلوب أصحاب البحوث وليس بأسلوب كاتبها الاصيلين أشبه بالاشاعة التى قد تزيد أو تنقص أى تتعرض لعوامل غير دقيقة .

وذكاء الباحث هنا في القدرة على ارجاع الفكرة المقتبسة بقدر الامكان الى أسلوب كاتبها الاصلى ولو بالمقارنة الحذرة مع أسلوب الكاتب الذى يقتبس منه أو الرجوع الى النص الاصلى للكاتب — كما ذكرنا — وبصفة عامة يلزم للباحث أن يكون ملماً بكيفية معاملة الوثائق القديمة — ضمناً أو خصوصاً عامة — والتي قد تكون في حالة ترميم أو تآكل وهذا يتطلب أن يلم بفض قراءة الوثائق المتأكلة واستنتاج اقرب الكلمات الى الصواب ومقارنتها اجزاء الوثيقة أو الصحيفة ببعضها .

نقد الوثائق :

وبعد جمع الوثائق تبدأ عملية تقييمها وتتخذ أسلوبين هما :

أولاً — التقييم الخارجى :

ويعتمد على محاولة معرفة أصالة وصحة وثيقة معينة والعمل الاحجار والتحف الاثرية والمخطوطات القديمة لا تخدعنا بمظهرها القديم وكتاباتها أو لغتها المسالفة فتصدق قوفاً انها قطع أثرية اصلية بنت عصرها وأن المخطوط مكتوب في عصره وبخط كاتبه فعلاً اذ يحتمل أن يحتاج هواء

الأثار وتجارها بمثل هذه المقطوعات الاثرية والمخطوطات القديمة . ويتقنوا نحتها وفق المعايير القديمة وذلك للترويج لانكار معينة تحملها مسمومة مثل اكتشاف مجهوعة من المراسيم البابوية المزورة انتهى تمت في ق ٨ الميلادي لتحويل البابا سلطات طاغية واكتشفت في ق ١٥م ولهذا هناك فرق بين القطعة الاثرية الاصلية والنموذج الخاص بها . فرق بين المخطوط المنسوخ باليد وبين النسخة المطبوعة لهذا النص (طبق الاصل) .

ومن أشهر القضايا بالنسبة لاكتشاف الوثائق الاصلية من الوثائق المزورة الفضيحة العلمية المثيرة التي كشفها كل من « جون كارتر » و « جراهام » بالنسبة لبعض الكتب التي كتبها مؤلفون بريطانيون مشهورون والتي يعتقد أنها نشرت في طبوعات محدودة أو بأعداد ضئيلة في حوالي أواسط القرن الـ ١٩ والتي قام بتزويرها بائع كتب ماهر اذ طبعها في وقت لاحق على أنها نسخ أولية أصلية بنفس مواصفاتها القديمة وذلك ليبعها بأسعار خيالية فعلا .

ويدخل ضمن الوثائق الهامة . . الطباعات الاولى النافذة من الكتب الهامة والنسخ الاصلية من الخطابات والذكرات والآثار الخاصة بكبار الزعماء والقادة المشهورين في شتى المجالات .

وطبعا تقييم الوثائق الذي نعينه يجرى على الوثائق الجديدة التي لم يتم تأكيدها بعد . أما الوثائق القديمة التي تأكدت أصالتها فقد انتهى أمرها واكتشاف الوثائق الخطية الاصلية من دون الوثائق المزورة عملية كانت تخضع لفنون وتقنيات بارزة . فظهر خبراء الخطوط المعروفين ومنهم أرثر ج كريك خبير الخطوط في محكمة العدل بايرلندا ، والذي أخرج لنا مرجعا هاما في اكتشاف الخطوط المزورة أساسا والوثائق عموما ، ولعل المقارنة بين النصوص المختلفة المكتوبة بخط الكاتب أو المؤلف قد يساعد على تمييز النص الاصل من المزورة اذا ما توافر ذلك .

وحتى بالنسبة لأعداد المجلة أو الجريدة القديمة فإنه قد يحدث أن توضع صفحات مكان صفحات كصفحات الغلاف فعلا وهنا يلزم الحذر ومقارنة الاسلوب الطيبوغرافي للصحيفة عموما وبحيث لا يلحظ تحيزا أو انحراغا ليس له ما يسوغه في تطور هذا الاسلوب .

ويلزم أيضا أن ننبه الى ضرورة ملاحظة من يقومون بتزيم بعض الوثائق القديمة أن يراعوا نوعية الخط والشكل الطباعي عموما الى جانب نوعية

المواد وتطورها انهم يرممون بعض الاجزاء المتأكلة وفقد يحدث ان يضع بعض المرممين غير الدقيقين اجزاء مغلوطه مكان اخرى اذا ما اتسقت في شكلها الخارجى دون التدقيق في مضمونها واتساق معانيها تماما . وهذا هو ما يقضى بان يدقق الدارس في الوثائق القديمة (الخطيات والصحف) وتحليل مضامينها .

وبصفة عامة فانه يمكن مراعاة جوانب بذاتها للتأكد من صحة الوثيقة الى جانب ما ذكرنا مثل :

فحص التواريخ والتوقيعات .

وليسأل الباحث نفسه وهو يفحص وثيقة ما : من هو المؤلف ؟ وهل علاقته طبيعية بالوثيقة موضوع البحث . . وهل اعتاد المؤلف تناول كل هذه الموضوعات التى تعالجها الوثيقة .

وهل من الممكن ان يكون في نفس الزمان والمكان المحددين في الوثيقة . وهل المادة أو المعلومات التى ساققتها الوثيقة من خلقه أى أصلية بالنسبة لصاحب الوثيقة أم انه اقتبسها من شخص آخر واكثر من ذلك هل مستوى الكتابة الادبية أو التحليل العلمى يتصف بالاتساق وذاتية المستوى والذكاء والخبرة والطباع في جميع بنود النص أو الوثيقة .

ثانيا : التقييم الداخلى :

واذا كان التقييم الخارجى يحدث في مدى صدق الوثيقة المطروحة فان التقييم الداخلى هو الاستماع أو البحث في مضمون الوثيقة فى داخلها بعد التأكد من هويتها . . أى ماذا تقول الوثيقة اذن كمصدر للمعلومات وصلة هذه المعلومات بالدراسة التى نحن بصددتها .

ومعنى ذلك ان يلزم التحقق من معنى الكلمات والرموز . وفهم البيانات الواردة في الوثيقة . . ويلزم ان يدرك الباحث نوعية اللغة التى كتبت بها الوثيقة . . سواء اكانت لغة اجنبية أم لغة متميزة برموز وقوالب اسلوبية بذاتها .

ومن الجدير بالذكر ان بعض الموثقين في الدراسات التاريخية قد يعتمد على التحليل الكيماوى والفيزيائى لمادة الورق ذاتها التى صنعت منها الوثيقة لاثبات صلتها بالوثيقة الاصلية ذلك ان صفاعة الورق وتركيباتها بالنسبة لوثيقة معينة أو فترة زمنية محدودة لا تأتى بتطور كبير أو شاسع .

ومن الطريف أيضا أن البعض شكل في مؤلفات شكسبير وقال أن كاتبها آخر هو الذي كتبها له ووقعها باسمه .

بل أنه بالنسبة للوثائق المكتوبة على الآلة الكاتبة فإنه يمكن التمييز بين نوعية الحروف . وحتى في نطاق نفس نوعية الحروف فإنه يمكن التمييز بين طريقة الكتابة ذاتها ومراعاة الأخرى المكتسورة والمتأكلة أيضا ويمكن الاستعانة في ذلك بالعدسات المكبرة والمجاهر وآلات التصوير مثلا . وأكث حادثة من ذلك . فقد استخدمت الأشعة فوق البنفسجية لكشف التعديلات أو عمليات المحو لبعض الكلمات أو الأسطر .

ولعل من الحوادث المشهورة في هذا الصدد ما قامت به زوجة أحد أساتذة الجامعات مسز جوثورن الذي كان يعمل استاذ اللغة الانجليزية بجامعة فاندربيلت عندما كشفت بطريقه واضحه بعض أجزاء من مذكرات زوجها بعد وفاته والتي حققت منها عن تعليقات المؤلف على بعض الأشخاص والاحداث لتبدو أكثر دقة وكانت الكتابات الاصلية التي ظهرت تحت الأجزاء المكشوفة نقيض الكتابات الظاهرة .

والوثائق عموما بالنسبة للباحث أشبه بشهادة الشهود في المحكمة بالنسبة للمحامى أو القاضى الذى يريد أن يثبت من هوية الشاهد وجديته وصدقه ليبين بعد ذلك حكمه .

ولعل شمبليون (واسمه بالكامل جان فرانسوا شمبليون) قد ساعد البشرية مع قراءة وثيقة حجر رشيد عام ١٨٢٠ بعد اكتشافه في مصر إبان الحملة الفرنسية وذلك بفك الفار هذه الوثيقة التاريخية الهامة في لغتها الهيروغليفية المصرية القديمة ولكن لعل تفسير وقراءة الوثائق الأدبية والفلسفية والاعلامية والفكرية عموما يحتاج من الباحث الى جهد مضاعف بالنسبة لتفسير التقرينات والتعليقات والاستعارات الخفية التي يلزم استيعابها وما يعنيه ذلك أحيانا من ضرورة فهم طبيعة الجو الاجتماعى والفكرى عموما لعصر المؤلف بهدف الوصول الى أقرب التفسيرات دقة ووضوحا . وذلك على ضوء تغير هذه المفاهيم أيضا من عصر الى عصر ولا يخفى أن مضاعف من مسئولية الباحث أن سوف يبنى على ما ورد في الوثيقة التى يدرسها أو الاخبار التى يحققها تفسيرات وتقييمات جديدة وذات دلالات هامة .

ثالثا : التقييم العام للوثيقة :

وبعد التأكد من صدق الوثيقة وهويتها فيما اسميناها بالتقييم الخارجى ثم ان عملية التقييم الداخلى لفك رموز وتحليل معانى الوثيقة

تبدأ بمرحلة التقييم العام أو الشامل بالنسبة لتقييم هذه الوثيقة في إطار ما يجب أن تكون عليه ومدى جدية صلتها بموضوعها وتعمقها في فهمه والمأم كاتبها بعصره .

أذن ليست كل وثيقة أصلية ذات قيمة وليست كل وثيقة مفهومة ذات أهمية تاريخية أو حضارية إلا في حدود دقة وشمول معالجتها لموضوعها وعمق تغطيته على لسان كاتبها ومدى انصافه وتقصيه للشواهد من حوله .

وقد تختلف وثيقتان في تفسيرهما وتعليلهما حول حادثة واحدة . .
لاختلاف الوجهة التي يرى فيها مؤلف الوثيقة الأحداث من حوله وقد يكون أحدها أكثر عمقا أو المأما بالحدث من حوله .

وعلى الباحث أن يفرق بين الخبر وبين التعليق عليه وأن يجرد الأحداث في أية وثيقة من ملايسات تفسيراتها حتى يصل إلى الوقائع المجردة وتسلسلها دون افساد والمقارنة هنا ضرورة للحكم على مدى الثقة والاهمية في الوثيقة ذلك أن الأخطاء البشرية وهوى النفس قد يتسرب إلى كل ما يخرج من هذه النفس إذا ما أرادت وهوت وعلى ذلك فلا يصح أن نجزم بصحة وثيقة صحة مطلقة ومهما كانت — ولكن يمكن الحكم بأنها أقرب الوثائق والنصوص المتاحة تعبيراً عن عصرها ووثوقها بها .

وعموماً فمهما كانت تفسيرات الباحث فلا يصح أن يشط في خيالات وتأويلات لا تقف على أرض صلبة من الواقع والشواهد الفعلية وهنا تكون قد حققنا ميزة الفرضية العلمية الخيالية وميزة الشواهد العملية المقارنة .

ذلك أن حتى القيام بافتراض علمي معين عملية يلزم ألا تنبع من فراغ فالافتراض العلمي السليم كما ذكرنا يلزم أن يدعمه برهان مستقل بعيداً عن مجرد الفرض التالي التام أي ضرورة وجود حد أدنى من جدية وعلمية البحث ليتم دورته .

فمثلاً عندما افترضوا أن الذي كتب مسرحيات شكسبير هو فرانسيس بيكون أو كرسيتوفر مارلو ، أو أي شخص آخر على قدر كبير من التعليم إذ لا يعقل أن يكون شكسبير وهو الممثل الذي حصل على قدر ضئيل من التعليم وقد ظل هذا الفرض مجرد تخمين لا تدعمه حقيقة حتى الآن .

وبصفة عامة يمكن أن نقول أن مشاكل استخدام الوثائق مشكلتان أساسيتان وهما :

١ - عدم كتابة البيانات في داخل الوثيقة ذاتها أو التي تكفى لإثبات صحة وثيقة أو رفضها (كما رأينا في محاولة تحديد شخصية شكسبير) .

٢ - عدم التوفيق في اختيار نوعية أو جزئية بذاتها من البيانات التي تتضمنها الوثيقة وهو ما يسمى (بالاختيار الخاطيء للحجج) .

وقد يتمكن الباحث اغفال جوانب من الحجج في الوثيقة ، والتي لا تناسب أفكاره وافتراضاته وفي هذا افساد للبحث ولقيمة الوثيقة ذاتها .

المجالات التي يستخدمها فيها منهج البحث التوثيقي :

الى جانب فائدة المنهج التوثيقي في الدراسات التاريخية المتعددة فان هناك مجالات عصرية وأكاديمية أخرى يمكن ان تعتمد على هذا المنهج التوثيقي في ذلك كل مجال أكاديمي لا يخلو من دراسة تاريخية تتصل به ومن هذه المجالات التوثيقية .

١ - السيرة .

٢ - تاريخ المؤسسات والمنظمات .

٣ - مصادر المعلومات .

٤ - فن الكتابة الادبية والصحفية عموما .

٥ - تاريخ الآراء والنظريات المختلفة .

٦ - البليوجرافيا .

واذا فصلنا هذه النوعيات نقول بأننا نعنى بالسيرة هنا أن يقدم الباحث عرضا وتقريراً أميناً للحقائق الأساسية عن حياة شخص ما ومنجزاته . وفي أي من المجالات وفي مجال الاعلام نهتم بالرواد في المجال الصحفي والدراسات والنظريات العلمية الحديثة مثلا .

والحقائق اللازمة للحكم على سيرة شخص مثلا لا يمكن جمعها باستخدام المنهج التجريبي أو منهج المسح ودراسة الحالة مثلا وقد ظهرت الحاجة أكثر الى دراسة السير والتراجم الخاصة في العصر الحديث على وجه الخصوص بعد أن تميز الانسان تجاه نفسه وتجاه العالم بالرومانسية التي ترى العالم ديناميكيا متغيرا ولذلك بعد مرحلة من الكلاسيكية أو الانتظامية التي ترى العالم ساكنا .

وهذا ما يفرض على الباحث ضرورة متابعة المتغيرات المحيطة بكل عصر وبالذات بالنسبة للباحث الاعلامي الذي يواجه تغيرات عالمية لا تقهره وإذا كان منهج البحث التوثيقي يستخدم بصورة أقل في مجالات العلوم البحتة قبل البيولوجيا والكيمياء والرياضيات والفيزياء أو في مجال الاقتصاد

والتربية والجغرافيا الا أنه يستخدم بصفة أساسية في الدراسات مثل الفنون والبحوث الاعلامية والتاريخ واللغويات والعلوم السياسية والفلسفية .

اهمية الفروض في البحث التوثيقي :

يلزم التنبيه هنا الى أنه ليس معنى المنهج التوثيقي الاقتصار على إبراز الحقائق فقط . وأنه يخلو افرضية العلمية التي هي أساس كل بحث . ذلك ان اكتشاف الحقائق جزء من منهج البحث التوثيقي ليس غير ، ولكن التعميمات او المبادئ التي تستخلص من البيانات الواقعية شيء أساسي في هذا المنهج . ولا يخفى هنا أن الباحث حتى وهو يقوم بالتقييم الداخلى والخارجي أو الشامل لوثيقة يمر بسلسلة من الافتراضات العلمية بحثا عن الحقيقة في نطاق ما يهدف اليه من بحثه والتي يقوم الباحث بفحصها وتحقيقها .

خطوات البحث :

ونوجز هنا الخطوات التي يمر بها البحث التوثيقي والتي تتمثل في خطوات أساسية :

١ - ضرورة تقرير ما اذا كانت مشكلة البحث تتطلب دراسة توثيقية أم لا وهو سؤال تقليدي بالنسبة لضرورة تحديد نوعية منهج البحث بأى موضوع يتم بحثه .

٢ - تحديد نوع المعلومات التي يتطلبها البحث . وعلى الباحث هنا أن يميز بين سيل المعلومات التي يواجهها ويختار منها ما هو مرتبط ببحثه فعلا وبأسلوب منظم .

٣ - البدء في مرحلة جمع البيانات وتتضمن :

- أ - الاعتماد على المعلومات المتوفرة والمطلوبة معا .
- ب - التمييز بين المصادر الأولية والمصادر الثانوية .

٤ - كتابة تقرير البحث . ويسير هذا وفقا للأسلوب التقليدي في كتابة البحوث ولكن الى جانب ذلك يلزم كتابة وصف تفصيلي للوثائق وكتابة تفسير لها مدعم بالحجج والبراهين المستقاة من بياناته .

٥ - الوصول الى تعميمات أو فروض مستقلة جديدة تثير الاهتمام بمشاكل جديدة فعلا بما يثرى البحث .

٦ - كتابة ملخص وخاتمة .

٧ - ملحق مصور بالوثائق ما أمكن ذلك .

٢ - منهج المسح الاجتماعي ودراسة الحالة

تستخدم البحوث بعامة والبحاث السلوكية والاجتماعية ومنها البحوث الاعلامية بخاصة على منهج المسح والدراسات الميدانية والمقارنة ، كمناهج رئيسية ، وذلك بما تتضمنه من بحوث كشفية ووصفية وتحليلية .

والفرق بين منهج المسح ومنهج التجريب أن الباحث في المعمل أو التجربة يخضع الظروف أو الحالة أو المتغير لتحكمه وفقا لخطه ومقاييس معينة (أى ظروف صناعية) . أما المسح فيدرس التغيرات في وضعها الطبيعي ودون تدخل من الباحث (أى ظروف طبيعية) ومنهج المسح أنواع -

١ - المسح العام (كذا يحدث في التعداد السنوي للسكان مثلا) .

٢ - الدراسة الوصفية (وغالبا ما تكون توصيفا لحالات أشبه بالمسح العام)

٣ - الدراسات الكشفية والتحليلية (وبما في ذلك عموما من دراسات متسلسلة مؤجلة أو دراسة عرضية لفترة محدودة .

٤ - وإذا كان البعض يعتبر أن الدراسات المسحية ما هي إلا دراسات وصفية فإن هذه الدراسات الوصفية يمكن تصنيفها الى : -

أ - دراسات مسح أساسيا

ب - دراسات العلاقات المتبادلة

ج - الدراسة التطورية أى (التطور)

ويمكن أن تتداخل هذه الدراسات معا في دراسة أو بحث واحد .

تعريف منهج المسح والبحاث الوصفية : -

١ - المسح دراسة تنصب على الحاضر وتتناول أشياء موجودة بالفعل وقت إجراء الدراسة .

٢ - دراسة الظواهر الموجودة في جماعة معينة وفي مكان معين ،

٣ - دراسة عملية ميدانية يحاول فيها الباحث الكشف عن الأوضاع القائمة ليستعين بها على التخطيط للمستقبل بما يفرض عنه من صياغة مبادئ عامة وتصميمات علمية .

فإذا كان المسح لا يحمل مشكلة قائمة الا أنه يقدم حقائق دقيقة تساعد على حلها وتغادى تكرارها مستقبلا .

وقد أكد منهج المسح فائدته في المجالات الاجتماعية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر عندما استخدم في دراسة كثير من المشكلات الاجتماعية التي أثارت اهتمام الباحثين وبانت ملحّة آنذاك .

ومن ذلك الدراسة الوصفية التي قام بها « جون هوارد » في إنجلترا كواحد من كبار الباحثين الاجتماعيين وحصل على الأرقام والحقائق المتصلة بقطاعات المجتمع وعندما اعتمد أيضا على الملاحظة بالمشاركة وعلى المقابلة الشخصية في الحصول على البيانات المطلوبة وقد بلغ الأمر ببعض الباحثين العلميين وهو « جون هوارد » أن يعد بحثا ميدانيا عن كيف كان المرضى يعالجون من الطاعون في أحد المستشفيات الأوروبية وأن عرض نفسه عن عمد للعدوى . . على أمل أن يقف على الظروف الحقيقية في المصحات آنذاك)

ومن ذلك أيضا دراسات فردريك لبلای F. Leplay العالم الفرنسي الذي ركز على دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية وكان يتصل اتصالا مباشرا بالعائلات ليقف على أوجه ميزانيتها وصرفها واستمر على ذلك عشرين عاما حتى نشر دراسته في هذا المجال عام 1880 م .

وقد تطورت البحوث الوصفية أو المسحية في الفترة ما بين الحربين تطورا كبيرا في مجال الدراسات التربوية .

استخدام الدراسات المسحية في توصيف وتقويم الرأي العام : —
وذلك بطريقة منظمة وأنشئت لذلك هيئات خاصة إلى جانب أهمية متابعة الرأي العام بالنسبة للشركات ورجال الأعمال وخاصة في عمليات التسويق .

والاستفتاء في الواقع من أهم وسائل قياس الرأي العام والاستفتاء يلزم أن تراعى فيه دقة صياغة الأسئلة ونوعيتها فاعلى ذلك تتوقف إجابات الأفراد .

وأسئلة الاستفتاء ثلاثة أنواع : . .

١ — أسئلة ذات إجابات مفتوحة (ولها قيمتها الكبيرة في الكشف عن الآراء السائدة فعلا في المجتمع) .

٢ — أسئلة مغلقة وإجاباتها على ب لا أو ب نعم ولها قيمتها لكشف المشكلات المحددة تحديدا واضحا .

٣ — أسئلة الاحتمالات المتعددة (ولها قيمتها عندما توجه لأحد الجانبين أو لكليهما في مشكلة محددة — عدة احتمالات) .

ويلاحظ أن عمليات مسح السوق بناء على ذلك — هي استفتاء في الرأي العام يجرى عادة لتحديد أمر لاختيار رد فعل الجمهور تجاه إنتاج جديد .. أو خلق رد فعل معين أو جديد وتحديد التأثيرات النسبية لإنتاج جديد مثلا .

الدراسات السببية (أو المقارنة أو التحليلية) في منهج المسح : —

وهذا النوع خطوة متقدمة في مجال النهج المسحي بعد أن كان يبدأ في معظمه بالبحث عن ماهية الظاهرة والظواهر المختلفة فقط . إذن جاء التفسير بعد التوضيف عند المقارنة بين المتشابهات والمتغيرات في مجال الدراسات الاجتماعية وأن كان العلماء يعتقدون في كشف السببية على التجريب في مجال العلوم *Science*

طريقة الاتفاق عند جون ستيوارت ميل : —

وطريقة الاتفاق في البحث المقارن عند « ميل » تركز على أنه إذا كان اشتركت حالتان أو أكثر من حالات الظاهرة المدروسة في طرف مشترك واحد فقط ، فإن الطرف الذي تشترك فيه وحده كل الحالات يكون هو السبب لتفسير الظاهرة ولعل بحوث أنصليات القراءة وظروفها والارتباط بوسائل اتصال معينة يعتمد على بحوث دراسة الاتفاق هذه كثيرا وتجدر الإشارة بالبحوث الخاصة بتحديد ما إذا كان تدخين السجائر يتسبب في الإصابة بالسرطان)

محاذير خاصة بالدراسات السببية المقارنة :

١ - ضرورة أن يحتاط الباحث أثناء إعداد خطة البحث من أن الخطة تشمل على جميع المتغيرات أو العناصر أو العوامل والمعلومات التي تتصل بالظاهرة موضوع الدراسة .

اذ قد تكون بعض هذه الجوانب الخفية أو غير الموجودة ذات تأثير على تفسير أو سببية المشكلة .

هذا مع العلم بأن الأشياء قد تحدث معا أو توجد عوامل مشتركة لا تغني عن العامل المشترك الأساسي الآخر الذي قد يكون سببا في الظاهرة أي أن اتفاقها في بعض العوامل المشتركة اتفاقا عرضيا .

وإذا قال البعض بأن كيف تضمن الاحاطة بكل العوامل والحقائق العلمية تتغير من حين لآخر فالرد على ذلك أننا نعني كل العوامل المتاحة تماما بالنسبة

لأساسيات أعداد البحث — كما أشرنا — وفرضياته العلمية وما يستجد من عوامل أخرى يكون سببا آخر أو استكمالا للسببيات السابقة .

٢ — تميز الظواهر الاجتماعية عن الظواهر العلمية بأنها لا ترجع مثل الثاقية الى عامل واحد مسئول وحاسم في حدوثها وعدم حدوثها لتعقد الظواهر السلوكية .

٣ — بعض الظواهر قد تنتج عن سبب واحد في حالة . ومن سبب آخر في حالة أخرى

٤ — أن يضع الباحث في اعتباره أيضا أن عينات المواقف الطبيعية أو السلوكية العامة لا يتم اختيارها بنفس درجة التحكم والضبط الدقيق كما في التجريب العلمى .

وان كان التقدم الكبير في الادوات والضوابط والاحصائيات التى تستخدم في البحوث السلوكية قد أفادت كثيرا في هذا الصدد .

البحوث الارتباطية السببية : —

وهى تعتمد على مدى ارتباط متغيرين أو أكثر ببعضهم وهى بحوث قريبة من البحوث السببية فهناك أسبابا ذاتية للحالة أو الظاهرة ذاتها ثم هناك أسباب ارتباطية خارجية تربط متغيراتها بحالات أخرى لها أسباب ذاتية مغايرة .

أى ليس شرطاً أن تكون الظواهر الاجتماعية المرتبطة ببعضها كل منها سبب في حدوث الأخرى .

وارتباط الجمهور الامى بوسيلة الاتصال الاذاعى واضح ولكن الاتصال الاذاعى يمكن أن يرتبط بالجمهور المتعلم أيضا بدرجة من الدرجات . وهذا يقودنا الى الارتباط بين بعض الظواهر قد يكون .

تماما وهذا يحدث نادرا

أو يرتبط ارتباطا جزئيا (الى حد ما)

أو لا يرتبط على الإطلاق .

وذلك وفقا للزيادة أو النقصان في المتغيرات ذاتها الموجودة والمشتركة في الظواهر .

وتحديد درجات هذا الارتباط من الارتباط الموجب التام الى الارتباط السالب التام أى العكس وبينهما مرحلة من عدم وجود ارتباط لا ايجابى او سلبى .

واستخدام التحليل المنطقى فى تحديد الارتباط هنا ، يفيض أكثر من استخدام التقدير الاحصائى وهى تفيد فى دراسات التوقع والاسباب والنتائج بما يحقق نتائج طيبة فى عمليات تنسيق الافراد والاختيار والتوجيه .

الدراسات الطولية فى البحث المسحى :-

وتستخدم هذه الدراسات فى تتبع احوال النمو والنشأة ومتابعة المتغيرات التى تحدث بفعل الزمن وذلك خلال فترة معينة قد تمتد شهورا أو سنوات . وقد استخدمت فى دراسة تطور الكائنات الحية وعلم النفس « دراسات جيزل فى النمو دراسات ترمان » وكذلك تطور وسائل الاعلام والاهتمامات الاعلامية وفنون الاعلام فالدراسة التاريخية تعتمد على تتبع الماضى والدراسة الطولية تعتمد على تتبع الحاضر والمستقبل أو التاريخ اللاحق ويرى بعض الباحثين (ومنهم أوزيل) بأن دراسة المواقف الطبيعية والبعد عن التجريب هو خير وسيلة لهذه الدراسات الطولية (ذلك أن التجريب يخلق جوا صناعيا لا يمكن أن يساعدنا مساعدة فعالة فى فهم عمليات النمو التى تحدث فى نطاق زمنى لا يمكن تجاهله) وتعتمد هذه الطريقة الطولية التاريخية على تتبع مبنى على الملاحظات المخططة والمنظمة للتكوين الجسمى أو النفسى عند الاطفال منذ ولادتهم مثلا أو عند الافراد فى فترات معينة أو حتى على تتبع بعض الظواهر الاجتماعية والاعلامية .

وهى طريقة تحتاج الى كثير من الجهد والمال كما تستغرق وقتا طويلا وتفضى اختيار عينات كثيرة تعوض ما قد يفنى أو يموت أو يفسد من العينات المذكورة خلال الفترة الزمنية الطولية التى تجرى فيها التجربة .

الطريقة المستعرضة أو الطولية الجاهزة :

وهى نفس الطريقة الطولية لتتبع النمو والنشأة ولكن بدلا من انتظار الباحث لمرور الزمن له والانتظار لتتبع النتائج وتندر العينات فانه يختار عينات وفئات من اعمار ومستويات مختلفة - سلوكية ومزاجية ثم يقارن بينها .

وهى وان كانت أقل جهدا من الطريقة الطولية الا أنها أقل دقة مما لو تتبعته الحالة ذاتها وتعتمد على المتوسطات والتقريب وهى جميعا طولية أو عرضية دراسات وصفية مسحية .

الدراسات الاستطلاعية الكشفية : —

وهي لا تختلف في جوهرها عن الدراسات المسحية الوصفية الا في أغراضها فالبحث الاستكشافي يعنى البحث عن الموضوعات الجديدة بالبحث ذاتها .
أى أن البحث الاستكشافي بحث مسحي أو وصفى مرحلى تمهيدى : يساعد على تحديد الفروض العلمية والاتجاه المباشر الى الحقائق العلمية والبيانات التي ينبغى البحث عنها .

وذلك بما يفيد في مجال استطلاع حقيقة الموقف الفعلى الذى تجرى فيه الدراسة والامكانية المتاحة للبحث . وتتطلب هذه الدراسة الكشفية قدرا كبيرا من المرونة والشمول دون أن تتطلب تحديدا دقيقا .

وما يعنيه ذلك من قراءة كل ما يمكن للباحث الحصول عليه من معلومات تقتل بمشكلة البحث وبالمبادئ الاخرى المتصلة بالبحث للحصول على أفكار جديدة لها قيمتها واستشارة ذوى الخبرة والمهتمين بالموضوع للتعرف على آرائهم وخواطرهم بما لا يجده في المادة المكتوبة عن الموضوع .

وهو في ذلك يدرس دراسات الحالات والظواهر دون التزام بقواعد معينة لانه يهدف للتعرف العام على مجال المشكلة أساسا وعلى ذلك فيمكن تلخيص خطوات البحث في منهج المسح بما يلى : —

١ — البدء بتحديد الفرض من البحث تحديدا واضحا . بما في ذلك من تحديد للمشكلة والاعتبارات العلمية التى يبنى عليها هدفه .

٢ — رسم خطة لسير البحث وتشتمل على : —

(أ) تحديد العينة والمكان والزمان اللازم لتنفيذ البحث .

(ب) تحديد المساعدين الفنيين الذين نحتاجهم لجمع البيانات وتدريبهم تدريباً كافياً لضمان صحة البيانات .

٣ — جمع البيانات ويكون ذلك بوسائل عديدة .

(أ) المقابلة .

(ب) الاستفتاء والملاحظة .

(ج) المقاييس المختلفة وفقا لكل حالة .

٤ — تحليل البيانات تحليلا احصائيا وتفسيرها عن طريق التحليل أو القياس المنطقى .

هـ - التوصل أو استخلاص النتائج مع تقدير ومطابقة الثقة في النتائج الإحصائية المستخلصة على المجموع أو المجتمع الذى أخذت منه العينة .

ثانيا : دراسة الحالة .

ولعل الاختلاف بين المسح ودراسة الحالة أساسا يكمن فى أن الباحث فى المسح يقوم بجمع بياناته أو قياساته من عدد كبير من الوحدات الفردية أو الظواهر . فى حين أنه فى دراسة الحالة يفحص بدقة وحدة أو أكثر من هذه الوحدات التى يطلق عليها مؤشر منفصل أو « دالة منفصلة » وذلك لما تبدو عليه هذه الحالات من كونها أكثر تمثيلا وتصويرا .

وهذا هو السبب فى أن طريقة دراسة الحالة تساعد على فهم أعمق للمواقف والعوامل المتفاعلة .

ودراسة الحالة المعنية هنا تكمل المسح الشامل فى البحث الاجتماعى والسيكولوجى . كما أن دراسة الحالة هنا تتطرق الى منهج البحث التوثيقى الذى يتتبع الحالة كلما سنرى .

فيمكن دراسة أثر التعليم والمستوى الاقتصادى على وسائل الاعلام وتطورها مثلا . . ثم دراسة حالة اقتصادية أو ثقافية فردية مكتملة لعمل دراسة حالة منفصلة للتوصل لنتائج أبعد . لأنها أكثر تمثيلا .

فيمكن أن ندرس تطور نوعية من الصحافة بشكل عام ثم ندرس تطور حالة أو مجلة واحدة أكثر تمثيلا بصفة خاصة أو نختر وحدة أو مؤسسة صحفية بذاتها ضمن أهم المؤسسات الصحفية الأخرى .

ويلزم هنا أن تراعى ضرورة أن تكون هذه الحالة أو العينة الخاصة . . فى إطار اجتماعى وعلمى دقيق وتحدد طبيعة الحالة أبعاد الإطار . . وبحيث لا تكون مصطنعة أى ضرورة التعمق فى فهم العلاقات المتصلة بالحالة وليس مجرد دراسة الحالة فى حد ذاتها . فالإنسان دائما يتفاعل مع مكونات بيئته وبحيث تكون نموذجية وممثلة لغيرها .

وقد يتطلب هذا إجراء مسح إحصائى أولى - إذا أمكن - أو تعرف شامل وقبل إجراء أى اختيار والبت فى دراسته فاختيار الحالات اذن لا يأتى اعتباطا أو عشوائيا بل على أساس نوع الفروض . . والموضوع المدروس . والمعرفة الواسعة لنوعية المجتمع الذى ستؤخذ منه الحالة والعلاقات الاجتماعية .

وكل ذلك في حيدة وموضوعية تامة قدر الامكان وان كان البعض يرى أن اختيار الحالة أو العينة لا يخلو من نوع ما من الذاتية وهذا الحد الأدنى لا يقلل من قيمة دراسة الحالة في التأكد من النتائج العامة .

ومن جهة أخرى فإنه لا يصح تطبيق النتائج التي تؤخذ من عينات قليلة لا تمثل المجتمع الاصلى ما لم تكن الحالات والعينات نموذجية التمثيل للمجتمع وللمجالات التي تتصل بها .

٤ - المنهج الاحصائي

اتفق المختصون على أن الاحصاء هو الاداة العلمية التي يعتمد عليها المستغلون بدراسات المجتمعات الكبيرة في تعرف اتجاهاتها واحوالها العامة والمقارنة بين بعضها والبعض الآخر لا سيما وأن التطور الاجتماعى أدى الى زيادة هائلة من السكان وتركزت المشكلات الاجتماعية وتداخلت بحيث أصبح من العسير تحديدها دون الالتجاء الى أساليب علمية ودراسة فنية وتقديرية موضوعية تركز على الاحصاءات والبيانات الدقيقة المستقاة من البيئة .

ولقد حاول كثير من المفكرين أن يجعلوا من الاحصاء علما له قواعده وقوانينه المستقلة ، وحاول فريق آخر أن يعتبره علما تابعا للمعلوم التجريبية ، واتجه التفكير الحديث الآن الى اعتبار الاحصاء اداة للقياس ومنهج للبحث يقدم للباحثين والعلماء المادة الخام التي تساعد في اقامة النظريات وتحديد سير الاحداث .

وترجع أهمية الاحصاء الى الامور الآتية :

- ١ - يستطيع الباحث بعقله الحكم على الظواهر والمشروعات حكما موضوعيا مجردا عن عواطف الباحثين وأهواء الحكام والقادة .
- ٢ - ينطوى الاحصاء على تقرير الحقائق ولا يتسرك مجالا للتأويل وسوء الادراك والفهم أو سوء النية والقصد .
- ٣ - يستطيع الباحث عن طريقة وضع القوانين في صور كمية دقيقة بعيدة عن مرونة اللفاظ وعن التعبيرات اللغوية .
- ٤ - يكشف الاحصاء عن العلاقات الضرورية بين الظواهر . وهذا الكشف يكسب الباحث مقدرة على معالجة المشكلات الناجمة عنها دفعة واحدة .

٥ - بفضل الاحصاء يمكن للمسؤولين وضع تقديرات تمويل المشروعات وتحديد مصادر التمويل تحديدا دقيقا بعيدا عن سوء التقدير والارتجال الضار .

٦ - بفضلها يستطيع المسؤولون تقويم المشروعات وبرامج الاصلاح وهناك احصاءات كثيرة تهم الباحث وأهمها :

١ - احصاءات السكان وما يتصل بها من التوزيع الديموجرافي والجغرافي

٢ - الاحصاءات الحيوية صحية وأسرية .

٣ - الاحصاءات الاقتصادية : احصاءات الدخل الفردية والقومية والاعمال الخاصة في مختلف القطاعات .

٤ - الاحصاءات الجزئية ذات الاغراض الخاصة (مثل احصاء طلاب الجامعات والمدارس ، احصاء المباني والمتنزهات والحدائق العامة احصاء النساء العاملات) .

٥ - الاحصاءات الدولية ومقارنة البيانات العالمية في مختلف القطاعات .

٦ - الوقوف على وسائل الاعلام واتجاهات الراى العام وقياسه بعدد التيارات السياسية والاقتصادية والفكرية والقيم الاجتماعية سواء كان ذلك متعلقا ، بالبيئة المحلية والقومية أو العالم الخارجى .

وهناك صعوبات غنية كثيرة تصادف القائمين بالعمل في الميدان الاجتماعى عندما يريدون الاستفادة من تطبيق المنهج الاحصائى على دراسة مشكلات المجتمع ، والاستفادة منه في رسم برامج الاصلاح والانعاش الاجتماعى وأهم هذه الصعوبات :

١ - ضعف الوعى الاحصائى فمعظم افراد الشعب يجهلون قيمة الاحصاء ويتندرون على الذين يقومون بجمع البيانات الاحصائية لاي غرض من الاغراض . ولذلك قلما يخلصون في اعطاء بيانات صحيحة .

٢ - جهل الطبقات الشعبية وانتشار التقاليد والظواهر التى لا تخدم اغراض الاحصاء . فمعظم الافراد لا يعرفون كتابة الاسـتـمارات أو جداول الاحصاء ولا يفهمون المصطلحات الواردة بها وقد يكلفون غيرهم في ملئها بدون دقة .

٣ - المخوف من تشريعات الحكومة ورقابتها . فهناك افراد يدركون تماما قيمة العملية الاحصائية ويعرفون مبلغ أثرها في تخطيط برامج الحكومة ، ومع ذلك يدلون ببيانات مزيفة وذلك تهربا من رقابة الحكومة واشراقها ، أو تهربا من دفع الضرائب وما إليها .

٤ - عدم التعاون بين الهيئات سواء كانت حكومية أم أهلية فيما يتعلق بجهودها في شئون الإحصاء . ولذلك نلاحظ تكرار الجهود وتشابه المنشورات الإحصائية ، غيبقى إذن تنسيق هذه الجهود حتى نوفر كثيرا من الوقت والجهد والتكاليف وحتى يمكننا أن نتوفر على استكمال إحصاء القطاعات التى لم تجر فيها إحصاءات من قبل .

هذه هى أهم الصعوبات التى ينبغى التخلص منها حتى يمكننا الاستفادة من المنهج الإحصائى على أفضل وجه لانه الدعامة القوية التى تركز عليها المسح الاجتماعى .

قواعد المنهج الإحصائى

ينطوى المنهج الإحصائى على عمليات كثيرة أهمها : جمع البيانات ونقدها وتبويبها وأخيرا مرحلة التحليل وتقرير القضايا الكلية والإحكام العامة التى يصل اليها الباحث ..

أولا : عملية جمع البيانات

تجمع البيانات من المبحوثين عادة بأحدى طريقتين أساسيتين :

١ - طريقة يكمن أن يطلق عليها اسم الأدلاء الفنى Convassing Methed ووسيلتها الاتصال الشخصى أو المقابلة الشخصية Personal interview وأداتها كشف البحث Schedule وتتخلص فى أن يذهب الباحث أو أن يرسل مندوبه الى المبحوث فيقابل به ويتولى الباحث أو مندوبه ملء البيانات بنفسه من واقع ما يدلى به المبحوث اليه فى الاستمارة المخصصة لذلك .

٢ - طريقة يمكن أن يطلق عليها اسم التسجيل Self-Enumenation method وفيها يترك للمبحوث أن يسجل البيانات بنفسه عن نفسه فى الاستمارة المخصصة لذلك والتى تسمى فى هذه الحالة صحيفة استبيان أو استقصاء أو استفتاء Questionnaire ووسائلهما فى الاتصال بالمبحوثين كثيرة متعددة فقد ترسل الاستمارة الى المبحوث مثلا بالبريد وقد تنشر فى الصحف أو المجلات وقد تنقل تفاصيلها على المبحوث بطريق التليفون أو الراديو وقد تمرض عليه عن طريق التليفزيون أو السينما وفى كل هذه الحالات يطلب من المبحوث أن يستوفى البيانات المطلوبة فى الاستمارة ويرسلها بعودة البريد الى عنوان معين ومن هنا يطلق على هذه الوسيلة اسم المراسلة Mail questionnaire

باعتبار أن سبيل العودة للاستثمار هو البريد بغض النظر عن الطريقة التي أرسلت بها الاستثمار إلى المبحوث . وقد جرت العرف على أنه إذا أرسلت الاستثمار إلى المبحوث بالبريد أن يرفق بها خطاب Corering Letter يراعى فيه رقة الصياغة لكسب تعازن المبحوث ويشرح فيه الغرض من البحث ويبين فيه أهمية البحث وحيويته تعاون المبحوث معه كما يتعهد فيه الباحث بالمحافظة على سرية البيانات سرية تامة كاملة وقد يستعاض عن كل هذه الوسائل بتسليم الاستثمار للمبحوث يدا بيد أو ترك الاستثمار له في داره لكي يتولى هو بنفسه ملاحا عن نفسه ويعيد تسليمها للباحث أو مندوبه عند عودته لاستلام الاستثمار ، والواقع أن هذه الوسيلة ما هي الا طريق وسط بين الاتصال الشخصي وعدمه إذ يتم فيها الاتصال الشخصي فعلا ولكن دون أن يتولى الباحث أو مندوبه ملء البيانات بنفسه نيابة عن المبحوث . وميزتها أنه يمكن فيها للباحث أن يشرح للمبحوث ما قد يلتبس عليه فهمه من أسئلة بشرط ألا يكون في هذا الشيء تأثير في المبحوث أو تحويله عن رأيه الاصلى ، ولكن يعاب عليها أنها لا تفضل وسيلة المراسلة بصورة تبرر ارتفاع تكاليفها بما يقرب من تكاليف المقابلة الشخصية البحتة .

ولكل من هاتين الطريقتين مزاياها وعيوبها وتعتبر مزايا كل منها عيوباً للآخر وبالعكس . فمن مزايا الطريقة الثانية (التسجيل الذاتى) (Self-Enumeration' Methed) أنها أقل نفقة من الاولى (الادلاء الشفهي) (Canvassiny Mdhaf) إذ أنها لا تتطلب أكثر من ارسال الاستثمارات الى المبحوثين وانتظار الرد عليها كما أنها تعطى فرصة للمبحوثين للتفكير في الاجابات ومحاولة الرد عليها بدقة ، ويمكن استخدامها في المسائل الحساسة أو الشائكة التي قد يتردد المبحوثين في الادلاء بمعلوماتهم عنها لاي شخص بينما يدلون بها كتابة اذا ما توفر شرط السرية كمسائل تعاطى الحشيش وما الى ذلك .

ولكن يعاب على هذه الطريقة بطء الاستجابة من جانب المبحوثين وعدم ردهم على الاستثمار اطلاقا في بعض الاحيان أما بسبب الهمال أو لصعوبة فهمهم لبعض ما يرد في الاستثمار من أسئلة ، كما أنها قد لا تعطى نتائج طيبة في الدول التي لا يكون معظم أفرادها على جانب من التعليم .

ثانيا : اختيار العينة

من الصعب اختيار النماذج والعينات التي تعتبر ممثلة للبيئة موضوع الدراسة ، لان نجاح عملية الاحصاء وبالتالي ضمان النتائج الصالحة مرهون بالتوفيق في اختيار العينات المثالية .

ومما يجدر ذكره أن استخدام العيّنات في الدراسات الاحصائية ليس مجرد استخدام جزء من المجتمع حسبما اشق بدلا من المجتمع كله. وانما هو اختيار تراعى فيه قواعد واعتبارات علمية معينة لكي تكون نتائج العينة قابلة للتعميم على المجتمع الاصلى وكلما كانت العينة مخترعة اختيارا سليما كانت النتائج لا تقل دقة عن تلك التى تسفر عنها طريقة الحصر الشامل وان اختلفت بالطبع النتائج بفعل اخطاء المعاينة العشوائية التى تتوقف على حجم العينة وعلى مكان مفرداتها المجتمع . فكلما كبرت العينة قل خطأ المعاينة وزادت الثقة فى النتائج .

أنواع العيّنات :

العيّنات أنواع كثيرة أهمها :

العينة العشوائية والطبقية والعينة المعتمدة :

١ - العينة العشوائية : ويتم اختيارها على أساس عشوائى أى على أساس اعطاء فرص متكافئة لجميع مفردات المجتمع . والعينة العشوائية الجيدة هى التى تحتوى على أنواع المفردات المختلفة بنسب وجودها فى المجتمع الاصلى . ويجب الحذر الشديد عند استخدام هذه الطريقة حتى لا تبدو فيها صفة التحيز فى الاختيار .

٢ - الطريقة الطبقيّة :

ويطلب اختيار هذا النوع من العينة معرفة التركيب النسبى للمجتمع ودرجة الفروق الطبقيّة ومبلغ انطباعها على الحالة الاجتماعية .

٣ - العينة المعتمدة :

وهى العينة التى تتدخل فى اختيارها وفقا لمقاييس اجتماعية معينة نصلح عليها فنبدأ بتطبيق هذه المقاييس على الوحدات الاجتماعية ونختار من بينها ما نرى مقييسه أكثر اقترابا من المقاييس العامة التى وضعناها للمجتمع . وعلى هذا النحو نحصل على عينات تتحقق فيها شروط معينة .

ثالثا : وسائل جمع البيانات

هناك وسائل كثيرة بفضلها يمكننا حصر وجمع البيانات التى يتطلبها المسح الاجتماعى وأهم هذه الطرق ما يأتى :

١ - استمارات أو جداول الاحصاء Schedule وهى عبارة عن كشف أو استمارة لجمع البيانات فى موضوع معين . وتحتوى هذه الاستمارات

على مجموعة من الاسئلة يطلب من الافراد الاجابة عنها . اذ يقوم الباحث بمقابلة كل واحد من افراد البحث ويوجه اليه الاسئلة بحسب ترتيبها في الكشف ويسجل الاجابات التي يحصل عليها ويجب أن تكون الاسئلة واضحة يفهمها الرجل العادي ، لان المفروض أن هذه الاستثمارات توزع على جمهور الشعب ومنهم المثقف والجاهل . ويستحسن أن ترفق استمارة الاحصاء (بصحيفة تعليمات) تتضمن شرح المقصود من جميع الالفاظ التي قد تحتل اللبس أو التأويل .

وينبغي أن تكون الاسئلة محدودة لا تدل الا على شيء واحد لذلك يجب أن تطلب الاسئلة اجابات مقتسبة ويحسن أن تكون الاجابة امسا (بنعم أو بلا) .

وغنى عن البيان الا تكون الاسئلة جارحة للمثول . بمعنى أنه لا يصح أن تعرض الاسرار العائلات أو تمس الامور الخاصة ، بل ينبغي أن تكون بعيدة تماما عن مواطن الحساسية التي لا يمكن الادلاء في صدها ببيانات رسمية أو شبه رسمية .

ومن مزايا جمع البيانات بطريقة الاستثمارات أو كشوف البحث انها تؤدي الى جمع بيانات موحدة من جميع افراد البحث . هذا الى وضوح البيانات التي تحصل عليها . وذلك لان الباحث يقوم بتوضيح معانى الكلمات وشرح المقصود من الاسئلة كما استدعى الامر ذلك .

٢ — جمع البيانات عن طريق المواجهة أى المقابلة الشخصية وتسمى أيضا طريقة الاستبار Interview

يلجأ الباحث الى هذه الطريقة لاستيفاء البيانات الموجودة في جداول الاحصاء أو لاجراء عملية جمع بيانات جديدة لمقارنة الحقائق بعضها ببعض الآخر وكشف وجوه التناقض بينها . وقد يكون التناقض مقصودا أو غير مقصود والباحث وحده هو الذى يستطيع تقدير ظروف الخطأ في البيانات بعد اعادة الحصول عليها . وهذه الطريقة شائعة كذلك في دراسة الحالات الفردية Case work method ويقوم بها الاخصائى الاجتماعى ويسمى الشخص موضوع الدراسة « بالعميل » .

٣ — جمع البيانات عن طريق الاستفتاء (صحائف الاستبيان) Questionnaires وهو عبارة عن استمارات احصائية تتضمن قدرا من الاسئلة حول موقف معين . وترسل هذه الاستثمارات الى الافراد الذين يصعب

الاتصال بهم أو مقابلتهم وجها لوجه ، ويراد استفتاؤهم والوقوف على آرائهم بصدد هذا الموضوع ويشترط في أسئلة الاستفتاء الشروط التي سبق الإشارة إليها بصدد « جداول الاحصاء » وقد استخدمت هذه الطريقة بنجاح في الوقوف على كثير من المشاكل الاجتماعية التي تعانيها المناطق النائية التي يصعب الاتصال بأفرادها . وأدى البحث عن هذا الطريق الى وصف عالي بشكل يقلل من خطر المشاكل ويقضى على بعض أسبابها .

٤ - جمع البيانات من السجلات والوثائق والاطلاع على الكتب والنشرات والدوريات والاحصاءات الرسمية والاطلاع على البحوث والدراسات المقارنة ، ودراسة « مصادر الميدان » لان هذه الامور وما إليها تمد الباحث بطائفة من المعلومات التي تفيد في دراسة الحقل الاجتماعي .

٥ - جمع البيانات عن طريق الملاحظة الشخصية والعشوائية :
اذ يستطيع الباحث بفضل ما يشاهده وما يحصل عليه من زيارة المؤسسات والجماعات والروابط وما يطلبه بنفسه ، أن يقرر طائفة من المعلومات اليقينية . هذا ، وقد يكون للملاحظة العشوائية (أن للصدفة المحضة) الفضل في الحصول على بيانات مفيدة لم يسع الباحث في الحصول عليها ولم تكن في تقديره أو حسبانه .

رابعاً : نقد البيانات الاحصائية

يجب ان تحاط عملية جمع البيانات بكثير من الحذر والانتباه ، وان تكون مفرونة بالميل الى النقد والتحليل .

ويتطرق الفساد الى البيانات الاحصائية من منفذين :

أحدهما : سوء القصد والنية في الادلاء بالبيانات ، ومرد ذلك الى خوف الافراد من تقرير الواقع . مثل خوفهم من التصريح بقيمة دخولهم الخاضعة تهرباً من زيادة الضرائب المفروضة عليهم . وخوفهم من التصريح بعدد أفراد أسرهم خشية أن تخفض كميات التموين التي تصرف لهم شهرياً .

ثانياً : الجهل بقيمة عملية الاحصاء والاستخفاف بمن يقومون بها . وهذا يؤدي الى التخطئ في البيانات وعدم استيفائها على النحو المرغوب فيه .

ولتجنب الأخطاء الأول يجب اختيار نماذج من الحالات وأعادة جمع البيانات بعددها ومقارنة البيانات الأولى بالثانية . وفي ضوء هذه المقارنات يمكن كشف أسباب الخطأ المتعمد وسوء القصد .

خامسا : فرز البيانات وتبويبها

بعد جمع البيانات نجد في أغلب الاحيان انها من الكثرة بحيث يستحيل فهم مفزاها أو استنتاج ما تتضمنه من حقائق . لهذا يجب فرز هذه البيانات وتبويبها وعرضها عرضا مبسطا يساعد على اكتشاف وادراك ما تتضمنه من انتظام وتتابع Uniformitier and sequences . فمثلا قد يكون لدينا عدد كبير من الاستثمارات بها بيانات عن درجة التعليم والسن ومدة الحياة الزوجية وعدد الاولاد وغير ذلك .

ومن الواضح أن قراءة هذه الاستثمارات واحدة بعد الأخرى لا يمكن أن نلقى أي ضوء على هذه الظواهر المختلفة ولا تعطى أي فكرة عن العلاقات بينها . أما إذا فرزنا هذه الاستثمارات وحصلنا منها على جداول احصائية فانه يكون من السهل تكوين فكرة مبدئية عن هذه الظواهر وما قد يكون بينها من علاقة أو ارتباط .

سادسا : عملية تحليل البيانات

ترتكز هذه العملية على وضع الفروض وتحليل البيانات السابقة تحليلا استنتاجيا ويتخذ التحليل شكلين :

التحليل الكيفي " Quan itative " ويلجأ الباحث فيه الى نقد الحقائق وعقد المقارنات وايجاد المستويات العامة ووضع الفروض المفسرة لسير الظاهرة موضوع الدراسة والبحث ، وصياغة القوانين في صورة كيفية أي التعبير عنها بكلمات والفاظ .

والتحليل الكمي Quantitative ويلجأ فيه الباحث الى تفسير البيانات تفسيراً كمياً ، بالأعداد والارقام مستخدماً في ذلك الطرق الرياضية الفنية في ايجاد المتوسطات ويدخل في هذا التحليل التعبير عن الظاهرة بالرسوم البيانية والهندسية وما إليها ويجب أن يتناول التحليل الاعتبارات الآتية :

١ - تحديد طبيعة الظاهرة في ضوء الاحصاءات والبيانات التي استخدمت في خطوات البحث .

٢ - محاولة كشف العوامل المؤثرة في تحسين الظاهرة والارتقاء بها .

٣ - دراسة أفضل الطرق التي ينبغي الالتجاء اليها للتخلص من العوامل الضارة التي تصل على زيادة خطر الظاهرة موضوع الدراسة .

٤ - يجب على الباحث أن يوسع دائرة مقارناته ولا بأس من أن يستأنس بالاحصاءات القومية والدولية التي تتصل بموضوع بحثه .

٥ - يجب على الباحث أن يكون موضوعيا ، أى يجب عليه الاعتماد على البيانات الثابتة والحقائق الموضوعية المستقاة من حقل التجربة أو من ميدان البحث فلا يفرق في فرض الفروض النظرية ولا يحمل الحقائق أكثر مما تحتمل .

سابعاً : وضع تقرير عن موضوع البحث

بعد أن يفرغ الباحث من دراساته ، يجب عليه أن يدون تقريراً ، يفيض النظر عما إذا كان البحث شخصياً أو بتكليف من هيئات خاصة ليست لها صفة رسمية أو بتكليف رسمي من السلطات القائمة وعليه أن يراعى استهلال التقرير بالحاجة الى دراسة المشكلة أو الظاهرة أو البيئة التي يعمل فيها ويشرح الغايات والاهداف المرجوة من الدراسة والبحث . ثم يعرض للصعوبات التي صادفته في الميدان أو في حقل التجارب وإلى أى حد استطاع تذليلها والجهود التي بذلها في هذا الصدد .

ثم يدون النتائج التي وصل إليها مؤيدة بوثائقه ومستنداته واحصائاته ، ولا بد أن يصوغها صياغة علمية دقيقة .

٥ - البحث التجريبي

هناك فارق بين أسلوب البحث العلمى ومنهجه المجرى من جهة ، وبين تطبيق هذا المنهج أو غيره أو الاخذ بأكثر من منهج في دراسة موضوع من الموضوعات .

وبصفة عامة يمكن أن نركز على المناهج العلمية المجرىة أو الاساسية التي نلمسها ونأخذ بها في كشف المشكلات العلمية التي تواجهنا .

أولاً : - المنهج التجريبي : -

والتجربة أو التجريب في الحياة العامة يعنى أو يعتمد على الوصول الى الصواب عن طريق الخطأ التجريبي بمعنى أن الانسان يجرب لانه ليست لديه فكرة مسبقة صائبة أو يقتنع بها عن الموضوع الذى يعالجه . وذلك حتى تهديه التجارب الى حل أو صواب يأخذ به .

أما التجربة أو التجريب العلمى الذى يهدف الى البحث عن الحقيقة فيختلف فى المضمون والمقومات . ولعلنا نذكر دور العرب الرائد فى مجال الاعتماد على التجريب للوصول الى الحقيقة العلمية حتى أخذ الغرب بهذا المنهج وأدخلوا عليه الكثير من الإضافات والتعديلات الهامة وهو ما جعل المنهج التجريبي يثمتع بدرجة عالية من الصدق والتثبت .

التجريب بالمعنى العلمى : —

ويعنى قياس تأثير موقف معين أو عامل معين على ظاهرة معينة . أى دراسة حالة واحدة تحت متغيرات متعددة . وهذه الحالة الواحدة هى الفرض العلمى — كما تحدثنا عنه — ثم يلاحظ الباحث نتائج هذا التعريض أو المؤثرات التى تتم بطريقة خاصة وقصد معين . وأخيرا يقوم بتحليلها بهدف التثبت من صحة الفرض العلمى أساسا وكشف العلاقات السببية التى تحدد وظيفة كل عوامل الحالة المتفاعلة .

مبادئ البحث التجريبي : —

ومن أبرز من تعرض لتحديد هذه المبادئ « جون ستيوارت ميل » فى كتابه *A system of Logic* الذى يمكن ترجمته باسم « طريق الى المنطق » وقد توصل الى مبادئ خمسة فى هذا الصدد التى تشكل قواعد البحث التجريبي والتى تستند الى ربط السبب بالنتيجة وتمتاز بمرونتها فى هذا الصدد .

المبدأ الاول : طريقة التوافق : —

أى مقارنة الامثلة المختلفة التى تحدث فيها الظاهرة . فإذا اشتركت الظروف المؤدية الى واقعة ما فى عامل من العوامل وتكرر هذا فى كل مرة عند حدوث هذه الظروف . فيحتمل أن يكون هذا هو سبب الظاهرة . وما دامت هذه الظاهرة لا تحدث دون وجوده . فالمامل المشترك بين وقائع معينة قد يكون مفتاحا لكشف أسبابها ويتطلب هذا وعيا كبيرا بالنسبة لفصل العوامل الأخرى المختلفة — لمعرفة هذا العامل المشترك . ولعل العلوم الاجتماعية والسلوكية الانسانية تقتضى اليقظة عند كشف عواملها المشتركة أى أنه لا يمكن أن يكون أى شئ سببا فى حدوث ظاهرة معينة أن تحدث هذه الظاهرة دون وجوده وعلى الباحث هنا أن يفرق بين السبب الظاهري للواقعة والسبب الحقيقى لتفسيرها .

مثال :

أ — الوباء الناتج عن شراء فراء رخيص الثمن ونشره للعبدوى بين السيدات .

ب — جرحى الحرب شفوا بافراز يرقات الذباب الذى عفى على جروحهم صدفة وليس بأن الذباب وضع يرقاته كسبب ظاهرى . الافراز سبب حقيقى واليرقات سبب ظاهرى .

ثانيا : — طريقة التباين : —

ويعنى أن لو تشابهت مجموعتان أو أكثر من الوقائع فى الظروف المحيطة بها من جميع الواجه ما عدا عامل واحد . فمن المحتمل أن يكون هذا العامل هو السبب فى النتيجة . أى أن أى شىء لا يمكن أن يكون سببا لظاهرة ما ولا تحدث هذه الظاهرة فى حالة وجوده .

وعلى أية حال فقد وجه البعض انتقادات الى طريقة التباين هذه على أساس أن بعض العوامل الأخرى قد تتدخل فى صنع النتائج . وخاصة فى الدراسات التى تجرى على الافراد أو الأحياء من الكائنات بصفة عامة مما يؤدي الى صعوبة عزل العوامل المتداخلة .

ورغم وجهة هذا الاعتراض فإن كثيرا من البحوث الحديثة تعتمد عليه وتتغلب على هذه الثغرة بواسطة استخدام أعداد كبيرة أو عينات كبيرة فى البحث واستخدام طرق التحليل لمعاملاتها المختلفة (التحليل العاىلى) .

ثالثا : — الطريقة المشتركة : —

وتجمع بين طريقة التوافق وطريقة التباين معا . . وذلك بما يمكن معه تفادى الانتقادات التى توجه الى أى من الطريقتين وقد سماها « ميل »
Joint Method

والطريقة المشتركة تبدأ أولا بطريقة التوافق للبحث عن العامل المشترك ثم الطريقة المتباينة للبحث عن العامل الاستثنائى غير المشترك بما يسمح بمراقبة العوامل التى يحتمل أن تؤثر فى النتيجة .

(أمثلة لقد استخدم لويس باستير هذا الأسلوب فى تجاربه الخاصة عن المادة العضوية فى الجراثيم والأتربة والهواء الناقل للجراثيم) .

رابعا : طريقة المتخلفات : —

وتستخدم بعد فشل الطرق الثلاثة السابقة على أساس أنه إذا كانت هناك ظاهرة ذات ثلاث جوانب أو أربعة مثلا وعرفنا العوامل المسببة لهذه

الجوانب فان معرفة الاسباب الثلاث لجوانب ثلاثة أو لعدة جوانب منها يعنى أن السبب المتخلف هو الذى يفسر الجانب المتخلف المقابل بعد حذف الجوانب الاخرى واسبابها .

خامسا : طريقة المتغيرات المتلازمة : -

وتصلح هذه الطريقة فى الحالات التى يفشل فيها استخدام الطرق التجريبية السابقة وتتلخص فى أنه عند تغير شيئين أو ظاهرتين بصفة متوافقة أو متلاحقة فان المتغيرات التى تحدث فى احدها سببها التغيرات التى تحدث فى الاخرى واما أن التغير الذى يحدث فى كليهما نتيجة عامل مشترك بينهما .

ويطبق هذا المذهب فى الحالات التى يتعذر معها اخضاع عامل من عوامل الظاهرة للتجريب مثلا كما هو الحال عند تفسيرنا لتأثير جاذبية القمر على ظاهرة المد والجزر مثلا حيث لا يمكن اخضاع القمر للتجربة وهنا لا تصلح طريقة التباين أو التوافق وما بينهما .

ولذلك تصبح طريقة التغيرات هى المثلث . . عندما نقارن مثلا المتغيرات التى تحدث فى عملية المد والجزر بالمتغيرات فى موقع القمر بالنسبة للارض مثلا . . فقد تكون سببا لبعضها البعض وأن تكون المتغيرات هنا وهناك ترجع لعامل آخر مشترك بينهما وإذا كان هذا المبدأ الخاص يعتمد على الملاحظة وليس على التجربة فان هذا لا يبعدنا عن المذهب التجريبي اذ قد يكون هدف بعض التجارب معرفة مدى العلاقة بين تلازم المتغير فى ظاهرتين معينتين وبصفة عامة . . فان مبادئ « ميل » التجريبية الخمسة تتعلق بالعلاقة بين السبب والنتيجة .

وإذا كان التجريب فى مضمونه العام . . كما ذكرنا — هو معرفة مدى تأثير عامل أو عدة عوامل على ظاهره معينة فان العامل المراد معرفة تأثيره يسمى — العامل المستقل — ووقائع الظاهرة المتأثرة بهذا العامل تسمى « المتغيرات المعتمدة » أى التى تعتمد على العامل المستقل فى حدوثها .

على أنه من جهة أخرى فانه ليس من السهل تعميم التجارب بالشكل الذى أوضحناه وبما يفصل العوامل المتداخلة مع العامل المستقل (بشكل دقيق) « وبالذات فى العلوم الاجتماعية والسلوكية كما أشرنا وما يعنيه ذلك من ضرورة التحكم فى العوامل المراد تأثيرها بدقة كركيزة علمية أساسية .

وتعرض فيما يلي الصعوبات التي تقابل المنهج التجريبي في مجالات وظواهر الحياة المختلفة بما يمكن معه أن تضمن أقرب النتائج العلمية الى الحقيقة .

١ - التجارب المعملية :

وقد برزت فكرة المعمل أصلا لضمان خلق مناخ مناسب يتم فيه التحكم في التأثيرات الخارجية المشوشة وعزلها عن المتغيرات المختلفة وبحيث يتم تجهيز المعمل بالأجهزة والمعدات والمقاييس الدقيقة والكافية وأن كان التجهيز لا يعنى بالضرورة نجاح التجربة . بل المهم الالتزام بالقواعد العلمية . حتى ولو كانت الاجهزة مبسطة وأن يكون الباحث مدربا واسع التصرف والحيلة . ويعنى بكل ذلك . . المهم هو الانسان ، وأنه لا غنى عنه مهما اختصرت الآلة ولم تعد الحاجة اليه . . ونعنى بالانسان هنا في البحث العلمى « العقل البشرى » هذا وان اقتضت بعض التجارب تجهيزات وأدوات بذاتها .

أمثلة : أ - ومن ذلك ضرورة استخدام جهاز تصوير حركة العين أثناء القراءة لاكتشاف أفضل الوسائل للقراءة .

ب - توفير أجهزة العرض الملون في البحث عن ارتباط المشاهد بالعروض العنصرية والملونة أو توفير النصوص المعينة من خلال وسيلة اعلام بذاتها لمعرفة مدى تأثيرها على الجمهور .

ومن الجدير بالذكر هنا أن هناك ارتباطا كبيرا بين الاعداد المعملية السليم للتجربة وبين فروض البحث بذاتها . كما أن بعض المشكلات المعقدة تتطلب تقنيات وحدات دقيقة وبالذات بالنسبة للعلوم الطبيعية .

أمثلة : الأجهزة الخاصة بقياس سرعة الضوء بالنسبة لحركة الارض في الاثير كما تتحرك السفينة في البحر .

هذا وان كان التجريب المعملى في مجال العلوم الاجتماعية والسلوكية لم يبدأ الا في الربع الاخير من الزمن الماضى عندما أنشأ العالم الالماني فوننت Wunpr عام ١٨٩٧ أول معمل لعلم النفس وان التجريب المعملى في السلوك الاجتماعى والاعلامى لم يتكثف الا بعد الربع الاول من القرن الحالى . وقد زاد الاعتماد عليه الآن بين علماء المعارف الاجتماعية والانسانية .

المنهج التجريبي في دراسة المواقف الاجتماعية والأشخاص :

وقد دخل المنهج التجريبي مجال العلوم الاجتماعية والاعلامية متأخرا عن العلوم الطبيعية ويرجع هذا فيما يبدو لسببين :

١ - وجود معظم العلوم الاجتماعية ضمن فروع الفلسفة وعلى ذلك كانت تعتمد على ما تعتمد عليه الفلسفة في طريقة التأمل والقياس لبلوغ حقيقتها .

٢ - صعوبة التحكم في العوامل المتداخلة التي تتألف فيها الظواهر الاجتماعية والنفسية لدرجة التحكم في العلوم الطبيعية . . هذا وان كانت مهارة الباحث التجريبي تخفف من هذا التداخل الا انها لا تقضى عليه تماما .

أما بالنسبة للأشخاص على وجه التحديد :

فانه يكاد أن يكون اخضاع بعض الحالات الخاصة بالافراد في المجال النفسي أمرا مستحيلا . وقد يرجع ذلك أيضا لسببين :

١ - التدخل في الحرية الشخصية وضمانها للفرد . وما في ذلك من اهدار للحقوق الانسانية .

مثال : ان نطلب من الافراد الموسمين تعاطي المخدرات أو دعوتهم للانحراف العاطفي لقياس تأثير ذلك على سلوكهم .

٢ - خطورة اجراء أو تحقيق بعض الفروض العلمية في المنهج التجريبي على صحة الافراد مثلا .

أمثلة : لا يصح ان نصيب فردا بمرض للتجربة عليه . كاستئصال المعدة وبعض أعصاب المخ لدراسة من أين أو أسباب احساس الانسان بالجوع . ومن هنا اتجه الباحث الى الحيوان .

هذا وان كانت حيوانات التجارب تحل الاشكال في العلوم الطبيعية الا أنه لا توجد حيوانات تجارب اجتماعية ونفسية واعلامية تحل الاشكال الى حد كبير في مجال العلوم الاجتماعية . ولعل هذا يكون سببا أيضا في المعارضة التي تفرضت لها هذه العلوم الاجتماعية لفترة ما في الثلاثينات من القرن العشرين الى أن استعانت هذه العلوم الاجتماعية بمنهجها التجريبي بعد منتصف هذا القرن .

وهذا هو ما يدعو الى ضرورة توافر مهارة خاصة في باحث العلوم الاجتماعية وضرورة توخي مستوى أكاديميا مرتفعا .

واذا أردنا أن نضع المنهج التجريبي بالمعنى الذي أشرنا اليه في معادلة موجزة وسهلة يمكن القول بأن علاقة المتغيرات المعتمدة بالمتغيرات المستقلة هي :

المتغير المعتمد « عوامل الظاهرة » = وظيفة العامل المتغير : أو المتغيرات المستقلة أو المؤثرة .

DEPENDANT VARIABLE ويطلق على المتغير المعتمد
أي العامل المراد قياسه أو الظاهرة أو الوقائع موضوع الدراسة .
INDEPENDANT VARIABLE ويطلق على العامل المستقل
ويطلق على المتغيرات المتداخلة أو المترضة
INTERVENING VARIABLES

أي أن الظاهرة يعتمد تطورها على تأثير المتغيرات المستقلة . والمتغير المستقل أو المؤثر تتمثل صعوبته في تحديد عناصره المختلفة . وليس في تحديده ذاته فالجديد في دراسة موضوع من الموضوعات ليس الموضوع ذاته ولكن فرعياته أو تفصيلاته الدقيقة وعناصره المختلفة .

ولكى نحدد ذلك أو نصل الى الجديد يلزم أن يلم الباحث ويعلم على الأبحاث السابقة وكل ما كتب ما أمكنه ذلك حول موضوعه .

والدراسات الاجتماعية والمعارف العامة ومنها الصحافة والاعلام تتداخل عناصرها وتخضع لأكثر من عامل مؤثر مستقل وقد تتضمن المشكلة موضوع البحث عدة عوامل يصعب فصلها فصلا كاملا وقد أمكن التغلب على تحديد عوامل المشكلة بطريقة تحليل تأثير كل عامل من عوامل الظاهرة أو على الحقائق المختلفة التي تسفر عنها التجربة وهو ما أطلق عليه بعض الباحثين التحليل العاملي — ويمكن أيضا أنه أكثر باسم « التحليل العملي للنتائج » أو تحليل نواتج العوامل .

ثانيا : — بين المتغيرات المعتمدة الظاهرة وفروض البحث : —

والفرق بين المتغيرات المعتمدة وفروض البحث . . أن الاولى تمثل الظاهرة وعواملها المتغيرة بشكل عام . . أما الثانية فتتمثل العامل أو العوامل المراد قياسها بشكل خاص . . كما أن فروض البحث هي التي تحدد نوعية المنهج العلمي للدراسة ومسألة اختيار مشكلة البحث أو الظاهرة موضوع الدراسة أو المتغيرات المعتمدة يمكن تحديدها بوسيلتين : —

١ — وسيلة نظرية : —

التركيز على متغير أو عنصر واحد من عناصر المشكلة .

٢ - وسيلة اجرائية أو عملية :

توفير وسائل أو أجهزة قياس دقيقة لقياس التغيرات الحادثة في الظاهرة موضوع البحث .

ولعل بعض طلبة الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) يواجهون صعوبة في ذلك لما يتطلبه مثل هذه البحوث من فنيين أو عمالة أو اتفاقات باهظة أحيانا .

وجدير بالذكر أن الباحث قد يخضع الظاهرة أو المشكلة لمتغير مستقل أو أكثر . وقد تخضع التجربة أو المشكلة لأكثر من متغير مستقل أو لأكثر من مؤثر بما يمكن القول معه بأن العوامل أو التأثيرات المتداخلة ما هي إلا عوامل أو مؤثرات مستقلة يقوم الباحث بتحديد تأثيراتها على حده . ولذا أطلق عليهما بعض الباحثين المؤثرات أو المتغيرات التجريبية عموما .

ويلزم هنا أن يكون الباحث على يقظة تامة بالنسبة لتحديد مدى ارتباط كل مؤثر أو متغير مستقل بالظاهرة حتى لا تتداخل التأثيرات ويصعب بالتسالي تحديد المؤثرات .

والمخلفات الاثرية بمثابة وثيقة غير مكتوبة ولكنها ملموسة . فهي أشبه بالنص أو الرسالة المكتوبة القديمة « فالتصميمات المعمية » تعكس ثراء المسرح ووجود أعداد صحيفة قديمة يعكس الى جانب الاستشهاد لصلاب مادتها وشكلها الاخراجى والطباعى الذى يمكن الاعتماد عليه فى توثيق حكمنا على تطورها . وكذلك بالنسبة للمخلفات الاثرية والمتحفية تساعد فى دراسة السير والتراجم والتقييم المادى للموس عموما . حتى فى مجال العلوم فمخلفات الصخور القديمة مثلا تساعد على دراسة طبيعة التربة .

أمثلة : - اذا أردنا مثلا تحديد الميول القرائية وتأثرها بمستوى التعليم والسن . وجب أن نضع فى اعتبارنا المؤثرات أو العوامل المستقلة الأخرى بل تعمل على تثبيتها بالنسبة لمستوى التعليم والمستوى الاقتصادى وطبيعة البيئة والتراث الثقافى وما الى ذلك .

دراسة المجاميع ونوعياتها فى الدراسات التجريبية والإعلامية .

وتتمثل فى ثلاثة أنواع : -

١ - المجموعة الواحدة :

أى حالة أو ظاهرة أو مشكلة واحدة مع اجراء تجربة سابقة وأخرى لاحقة

عليها وذلك بتثبيت جميع عوامل المشكلة ثم اخضاعها لمؤثر واحد مع اجراء اختبار قبل التعريض للمؤثر . . واختبار آخر بعض التعريض لنفس المؤثر . ثم مقارنة الفتيحتين معا .

ومن أمثلة ذلك : مقياس معايير القراءة كأن تعلم الطلبة اسلوبا خاصا في تحصيل المادة المقروة فنعرضهم لهذا الاسلوب المؤثر . مع اجراء الاختبار بين السابقتين المشار اليهما .

ويلزم — كما أشرنا — رغم بساطة هذا الاسلوب التجريبي الحرص على عدم تداخل المؤثرات المختلفة .

ومن أوضح الامثلة على ذلك أن يتقدم تحصيل الطالب للقراءة ليس بسبب ما تأتى به طريقة التحصيل الجديدة ولكن لسبب خارجى تماما وهو كفاءة الدرس فى شرحها وحب الطلبة له شخصيا أوحى لهم للطريقة الجديدة .

٢ — المجموعة المتكافئة :

ونعنى بها اجراء التجارب على ظاهرتين أو حالتين أو مجموعتين متكافئتين فى كل الظروف وليس على ظاهرة واحدة والتجربة تعنى تعريض الظاهرتين لمؤثر واحد . ثم قياس تأثيره عليهما بعد ذلك أى أن التجربة هنا تكون لاحقة فقط وليس سابقة ولاحقة معا .

وان توفير هذا التكافؤ لا يتيسر كثيرا . ويلجأ الباحث الى عوامل مساعدة تعينه على تحقيق أكبر قدر ممكن من التكافؤ . . عن طريق الوسائل الاحصائية والمعلومات الخاصة السابقة بكل مجموعة .

ويطلق على احدى هاتين المجموعتين المجموعة التجريبية — التى تخضع لتأثير المؤثر . . ويطلق على المجموعة الاخرى المجموعة الضابطة ويقارن بين المجموعتين بعد ذلك . أى أن مجموعة واحدة فقط هى التى تخضع للعامل المستقل أو المؤثر والاخرى للمقارنة أو الضبط والتغير الناتج هنا يخضع للعامل المستقل المؤثر .

أمثلة : — اختبار طريقة جديدة لسرعة الكتابة على الآلة الكاتبة مجموعة على الطريقة القديمة « ضابطة » وأخرى « تجريبية » على الطريقة الحديثة « المؤثر » ثم المقارنة .

ولعل من مشاكل البحث التجريبي — فى المجموعة المتكافئة — أنه يصعب

تماما الحصول على مجموعتين انسانييتين متوازنتين لمجرد أن عدد الافراد واحد مثلا ذلك أنه يلزم قدر الامكان اختبار تكافؤ الافراد في القدرات الخاصة باستخدام اختبار ذكاء مثلا . . وكذلك مدى تحصيل كل واحد من المجموعتين ولذلك يمثل هذا صعوبة رئيسية أو أزمة وليست صعوبة معقدة بحسب .

ومن مصاعب هذه المجموعات المتكافئة أيضا ضرورة أن يكون أفراد المجموعتين من الذين يمكن الوثوق بالمعلومات التي يمدونها بها كما يلزم أن يكون عددهم معقولا بما يتناسب مع قدرة الباحث على الحصر والمتابعة ولكن ليس بالعدد الكبير جدا التي لا يمكن تناولها بصورة دقيقة . وليس بالعدد الصغير الذي يصعب قبولها كنتائج موثوق بها بما يتطلب تكرار التجربة مرات عديدة .

المجموعة الدائرية (أي أكثر من مجموعة)

ويعنى هذا الأسلوب استخدام مجموعات تجريبية وليس مجموعتين فقط . وهو ما يؤدي الى تحاشي الكثير من الأخطاء المصاحبة لطريقة المجموعة الواحدة وطريقة المجموعة المتوازية أو التكافئة وبذلك تصبح كل مجموعة داخلية في الدراسة مجموعة تجريبية وضابطة في نفس الوقت .

وقد لا يلزم هنا التدقيق الكامل لضرورة تكافؤ هذه المجموعات الدائرية بنفس الدرجة المستخدمة في الطريقة التكافئة . ذلك أن تعدد المجموعات التجريبية يقوم بدور المراجعة المستمرة لتفادي الأخطاء والتداخلات . هذا ويمكن — من جهة أخرى — تقسيم المجموعة الواحدة الى مجموعات دائرية أي الى أكثر من مجموعة داخل المجموعة الكلية وتعريضها للعامل المستقل « المؤثر » في أوقات أو ظروف مختلفة .

محاذير هامة في المنهج التجريبي : —

١ — يجب ألا يميل الباحث الى سرعة الثقة في النتائج التي يحصل عليها بل يلزم تكرار التجربة للتأكد من نفس النتيجة وتلافي الأخطاء التي قد يكون قد وقع فيها .

٢ — قد يكون الخطأ الناتج في تكرار التجربة راجعا الى عدم دقة الاجهزة المستخدمة في قياس التجربة أو قوانينها ومقاييسها الأساسية . وقد يوجد في الأفراد الخاضعين للتجربة كما توجد في الكيماويات المستخدمة في تجارب العلوم الطبيعية .

٣ - يلزم هنا أن يتعرف الباحث على جميع العوامل المتغيرة التي قد تؤثر في نتائج تجربة ما .

٤ - وتتمثل صعوبة عزل هذه المتغيرات في التجارب الذي تجرى على الأشخاص فلو أجريت تجربة على شخص ما في فترة تمتد شهر مثلا . . فمن يضمن أنا أن الفرد لم تتغير ظروفه خلال هذه الفترة . . كما يصعب مراقبة الافراد للمحافظة على نفس الظروف اللازمة لاجراء التجربة .

٥ - اذا كان من المستحيل عزل كل المؤثرات على تجارب الافراد فانه يلزم متابعة المتغيرات ذات التأثيرات الجذرية وعزلها . ولا خوف اذن من ترك المتغيرات ذات التأثير الواضح .

٦ - عدم الانزلاق الى تعميمات غير وثيقة . ومن ذلك اجراء تجارب على الحيوان مثل القدرة على التعلم وتعميمها بلا تحفظ على الانسان .

٧ - الدقة في اختيار عينة البحث ومدى تمثيلها لمجتمع البحث كعينة الاطفال في مدرسة من المدارس .

مثال : -

اثر اعطاء اللبن في المدارس على التلاميذ وسوء الاختيار للعينة بين التلاميذ الاغنياء والفقراء .

٨ - وضع قدرة الانسان على الايحاء أو حماس الباحث وحماس أفسراد العينة غير العادي في الاعتبار . . بما يحقق نتائج غير مضمونة دائمة أو نتائج متميزة .

٩ - يلزم الا يوحى الباحث لافراد العينة الافتراضية العلمية التي يقوم باختبارها . أو بما يصعب استجابته بصيغة معينة .

وواضح أن المحاذير التي سقناها هنا بالنسبة للتجارب التي تجرى على الافراد وسلوكهم تتصل تماما بالمحاذير التي يلزم أن يتنبه اليها الباحث الاعلامي وهو يجري تجاربه واستقصاءاته ويحقق افتراضاته العلمية في الدراسة العلمية الاعلامية التي يقوم بها .

تصميم تجربة البحث العلمي : -

يلزم لاي باحث علمي عموما أو اعلامي خصوصا ان يضع تصميميا كاملا يشتمل على جميع الخطوات التي يمر بها البحث ونوع المنهج العلمي . . .

والادوات المستخدمة .. من حيث العينة أو المكان .. أو الزمان .. ونسوع
البيانات المطلوبة لاختبار الفروض . والتصميم الاحصائي أى الطريقة
الاحصائية المطلوب استخدامها .. والتصميم الميداني ويعنى تصميم مواقف
الملاحظة .

والتصميم الاجرائى أو التنفيذى ويقصد به ترجمة القرارات التى اتخذت
فى مراحل التصميم السابقة الى وسائل واجراءات فعلية لقياس الظاهرة
موضوع البحث .

هذا مع العلم فان تحديد صياغة الفرض يتطلب تعريف اصطلاحاته
تعريفا اجرائيا .

كما يجب فى حالات التجريب على الافراد اعداد العينة اعدادا نفسيا
للموقف التجريبي العناية الخاصة فى وضع التعليمات التى تجرى عليهم
اثناء التجربة .

تسجيل البحث : —

ان التسجيل الجيد يمدنا بمعلومات تساعد على اثاره مشاكل جديدة
وتغير فى النظريات القائمة .. والتسجيل هو وسيلة الاتصال العلمى بين
المختصين .

وعلىنا أن نأخذ فى الاعتبار هذه الخطوات ونحن نسجل بحوثنا : —

- ١ — عرض موجز لما نشر عن الموضوع .
- ٢ — نوع العينة المستعملة والاجهزة والادوات والطريقة التى سار
عليها البحث .
- ٣ — عرض النتائج التى حصل عليها الباحث .
- ٤ — مناقشة نتائج البحث .
- ٥ — الملخص العام للبحث .
- ٦ — قائمة المراجع المستخدمة فى البحث .

هـ - تحليل المضمون

يعد تحليل المضمون أداة رئيسية من أدوات البحث الاعلامى وقد استخدمت هذه الاداة المنهجية فى البحوث الاعلامية بهدف الكشف عن مضمون أجهزة الاعلام . وما تثيره هذه الاجهزة من قيم وأفكار ، ولقد ثار جدل بين الدارسين حول التكيف المنهجى لتحليل المضمون ، هل هو منهج يفى بمتطلبات البحث العلمى ، أم هو أداة أو أسلوب . فهناك من يرى أن تحليل المضمون منهج من مناهج البحث العلمى ، والبعض الآخر يرى أن تحليل المضمون أداة من أدوات جمع البيانات ، وفريق ثالث يذهب الى أن تحليل المضمون أسلوب من أساليب البحث يقف وسطا ، فهو لا يرقى الى مستوى المنهج ، كما أنه لا يهبط الى مستوى الاداة .

ولعل أبرز تعريف يطالعنا فى مجال تحليل المضمون هو التعريف الذى قدمه بيرلسون Berelson حيث عرفه :

« بأنه أسلوب بحثى للوصف الموضوعى والنسبى والكمى للمضمون الظاهر لعملية الاتصال » .

وهذا التعريف يحدد المضمون الظاهر لعملية الاتصال باعتباره مجال الاهتمام الملائم لمن يقوم بتحليل المضمون ، ونفس هذا الموقف يردده كثير من الباحثين أمثال بود Budd وثورب ودونوهيو Thorp and Donohew حيث أوضحوا : « أن تحليل المضمون هو أسلوب منظم لتحليل مضمون الرسالة ومعالجة الرسالة — فهو يشكل أداة المشاهدة وتحليل سلوك الاتصال الواضح لمن يقومون بعملية الاتصال الذين تم اختيارهم » .

ومع ذلك ، فسوف يلاحظ أن هذا التعريف الأخير أكثر رحابة من تعريف بيرلسون ، من حيث أنه يشير الى عملية معالجة الرسالة كموضوع مناسب للتحليل . بل أن التعريف الذى يقدمه هولستاي Holsti يتسع أكثر بحذفه لاي إشارة عن المضمون « الظاهر » أو « الواضح » ومن ثم يسمح بإمكانية ما قد يظهر للمحلل من رغبة لتناول السمات الكاملة أو الضمنية الخاصة بمضمون الاتصال موضع الدراسة ، فهو يقول .

« أن تحليل المضمون هو أى أسلوب فنى للاستقراء بتحديد خصائص الصفات المحددة للرسائل بطريقة موضوعية ونسبية »

ولسنا هنا فى مجال حصر شامل لما قدم من تعريفات فى مجال تحليل

المضمون وتقييم هذه التعريفات ، وإنما ما نريده ، هو تقديم عرض محدد للسمات البارزة التي تشكل الاسس التي يقوم عليها المدخل . وقد قدم هولستاي السمات الخاصة بهذا الاسلوب تحت ثلاثة عناوين هي الموضوعية ، التنظيم ، والعمومية .

وما يطلبه هولستاي من الموضوعية يشترط أن اجراء البحث يجب أن يعتمد على « قواعد واجراءات ذات صياغة واضحة » . وهذا يعنى أن أبواب التوصيف يجب تعريفها بشكل واضح مقدما ، وأن تميز عن بعضها بدرجة فعالة ، وأن مخطط التصنيف بمجرد أن يتم وضعه ، لا بد من طرح القواعد واضحة لتخصيص عناصر المضمون (الكلمات ، الموضوعات . . الخ) بأبواب معينة . بعبارة أخرى ، أن هناك محاولة تتم للتقليل الى أدنى حد من الجوانب الشخصية في فحص المحلل لوثيقة معينة .

ومن ناحية المطلب الخاص بأن يكون التحليل منظما يعنى أن تحديد عناصر المضمون بتبويبات معينة يجب أن يتم وفقا لقواعد تطبيق بشكل مناسب . أى أن من يقوم بعملية التحليل يجب أن يسن عناصر أو وحدات المضمون بشكل مناسب ، لكي يتجنب انفساد بياناته بالتحيز .

أما مطلب العمومية ، فهو ليس أقل أهمية من سابقه ، على الرغم من أن له مغزى مختلف فهو ليس بالمطلب التقنى في تحليل المضمون في حد ذاته ، بل هو أقرب لأن يكون مطلب في تحليل المضمون كاسلوب فنى للبحث في نطاق العلوم الاجتماعية . وباختصار ، هذا المطلب يحتاج أن يكون التحليل موصول بـ أو جزء من ، عملية أوسع للتنظيم حول العمليات الاجتماعية ، وهذا يوحي بأن وصف المضمون « الظاهر » أو « الواضح » من الصعب النظر اليه في حد ذاته باعتباره نقطة النهاية في الدراسة بل الأصح أن هذه الاوصاف لا يمكن أن يكون لها معنى الا فقط في حدود اطار للتصور مكتمل الدقة بشكل ملائم . وبصفة عامة ينبغي أن نفهم أن المخطط السابق لا يذكر بصراحة ما هو أكثر السمات البارزة لتحليل المضمون ، وهو ما ينتج عنه من بيانات « كمية » .

وأيا كانت طبيعة سمات تحليل المضمون التي يؤكد عليها « هولستاي » فإننا نميل الى تعريف تحليل المضمون بأنه « طريقة من طرق البحث تستخدم في الدراسات الاعلامية كأداة لجمع البيانات ، واستخدام لتحليل محتوى الرسائل الاعلامية » . وسوف نكتفى هنا بعرض بعض الجوانب المتصلة بهذه الطريقة كتعميم البحث ، وتحديد العينة ، وتحليل البيانات ، ثم مناقشة بعض التطبيقات في مجال تحليل المضمون .

١ - تصميم البحث :

هذه الخطوة المبدئية في سياق العمل تتضمن وضع « خطة رئيسية » لمشروع البحث في ذهن الباحث . غنى هذه المرحلة لا بد للباحث . ن أن يجلى ليس فقط المسألة أو المسائل التي يسمى للإجابة عليها ، بل عليه أيضا أن يجلى طبيعة البحث التجريبي الذي ينوي القيام به لكي يضع نفسه أمام المشكلة المعروضة . وبهذا ، يكون الغرض من التصميم أكثر من مجرد تصنيف لموضوع البحث ، بل هو أقرب لأن يكون أيضا مخطط تتصل وتتسق فيه معا جميع الخطوات الأخرى في عملية البحث . الأكثر من هذا ، أن جميع تصميمات البحث التي من هذا النوع ، كما يرى هولستاي ، تعتبر تصميمات « مقارنة » في طبيعتها سواء بشكل ظاهر أو ضمني . وهو في الواقع يحدد مجالا كاملا من التصميمات لمقارنة التي تتوافر أمام الباحث . . ومن أمثلة ذلك ، أننا قد نرغب في عقد مقارنة بين الرسائل القادمة من المصور « أ » في الزمن (ز١) والرسائل الناتجة عن نفس المصدر في زمن لاحق (ز٢) . هذه المقارنة قد تجيء على شكل فحص للمقالة الافتتاحية ، أو مضمون الأخبار في صحيفة معينة في أوقات مختلفة من الزمن . وبهذه الطريقة يمكن استخراج « تيارات » أو مسارات ذات مغزى في مضمون الاتصال .

أو بدلا من ذلك ، من الممكن مقارنة الرسائل الناتجة عن المصدر أ في حالة معينة (ح١) برسائل ذلك المصدر في حالة مختلفة (ح٢) . فمثلا ، يمكن مقارنة التغطية الخبرية لزمن السلام وزمن الحرب في صحيفة معينة ومقارنتها ببعضها ، ثم تبذل محاولة لتقويم وقع حالة معينة مثلا (كحالة الحرب) على مضمون ومعالجة الرسالة في وسط معين من وسائط الاتصال .

ومع استمرار قيام المحلل بالتركيز على مصدر واحد فقط للرسالة ، فإنه قد ينشأ تقييم العلاقة بين المتغيرات المختلفة للمضمون وبعضها البعض ، في الرسائل موضع الدراسة . فعلى سبيل المثال ، في إحدى التغطيات الخبرية للجريمة في صحيفة معينة ، قد يرغب المحلل في بحث المدى الذي ترتبط به أنماط معينة من الاعتداء بأنماط معينة من المعتدين أو الضحايا .

وعلى العموم ، فمن الواضح تماما ، أن مدخل المقارنة في حالات كثيرة سوف يشمل بحث المحلل عن أكثر من مجرد مصدر واحد للرسالة . ففي هذه الحالة فإننا قد نرغب مقارنة المصدر أ بمصدر الرسالة ب من حيث واحد أو أكثر من متغيرات المضمون . وبهذا فإننا قد نقوم بمقارنة مضموني صحيفتان مختلفتان من حيث المقالة الافتتاحية ، التغطية الخبرية . . الخ . الأكثر من هذا ، أن هذا النوع من تصميم البحث قد يتضمن أيضا المقارنة أيضا بين مختلف أنماط وسائل الاتصال ، كتغطية الصحيفة مثلا لموضوع أو حادث معين ، وكذلك التغطية التليفزيونية . .

وايا كانت طبيعة مدخل المقارنة الذى يأخذ به الباحث ، هناك قرار واحد له أهمية خاصة لا بد من اتخاذه فى وقت مبكر من عملية تصميم البحث . هذا القرار يتعلق بمسألة ما اذا كان البحث يجب النظر اليه على أنه بحث « تفسيرى » فى طبيعته (كالبحت عن وجود سمات هامة لمضمون الصحافة) ، أم على أنه اختيار لفرضية نظرية « يستهدف اختيار الصياغات النظرية الواضحة التى تنطلق بهذا المضمون » .

٢ - تحديد العينة :

مع توافر حجم محدد من ناتج أجهزة الاعلام من الواضح تماما أن الباحث ، تحت الظروف العادية ، قد يضطر غالبا الى اللجوء الى التحليل المستفيض لعينة صغيرة فقط من المادة التى يهتم بها ، لان مدخل العينة يمكن أن يحقق نتائج مرضية . ولتحديد العينة ، هناك وسيلتان أساسيتان للقيام بذلك : (أ) لا بد للباحث أن يحدد بوضوح جماهير الموضوعات الصحفية التى يضع تقديراته لها ، و (ب) البنود التى تكون العينة التى ستخضع للتحليل المستفيض ، والتى على أساسها ستتم عمليات التقييم ، لا بد من اختيارها عشوائيا من تلك الجماهير .

ولذلك ، لا بد لاسلوب الباحث فى تحديد العينة أن يجسم نسق ما يمكن أن يضيفى هوية على كل عنصر فى الجماهير (كل مقالة تظهر فى عقد معين) ، ثم بعدئذ يختار هذه العناصر عشوائيا ، لكى يمكن تجنب التحيز .

٣ - تحليل البيانات :

الفوائد :

ان من أكثر السمات أهمية لتحليل المضمون هى طبيعته « النسقية » ، وهى ما ينظر اليه على أن يشكل عنصر حماية حيوية ضد أنواع التحيز التى يمكن أن تنشأ من القراءة « الحدسية » أو « الذاتية » للوثيقة أو لمجموعة الوثائق . وهنا ، يضع لاسويل ، وليرنر وبول أمامنا هذه التساؤلات الهامة :

« هل يمكن أن نفترض أن الدارس يقوم بقراءة مصدره بنفس الدرجة من العناية طوال بحثه ؟ هل يسمح لبصره بالتجول عبر آلاف الصفحات التى تشمل الصحف والمجلات والمناقشات الأولية وغير ذلك من قائمة المصادر ؟ أم هو يستخدم نظام العينة فى تفحص بعض الصفحات بشكل مصطنع على الرغم من تركيزه على فترات معينة . هل كان نظام تحديد العينة بالنسبة لفرانكفورت زايونج يمكن مقارنته بذلك الخاص بمانشستر جارديان » .

لو كان تصميم البحث لدارسنا هذا قائم على إجراءات تحليل المضمون الشكلية ، فإن هذه الاسئلة الجوهرية ، سوف يمكن الرد عليها جميعا بطريقة مثالية ، كما سيكون من السهل الحكم على عمله ونتائجه في سياق المناهج والجراءات الكامنة تحت نطاق هذه الإجراءات والفرضيات . الاكثر من ذلك ، أن تعديل المدخل لاستخدام « إجراءات العينة » القائم على نظرية احصائية دقيقة يجب أن يعنى ، اذا ما طبقت هذه الإجراءات بدقة ، أنه يمكن تحقيق استقرارات يعتمد عليها فيما يتعلق بمضمون قدر كبير جدا من ناتج الصدفة على أساس الدراسة المفصلة لاجزاء صغيرة جدا من النص الفعلى .

من المزايا الاخرى لهذا المدخل ، هو ما يتولد عنه من بيانات « نوعية » ، وهى بيانات ينظر اليها على أنها « أصعب » وأكثر « دقة » من التقويمات الذاتية البحتة .

أيضا الوظيفة « التفسيرية » لتحليل النص ، هى الاخرى احدى المزايا التى تقف فى صف المدخل . فعندما يكون ما لدى الباحث هو فقط مفاهيم غامضة وذاتية تتعلق بالسلمات الهامة للنصوص التى يرغب فى دراستها ، فإن تحليل للمضمون ذو أسس ملائمة قد يتيح له القيام بنقوية وتوضيح أفكاره ، وبذلك ، يكون قد خطا خطوة نحو وضع اطار نظرى أكثر تماسكا وأفضل من حيث دقته واكتماله ، وهو الشئ الذى بدوره قد يعود به الى مصدر مادته وقد حصل على منظور أوضح عما هو ذلك الشئ بالضبط الذى يبحث عنه .

وأخيرا ، فإن الطابع « غير الفضولى » لتحليل المضمون كاستراتيجية للبحث هو واحد من أقوى العوامل التى هى فى صالح المدخل . فالحقيقة بأن ما يريده المحلل هو عدم وجود اتصال مباشر على الاطلاق بواضعى النصوص التى يقوم بدراستها ، يعتبر ميزة ضخمة فى أى موقف (أ) حيث لا يكون مثل هذا الاتصال ميسرا ، أو (ب) حيث لا يكون. مثل هذا الاتصال أمر مرغوبا ، وذلك خشية أن يكون وجود المحلل قد يؤثر على عملية أو مضمون الاتصال . فمثلا ، قد يكون هناك سلسلة كاملة من المواقف حيث الاتصال المباشر بالموضوع قد يكون مستحيلا لأسباب عملية . فقد تكون هناك حواجز اجتماعية أو نظامية لا يمكن التغلب عليها ، أو أن الباحث قد يكون منعزلا عن موضوعاته سواء من حيث المكان أو الزمان . ومع ذلك ، فباستخدام تحليل المضمون ، هذه المشاكل يمكن حلها ، بل وحتى المواد التاريخية يمكن ادخالها فى مشروع البحث .

بل وحتى أينما تتوافر القدرة على الدنو من الموضوعات ، فإن محاولة دراسة المعتقدات ، والقيم ، والمعتقدات بتعمق كبير وللحظتها ، ربما فى حد ذاته

قد يعدل أو يؤثر على الآراء المطلوبة . فحيث أن تحليل المضمون يزيل بشكل فعال كافة « مؤثرات المراقب » التى غالباً ما يبتلى بها الشخص الذى يقوم بالعمل الميدانى ، وحيث أنه يسير بخطى المشاكل المتضمنة فى البحث والتى تحوى أى نوع من التفاعل بين الباحث والموضوع ، فإن عدم الفضولية قد يكون أيضاً هو الأساس لما يتمتع به هذا التكنيك من جاذبية شديدة لرجل الاجتماع . ولذلك ، فإن جميع المسائل التى تدخل فى نطاق الموضوع ، كالعلاقات مع السلطات أو بالموضوعات ، درجة وطبيعة مشاركة المراقب ، المسئوليات الاخلاقية تجاه المستجيبين ، الخ ، كلها أمور تطرح جانباً . والباحث الذى يستخدم مدخل تحليل المضمون فى دراسة الصحافة ، مثلاً ، فإنه ببساطة يوجه نفسه لكم من المواد الوثائقية التى نشرت من قبل بالفعل ، وسهولة الوصول اليها متاحة تماماً .

القيود :

ان مجموعة المزايا التى عرضناها ، يبدو أنها توحي بأن مدخل تحليل المضمون يمثل أداة بحث بالغة الجاذبية لمن يقوم بدراسة وسائل الاتصال ، خاصة لمن يعملون فى مجال الصحافة ، حيث يتوافر قدر ضخم من المواد المطبوعة السهل الوصول اليها . ومع ذلك ، فإن هذه المزايا يقابلها سلسلة من المشاكل الهامة التى تتصل بالتكنيك .

ربما كان أوضح هذه المشاكل هو ما يظهر من الافتراض بأن مضمون عملية الاتصال يشكل « أرضية مشتركة » بين من يقوم بالاتصال ، والقسارىء ، والمحلل ، وهذا الافتراض ، بالطبع ، هو افتراض ذو أهمية بالغة للباحث ، اذ أنه طالما وضعه ، فهو يستطيع أن يستمر فى استخدام معرفته بالثقافة التى هى أساس الارضية المشتركة فى توجيه الاسئلة « الصحيحة » ويستنبط تصنيفات « ذات مغزى » يمكن منها وضع تصميم البحث .

بكلمات أخرى ، لا بد للمحلل من أن يعتمد على مصادر « فهمه » الخاصة به (وهى المتاحة له نتيجة عضويته فى مجتمع معين وفى لغة مجتمع معينة) لى يخرج عمل متماسك . هذا الاعتماد على الفهم ويستوجب وجود أى مشاكل ، اذا ما كنا على ثقة من أن الارضية المشتركة التى من المفروض أن من يقوم بالاتصال والقارىء والمحلل يقفون عليها ، يمكن اعتبارها أرضية صلبة وثابتة . لكن بمجرد التسليم بإمكانية أن هذه الارضية ليست صلبة بما يكفى ، وبأن ما أعتبر ثقافة مشتركة قد يكون فى الحقيقة أقرب لأن يسكون مزيج مضطرب من الآراء المتنافسة ، عندئذ تنشأ مشكلة تتعلق بالعلاقة بين المنظورات الخاصة بمختلف الاطراف .

لذلك ، اذا ما اعترفنا بأن تحليل المضمون .

« يستلزم وجود ثقافة مشتركة يمكن نقلها بشكل واضح وصريح الى اشكال مكتوبة » .

ايضا لا بد ان نعترف بإمكانية وجود حالات من المتباين بين مقاصد وادراكات أولئك الذين يقومون بالاتصال عن طريق الوسائل الاعلامية ، وأولئك الذين يستخدمون وسيلة الاتصال هذه ، وأولئك الذين يسعون الى تحليلها بطريقة نسقية . ومع ذلك ، فان عدد مشروعات تحليل المضمون الفعلية . يتضح فيها تجاهلها لهذه القضية .

غير هذا ، هناك مشكلة أخرى تختص بتحليل المضمون ، وهى المشكلة التى تتعلق بالأهمية التى يمكن اضعافها على النتائج الكمية التى تنتج عن التحليل . فكما رأينا من قبل ، أن النتائج التى تتحقق تعتبر ذات ميزة حيث أن مثل هذه النتائج تعطى نوع من « الدقة » لا تتوافر فى غيرها .

فخلف هذه النظرة التى ترى أن العدد الدقيق لمرات حدوث وحدات المضمون يمثل نتيجة لها أهميتها فيما يتعلق بالنص ، يكمن افتراض هام . هذا الافتراض هو أن عدد مرات حدوث بند معين يعد مؤشرا فعلا ويعتد به لمغزى وأهمية هذا البند . أى أننا نفترض أنه كلما كثر عدد مرات حدوث بند ما كلما ازدادت أهميته ، أو أنه يصبح محور اهتمام من يقوم بعملية الاتصال ، بدرجة اكبر . الاكثر من ذلك ، هو أننا نفترض أيضا أن عدد مرات الحدوث يكون بالفعل « مقياسا » لهذا الاهتمام ، والذي يعنى بدوره ، مثلا ، أن البند الذى يتكرر حدوثه بنسبة ٢٠٪ أكثر من غيره ، يمكن اعتباره ، بالمقارنة ، أكثر أهمية من ذلك البند الآخر .

وهذا الرأى هو نفسه النتيجة المنطقية للزعم بأن حساب عدد مرات التكرار يمثل عنصر الدقة . ولكن عند النظرة الفاحصة ، نجد أن الوضع يعطى نتائج غير معقولة . فهل تستطيع ان تستخلص ، على سبيل المثال ، أنه بسبب قيام إحدى الصحف بتغطية صحفية لاخبار الجريمة فى فترة زمنية معينة ، وأن التقارير التى تفيد بوقوع جرائم الاعتداء على الملكية هى أكثر بنسبة ٢٠٪ عن التقارير التى تفيد بجرائم الاعتداء على الاشخاص ، معناه أن « الانشغال » بالجرائم الاولى أكثر بالفعل عن الانشغال بالثانية بـ ٢٠٪ ؟ لنا أن نفترض هنا هل هذا الافتراض معقول . هل من المعقول ، مثلا ، تصور اهتمامات من يقوم بعملية الاتصال أن تتم فى نطاق رقم شامل يحدد على أساس نسبة مئوية بالنسبة لاي قضية معينة ؟ وعلى

مثل هذه النظرة تلتقي مع أى نظرية كاملة عن الشخصية الانسانية ؟ ان مثل هذا الاساس النظرى لو وجد ، فيبدو أنه قد حظى بالاهمال فى مادة تحليل المضمون .

وهناك مشاكل أخرى مماثلة تنشأ عندما يتم تقدير « أثر » مضمون وسائل الاتصال على الجمهور . فلو أن مثل هذا المضمون فى مكانه أن يؤثر أو بشكل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أفكار موافق أفراد الجمهور ، فهل يمكن النظر أيضا الى عدد مرات التكرار باعتبارها مؤشرا دقيقا لمثل هذه الآثار ؟ فلو تكرر حدوث بند ما بنسبة ٥٠٪ أكثر من غيره ، فهل يكون تأثيره أكبر بنسبة ٥٠٪ ؟ نقول مرة أخرى ، أن مثل هذه النظرية ، ليس لها أى تبرير نظرى ، بل أن حتى الدليل الامبريقي الموجود يبدو أنه يناقضها .

من المثير ، أن أحد أهم الاعمال فى مجال تحليل المضمون ، يبدو وقد اتخذ موقفا حذرا نسبيا من قضية التكرار :

« والآن ، ليس من المتضمن بشكل قاطع هنا ، أن عنصر الدقة الأكبر هو دائما شىء ضرورى أو حتى مرغوب فيه . فهذا يعتمد على المشكلة . ففى حالات كثيرة لا يهم ما إذا كانت النسبة هى ٦٠٪ أو ٧٠٪ أو ٧٥٪ أو ٨٥٪ ، لأن كل ما يهم أن النسبة « عالية » .

هذه العبارة التى كتبها بيرلسون تبدو وقد تضمنت تعارضا مباشرا لقول هولستاى أن ما تعطيه البيانات الكمية من دقة واضحة ، هو شىء مرغوب فى حد ذاته . ونحن هنا نواجه فى الواقع تناقضا واضحا : فعند تفحص أسلوب البحث المصمم لاستخراج نتائج كمية منه ، فإننا نجد أننا غير قادرين على تقييم مغزى الأرقام الناتجة دون غموض ، ومن ثم يكون من الأفضل لنا أن نصيغ نتائجنا الكمية فى عبارات نوعية مثل « مرتفع » أو « منخفض » ! وفى الواقع فإن هذا التراجع نحو « عدم الدقة » فى التعبير النوعى يؤيده جورج الذى يذكرنا بأن التحليل النوعى للمضمون الظاهر للوثيقة هو فى أغلب الأحيان أكثر السبل وضوحا ومعقولية للحكم على الأفكار والمقاصد الخاصة بالتحليل .

البحث الاجتماعى الاستقرائى وتحليل مضمون الصحافة :

ان استخدام أساليب تحليل المضمون ، خاصة فى دور « استكشافى » ، هو أمر يمكن النظر اليه على أنه مثال للبحث الاجتماعى الاستقرائى ،

حيث يحاول الباحث أن يستخرج سمات عامة من مجموعة من الحالات ، أو الأحداث ، أو الوقائع . وبهذه الوسيلة تتحقق التعميمات التي تأخذ منزلة « القوانين » .

ان ويلر وويلر Willer & Willer مثلا ، قد دلا على أن مثل هذا الاستقرار في العلوم الاجتماعية يعتمد غالبا على ما يسميها « الامبريقية النسقية » . وباستخدام هذا المدخل ، كما يرى المؤلفان ، فإن الباحث يبدأ عمله بمجموعة من توصيفات المشاهد المعقولة ، والتي يستخدمها عندئذ لاستخراج البيانات ، عادة على شكل نسب مئوية ، وحسابات ، وأرقام ، الخ . الخطوة التالية تتضمن المحاولة للكشف عن جوانب « الترابط » بين هذه التوصيفات ، وعادة ما يتم ذلك عن طريق استخدام أساليب احصائية أكثر أو أقل تعقيدا . وبمجرد اكتشاف جوانب الترابط الاحصائية الهامة (مثلا ، بين توصيفين مثل « الائم » و « الطبقة الاجتماعية » ، فإن جوانب الترابط هذه يتم رفعها الى مستوى التعميمات ، على الرغم من أنها من الناحية النمطية يعبر عنها باعتبارها اتجاهات أكثر منها قوانين .

غالذي تتضمنه الامبريقية النسقية ، اذن ، هو تغير البيانات في مرحلة « ما قبل النظرية » لكي يمكن اكتشاف عوامل الانتظام الكامنة تحتها ، وبعدئذ التعبير عن هذه العوامل باعتبارها تعميمات امبريقية . ولكن الممارسون لهذا ، يرتكبون خطأ الخلط بين هذا الاسلوب والاساليب العلمية ، والاعتقاد بأن تعميماتهم الامبريقية هي تعميمات « علمية » . ولكن العلم ، من جانب آخر ، كما يرى آل ويلر ، يتضمن بناء مخطط متصل ببعضه من المفاهيم النظرية التي يمكن أن تتيح الظهور لجوانب المشاهدة الخاصة به وقياساته الخاصة لهذه الجوانب من المشاهدة أكثر من كونه محاولة لاكتشاف العلاقات بين التصنيفات الامبريقية .

تطبيقات في مجال تحليل المضمون :

على الرغم من أن تحليل المضمون يستخدم دائما لتطبيقه على رسالة ما ، إلا أنه قد يستخدم في الاجابة على تساؤلات تدور حول عناصر الاتصال . ولقد قسم لازويل بصياغة للتساؤل الاساسي الذي يمكن أن يثيره الباحث : « من يقول ماذا ، ولمن ، وكيف ، وبأي نتيجة ؟ » . وبشكل أكثر وضوحا ، فإن الباحث قد يقوم بتحليل الرسائل لاختبار الفرضيات

النظرية التي تدور حول الصفات التي يحملها النص ، أو ، مقدمات الرسالة ، أو ، التأثيرات الناجمة عن الاتصال . وهذه الجوانب الثلاث تختلف فيما يختص بالتساؤلات الموجهة حول البيانات ، والبعد الخاص بعملية الاتصال التي تخضع للتحليل ، وتصميم البحث .

ولقد كانت أكثر الوسائل شيوعا في تطبيق تحليل المضمون هي وصف الخواص المميزة للرسالة . فمثلا ، كان أحد جوانب الاهتمام في البحث الخاص بـ « الثورة والتنمية في الثورات العالمية » هو بعملية المسح للرموز السياسية . وقد تم وضع تصميمات البحث بحيث تتيح إمكانية اختبار الافتراضات النظرية عن « الثورة العالمية » بالتعرف على المسارات المختلفة في استخدام الرموز التي تعبر عن قيم الهدف الرئيسية للسياسات العصرية . فتم تحليل المقالات الافتتاحية التي نشرت في عشر من الصحف التي لها مكانتها في كل من الولايات المتحدة ، وانجلترا ، وفرنسا ، والمانيا ، والاتحاد السوفيتي في الفترة من ١٨٩٠ حتى ١٩٤٩ . بعد ذلك ، تم ادراج الافتتاحيات التي كانت تظهر في اليوم الاول والخامس عشر من كل شهر كمقالات تحمل ٤١٦ رمزا رئيسيا . وهذه الرموز كانت تتضمن ٢٠٦ مصطلحا جغرافيا ، كأسماء البلاد والتنظيمات الدولية ، و ٢١٠ رمزا ايديولوجيا ، مثل « المساواة » ، و « الديمقراطية » و « الشيوعية » . وعندما كان يظهر أحد الرموز ، كان يسجل ، كما كانت تسجل المواقف المختلفة تجاهه مع الاستعانة بواحد من التنيفات الثلاث التالية : الموافقة ، عدم الموافقة ، الحياد ، وقد تم استخدام البيانات المستخرجة من ١٩٥٣ر مقالة لتتبع ما حدث من تغير في بؤرة الاهتمام والمواقف . ومن النتائج التي سجلت كثيرا أن الرموز الخاصة بالحكومات النيابية كانت تستخدم عندما تكون الممارسة موضع جدل ، ولا تستخدم حيث تكون جرة من التقاليد المسلم بها .

وفي إحدى الدراسات التي تمت مؤخرا عن موضوع آخر يختلف تماما ، قام ماهر ، وماكيان ، وماكلاجلان بفحص السمات الخاصة باللغة الانفصامية . كان الفرض المعلن للبحث هو معرفة الاختلافات النسقية بين اللغة المقرر أنها مشوشة فكريا واللغة المستقر على أنها خالية من الاضطراب الفكري . وفي سبيل هذه الغاية قام المؤلفون باستخدام الوثائق الخاصة بالمرضى الخاضعون لحالات تلقائية . وكانت الوثائق تتأرجح بين مجموعات من اليوميات التي تغطي زمنًا طويلا والكلمات البذيئة المكتوبة على أغلفة أمشاط الثياب . ومن كل وثيقة تم أخذ عينة لنص يتكون من خمسين كلمة . ثم صنفت العينات تبعا لتقسيم النص

الى أجزاء تجرى على حسب تسلسل بسيط لعملية التفكير ، أو حسب وحدات بسيطة للتفكير . كانت كل وحدة تشتمل على أشياء ، وأفعال ، وموضوعات ، ومحاورات بالاضافة الى مصدر التفكير ، والموضوع الوصفى ، والفعل . بعد ذلك تم تقسيم النص الى هذه الوحدات ، ثم نسبت كل كلمة الى تصنيفات حسب وظيفتها في النص . ومن بين النتائج الأخرى التي يسجلها المؤلفون أن ، الوثائق المقرر أنها خالية من الاضطراب الفكرى قد استخدمت مخردات أقل بالنسبة لكل موضوع عما حدث في الوثائق التي اعتبر أنها مرضية ، والوثائق المقرر أنها طبيعية قد احتوى على مكيفات لكل فعل أكثر مما جاء في تلك التي اعتبرت مرضية .

أما التطبيق الثانى لتحليل المضمون فهو ذلك الذى يتم فيه تحليل النص للخروج باستدلالات عن مرسى الرسالة وعن اسباب أو مقدمات الرسالة . ومن المحاولات المعروفة جيداً لتحديد هوية المرسل ، هي تلك الدراسة التي أجراها موسنر ووالاس عن كاتب « الاوراق الفيدرايية » من رقم ٤٩ الى ٥٨ ، ٦٢ ، ٦٣ . وقد بدأ المؤلفان بأربعة مجموعات من الاوراق : تلك المعروفة أن مادييسون قام بكتابتها ، وتلك المعتقد بأن مادييسون أو هاميلتون قد كتبها ، ثم تلك المعتقد بأن كليهما قام بكتابتها . وعند فحص النصوص الخاصة بالاوراق المعروفة ، كان الباحثان قادرين على انتقاء الكلمات التي ميزت بين المؤلفين . فمثلاً ، كان هاميلتون يميل الى استخدام كلمة « يكفى » ولكن مادييسون لم يستخدمها . ومثل هذه الكلمات الأساسية التي تشكل مفتاح التمييز استخدمت معاً بعدئذ لتحديد من كتب نص الاوراق موضع المناقشة . وكانت النتيجة أن البيانات قد أيدت بقوة الدعوى بكتابة مادييسون للنص .

ولقد استطاع شفايدمان أن يستدل على سمات شخصية المتحدثين من الصفات المنطقية والادراكية لعمليات الاتصال الشفهية بينهم . وقد تم وضع النصوص في مجموعتين من التصنيف : الخلقيات الفطرية الخاصة بالنعقل الفكرى (والتي اشتملت على اثنين وثلاثين تصنيفاً تتكون من خلقيات الملازمة ، وخلقيات المعنى ، وما شابه) والتناول الادراكى (والتي كانت تتكون من خمسة وستين طرازاً لتطور التفكير ، كالبدء باستخدام الطراز المعيارى . وحتى الطراز الوصفى) . ولكى تعطى صورة لهذا المنهج ، فقد قام شفايدمان بفحص الاساليب المنطقية التي انتهجها كل من كنيدى ونكسون في أول مواجهتين لهما بالتليفزيون وكذلك الاسلوب الخاص بخروشتشيف في كلماته التي القاها في الامم المتحدة . ثم وضع لكل حلقة

فكرية الظروف المنطقية التي تخضع لها كل حلقة أما للمناقشة أو الالغاء . ومن هناك تم الاستدلال على الصفات السيكولوجية لمرسلي الرسائل . وعلى سبيل المثال تم معرفة ما يتصف به خروشتشيف كما يلي :

« أنه يشير بأن الآخرين عرضة لاساءة فهم مركزه . ومن ثم تكمن لديه الرغبة في الحصول على قبولهم وهو في سبيل ذلك على استعداد حتى للتضحية بالحاجات أو الغايات الاخرى لتحقيق هذا الهدف . وهو شخص عابس . وفي شدة الحاجة لنيل القبول . . . وهو على ثقة تامة بفرائزه الخاصة ، بـ « احساسه الطبيعي » بالاشياء . وهو يتمتع بالجلد والصبر في مجالات معينة ، ولكنه بصفة عامة غير صبور ويشك في التفاصيل أو المخادعة » .

ومن الاشياء الاخرى التي تم فيها استخدام تحليل المضمون هو ما تم أيضا بالنسبة للاستدلال على المظاهر الثقافية والتغير الثقافي . وقد لجأ دافيد ماكلياند الى اختبار نظريته عن « الحاجة الى الانجاز » بتحليل مضمون الادب في الثقافات المختلفة . وعنده أن الفرد الذي تعثر به حاجة كبيرة للانجاز هو شخص يريد النجاح ، ومخالف للمعتقدات ، ويتمتع بالمهام التي تحيط بها المخاطرة ، فالحاجة للانجاز هي « محصلة لعدد من لحظات الانجاز أو « الافكار » أو الصور المتخيلة » . ولقد تم اختبار الافتراض النظرى بأن « المجتمع الذى تتوافر به درجة عالية نسبيا من الافراد على درجة عالية من حاجة الانجاز يجب أن يضم طبقة من أصحاب الاعمال التي تنحو الى أن تكون نشطة وناجحة خاصة في مجال المشروعات الاستثمارية بحيث يمكن لهذا المجتمع أن يتنامى في قوته ونفوذه » عن طريق رصد عينات من الادب في عهود مختلفة من الحضارة الاغريقية .

التطبيق الرئيسى التالى الخاص بتحليل المضمون ، هو ذلك الذى يتم الاستدلال فيه على الآثار الناجمة عن الرسائل على المتلقين لها . وهنا يقوم الباحث بتحديد الآثار الناجمة عن الرسائل التي يرسلها « أ » ، مثلا ، الى « ب » وذلك عن طريق تحليل المضمون الخاص برسائل « ب » . غير هذا ، من الممكن للإنسان أن يقوم بدراسة الآثار الناجمة عن عملية الاتصال بتفحص الجوانب الاخرى لسلوك المتلقى . وتحليل المضمون يخدم في تحديد التغيرات المستقلة الملائمة التي لها علاقة متبادلة مع سلوك المتلقى . وربما تعتبر الدراسة التي قام بها برنارد بيرلسون هي أولى المحاولات لبحث الآثار

الناجمة عن الوسائل على المتلقى لها ، ففي خلال حملة الانتخابات الرئاسية عام ١٩٤٠ ، ثم التعرف على الخط الرئيسي للموضوعات الخاصة بالمطالب السياسية وذلك بتحليل مضمون وسائل الاعلام العامة والخاصة ، ثم تم اجراء عملية مسح لردود الفعل الشعبية تجاه مضمون المناقشات التي كانت تجرى . وقد تم تلخيص العلاقة بين المضمون والمثقفين كما يلي :

« لماذا يتدخل الناس في المجادلات ولماذا يقبلونها... »

ان الناس ، أساسا ، يدخلون في المجادلات التي تبرزها وسائل الاتصال ، كما أنهم يميلون لرؤية المجادلات التي يريدون أن يرونها وغيرها من المجادلات التي تكون بياناتها مرغوبة ... الناس يتقبلون المجادلات التي تساند من موقفهم العام الخاص بهم ، كما أنهم يميلون الى تقبل المجادلات التي يرونها في وسائل الاتصال العامة وتلك التي يرون

أن بياناتها مقنعة »

وحدات وتصنيفات :

ان الاجراء الخاص بتحليل المضمون يشمل التفاعل الخاص بعمليتين : « توصيف » سمات المضمون الذي يخضع للقياس ، و « تطبيق القواعد » لتمييز ورصد السمات عندما تظهر في النصوص التي سيتم تحليلها . والتصنيفات التي يتم ادراج المضمون فيها تختلف وطبيعة البيانات وغرض البحث . وقبل أن نقوم بمناقشة الاجراءات العامة لبناء التصنيف ، لابد أولا من أن نحدد خواص وحدات التسجيل المختلفة المستخدمة في البحث ونقوم بالتمييز بين وحدات التسجيل ووحدات السياق . ان « وحدات التسجيل » هي أصغر كيان في المضمون والتي يتم فيها رصد المرجع عندما يظهر « والمرجع هو مجرد واقعة واحدة في عنصر المضمون » . أما « وحدة السياق » فهي أكبر كيان في المضمون يمكن فحصه بتحديد صفات وحدة التسجيل . فمثلا ، وحدة التسجيل قد تكون عبارة واحدة ، ولكن لكي يتم معرفة ما اذا كانت العبارة قد عولجت بطريقة موثوقة ، على المسرء ان يقوم بتقييم كامل للجملة التي وردت فيها العبارة (وحدة السياق) . وبهذا ، فإن الجملة تؤخذ عند تسجيل (وبالتالي عند تصنيف) العبارة .

وفي مجال البحث الخاص بتحليل المضمون ، هناك خمس « وحدات تسجيل » رئيسية يتم استخدامها كثيرا : الكلمات أو العبارات ، الموضوعات ، الشخصيات ، الفقرات ، والبنود ، الكلمة هي وحدة تستخدم في البحث بشكل عام . واستخدامها يفضى الى قائمة من التكرار للكلمات أو

العبارات المختارة . فمثلا ، يقول هارولد لازويل في دراسة عن الكشف عن الدعاية ، أن مجلة « موسكونيوز » قد استخدمت كثيرا سبعا وعشرين عبارة سياسية رئيسية خلال الفترة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ . والجدول ١٠١ . يبين ثمان من هذه العبارة وعدد مرات تكرارها .

والموضوع ، بالنسبة أكثر من أغراض البحث يعتبر وحدة تسجيل مفيدة . والموضوع في بسط صورته هو جملة بسيطة ، أى ، مبتدأ وخبر . ولأن الموضوعات في معظم النصوص يمكن أن تكن موجودة في الجمل المركبة ، والفقرات ، والأيضاحات الوصفية ، يصبح من الضروري تحديد أى من هذه الأشياء سيتم بحثه عند استخدام وحدة التسجيل . فعلى سبيل المثال ، قد يقوم المرء باحتساب الموضوع الاساسى فقط في كل فقرة أو احتساب كل موضوع في النص . وتعتبر أكثر المجالات استخداما للموضوعات هو الدراسات الخاصة بالدعاية ، والمواقف ، والمتخيلات ، والقيم .

وهنا بعض الدراسات تستخدم فيها الشخصية باعتبارها وحدة التسجيل . وفي هذه الحالة يقوم الباحث باحتساب عدد الأشخاص بدلا من عدد الكلمات أو الموضوعات . وهذا ، بدوره ، يتيح إمكانية فحص السمات الخاصة بالشخصية التى تظهر في النصوص العديدة .

أما الفقرة فهي وحدة التسجيل الرابعة . ومع ذلك ، فهي نادرة ما تستخدم بسبب الصعوبات التى تنشأ عند تصنيف وإدراج الأشياء المختلفة والعديدة الواردة في فقرة واحدة .

والبند هو مجمل الوحدة التى يستخدمها منتج الرسالة . والبند قد يكون مقالة كاملة ، أو كتاب ، أو حديث ، أو ما شابه . والتحليل باستخدام مجمل البند يكن ملائما حيثما تكون جوانب الاختلاف والتنوع داخل البند صغيرة وغير ذات أهمية . فمثلا ، القصص الاخبارية كثيرا ما يمكن تصنيفها تبعاً لموضوع الخبر ، كالجريمة ، أو العمل ، أو الرضاة .

وأخيرا ، فإن وحدات التسجيل يتم توصيفها وإدراجها في تصنيفات ، وتعتبر مشكلة بناء التصنيف ، كما يوضح بيرلسون ، هي أكثر الجوانب حسما في تحليل المضمون :

« ان تحليل المضمون اما ان يـ قـوم او يـفـشـل تبعاً لتصنيفاته . ولقد كانت بعض الدراسات المعنية مؤثرة الى الحد الذى كانت فيه التصنيفات واضحة الصياغة

ومتكيفة تماماً مع المشكلة ومع المضمون . أما الدراسات الخاصة بتحليل المضمون والتي قامت على أساس أن تصيب أو تخطيء ، دون أن تكون هناك مشكلات للبحث مصاغة جيداً ومع تصنيفات مرسومة بغموض أو محددة بشكل ضعيف ، فهي خليقة بقرباً بأن تكون ذات نوعية منخفضة أو غير ذات جدوى ، كثرة للبحث ... وطالما أن التصنيفات تتضمن مادة البحث ، فإن تحليل المضمون لن يكون أفضل من نسقه في التصنيف .

ومن بين أنماط التصنيف المستخدمة كثيراً في مجال البحث الخاص بتحليل المضمون ، هي الأنماط التالية :

التصنيفات الخاصة بـ « ماذا قيل » :

موضوع الامر	: دول ماذا دارت عملية الاتصال ؟
الاتجاه	: كيف تمت معالجة الموضوع (بطريقة سليمة - غير سليمة ، قوية - ضعيفة) ؟
المستوى	: ما هو الأساس الذي تمت بناء عليه عملية التصنيف باستخدام الاتجاه ؟
القيم	: ما هو القيم ، أو الاهداف ، أو الرغبات التي تكتشفت ؟
المنهج	: ما هي المناهج التي استخدمت لانجاز الاهداف ؟
السمات	: ما هي الصفات التي استخدمت لوصف الناس ؟
الفاعل	: من هو الممثل لتولى مهمة أعمال معينة ؟
السلطة	: باسم من تتم التصريحات ؟
الاصل	: من أين تتبع عملية الاتصال ؟
الموقع	: أين يقع الفعل ؟
الصراع	: ما هي مصادر ومستويات الصراع ؟
النهايات	: هل تم حل الصراعات بطريقة سارة ، أو معقدة ، أو مأساوية ؟
التوقيت	: متى يقع الفعل ؟

تصنيفات خاصة بـ « كيف قيل » :

شكل أو نمط الاتصال : ما هو الوسيط الذي تمت به عملية الاتصال (الاذاعة ، الصحيفة ، الخطبة ، التليفزيون ، وهلم جرا) ؟

شكل البيان : ما هو الشكل أو التركيب اللغوي لعملية الاتصال ؟
الوسيلة : ما هو المنهج البلاغي أو الدعائي المستخدم ؟

والتصنيفات لابد أن تكون متصلة بفرض البحث ، كما أنها يجب أن تكون لها قدرة الاستيعاب وقاصرة على شيء واحد . أن قدرة الاستيعاب تضمن أن كل وحدة تسجيل لها صلة بالدراسة يمكن تصنيفها . أما عملية الاختصار ، فهي تعنى أن أى وحدة تسجيل لا يمكن أن تدخل أكثر من مرة واحدة فى إطار أى نسق معين للتصنيف . وعلى الباحث أيضا أن يعمل بوضوح على تحديد خاصية المؤشرات التى تقرر أى من وحدات التسجيل تدخل فى كل تصنيف . وهذا الأمر يتيح إمكانية التكرار ، وهى إحدى المتطلبات الضرورية لضمان تحليل للمضمون يكون موضوعيا ونسقا .

ومعظم البحث فى مجال تحليل المضمون يعتبر بحثا كميا بطريقة أو بأخرى . وعملية التقدير الكمي يمكن أن تتم باستخدام واحد من أنساق العد الإحصائي : (١) **نسق الزمان / المكان** الذى يعتمد على مقاييس عديدة للمكان (مثل جدول البوصات) أو وحدات زمنية (كعدد الدقائق المخصصة لفقرة إخبارية فى الإذاعة) لوصف عمامل التأكيد النسبية للتصنيفات المختلفة فى مادة التحليل ، (٢) **نسق المظهر** ، ذلك الذى يدعو إلى بحث المادة للعثور على مظهر لخاصية معينة . فحجم وحدة أسياق هى التى تقرر حالة التكرار التى تحسب بها بطريقة منفصلة وحدات التسجيل التى تقع بشكل قريب من بعضها ، (٣) **نسق التردد** ، وهو الذى يتم فيه تسجيل كل مرة تقع فيها إحدى الخواص المعينة . (٤) **نسق الكثافة** ، وهو يستخدم بصفة عامة فى الدراسات التى تتناول المواقف والقيم ، وتعتمد المناهج الخاصة بحساب الكثافة على بناء مقاييس الكثافة . فمثلا باستخدام تكتيك « المقارنة المزدوجة » الذى تطور على يدي ثور ستون ، فإن المحكمين هم الذين يقررون أى من مؤشري الكثافة المحكمين يسجلان الدرجة الأعلى فى مقياس المواقف . وعندئذ تستخدم الأحكام لوضع التصنيفات التى تدخل فيها وحدات التسجيل .

الفصل السادس

وسائل جمع البيانات

يُعتبر الحصول على البيانات والمعلومات التي سوف تعتمد عليها الدراسة من أهم خطوات البحث ، ويرجع ذلك إلى أن قيمة البحث الاجتماعي ، ومدى دقة نتائجه ، وقدرته على الإسهام في تقدم العلم الاجتماعي ، يرتبط كل ذلك بمدى قدرة الباحث على الحصول على المعلومات اللازمة للدراسة ، التي ترتبط بالأهداف العامة للبحث من جهة ، والتي يجب أن تكون على درجة عالية من الثبات والصدق من جهة أخرى . على أن البحث العلمي لا ينتهي عند مرحلة جمع البيانات ، بل من الضروري أن يكون واضحا تماما أن هذه المرحلة تأتي بعد خطوات أخرى يمر بها البحث الاجتماعي ، وتأتي بالضرورة بعد أن يحدد الباحث أهداف دراسته بدقة ، إذ لا قيمة للبيانات التي نحصل عليها من الميدان على الإطلاق دون أن تكون ذات صلة وثيقة بمشكلة البحث .

ومن المسلم به أن نجاح البحث في تحقيق أهدافه ، يتوقف على الاختيار الرشيد لأنسب الوسائل الملائمة للحصول على البيانات ، والجهد الذي يبذله الباحث في تمحيص هذه الوسائل ، وتنقيحها ، وجعلها على أعلى مستوى من الكفاءة . ومعنى ذلك أنه من الضروري أن تتحقق درجة معينة من الثقة في البيانات التي نحصل عليها عن طريق وسائل أو أدوات البحث . وهنا يبرز أمامنا تساؤلان أساسيان هما :

ما مدى ثبات البيانات التي يحصل عليها الباحث ؟؟ أو بعبارة أخرى إذا كان الباحث يعتمد في الحصول على المعلومات على استمارة البحث صممها خصيصا لهذا الهدف لكي يطبقها على عينة من الأفراد ، فهل لو طبق هذه الاستمارة مرتين ، تفصل بينهما فترة زمنية معينة ، على نفس المجموعة ، هل يتغير شكل البيانات تغيرا جوهريا ، أم هناك درجة من الاستقرار في الشكل العام للبيانات ، مع افتراض أن الشيء المبحوث سواء كان يتعلق بظاهرة ، أو اتجاه أو موقف لم يشهد تغيرات جوهرية خلال هذه الفترة ؟؟

أما التساؤل الثاني فهو يتعلق بمدى صدق الاداة أو الوسيلة التي يستخدمها الباحث ، أو بمعنى آخر مبلغ تطابق ما نحصل عليه من معلومات مع الحقيقة الموضوعية ، أي أن علينا أن نتأكد بالفعل من أن الاداة التي نستخدمها في القياس تقيس فعلا الظاهرة المراد دراستها ولا تقيس شيئا آخر غيرها .

والواقع أن ما سبق يثير مسألة هامة وهي قدرة العلوم الاجتماعية على التوصل الى مقاييس ثابتة وصادقة ، ومما هو جدير بالذكر أن علم النفس قد استطاع أن يحقق تقدما كبيرا في هذا المجال ، وذلك راجع بالطبع الى أنه قطع شوطا كبيرا في تحقيق الضبط والدقة والتجريب ، وبذل المتخصصون فيه جهودا ملحوظة في معرفة حدود الاختبارات التي يستعملونها ، ومدى الثقة فيما نتوصل اليه من نتائج صادقة . ويسلم كثير من علماء الاجتماع والانثروبولوجيا أنه من الضروري أن يبذل الباحث جهودا منظمة في إعداد أدوات البحث ، وتفتيحها ، حتى يتحرروا من مصادر الخطأ والتحيز الشائعة ، ويتخلصوا من الذاتية التي تشوه نتائج الدراسات العلمية ، ولكن الشائع أن نسبة الاهتمام بتطبيق مقاييس دقيقة للثبات والصدق بين علماء الاجتماع أقل منها بين علماء النفس ، ويرجع ذلك الى أن أداة البحث المستخدمة في البحوث الاجتماعية غالبا ما لا يعاد تطبيقها بعد المرة الاولى ، فاذا اعتمد الباحث على استمارة المقابلة مثلا ، فإنه لا يعود الى استخدامها مرة ثانية بمجرد أن تؤدي الفرض منها في المرة الاولى ، وذلك بعكس الحال في المقاييس السيكولوجية التي تصمم لفرض تطبيقها عدة مرات لقياس أشياء ثابتة نسبيا ، بل انها تستخدم في مجتمعات مختلفة ، ولهذا يتعين أن يبذل الباحث جهدا في التأكد من ثباتها وصدقها . أضف الى ذلك أن سرعة معدلات التغير الاجتماعى والثقافى ، وما يؤدي اليه ذلك من تعديلات أساسية في بناء المجتمع ، تقتضى من الباحثين ألا يتوقفوا من اجراء بحوث مستمرة ، ومن ثم لا يجسدون ضرورة تدفعهم الى تضيق وقت طويل في حساب ثبات وصدق أدوات جمع البيانات .

على أية حال ، ينبغي أن تكون لدينا فكرة واضحة عن مفهومى الثبات والصدق ، فالثبات هو مدى الاتساق أو نسبة الاتفاق والتطابق بين البيانات التى تجمع عن طريق اعادة تطبيق نفس المقاييس على نفس الافراد أو الجماعات في ظل ظروف متشابهة بقدر الامكان ، مرتين متتاليتين . وعادة ما يتم حساب الثبات عن طريق تطبيق الاختبار على نفس المجموعة مرتين ، تفصل بينهما فترة زمنية كافية ، ثم يحسب معامل الارتباط بين الاجابات الاولى والثانية ، أو نسبة الاتفاق بين هذه الاجابات ، بحيث أن السؤال الذى لا يحقق نسبة اتفاق عالية تقدر بحوالى ٧٠٪ ، أو معامل ارتباط يزيد عن ٥٪ يسقط من الاستمارة أو الاختبار ، باعتبار أنه مقياس غير ثابت .

أما الصدق ، فهو يترجم أحيانا « بالصحة » أو « الصلاحية » ومعناه أن يقيس الاختبار ما وضع لقياسه فالاختبار المخصص لقياس القدرة الميكانيكية يجب أن يقيس هذه الخاصية فقط ، ولا يقيس مثلا المهارة اليدوية وغالبا ما يلجأ الباحث للتأكد من صدق المعلومات التى حصل عليها الى الاستعانة ببعض المحكات الخارجية ، فاذا كنا نبحث مثلا عن بعض المعلومات الخاصة بالعمر ، والدين ، والدخل ، والمهنة ، ومستوى

الاقتراحات المقدمة من قبل أعضاء النادي . وربما وجد بعض الدارسين الذين يسجلون السلوك الاجتماعي الشاذ أو الملفت للنظر ، مثال ذلك ، فقرات الهوايات الأدبية ، المنبوذ الذي كان نائما في المكتبة ، العامل الذي وكأنه يلعب مجموعة الدارسين أثناء مرورهم بـ مكتبة المبيعات التي تمضغ اللبان وهي تشرح مزايا العطر المباع ، أو نشوب عراك مرتقب بين عضوين من أعضاء النادي .

وقلة نسبية منهم ، سيسجلون الفقرات ذات الأهمية الاجتماعية : كوسائل الاتصال التي يستخدمها العمال عندما ينتشرون في أرجاء المصنع الصاخب ، واختلاف تصرفات العمال تجاه رغباتهم ، والتغير السريع في طريقة السلوك عندما تتحول وظيفة المبيعات عن زميلها الموظف وتستدير ناحية الزبون ، توزيعات العمال حسب السن والجنس على مختلف أقسام العمل ، قيمة الاقتراحات التي تتضمنها المناقشات الدائرة في اجتماعات النادي ، أبرز أوجه النشاط الاجتماعي الذي تقوم به المكتبة ، نمط التسلسل القائم داخل الهيكل الهرمي لأعضاء النادي . وبأختصار فلا يكفي أن نكون واعين مدركين للسلوك الاجتماعي الواضح ، بينما قللة منا يجهدون أنفسهم في تسجيل التفاعل الاجتماعي ، الذي يدور من حولنا بروية وحسن إدراك .

وإذا ما وجد الدارس ، من خلال الاختبار المقترح ، بأنه سجل — بصورة رئيسية — مذكرات تتعلق بالأوضاع الطبيعية ، أو العلاقات الهندسية ، أو الانظمة الاقتصادية ، فإن أول إجراء يمكنه اتباعه لتحسين قوة ملاحظاته ببساطة ، هو أن ينمي وعيه وإدراكه للظواهر الاجتماعية . ولربما أبتسم الدارس لهذه النصيحة لأنها تبدو شبيهة بحال من يشهد نفسه إلى الأعلى برباط الحذاء ، وعلى أية حال ، فأننا نلاحظ — وبكل تأكيد — بعض الظواهر الاجتماعية ، مادما قابلين للتكيف الدائم المنتظم مع الأوضاع الاجتماعية الجديدة . أننا واعون فيما يتعلق باختلاف الحالات وتغير الأدوار ، أننا نختلف ونتعاون في تصرفاتنا تجاه الناس الذين ينتمون بدورهم إلى طبقات اجتماعية ومهن مختلفة ، وحتى نحو أقرب الناس إلينا من أفراد أسرنا « كالأب والجد والابن والدم . . . الخ » الذين يتفاوتون فيما بينهم أيضا . ومن جهة أخرى فمن الممكن — حقيقة — ألا نكون قد كونا عن وعي هذه الاختلافات . وبإمكاننا أن نحس بالخصومة بين الأصدقاء ، أو أن نشك في نوايا الغريب ، دون أن نحفل بتسجيل الدوافع الخفية التي قادتنا إلى هذا الشعور . وببساطة فإن وعينا وإدراكنا لهذه الهفوة ، من الممكن أن يقودنا إلى رؤية قطاعات عديدة من السلوك الاجتماعي الذي لم نوله سوى القليل من تفكيرنا في السابق .

التعليم ، ومستوى التحصيل في استمارة البحث فإتينا نستطيع التأكيد من صدق هذه البيانات ، اذا كانت هناك سجلات أو وثائق تتضمن هذه المعلومات ، فتقارن بينها وبين المعلومات الانظمية التي تم الحصول عليها من خلال مقابلة المبحوثين .

وهناك وسائل مختلفة للحصول على البيانات نتناول منها :

١ - الملاحظة

ان العلم يبدأ بالملاحظة ، وينبغي ان يعود الى الملاحظة حتى يتحقق له الصدق . فعلى عالم الاجتماع ان يهيء نفسه ليلاحظ بعناية . واذا كان باستطاعته ان يصبح ملاحظا جيدا ، فعليه ان يبدأ استفتاءه بالمزيد من البيانات الموجودة تحت تصرفه على الا ينسى ان موضوع دراسته هو السلوك الاجتماعي ، وان يكون قادرا وباستمرار على مراجعة وفحص استنتاجه بيسر وسهولة .

وقد تأخذ الملاحظة أسماء عديدة ، كما انها تعتبر أكثر وسائل البحث بدائية وحدائية في آن واحد ، فهي تتضمن أكثر التجارب « عرضية » و « لا انضباطية » في الوقت الذي تشتمل فيه على أدق التسجيلات المخبرية (العملية) للتجارب . وهناك عدة وسائل للملاحظة ، لكن منها استعملاتها . وحيث ينبغي على الدارس ان يكون قادرا على اختيار أكثر الادوات ملائمة لمشروع بحثه ، فمن الجدير ان تناقش هذه الاجراءات من الاقل الى الأكثر شهولا وأصولا .

كلنا يلاحظ أشياء ويفشل في رؤية أشياء أخرى . ان مفاضلتنا بين الأشياء ، ومدى تيقظنا وانتباهنا ، واتساع وعمق معرفتنا ، وطبيعتنا الاهداف التي تسعى لتحقيقها ، كل هذه الأشياء هي التي تحدد الطابع المميز للملاحظة وهناك قلة من الدارسين الذين يضعون في اعتبارهم « السلوك الاجتماعي » ولتوضيح هذه النقطة : يجب على الدارس ان يتبع الاختبار التالي ، سواء كان بمفرده أو كعضو في مجموعة . ففي مثل الحالة الأخيرة ، فان دراسة الاختلافات بين الافراد تكون هي الافضل والانجح . قم بزيارة ميدانية الى مصنع ، أو مخزن ، أو مكتبة ، أو حتى الى لقاء في نادي . وخلال فترة الملاحظة دون ملاحظات عما تشاهده ، كاتبا بذلك تقريراً كاملاً عن الرحلة . والان حل هذا التقرير لترى الى أي مدى يرتبط أو يهتم بالسلوك الاجتماعي . عدد من الدارسين سوف يسجلون مختلف المراحل التي تمر بها عمليات الانتاج الصناعي ، أو اظهار حسن التهوية في المخزن التجاري ، وأما السلوك الاجتماعي فسيلقى انتباهها قليلا . وآخرون سوف يتجاوبون عاطفيا مع كآبة المصنع وضوضائه وسرعة العمل فيه بينما يعلق الآخرون على البضائع المكسرة في المخزن ، أو سخافة

الملاحظة البسيطة (الغير منظمة ، والمشاركة ، والغير مشاركة) :

ان معظم المعرفة التي لدى بعض الناس حول العلاقات الاجتماعية مشتقة من الملاحظة الغير منظمة (أو الغير منضبطة) ، سواء كانت كمشاركة أو غير مشاركة . فالضوابط في بعض الحالات متضبة على المتغيرات في موقع التجربة . ذلك اننا تعلمنا عن السلوك الاجتماعي من المواقف التي شاهدها أو شاركنا فيها ، ولم يتم ملاحظون آخرون بفحص وتدقيق ملاحظتنا من خلال مجموعة من الفقرات المتخصصة ، التي يتم تدوينها ، أو بواسطة تخطيط مفصل لاحتمالات التجربة . والملاحظة العلمية تتطور من التجربة العرضية للموضوع ، الى القياس التجريدي المنظم للمتغيرات ، باستخدام الآلات الدقيقة وحتى العلم ، عندما يتطور بصورة ملحوظة ، فان الاساليب السمعية والبصرية البسيطة لا تترك على حالها ، فهي لا تضيف شيئا - فقط الى الحصيلة الاساسية المتنوعة لمعرفة العلاقات الاجتماعية التي تبدأ بها جميعا دراستنا ، ولكنها تعتبر أيضا أدوات استقصاء رئيسية لعدد من الابحاث المعاصرة .

دعونا أولا نناقش استعمالات ومشكلات الملاحظة المشاركة الغير منضبطة :

يستخدم هذا النوع من الملاحظة ، عندما يكون الباحث على استعداد ليخفي نفسه كي يقبل كعضو في المجموعة . وعلى سبيل المثال فقد قام نيلز أندرسون Nels Anderson في دراسته عن جماعة ال « هيبز Hobbs » قام بعدة رحلات مع هؤلاء الرجال ، وعاش بينهم دون أن يكشف النقاب عن نفسه كعالم اجتماع ، وفي دراسة حديثة ، قام بها أحد الدارسين حول « موسيقيين الرقص المحترفين » مثل هذا الدارس خالها دور « عازف بيانو » أما مجموعة الباحثين البريطانيين ، فقد استخدموا وسائل تستر مختلفية . فقد يعتمد أحدهم لينخرط بين العمال كواحد منهم ، أو أن يقوم بدور الصبي في دكان حلاقة (صالون) .

ولا ينبغي على العالم أن يؤدي نفس ادوار الآخرين كي يكون ملاحظا مشاركا ، بل يمكنه أن يجد لنفسه دورا يكون مقبولا للمجموعة ، بحيث لا ينسبه بذلك غرضه الحقيقي ، ويعني آخر ، عليه أن يجد لنفسه دورا مناسباً داخل المجموعة ، شريطة ألا يخل هذا الدور بالانماط الطبيعية لسلوك المجموعة نفسها . وبذلك يمكنه دخول الوسط الاجتماعي كمؤرخ محلي ، أو كعالم نبات ، بقصد تسجيل العلاقات الاجتماعية الغير سوية . وكذلك عالم الانثروبولوجيا ، بإمكانه أيضا ، أن يتبع هذا الأسلوب ،

حيث يشارك عادة في النشاطات القبلية اذا سمح له بذلك . مما تقدم نرى أن الملاحظة المشاركة ، قد تتراوح بين قياس الملاحظ بالانخراط في عضوية تامة داخل المجموعة ، الى المشاركة الجزئية فقط .

ومن المسلم به ، أن الاعضاء اذا لم يكونوا على علم بفرض العالم ، فإن سلوكهم سوف يكون قليل التأثير ، وبالتالي لا سيكون بإمكاننا أن نسجل السلوك الطبيعي للمجموعة . وأبعد من ذلك ، فبالقدر الذي يصل اليه الدارس بالمشاركة الحقيقية ، فإن كثيرا من عواطفه مشابهاة لمواطف الاعضاء الحقيقيين . وهكذا فإنه يتوصل الى معلومات لا يمكنه الحصول عليها بالنظرة الواحدة . حقا انه سيشعر بارهاق « رقصة القبائل » وبرد وجوع الهوى ropu والمرارة التي يحس بها عامل الحديد الذي يأتي بأمر رئيسه ، ولكنه في المقابل سيحصل على عمق في التجربة ويسجل التصرف الحقيقي للمشاركين . وبما أن فترة مشاركته هذه يمكن أن تمتد الى شهر ، فإن المعلومات التي تجمع تفوق تلك التي تجمع من بيانات مطولة . وأبعد من ذلك ، فإنه سيكون قادرا على تدوين المحتوى الذي يعطى لتعبيرات الرأي معنى ، يفوق في أهميته ما يقدمه الاستبيان العادي . كما يتيح له بالتالي ، أن يقارن صدق التقارير التي يقدمها أعضاء المجموعة .

وعلى أية حال ، فهذه الاداة لها سيئاتها التي ينبغي أخذها في الاعتبار قبل استعمالها في حقل التجربة . وبتناقض واضح يبدو ، أنه كلما زاد الباحث من مشاركته الفعلية ، كما أفقده ذلك خط سيره في التجربة . فالملاحظ يأخذ دورا معيناً . فهو يتعلم ويتبع نفس أسلوب النشاط الذي يميز أعضاءها ، وهو بهذا يكون أقل قدره على معرفة ما يفعلونه الأفراد الذين لا دور لهم . وإذا كان هناك سلم طبقى ، فهو يحتل مركزا داخله ، فيغلق بذلك على نفسه مصادر عديدة هامة ، لجمع المعلومات . وقد يصبح الدور الذي يحتله هاما جدا ، بحيث يغير سلوك الاعضاء .

والى الحد الذي يشارك فيه عاطفيا ، فهو يفقد الموضوعية التي هي ميزته الكبرى . فهو يتصرف بغضب بدلا من أن يسجل هذا التصرف . وهو يسعى كي يبرز أقرانه أو يرضى « الانا » بدلا من ملاحظة هذا التصرف لدى الآخرين . وهو يتعاطف مع المؤسسة الى الحد الذي قد يفنى معه تسجيل وقعها على الاعضاء وفوق ذلك ، فهو يعلم حالات التصرف الصحيحة ، وهو بهذا يسلم بأنهم طبيعيون تماما . وكنتيجة لهذا فإنه سيفشل في تدوين هذه التفاصيل . وهناك أماكن شائعة تبدو وكأنها ليست جدية بأي انتباه .

وأخيرا — وبطبيعة الحال — فإنه يتضح لنا في كل من الملاحظة المشاركة وغير المشاركة فإن خبرته تصبح فريدة خاصة به ، ولهذا فلن يكون في مقدور

باحث آخر أن يسجل نفس الحقائق . ولهذا ، سوف يكون هناك تقنين أفضل للمدلولات . وزيادة على ذلك ، فإن سلوك المجموعة لا يتأثر كثيرا بالباحث فعلى الباحث إذن أن ينتظر المصادفات أنه لا يستطيع أن يبدأ تجربة رزينة . أو يقلب الوضع الاجتماعى ليغير مركزه ، أو يتركه كى يلاحظ ، مصادفة أكثر أهمية فى مكان آخر . وباختصار ، فإن دور الملاحظ يتميز بكونه مشاركا .

والملاحظة غير المشاركة تجيب على بعض هذه الاعتراضات . فالملاحظ ينتقل من دور الى آخر خلال وجوده فى الميدان ، فيمكنه مثلا أن يشارك مع مجموعة صيادى السمك ، فى حين أنه — خلال الاستعدادات لاقامة احتفال دينى هام — سيقابل المشاركين السابقين ذوى الاهمية ، أو يسجل الترانيم الدينية أثناء الاحتفال . وهذا التغير يبدو أكثر وضوحا مع الحقيقة القائلة : أن نماذج المجتمع لا تتغير بدرجة كبيرة مع وجود شخص غريب بينها وقد عرفت مهمته .

أن الدارس يدرك بأن الملاحظة الغير مشاركة — تماما — صعبة . نحن لا نملك قاعدة قياسية ، للعلاقات أو الادوار الخاصة بعضو غير عامل يتواجد دائما ، لكنه لا يشارك أبدا — ولعل المجموعة والغريب القادم ، كلاهما لا يشعرا بالارتياح . ومن الطبيعى فان القادم يكون من الصعب عليه أن يكون مشاركا عسريا فى كل الطرق — فعالم الاجتماع مثلا ، لا يمكنه أن يصبح مجرما كى يدرس عصابة مجرمين دون أن يخاطر بكتابة باقى تقريره فى السجن . ولا يستطيع أن يكون عضوا فى جماعة أحداث ، أو قسيسا أو رجل شرطة أو غير ذلك .

ومن ناحية أخرى ، فليس من الضرورى أن يكون أدائه لدوره كاملا . وبإمكانه أن يشارك حتى لا يصبح غير مشارك ، بينما هو يقوم بدور المشاهد والملاحظ للنشاطات الأخرى . ولقد كان هذا أسلوبا تقليديا فى البحث الاجتماعى استخدمه . . لوبليه Luplay منذ قرن مضى عن دراسته لاسر طيقات العمال الاوربيين ، كما استخدمه « ليندز Lynds » فى دراستهم الحديثة « لوسط المدينة » . وفى مثل هذه الحالات ، اشترك الباحثون فى الالغاب والرقصات أو حتى فى مجموعات الدراسة . ولقد أوضحوا أن غرضهم هو جمع الحقائق .

وهكذا ، فإن عدم المشاركة فى الملاحظة شبيه بالمشاركة . والقيام بكل الدورين اسهل من محاولة اخفاء الانسان لنفسه كلية وما هو ضرورى ، هو خطة جيدة للدخول فى المجموعة . فى دراسة « ميرتون Merton » عن الاسكان ، بلور فريق البحث خطة جيدة للتعامل المزدوج فى المجموعة — خاصة : فى أعلى المستويات الادارية المثلة فى مدير المشروع الاسكانى ، وعمامة : على مستوى كافة تنظيمات المجتمع — وهكذا فانهم عاشوا مشكلة التماثل مع المدير ، بينما حصلوا على التصريح الرسمى والذى كان ضروريا للعمل الميدانى . وقد أخل « وايت Whyre » فى دراسته عن « أولاد الحارات Corner boys » فى حارة ايطالية ، كمؤرخ محلى تحت رعاية « دوك Doc » العضو الهام فى

العصاية ، وفيما يشبه ذلك ، استقلت دراسة لا مجال للمشاركة فيها — عن فريق من الباعة ، يعتمدون على أنفسهم ابتداء من الانتفاع باللوائح المؤدية الى وصول العضو كممثل في الاتحاد ، وأيضا للحصول على اذن من الادارة للانضمام الفعلى للاتحاد .

وهذه هي تجربة معظم الباحثين الميدانيين ، حيث يقبل أعضاء الجماعة — بعد الفترة الاولى من التعريفات والشروع — الوجود الشرعى لهؤلاء الباحثين ، بينهم . وإذا جاءت المقابلات الاولى مرضية ، تسهل نبذ الاتصالات التى تتبعها ، وبالرغم من أن دور الباحث الاجتماعى ليس واضحا في مجتمعنا ، إلا أن أهميته معروفة بما فيه الكفاية . وكما هو موجود في الفصل الخاص بالمقابلات ، فإن الدارس المقتدر يمكنه شرح نشاطاته بصورة أفضل عن طريق تنفيذها عمليا وبشئ من المنافسة .

ولدى الباحث ثمة أدوار متعددة مفيدة يمكنه أن يختار من بينها . فهو غريب وبالتالي فانه غير مندمج عاطفيا مع الموقف الاجتماعى . وقد يحس بعض الاعضاء الحقيقيين نسبيا ، بالحرية في الكلام عن التوترات والمسائل الحساسة ، والتى لا يستطيعون — مناقشتها مع أصدقائهم المقربين . والباحث أيضا مستمع . وفوق ذلك فهو تلميذ شفوف بالتعلم ، وبشففه هذا يؤكد ايمانه بأن المجتمع أو الجماعة شئ مهم . وبالإضافة الى ذلك طبعاً ، ايجاد المزيد من التفاعل لادخال الباحث في حظيرة المشاركة ، حتى لا يقتصر في موقفه على دور المتفرج .

الوسائل المساعدة في الملاحظة البسيطة

بسبب وجود عدد قليل ، نسبيا ، من الضوابط — المفروضة — على الملاحظ في استخدام هذا الأسلوب ، يجب عليه أن يقوم ، تلقائيا ، باستخدام مجموعة من الأدوات لتنظيم وتسجيل البيانات التى تعتبر جزءا من تجربته . وبطبيعة الحال ، فإن العامل التنظيمى الأول بالنسبة لى بحث ، لا بد وأن يكون هو نفسه واحدا من مشكلات البحث ذاته . ومن الفرضية والخطة الرئيسية للبحث ، يمكن استنباط مجموعة من الحقائق التى يمكن ملاحظتها . وهناك حقائق عديدة يجب تجاهلها تماما . كما يجب تجاهل غيرها من الحقائق ، اذا لم تكن هذه متصلة بخطة تسجيل الظواهر ، التى تعتبر هامة بالنسبة للمشروع .

أن الوثيقة الأساسية ستكون ، بالطبع ، أحد أنواع التجربة الميدانية . وقد تتخذ هذه ، شكل اليوميات « أو المفكرة » ، ومن الممكن أن تكون تسجيلا يوميا لكل فقرة مدرجة تحت عناوين مناسبة . وهكذا يمكن أن تكون هناك مجموعة من العناوين الفرعية تتناول التكيف الاجتماعى ، والمواقف الحرجة التى مدارها

الام والطفل ، التأديب والتوبيخ الصادر من الام ، عدوان الاطفال من مختلف الاعمار ، الفطام ، تدريب الطفل على استخدام التواليت ، وغير ذلك . وطالما أن الفعل الاجتماعى سريع فى حركته ، واليوم طويل حافل ، فمن المفيد جدا فى أغلب الاحيان ، الاحتفاظ بمذكرات دائمة ، وقد تكون هذه على هيئة بطاقات صغيرة تدون فيها كتابات موجزة ، أو رؤوس أقلام مكتوبة فى دفتر الملاحظات أو ملاحظات مطبوعة تم تدوينها خلال لحظات غريبة شاذة من اليوم . وفى مثل الحالة الاخيرة ، لا يكون بالمستطاع انجازها الا من خلال فترات المقابلة . وفى أية حادثة يجب أن يكون التسجيل كاملا نسبيا ، ولا يمكن أن يكون كذلك بدون الاستعانة بالملاحظات التى جمعت خلال اليوم ، وبالتالي القيام بمحاولة واعية لعمل سجل كامل فى نهاية اليوم . هناك خطأ شائع ، وهو الاعتقاد بأن التطبيق أو الحادثة ، من الطرافة والاثارة بمكان ، بحيث لا يمكن نسيانه . وسوف يجد الطالب ، عندما يقرأ سجله الكامل بعد عدة أسابيع ، أن كثيرا من الفقرات تبدو جديدة وتحتوى على معان كبيرة مما كان واضحا وقت كتابة الملاحظات . وتعتبر كتابة التفاصيل ، أثناء الخطوات الاولى للعمل الميدانى ، هامة لان هذه التفاصيل ستتحسر بعد ذلك وتصبح متوقعة ومسلما بها .

وسواء دونت الملاحظات الاصلية أو لم تدون تحت عناوين فرعية ، فلا بد وأن يعاد تحليلها وتصنيفها — فيما بعد — الى فصولها الصحيحة . وأسباب ذلك واضحة تماما فلو كانت الدراسة مركزة تماما ، لوجدنا هناك أنواعا معينة من البيانات تفوق غيرها أهمية ومهما يكن فإن تحليل الملاحظات سيوضح لنا ، خيف أن التركيز كان منصبا على أنواع أخرى من البيانات . وهكذا فقد يكون الغرض المتوقع ، هو دراسة عملية التعايش الاجتماعى ، ولكن من الممكن أن تتركز الملاحظات على أحداث أكثر أهمية مثل الصراعات Conflicts والاغتياب Gossip والسلوب الجنسى اللازواجى Extramarital واداب المائدة . وقد تكون هذه ذات صلة بعملية التكيف الاجتماعى ، ولكن سواء كانت مختارة للغرض نفسه أو لغرض آخر ، فمن الممكن التعرف عليها عند ترتيب وتنظيم هذه الملاحظات . وفوق ذلك فإنه من المحتمل تصحيح الأخطاء بينما العمل الميدانى ماض فى تقدمه ، والا فان وقتا طويلا ومالا كثيرا يضيع هباء . وفوق ذلك فإن أثناء المحاولة المستمرة لتنسيق هذه الملاحظات ، سوف تظهر عرضا أنواع جديدة ، كتلك المشاكل المتصلة بالموضوع . ومن المحتمل ألا يجد الدارس الوقت الكافى للقيام بعمليات التنسيق والتنظيم والفهرسية ، ولكن التقسيم النوعى المبدئى مقيد وأن يجرى يوميا .

وقد يرى الباحث أنه من المفيد أن يسجل كلا من الملاحظات والتفسيرات الخاصة بها معا . وعموما فإن ذلك لا يمكن حدوثه تنظيميا ، وغالبا ما يسكون هناك اغراء بتسجيل التفسيرات فقط ، لأنها تبدو أكثر استيفاء للمعنى . ومع

ذلك فمن الافضل فصلها ثم ربطها عن طريق الفهرسة . فان كان الوقت محدودا — وهذا هو ما يبدو عليه الحال دائما — فان تسجيل الفقرة دون شرحها هو الاكثر فائدة .

ومن ناحية أخرى فمن الضروري جدا أن تستمر عمليات التحليل وكتابة التقارير ، بينما العمل الميداني سائر في طريق التنفيذ . ومن المثالية بمسكان أن ترسل هذه الحصيلة الى الزملاء خارج الميدان للاستعانة برأياتهم في الحصول على المزيد من البيانات والمعلومات وغالبا ما يفشل الباحث في مشاهدة أو تسجيل فقرات قد يعتبرها الانسان البعيد عن الميدان خاصة ، ومثل هذه الاقتراحات قد تؤدي بعد ذلك الى إعادة تحديد أهداف البحث ، أو تتطلب برهانا لفتائج التجربة . وإذا كان العمل الميداني يؤدي بواسطة فريق ما ، فان التحليلات والتقارير الدورية ستناقش نفس هذه الاغراض . ومع ذلك ومن أجل الحصول على الثمرة المرجوة ، فان هذه التقارير يجب أن تخضع للنقد من أولئك الذين ليسوا في الميدان . وقد يجد الباحث الميداني — كلما أمكنه ذلك بأنه من المفيد له أن يترك ميدان البحث من وقت لآخر ، ليفكر في المشكلات العارضة والبيانات المتحصلة ، وبمعنى آخر ، حتى يتمكن من القاء نظرة فاحصة على البحث برمته .

ويعتبر من قبيل التمرن والممارسة ، أيضا ، في مثل هذا العمل الميداني ، إضافة المشاهدة الغير مقيدة عن طريق جداول المعلومات . ومثل هذه لا بد أن نوضع في مجمل الخطة قبل بداية العمل ، ثم لا بد أن تراجع في الميدان ، وغالبا ما تحتوي هذه البيانات الرئيسية المنظمة ، مثل العمر والجنس ، وعدد الافراد ، والبناء الوظيفي ، والدين والدخل ، والتدرج الهرمي للقوة والتسلط ، النموذج الاسرى ... الخ . وحتى لو لم تكن هذه الفقرات المحور الرئيسي في البحث ، فانها ستكون ذات قيمة جوهرية لما تقدمه من وصف للجماعة ، أو المجتمع المحلي أو المؤسسة . ولا بد أحيانا من استخدام جدول الاسرة المزود بأسئلة تفصيلية حول هذه الرقعة المدروسة لطرحها على كافة العائلات ، أو على عينة منها . ان أبرز ما في هذه الجداول هو بساطتها بحيث أن تسجيل ما هو مرئي منها فقط ، يغطي خلفية الصورة أو الاساس الذي تبدو من خلاله الوقائع الناتجة بوضوح . ويبدو كل شيء بالنسبة للباحث مألوفا ، حتى أنه يجب أن يذكر تسجيل البديهيات . ولهذا السبب يمكن الاستعانة ، ثانية ، باستخدام العوامل المساعدة . وبالنسبة للجماعات الريفية أو حتى بالنسبة لمعظم المجتمعات يمكن استخدام الخرائط المتعددة توخيا للدقة في تسجيل تحركات الناس وتقاربهم من بعضهم البعض ، أو بوضع بيانات مفصلة حول تركيبهم الطبيعي . ومن الممكن أيضا اعداد الرسوم البيانية السوسيو مترية (القياسية) بشيء من الدقة لظهار الانماط المتجاورة ، كالمحبة والكراهية ، أو التأثير المتبادل بين الافراد . وأخيرا ، هناك — بالطبع — محاولات متزايدة لاستخدام الادوات الحديثة — كالافلام والتسجيلات السلوكية .

ورغم أن الملاحظة — المشاركة واللا مشاركة — الغير منضبطة ، تستخدم غالبا كصيغات استكشافية في مشروع البحث . للتأكد مما اذا كان وضع الفرضية — المصممة بأحكام — تحت الاختبار في الميدان ممكنا ، الا أنه يجب أن نضع في اعتبارنا بأن لا تعارض هناك بين هذه المهارات الفنية وبين سائر الادوات المستخدمة في تقدير الكم أو تحديد القيمة . أما الاساليب الغير رسمية فمن الممكن ادخالها (في البحث) عن طريق : الملاحظة الدقيقة جدا والاستبيانات المفصلة ، والاختبارات النفسية والاجتماعية . وأبعد من ذلك ، فمن الممكن تقدير عدد البروتوكولات (أو الصكوك) الخاصة بتواريخ الحالة والملاحظة الميدانية وذلك بواسطة أساليب التقنين الكيفي . وهكذا ، فإن ما ينجزه عالم الاجتماع أو عالم الانثروبولوجيا الاجتماعية ، بالطريقة الغير منظمة للوصول بها الى أية نتائج عامة ، إنما يمكنه الوصول اليه باستخدام اجراءات يعتمد عليها بصورة أكبر .

(الملاحظة المنظمة = الضوابط المفروضة على الملاحظ والملاحظ) :

من الواضح أنه كلما ازدادت الفرضيات العلمية دقة وانضباطيا ، كلما استوجب ذلك زيادة مماثلة في دقة مضمون البيانات والمعلومات . حقا أن الملاحظة البسيطة تعتبر ذات نفع أكثر في الدراسات الاستكشافية ، ولكن الباحث سيبين تدريجيا ، أنه بحاجة لتدعيم ملاحظاته ، وذلك بالجداول الموضوعية بعناية ، وبالاستفتاءات الاستبائية ، وبالاختبارات وأيضا بالضوابط الجيدة لفرضها على أساليب الملاحظة ، ومما هو متعارف عليه بالنسبة للتجربة العامة في كل علم ، أن ادراك الملاحظ الفرد يجب تعديله بشتى الطرق . كما أن التدقيق والمراجعة على مميزاته ومدركانه الخاصة وأحاسيسه الغامضة، يجب أن تدخل في مدار البحث . كما يجب أن تكون هناك مقاييس موضوعية لتصحيح مقاييسه وأحكامه وخلافها لذلك ، فإن العلماء الآخرين سيجدون صعوبة في التوصل الى نفس هذه الحقائق أما الانطباعات الخفية الموجودة في الجسم البشري فتخضع لمقاييس أنثروبولوجية . كما أن تقدير البعد والمسافة يمكن التوصل اليه من خلال الخرائط الصحيحة . وكذلك فإن العوائق العارضة في أنماط الصداقة ، يمكن تمحيصها وفحصها عن طريق الحصاءات الدقيقة والجداول الموضوعية ، والرسوم البيانية السوسيومترية (أعلى المقاييس الاجتماعية Socimetric) ومن ثم يمكننا أن نفكر في المشاهدة المنظمة كمرحلة تالية في تقدم مشروع البحث . وكلما نمت أفكارنا بعمل وصرامة ، فإن رغبتنا — عندئذ — في الاعتماد على الملاحظة الغير منظمة . وطالما أن العالم الاجتماعي غالبا ما يشبهه — في موقع الدراسة — عالم الفلك أو عالم البراكين أو عالم النفس المقارن ، الذي يدرس معيشة الحيوانات في بيئتها الطبيعية ، حيث يتعذر في مثل هذه الحالات التحكم في موضوع البحث واخضاعه للضوابط المباشرة ، وبالتالي يجب على العالم

(الباحث) أن يضع نفسه بنفسه تحت هذه الضوابط . وبهذا فإنه ينمى مداركه ، وفي نفس الوقت ، فإنه يدرك عن عمله أى هجوم قد يوجه إليه فيما بعد . والباحث عندما يسجل : كيف توصل الى مشاهداته ، وتحت أى ظروف ، وفي أى زمان ، وما الى ذلك ، فإنه يتيح بذلك لغيره من العلماء فرصة الاطلاع على معلوماته ومعرفة الحدود التى وصلت اليها بياناته ، ليتمكنوا — على ضوءها — من مواصلة البحث والملاحظة .

وفي مثل هذه الاحوال ، فإن المقابلة الحقيقية والقوائم الاحصائية والجداول البيانية والخرائط ، تعتبر جميعها من الضوابط على الملاحظ (الباحث) . فهى تقوده الى نوعيات محددة من اشكال الملاحظة ، والى التعليمات المتعلقة باستخدام أدوات البحث ، والتى تعتبر أيضا تعليمات موجهة للباحثين الآخرين . وعلى أى حال فمن المفيد — هنا — التركيز على أهمية المشاهدة المنظمة المقيدة بمعناها الواسع ، كما هو مشاهد فى عملية التفاعل الاجتماعى .

وهنا — كما هو الحال فى الملاحظة الغير منظمة — فإن الباحث لا يستطيع عادة الالمام بحدود نشاطات الافراد الملاحظين الى درجة كبيرة . ولكنه عوضا عن ذلك يحاول تنظيم عملية المشاهدة . وكنتيجة لذلك فإنه قد لا يكون مهيا أو مستعدا لمواقف جديدة ، كما قد لا تكون هذه المواقف مفيدة بالنسبة لموضوع مشكلته . وفوق ذلك ، فإن دور الملاحظ يبقى مشكلة يجب أن تؤخذ فى الحسبان عند وضع الصيغة — النهائية للبحث . وكثيرا ما يؤثر الملاحظ على نتيجة الملاحظات بصورة ما . وما على العالم فى مثل هذه الحالة ، الا أن يقلل من هذا التأثير يحصره فى حدود ضيقة أو بقياس حجمه على الاقل .

وهكذا يجب أن نأخذ فى الاعتبار :

- ١ — ما اذا كان الموقف طبيعيا أو مصطنعا .
- ٢ — ما اذا كان هؤلاء الملاحظون على دراية أو لا يدرون بعملية الملاحظة .

وفي معظم حالات الملاحظة الغير منضبطة ، يكون الموقف طبيعيا ، ويكون هؤلاء المشاهدين على دراية بأن هناك رقبيا يلاحظهم . ومثل هذا القول يصدق أيضا فى حالة الملاحظة المنضبطة ، شريطة أن تكون الفوارق أو الاختلافات بينهما يسيرة محتملة . ان الاداة العامة فى ملاحظة الاطفال فى دور الحضانة ، على سبيل المثال — هى الشاشة ذات المنظور الواحد One way Usual Screen ودراسة العدوان والقيادة والاتصال واشكال اللعب ، تعتبر كلها سهلة . وغالبا مايتم تنفيذ هذا عن طريق فريق من المشاهدين يسجل كل منهم أشكالا معينة من السلوك . ومن الممكن أن يتفق وقوعها فى وقت واحد من خلال استخدام وحدات

زمنية مسجلة على أوراق التسجيل ويمكن كذلك عمل تسجيلات سلوكية أو ملحوظات مكتوبة باليد حول الموضوع . وكثيرا ما يزداد - بالمران - مدى التكامل بين عناصر الملاحظة ، عن طريق مقارنة ما يتضمنه سجل الدارس من نماذج وحركات ، ومقارنتها بتلك الملاحظات المفصلة . وفي مثل هذا النوع من الملاحظة ، يكون الاطفال في وضع طبيعي ، دون أن يدركوا لعملية الملاحظة . وكما نلاحظ (في الفصل القادم) أنه بإمكان الباحث أن يخلق مواقف حقيقية جديدة بادخال منبهات Stimuli ودون أن يعرف الاطفال سير التجربة أيضا .

ويمكن توجيه المشاهدة المنضبطة الى المواقف الطبيعية والتي يكون فيها الاشخاص واعين بأنهم تحت الملاحظة . وقد نفذ هذا بتجاح عن طريق « مجموعة البحث الصغيرة » كما استخدمت طريقة أخرى ذات مجال أوسع في البحث تهدف الى دراسة التفاعل بين أعضاء جماعة نظامية وأخرى غير نظامية ، تقابلوا وجها لوجه . وعندما يأتى بالمجموعات لهذا الغرض ، فإن الموقف يكون مصطنعا ، ولكن غالبا ما تقوم هذه الجماعات المدروسة بتأدية نشاطاتها المعتادة . وفي الحالات الأخرى فقد وجد أنه بعد فترة أولية من الحجز والحصر بحضور الملاحظين أو الاعلان عن حضورهم فإن المشتركين يتصرفون بطريقة طبيعية . وهكذا فإن من الممكن الحصول على بعض التقديرات العددية الموجودة ضمن البيانات المتحصلة ، حتى ولو لم يغير الأشخاص سلوكهم بطريقة أساسية ولكنه من غير الضروري التعليق على أن استخدام أساليب المشاهدة المحددة ، بما في ذلك الوسائل الميكانيكية والافلام . . . الخ مثمرة ، فقط ، حين تصبح أنواع البيانات والافتراضات مطورة تماما . والافان تحليل المادة الناتجة يصبح غير ذي فائدة وبالتالي فلن نستطيع النتيجة المتحصلة ، تبرز المصروفات المبذولة في سبيلها .

والمشاهدة المنظمة تحد من تحيز الملاحظ جزئيا عن طريق جعل الأشخاص المبحوثين يشعرون بأن الموقف طبيعي ، ولكنها في المقابل تضع على عاتق الملاحظ مزيدا من الضوابط في شكل وسائل ميكانيكية أو ملاحظة جماعية وأفلام وتسجيلات وجداول واختراعات وتطوير الفئات النوعية اللازمة لتحليل عناصر السلوك بسرعة أكثر أوضاع الملاحظة نقاء وتنظيما وبين وضعها في المختبر الحديث ، حيث جرى تطبيق الضوابط على الملاحظ والملاحظ . وذلك أن هذا الوضع ، سواء كان مستتبعا أو مدبرا (أى سواء نتج بالاستنباط أو بالاعداد) إنما يتم خلال تكوين المنبهات Stimuli المحددة ، في حين أن المشاهدات نفسها تصبح مقننة الى أبعد مدى ممكن . وكما يلاحظ الدارس من الفصول المتعلقة بصياغة الأدلة ، أن تلك الدراسات تتضمن الكثير من أشباه التجارب (أو التجارب الناقصة) Qussi - experiments التي تفقد فيها

البراهين بعض أركانها ، كما هو الحال في المجموعة الضابطة ، وهكذا ، فقد تختلف طريقة ملاحظة أطفال مدرسة حضانة أثناء لعبهم ، عنها في حالة إعطائهم ألعابا فردية لخلق جو من المنافسة بينهم ، أو بتغيير دور مربية الحضانة ، أو ما الى ذلك .

وعلى أية حال ، فإن إدخال متغيرات تجريبية على الموقف لن يخلق مشاكل جديدة على عملية الملاحظة . وسواء كان الأشخاص المستهدفون للبحث يعرفون أو لا يعرفون بطبيعة التجربة ، فلا بد وأن يؤخذ دور الملاحظ بعين الاعتبار عند تخطيط واعداد الدراسة . كما أن عدم احاطة المفحوصين بالتجربة ، لن يحقق لنتيجة التجربة مزايا كبيرة ، إذا كانت أساليب الملاحظة مهلهلة وغير منظمة . ويمثل الملاحظات دور الوسيط أو الموفق بين الموقف الفعلي ومجموعة البيانات والآلة . وهكذا ، بإمكانه أن يؤثر في الموقف الفعلي عن طريق تدخله النشط ، أو أن يؤثر على البيانات ، أما لمهارته عند الملاحظة ، أو عند تسجيل الوقائع . وأيا كانت الحالة ، فإن البحث النهائي قابل للتغيير . وكنتيجه لذلك ، على الباحث أن يضع في اعتباره بأن « دور الملاحظ » لا يعنى فقط تلك السبل العديدة التى يستطيع الباحث بواسطتها أن يغير سلوك المجموعة أو الأشخاص المبحوثين ، ولكن بإمكانه أيضا أن يتبين كافة الطرق التى يستطيع الملاحظ من خلالها أن يؤثر النتائج النهائية للبحث . وبهذا المعنى ، عليه أيضا أن يسقط من حسابه عملية المقابلة .

لقد كانت العلاقات الاجتماعية داخل المصنع مدار بحث الكثير من الدراسات التى قامت نسبيا ، على القواعد التجريبية ، كما سبقت الإشارة اليه ، ولعل الدراسة التى قام بها « هاوثورن Hawthorne » تتضمن التوضيح الوافى للسبل المعقدة التى يؤثر الملاحظ بواسطتها على حصيلة البيانات . لقد ساد فى الفترات الزمنية السابقة ، الاهتمام بدراسة المشكلة « النفسية العضوية » لعمال الانتاج تحت الظروف الغير منتظمة للاضاءة . وقد قدم الباحثون مجموعة من الوصايا والتحذيرات الدقيقة ، ليؤكدوا بها أهمية وضرة التنظيم والدقة أثناء الملاحظة . ومهما يكن ، فقد أثمر العمل بوضوح نتائج غير عادية ، حيث ازداد ناتج العمل ، لا بزيادة حجم الاضاءة — فحسب ، ولكن أيضا بتخفيف حجم الاضاءة الى ما يوازى ضوء البدر الساطع ليلا وعلى أية حال ، فإن تحليل البحث المتعلق بالاضاءة أثبت : أن أيا من هذه الضوابط أو المتغيرات التى تم قياسها ، لم يكن قاطعا جازفا في تأثيره ، بقدر ما هى عملية « حقيقة » الشئ الملاحظ « أى المدروس » ولقد تجاوب الأشخاص المبحوثين مع الظروف الاجتماعية الطارئة ، التى كانوا خلالها — هم وعملهم — موضع عناية ورعاية واهتمام ، لم يسبق لهم أن عوملوا بمثله خلال تجربتهم في المصنع .

ومن جهة أخرى ، هناك دراسات متعددة حول التكوين الاجتماعي للأدراك ،
أوجدت أوضاعاً شبيهة تجريبية . كان المفحوصون خلالها على عام بأنهم ملاحظون
ولكنهم لا يدركون غرض « المتغيرات » أو معناها . وربما اعتبرت دراسة
« شريف Sherif » عن / « تأثير الدافع الذاتي Autokinetic effect »
واحداً من الحالات التقليدية (أو الكلاسيكية) . في دراسته هذه وضع أشخاص
الاختبار في غرفة مظلمة تماماً . إلا من خيط رفيع من الضوء يتخلل الغرفة . ثم
أخبروا بأن الضوء سيبدأ في التحرك فوراً ، وطلب إليهم أن يقدروا حجم هذه
الحركة . وهكذا فإن خلق المواقف الاجتماعية المختلفة يرمي إلى قياس
« تأثيرات الجماعة على المستوى الفردي » ومعرفة الفوارق بين الجماعات ،
وما إلى ذلك . في التجربة السابقة ، تم إقحام أشخاص الاختبار عكس الحقيقة ،
بحيث أن الضوء لم يتحرك ، كما أنهم ، بطبيعة الحال ، لم يبلغوا بشيء عن
أهمية التأثيرات الاجتماعية . مثل هذه الخطة إذن ، تزيد من الرصانة
على الملاحظ والملاحظ في أن واحد ، حتى وإن كان أشخاص الاختبار على
علم بأنهم تحت الدراسة .

الخلاصة

تعتمد كافة الدراسات العلمية على الملاحظ كلية . وكلما تقدم العلم
فإن فرضياته تحتاج إلى بيانات أكثر دقة وأحكاماً . وفي العلوم الطبيعية
فإن حواس ومدارك الملاحظ أو الباحث تصبح أكثر اتساعاً وأكثر تقنية باستخدامه
للأجهزة الآلية الحديثة . فإن الملاحظ أخذ بعين الاعتبار على أنه قابل
للتغير دائماً ، أما بالنسبة لعلم الاجتماع ، فلا بد من جمع أكبر قدر ممكن من
المعلومات قبل القيام بوضع خطة ما لتجربة حقيقية ، وأن تستخدم
الملاحظة المشاركة وغير المشاركة لتحقيق هذه الغاية في كلا الحالتين ،
فإن المجموعات التي تدرس قد تدرس أو لا تدرك أن البحث يستهدفها
ومهما يكن ، فإن الموقف لا يكون عادةً مصطنعاً . وقد يهدف عالم الاجتماع
إلى الدخول في المجموعة كعضو حقيقي فيها ، أو كعضو له دور مقبول
أكثر من دوره الحقيقي . ومن ناحية أخرى ، وبعد فترة أولية لتوثيق الحالة
بإمكان الباحث الغير مشارك أن يشارك جزئياً في معظم الممارسات
الاجتماعية دون أن ينكر دوره الحقيقي في البحث .

ومعظم الدراسات تسبقها غير منضبطة للظواهر المتصلة بالموضوع .
وهذا يقدم بيانات أولية ذات قيمة كبيرة ، بينما يساعد في تطوير المزيد من
المشاهدات المحددة التي ستحتل مكانها في المرحلة التالية من البحث . ويمكن
أن تطبق الضوابط على الملاحظ عن طريق التحكم في الموقف نفسه ، بتقييد

أو تحديد مشاركة الملاحظ (الباحث) بدقة وذلك باستخدام الفئات المحددة ، واستغلال الجداول والوسائل الفنية في المشاهدة ، والاحتفاظ بالتسجيلات . والتجربة العملية لا تخلق مشاكل جديدة زائدة على تلك التي تواجهها المشاهدة المنظمة المنضبطة ، كما هو الحال في دراسة المجموعات الصغيرة . وفي كلا الحالتين غان الحاجة الى بيانات دقيقة ، يقوم علماء آخرون بمراجعتها يجب أن تؤدي هذه الحاجة الى استخدام أدوات اللازمة ، والتي غالبا ما تتضمن الوسائل الميكانيكية كالافلام والتسجيلات ، ومقياس تسجيل التفاعل ، واجهزة التوقيت وغيرها . ومع ذلك يجب أن يظل عالقا في أذهاننا بصورة جلية بأننا انما نبحث عن البيانات والأدلة التي تدعم أو تدحض نظريات أو فروضا علمية . ان توحى الدقة ضروري ، ولكن تحقيقه في البيانات ذات الأهمية الضئيلة لا يكفي لان يكون مبررا لاستخدام مثل هذه الأدوات . . . نحن لا نستطيع أن نزيل تأثير الملاحظ في العلم ، ولكن في مقدورنا أن نحصر ونقيس هذا التأثير لنحصل بالتالي على شيء من الضبط والرقابة على المتغيرات في البحث .

* * *

٢ - كشف البحث Schedule

كشف البحث هو الوسيلة الشائعة الاستعمال لجمع البيانات اللازمة للبحوث الاجتماعية خصوصا في المجتمعات التي لم يحصل أفرادها على قسط كاف من التعليم أو كانوا غير ملمين بالقراءة والكتابة . وفي هذه الحالة يقوم الباحث بمقابلة كل واحد من أفراد البحث فيوجه اليه السؤال بعد الآخر ، كما هي مرتبة بكشف البحث ، ويسجل الاجابات التي يحصل عليها في الاماكن المخصصة لذلك بالكشف . ومن أهم مزايا كشف البحث ما يلي :

١ - انه يوفر على الذاكرة عناء حفظ الاسئلة اللازمة لتحقيق أهداف البحث ، اذ انه يحدد هذه الاسئلة ويضمن عدم تشعبها . وهو بذلك يؤدي الى جمع بيانات موحدة من جميع أفراد البحث خصوصا اذا كان عددهم كبيرا واشترك في جمع البيانات منهم أكثر من باحث واحد .

٢ - يساعد كشف البحث على جمع بيانات بالمشاهدة المباشرة لبعض الظواهر ودون توجيه أسئلة قد تكون منفردة أو مخرجة ولا يحتمل الحصول على اجابات دقيقة لها . فمثلا يستطيع الباحث عند زيارته لاسرة ما أن يشاهد حالة أثاث المنزل ووسائل الاضاءة وملابس الافراد والطريقة التي يتعاملون بها وغير ذلك من البيانات التي لا يمكن السؤال عنها لما قد يكون لذلك من أثر سيء في نفس المستجوب قد يجعله يرغب في الاجابة على باقى الاسئلة او يعطى اجابات غير دقيقة .

٣ - تصلح هذه الوسيلة في البحوث التي تتطلب توجيه أسئلة كثيرة العدد ، اذ أن الباحث اللبق يستطيع أن يكسب معونة أفراد البحث بعد اقناعهم بما لهذا البحث من نتائج تعود على المجتمع بالنفع والفائدة ، كما يستطيع أن يسهل مهمتهم بشرح الاسئلة بما يتناسب وادراك كل منهم وصرف النظر عن الاسئلة التي يبدي المستجوب عدم الرغبة في الاجابة عليها .

٤ - ليس من المستحب ولا من المتيسر أن يكلف أفراد البحث بقراءة تعليمات لشرح معانى الاسئلة الموجهة اليهم فقد لا يكون لديهم الوقت الكافي أو الاستعداد لقراءة هذه التعليمات . لهذا يعتبر كشف البحث من أنجح الوسائل لجمع البيانات في حالة البحوث التي تتطلب توجيه أسئلة يكون من الصعب فهمها دون شرح خاص ، وذلك لان الباحث سيقوم بتوضيح معانى الكلمات وشرح المقصود من الاسئلة كلما استدعى الامر ذلك .

٥ - من الملاحظ أن الشخص لا يجيب على السؤال الذي يوجه إليه ، ولكنه يجيب على المعنى الذي يفهمه من هذا السؤال ، فإذا كان هذا المعنى مخالفا لما هو مقصود فعلا من السؤال كانت الإجابة عديمة القيمة بالنسبة للهدف المنشود منه ، بل قد تؤدي إلى نتائج غير دقيقة . ومن النادر أن يحدث ذلك في حالة كشف البحث ، إذ أنه إذا اتضح للباحث أن المستجوب أعطى إجابة لا تتفق مع المعنى المقصود من السؤال فإنه يقوم بشرحه وتوضيحه حتى يحصل على الإجابة الدقيقة له .

٦ - إذا شك الباحث في صحة الإجابات التي يحصل عليها أو اتضح له أن فيها تناقضا ظاهرا فإنه يستطيع مناقشة الشخص الذي يجيب على الأسئلة حتى يحصل على أدق ما يمكن من البيانات .

٧ - باستخدام كشف البحث كأداة لتسجيل البيانات يكون من المؤكد الحصول على إجابات لكل الأسئلة ومن جميع أفراد البحث (أو على الأقل من نسبة كبيرة جدا منهم) خصوصا إذا أحسن عرض الفرض من البحث عليهم واختار الباحث الوقت المناسب للاتصال بكل منهم .

٨ - إذا تبين عند مراجعة الكشوف أن أحدها قد أغفلت الإجابة على بعض أسئلته أو كانت بعض الإجابات غير واضحة أو متناقضة أو غير متمشية مع المعاني المقصودة من الأسئلة ، فإنه يمكن معاودة الاتصال بصاحب هذه الإجابات لاستكمالها أو تصحيحها .

أما عيوب كشف البحث فأهمها :

١ - كثرة التكاليف والمجهودات التي تبذلها الهيئة المشرفة على البحث في اختبار الباحثين (جامعي البيانات - العدادين) وتدريبهم ودفع مرتباتهم وأجور انتقالهم .

٢ - إذا كان الباحث أو مندوبه (جامع البيانات) متحيزا لفكرة معينة فإن اتصاله الشخصي بأفراد البحث يتيح له فرصة التأثير عليهم وتوجيه الأسئلة اليهم بحيث يحصل على إجابات تؤيد فكرته . وهذا بالطبع يتنافى مع الروح العلمية التي يجب أن يتصف بها كل باحث .

٣ - لا يصلح كشف البحث في الحصول على بيانات قد تضر بالشخص الذي يدلى بها ضرا ماديا أو أدبيا ، وذلك مثل الأسئلة عن تعاطي المخدرات أو العلاقات الجنسية أو اعتناق المبادئ السياسية التي تحرمها الدولة ، وما شابه ذلك .

(ثالثا) صحيفة الاستبيان (الاستقصاء) Questionnaire

لا تكاد تختلف هذه الوسيلة لجميع البيانات عن سابقتها الا في طريقة ملئها فهي تسلم الى المستجوب أو ترسل اليه بالبريد أو تنشر على صفحات الجرائد والمجلات ، فيقوم بتسجيل اجاباته على أسئلتها ثم يعيدها الى الهيئة المشرفة على البحث . ولصحيفة الاستبيان — كما لكشف البحث — مزايا وعيوب أهمها ما يلي :

أ - المزايا :

١ - قلة التكاليف والمجهودات اللازمة لجمع البيانات وخصوصا اذا ارسلت بالبريد أو نشرت على صفحات الجرائد ، وهذا يوفر عناء اختيار جامعي البيانات وتدريبهم ودفع أجورهم وغير ذلك من النفقات .

٢ - تصلح في البحوث التي تتطلب الحصول على بيانات لا يمكن الجهر بها لما قد ينتج عن ذلك من ضرر أو لان التقاليد لا تسمح بالتصريح بمثل هذه البيانات . فمثلا ليس من المحتمل أن يصرح عامل بما يعيب صاحب العمل ، كما أنه لا ينتظر أن يجاهر شخص ما بالمبدأ السياسي الذي يؤمن به اذا كان يعيش في دولة تحرم اعتناق ذلك المبدأ وتعاقب عليه . وليس من المتوقع أيضا الحصول على اجابات صادقة للأسئلة عن العلاقات الزوجية أو عن تعاطي المخدرات وما الى ذلك من الموضوعات الحساسة . أما اذا أتيت الفرصة لإبداء الآراء في مثل هذه المسائل بطريقة لا تؤدي الى التعرف على صاحبها ، فإنه في الغالب لن يحجم عن إبداء رايه بصراحة وصدق .

والوسيلة الوحيدة لجمع بيانات من هذا القبيل هي صحيفة الاستبيان بشرط عدم مطالبة المجيب بذكر اسمه عليها ، كما يجب عدم وضع علامات أو أرقام على الصحيفة حتى يطمئن الى أنه لن يستدل عليه .

٣ - هذه الطريقة لا تجعل البحث عرضة لتحيز بعض جامعي البيانات .

ب - العيوب :

١ - لا يمكن استخدامها الا اذا كان أفراد البحث مثقفين أو على الأقل يجيدون القراءة والكتابة .

٢ - لا يمكن التوسع في الأسئلة الموجهة الى أفراد البحث لان ذلك يؤدي في الغالب الى اهمال الإجابة عليها .

٣ - تحتاج الى عناية فائقة عند صياغة الاسئلة حتى تكون في غاية الوضوح ولا تحتمل التساويل ، لان افراد البحث سيجيبون على هذه الاسئلة دون مساعد أو شرح من الباحث ، فاذا لم يفهم المستجوب المعنى المقصود من سؤال ما أهمل الاجابة عليه ، اما اذا أساء فهمه فان الاجابة تكون غير صالحة لتحقيق الغرض الذي وضع من اجله هذا السؤال .

٤ - اذا كان البحث يستدعي عدم كتابة اسم المجيب على الصحيفة حتى يكون صريحا في اجاباته لاطمئنانه الى عدم التعرف على شخصيته ، فانه لا يمكن الرجوع اليه لاستكمال ما قد يكون بالصحيفة من نقص أو لتصحيح الاخطاء أو الاستفسار عن الاجابات المتناقضة ان وجدت .

٥ - قلة عدد الردود التي تصل من افراد البحث مهما وضع الباحث من التسهيلات والمفريات على الاجابة ، خصوصا اذا كانت الصحائف ستعاد اليه بطريق البريد .

ومن أهم أسباب عدم رد الصحيفة ما يلي :

١ - الاعتقاد بعدم أهمية موضوع البحث .

ب - قد يعتبر البعض أن الاسئلة الموجهة اليهم هي تدخل في شؤونهم الخاصة .

ج - قد يظن البعض أن نتيجة البحث واضحة ومعروفة وانه لا داعي لضياح الوقت في الرد على اسئلة الصحيفة .

د - قد لا يكون لدى بعض افراد البحث الوقت الكافي لقراءتها والاجابة على أسئلتها .

٦ - قد يهزأ بعض الافراد بموضوع البحث فتكون اجاباتهم تهكمية أو مفرضية وبالطبع لن تكون الردود في مثل هذه الاحوال أي قيمة بل ستؤدي الى ضياع بعض وقت الباحث في قراءتها .

٧ - الصحائف التي تعاد الى الهيئة المشرفة على البحث تكون في أغلب الحالات متحيزة وغير ممثلة للمجتمع موضوع البحث خصوصا اذا كانت هناك فوارق ملموسة بين افراده وكان بعضهم يهتمون بموضوع البحث أكثر من البعض الآخر ويرغبون في أن تكون نتائج البحث مؤيدة لوجهة نظرهم . ولعل ذلك كان السبب في فشل الاستقصاء الذي أجراه معهد جالوب بالولايات المتحدة للتنبؤ بنتيجة انتخابات رئاسة الجمهورية

فى سنة ١٩٤٨ ، فمن المحتمل أن مؤيدى ترومان كانوا واثقين من نجاحه فلم يهتموا
بارسال آرائهم ، بينما كان أنصار ديوى معارضين لسياسة ترومان بل
وساخطين عليها ، لهذا كانوا يهتمون بكل ما من شأنه اظهر رجاحة كفتهم
وتفوقهم عليه فأرسلوا ردودهم وبذلك جاءت نتيجة الاستفتاء فى صالحهم
خلالما للحقيقة التى ظهرت بعد الانتخابات .

وهناك بعض الاساليب والوسائل التى تؤدى الى التقليل من أثر العيوب
السابقة . ون أهم هذه الاساليب عرض الفكرة الاساسية من البحث عرضا
جذابا مع توضيح الفوائد العلمية والعملية لنتائجه وتضمن ذلك فى
خطاب رقيق موجه الى افراد البحث لكسب تأييدهم وضمان عنايتهم بملء
الصحيفة وردها . ولتسهيل مهمتهم اذا طلب منهم اعادة الصحيفة بالبريد
يستحسن أن يرسل الى كل منهم مع صحيفة الاستبيان ظرف عليه طابع
البريد وعنوان الهيئة القائمة بالبحث .

تصميم الاستمارة

بعد اختيار نوع الاستمارة المناسبة لموضوع البحث ولحالة الأفراد الذين ستجمع منهم البيانات ، تكون الخطوة التالية هي تصميم هذه الاستمارة . وحتى يمكن الاطئنان الى قيمة النتائج التي سنحصل عليها من البيانات المعطاة بالاستمارة يكون من الواجب بذل العناية الزائدة عند اعدادها وذلك باتباع عدة قواعد أساسية . وتكاد تكون هذه القواعد واحدة بالنسبة للنوعين الرئيسيين للاستمارات الاحصائية وهما كشف البحث وصحيفة الاستبيان . وسوف نشير الى ما قد يكون هناك من اختلافات في قواعد تصميم احدهما عن الاخرى . وأهم القواعد الواجب اتباعها عند تصميم الاستمارة الاحصائية ما يلي :

(أولا) من حيث الاسئلة التي تشتمل عليها الاستمارة :

يميل الباحث في الغالب الى اضافة كل سؤال يرى انه قد تكون له أهمية أو فائدة . ولكن يجب تجنب مثل هذا الاتجاه خصوصا اذا زاد عدد أفراد البحث زيادة كبيرة ، لان كل سؤال يضاف في مثل هذه الحالة يكلف الباحث نفقات ومجهودات كبيرة في جميع مراحل البحث ، كما أن كثرة عدد الاسئلة قد يؤدي الى عدم الحصول على اجابات كاملة من جميع أفراد البحث .

وتحديد اسئلة الاستمارة يجب أن تكون لدى الباحث فكرة واضحة عن فائدة البيانات التي سيحصل عليها من كل سؤال يرى اضافته الى الاستمارة ، والى أي درجة ستحقق هذه البيانات الغرض من البحث . واذا تبين أن الفائدة من سؤال ما لا تتناسب مع الزيادة في التكاليف الناشئة من اضافته الى الاستمارة وجب اهماله .

ولكى يتأكد الباحث من أن الاستمارة ستكون شاملة لجميع البيانات اللازمة لتحقيق أغراض البحث ، يكون من المفيد اعداد مجموعة من الجداول الاحصائية قبل تصميم الاستمارة بحيث اذا ملئت هذه الجداول ثم حلت بياناتها احصائيا أمكن الوصول الى النتائج التي يهدف اليها الباحث . ويطلق على هذا النوع من الجداول اسم « الجداول الخيالية Ghost tables » وعلى ضوءها يمكن تحديد وصياغة الاسئلة اللازمة للبحث واستبعاد ما عداها .

(ثانياً) من حيث صياغة الاسئلة :

١ - يجب أن تكون الاسئلة واضحة وسهلة الفهم والا يكون لكل منها أكثر من معنى واحد بالنسبة لجميع أفراد البحث مهما اختلفت مداركهم وثقافتهم فاذا تعذر ذلك وجب وضع التعليمات التي توضح المعاني المقصودة فمثلاً عند السؤال عن عدد أفراد الأسرة يكون من الواجب شرح المقصود من كلمة « أسرة » إذ أنها لا تحمل نفس المعنى بالنسبة لجميع الأشخاص ، فقد يفهمها البعض على أنها المجموعة المكونة من الزوج وزوجته وأولادهما ، وقد يضيف البعض الى هذا المعنى شرط الإقامة في مسكن واحد وبذلك يستبعد الأولاد غير المقيمين مع الأسرة . وقد يفهمها بعض الأفراد على أنها جميع الأقارب المقيمين في معيشة واحدة ، وقد يكون معناها جميع الأشخاص المقيمين في معيشة واحدة بغض النظر عن صلة القرابة .

٢ - ومن الواجب في كشف البحث أن تكتب التعليمات في صفحة (أو أكثر) منفصلة عن الكشف ، وتشرح هذه التعليمات لكل شخص سيقوم بجمع البيانات ويعطى نسخة منها للرجوع اليها عند الحاجة . أما في حالة صحيفة الاستبيان فيجب الابتعاد ما أمكن عن الاسئلة والكلمات التي تحتاج الى شرح لبيان معانيها ، وإذا احتاج الأمر الى وضع تعليمات فيجب أن تكون في غاية الاختصار والوضوح ، ويستحسن أن ترفق مع السؤال الموضوعية من أجله وأن تكتب بحروف أصغر وألا توضح جميع التعليمات في نهاية الصحيفة ولا في صحيفة منفصلة .

٣ - يجب على الباحث أن يحاول صياغة الاسئلة بحيث تكون الاجابة عليها بكلمة « نعم » أو « لا » أو بعدد . كما يجب حصر جميع الاجابات المحتملة على كل سؤال كلما أمكن ، وبذلك تكون مهمة الشخص الذي سيقوم بملء الاستمارة هي مجرد وضع علامة أمام الاجابة المناسبة . فمثلاً في حالة السؤال عن الحالة الزوجية يطلب وضع علامة أمام إحدى الكلمات التالية :

لم يتزوج . . . متزوج . . . مطلق . . . أرمل . . .

ومن مزايا هذه الطريقة بالاضافة الى سهولة تسجيل الاجابة هي أنها تساعد على تحديد المعنى المقصود من السؤال وبذلك تكون الاجابات موحدة متجانسة واضحة المعنى .

٤ - يجب الابتعاد عن المقاييس الكيفية كلما أمكن استخدام مقاييس كمية وذلك لان الاولى فى الغالب شخصية أو ذاتية أى تتوقف على تقدير الشخص الذى يملأ الاستمارة . أما الثانية فموضوعية وبذلك لا تختلف من شخص الى آخر بالنسبة لنفس الظاهرة . فمثلا لا يجوز وصف الشارع بأنه واسع أو متوسط الاتساع أو ضيق لان هذه الكلمات قد لا تعنى نفس الشئ بالنسبة لاشخاص مختلفين . أما اذا قيس عرض الشارع بالامتار فان ذلك يعطى الصورة الحقيقية لاتساع الشارع كما يمكن مقارنته بالشوارع الأخرى بمنتهى الدقة . كذلك حالة الاضاءة داخل المنازل لا يجوز مطلقا وصفها بأنها جيدة أو متوسط أو رديئة بل يكون من الأفضل أن تقسم مصادر الضوء الى طبيعية وصناعية . وفى الحالة الاولى تذكر مواقع النوافذ ومساحاتها ومساحات الحجرات المختلفة ، أما فى الحالة الثانية فتقسم المصادر الى أنواعها المختلفة مثل مصباح الغاز أو المصباح الكهربائى وغير ذلك مع ذكر قوة كل منها .

٥ - يجب تجنب الاسئلة التى تتطلب من أفراد البحث القيام بعملیات حسابية مثل السؤال عن نصيب كل شخص فى الأسرة من جملة الدخل ، بل يجب السؤال عن مصادر الدخل المختلفة للأسرة وعن عدد أفرادها ، وبعملية تقسمة بسيطة يمكن الحصول على البيان المطلوب .

٦ - من المستحسن تكرار بعض الاسئلة بصيغ مختلفة حتى يمكن التأكد من صحة الاجابات ، وبذلك يطمئن الباحث الى عدم وجود أخطاء متعمدة أو غير مقصودة . فمثلا يمكن التأكد من صحة الاجابة على سؤال خاص بالسن اذا وضع سؤال آخر عن تاريخ الاقتراع للجندية مثلا ، أو عن السن وقت الزواج ومدة الحياة الزوجية .

٧ - يستحسن أن تكون لكل سؤال اجابة واحدة بالنسبة للشخص الواحد خصوصا اذا كان البحث يستدعى استخدام الآلات الاحصائية . فمثلا السؤال عن امتلاك راديو أو تليفون أو سيارة يستحسن أن يقسم الى ثلاثة أسئلة لانه من الجائز وجود أشخاص يمتلكونها جميعا وبذلك تكون الاجابة على كل سؤال من الثلاثة هى كلمة « نعم » أو « لا » .

٨ - يجب عدم ادماج سؤالين أو أكثر فى سؤال واحد . فمثلا لا يصح توجيه سؤال بهذه الطريقة : هل أنت عضو بأحد النوادي الرياضية ؟ وما هى الرياضية التى تمارسها ؟ بل يجب أن يقسم هذا السؤال الى شطرين فيصبح سؤالين تكون الاجابة على اولهما بنعم أو لا ، أما الثانى فتكتب أمامه جميع أنواع الرياضة المختلفة ليضع المجيب علامة على النوع والانواع التى يمارسها .

٩ - يجب عدم توجيه أسئلة مخرجة في موضوعات شخصية حساسة خصوصا عند استخدام كشف البحث لان ذلك يؤدي في الغالب الى غضب أفراد البحث وعدم الاجابة على الاسئلة .

١٠ - لابد من تجنب الاسئلة التي تتيح الفرصة للتحيز الشخصي عند الاجابة عليها . فمثلا لا يجوز توجيه مثل هذا السؤال : « هل أنت متدين ؟ » لانه ليس من المنتظر أن تكون الاجابة بالنفي . وللوصول الى الهدف المنشود يمكن استبدال هذا السؤال ببعض أسئلة عن المواظبة على الصلاة والصيام واتباع ما يأمر به الدين وتجنب ما ينهى عنه .

١١ - لابد من الابتعاد عن الاسئلة الايحائية أي التي توحى باجابة معينة ، وهذه الاسئلة في الغالب توضع بواسطة باحث متحيز لفكرة معينة ويريد اثبات صحتها ومن الامثلة على ذلك : « هل تغيب بسبب المرض ؟ » او « هل تأخرت بسبب سوء المواصلات ؟ » « هل سرقت لشعورك بالجوع ؟ » . والاجابة على مثل هذه الاسئلة ستكون في الغالب بالايجاب .

(ثالثا) شكل الاستمارة وترتيب الاسئلة بها :

١ - يجب أن يكون حجم الاستمارة مناسباً ونوع الورق مقبولا والطباعة جيدة حتى يسهل ملؤها ولا تكون منقره . وإذا زاد عدد الاسئلة فلا مانع من عمل الاستمارة على شكل كراسة مكونة من عدة صفحات . وإذا استدعى الامر ثنى الاستمارة فيجب ان يكون ذلك في أماكن غير مخصصة للاجابة حتى لا تضيع معالمها .

٢ - يجب أن يكون للاستمارة عنوان موجز واضح يبين الغرض من البحث .

٣ - يجب أن يذكر بمكان واضح من صحيفة الاستبيان أن جميع البيانات ستكون سرية وأنه لن يسمح لاحد بالاطلاع عليها أو اذاعتها ولن تستخدم الا لغراض البحث . ومما يؤكد هذا المعنى هو عدم المطالبة بذكر أي أسماء بالصحيفة سواء للشخص الذي يملؤها أو لأفراد أسرته . وإذا اطمأن أفراد البحث الى الاحتفاظ بسرية ما يدلون به من بيانات فلا شك أن هذه البيانات ستكون أقرب الى الدقة وأدعى الى الثقة بها .

٤ - يجب ترتيب الاسئلة بالاستمارة ترتيبا منطقيا يراعى فيسلة التسلسل والعلاقات أو أوجه الشبه بينها . ويجب تقسيم الاسئلة

الى مجموعات متجانسة متناسقة توضع لها عناوين فرعية اذا كان البحث متشعبا ويشمل أكثر من ظاهرة واحدة . كما يجب البدء بالاسئلة السهلة المباشرة (التقليدية) التي لا تحتاج الى عناء او تفكير (مثل الجنس والديانة وما الى ذلك) ثم تتبعها الاسئلة التي قد تتطلب بعض الجهد .

٥ - يجب ان تعطى الاسئلة أرقاما مسلسلية حتى يمكن الاستدلال على أى سؤال بسهولة . ومن المفضل أن يوضع الدليل الرقمى (Code) لاجابات كل سؤال اذا كان فى النية استخدام الآلات الاحصائية .

٦ - يجب أن يخصص أمام كل سؤال المكان الكافى للاجابة عليه .

٧ - يستحسن عدم كتابة أكثر من سؤال واحد على كل سطر .

٨ - قد تكون الاستمارة خاصة بأكثر من شخص واحد ، وفى هذه الحالة يجب عدم تكرار الاسئلة بالنسبة لكل واحد منهم ، بل يجب الاستعاضة عن الاسئلة بجدول مقسم الى عدة أعمدة يخصص أولها للاسماء أو درجة القرابة لرب الاسرة (صاحب الاستمارة) أو مجرد أرقام مسلسلة يدل كل منها على شخص معين ، ويخصص كل عمود من الأعمدة الباقية للاجابات على أحد الاسئلة .

(رابعا) تجربة الاستمارة :

قبل أن يطبع العدد اللازم من استمارات البحث يكون من الواجب اختبار صلاحية الاستمارة التى تمت صياغتها وذلك بالقيام ببحث تجريبى تجمع فيه البيانات من عدد محدود من أفراد المجتمع الاصلى لموضوع الدراسة . وعلى ضوء هذه التجربة يمكن ادخال التعديلات والتحسينات على الاستمارة اذا لزم الامر ، بل وقد يخرج الباحث من ذلك بفكرة جديدة لها قيمتها أو اتجاه لم يخطر بباله من قبل ويكون له أثر فى تغيير مجرى البحث أو على الأقل اضافة بعض الاسئلة على الاستمارة أو استبعاد بعض أسئلتها .

ومهما كانت خبرة الباحث واسعة بالنسبة لموضوع البحث ولقواعد تصميم الاستمارات فإنه فى أغلب الاحوال لن يستطيع التنبؤ بما سيلاقيه أفراد البحث من صعوبات فى فهم الاسئلة والاجابة عليها .

لهذا تجب زيادة الاهتمام بهذه المرحلة (تجربة الاستمارة) لانها تقلل احتمال الخطأ وتساعد فى الحصول على بيانات دقيقة وبذلك تزداد الثقة فى النتائج النهائية للبحث .

٤ - المقابلة

المقابلة وسيلة هامة من وسائل دراسة الشخصية وهي ن الاساليب التي تخدم أغراضا كثيرة في الطب والصحافة وإدارة الأعمال والاختيار المهني - ولها أهميتها الخاصة بالنسبة لعالم النفس الاكلينكي حيث توصله الى المعلومات التشخيصية عن الحالة ، والمقابلة تحقق غايات قد لا تصل اليها من خلال الاختبارات - فهي لقضاء وجهها لوجه مع المفحوص - فصورة الاسئلة والاجابة عليها والمصاحبات للاجابة لها دلالة لدى عالم النفس الاكلينكي - وهي كأسلوب بحث تتضمن التبادل اللفظي وجهها لوجه وهذا قد يصل الفاحص للدوافع والمشاعر والسلوك الذي يهدف الوصول اليه .

والمقابلة أسلوب مرن في الوصول للمعلومات عن العميل وهي ليست كغيرها من الاساليب فالمقابل قد يغير أسئلة أو قد يؤجلها الى مواقف معينة حتى لا تثير المقاومة لدى المفحوص والمقابل قد يلاحظ سلوك المفحوص ويسجله اذا كان وجوده يستثير مقاومة العميل أيضا - والمقابلة تتيح للمقابل أن يلاحظ المصاحبات الفسيولوجية عند الاجابة على الاسئلة وايضا دلالاته في دراسته الشخصية .

« أنواع المقابلات »

يتوقف نوع المقابلة على الهدف منها - على تفضيل القائم بها - ولها أسماء كثيرة حسب مجالات البحوث التي تطبق فيها - وهذه بعض هذه الأنواع :

١ - **المقابلة غير المقتنة** : هي أقرب الى الحادثة العارضية بين شخصين وتستخدم عادة في مقابلة اختيار الموظفين حيث يسمح للمقابل أن يسير في اتجاهات مختلفة تتوقف الى حد ما على طالب الوظيفة ، ولانها غير محددة سلفا تكون أقرب الى الطبيعية وبهذا يجعل المتقدم للوظيفة على طبيعته وغير متكلف في الاجابة ، ومتسع الوقت وجذب أطراف الحديث تعطى للقائم بالمقابلة توصية الوصول والكشف عن جوانب قد تكون غاية في الاهمية في الكشف عن شخصية الفرد ورغم مزاياها الا أن لها مساوئها وهي :

١ - أن الموقف يختلف من شخص لآخر فليس هناك موقف واحد بالنسبة لشخصين وهذا يشكل صعوبة المقارنة بين شخصين متقدمين لعمل ما .

٢ - أن حرية المفحوص في توجيه الموضوعات قد تمكنه إذا رغب في التركيز في حديثه على نواحي القوة في شخصيته وإبعاد القائم بالمقابلة عن مواطن ضعف عنده .

٣ - **المقابلة المقننة** : هذا القدر من القضيتين متغير ففي الحالات المتزمته تظل الاسئلة بين الفاحص والمفحوص هي هي ، وفي حالات أكثر تحررا يعطى الفرد حرية ادخال بعض الاسئلة ويمكن استخدام صورا مقننة لتسجيل اجابات المفحوصين ، وملاحظات القائم بالمقابلة على سلوكهم . ومزايا المقابلة المقننة هي عيوب غير المقننة والعكس صحيح ، وفي النوعين على الشخص أن يدرك أنه في موقف مقابلة - وفي المقابلة المقننة فلانها تقتصر على أسئلة معينة فقد تغفل جوانب من سمات الشخصية لا تشملها الاسئلة .

٤ - **مقابلة « المواقف الصاعقة »** : والمقصود بهذا النوع معرفة الى أي حد يستطيع المفحوص أن يضبط زمام نفسه ، أو يتماسك نفسه عندما يستثار انفعاليا ، وسرعته في استعادة توازنه بعد ازالة الضغوط عليه ، وفي الحالات النمطية من هذا النوع تتم المقابلة بحضور هيئة من ٣ أو أربعة أشخاص ملاحظين غير ظاهرين يسجلان الملاحظات والاقوال التي يقولها المفحوص ، وتبدأ المقابلة بمحادثة عادية لطيفة كأن يطلب من المفحوص أن يجيب على اختبار أمام الهيئة والاختبار يمل يزداد تعقيدا شيئا فشيئا ، وعند نهاية الاختبار نخبر المفحوص بدرجته في الاختبار (غير الحقيقية ، وتكون منخفضة أو سرعان ما يتحول الوقف الى موقف يوحي بعدم التقدير وقد تصور تعليقات تشير الى عدم صلاحيته وامكان استبعاده .

ثم يعاد اجراء الاختبار ، وفي هذه الحالة نوجه الى المفحوص صدمات كهربائية أو مشتتات الانتباه وفي النهاية يوجه اليه الشفاء والطمأنينة ويطلب منه أن يسترجع أي تعليقات أو أسئلة سبق أن وجهت اليه ، فهذه طريقة لاعطاء اختيار تذكر ، وبعد صرف المفحوص توضع درجته أو التقديرات الخاصة بالسمات المختلفة لديه وما أمكنه تذكرا من تعليقات وأقوال أو أسئلة تحت ظروف الاختبار المختلفة .

٣ - **المقابلة المجهدة** : هي مقابلة تطول وتجرى في جلسة متصلة يتناوب القيام بها أشخاص عديدون يتحدثون مع الشخص دون فرصة راحة ، والهدف هنا هو تحطيم معنويات الشخص وأساليب دفاعاته وكشف تناقضاته أو عدم ثبات أقواله أو الرؤية من ثغايا الواجهة التي قد يغطي

بها نفسه في البداية ، وهذه المقابلات تستخدم في تحقیقات البولیس — ومع من يقومون بأعمال تحتاج الى صبر مثل الجواسیس المجندين .

رغم اختلاف المقابلات كما قلنا وقلة أهميتها اذا قیست بأساليب الدراسة الدقیقة والتجرب العلمی الا أن لها مساویء فهي مفبدة فی دراسة أغراض كثيرة فی الشخصية مثل موقف التوظيف فبالمقابلة تشعر الشخص بالاهتمام به كما تعطى القائم بها انطباعات عن الشخص فالمظهر والصوت مما یصعب الوصول الیه بدون المقابلة .

والمقابلة قد تخدع مثلا ظهور الشخص انفعالی فی موقف المقابلة ولم یکن انفعالی فی الواقع والعکس . . قد یظهر الشخص علی حقیقته صحیحة أو خاطئة — واذا كانت تکشف عن سوء التوافق الانفعالی للفرد امام المقابل فهو سوء توافق یوقفی ویكون تقییم الحكم علی أساسه كما یقول (سیموندر) تقییم لا یوثق به .

* * *

الفصل السابع

الإجراءات غير الدخيلة

تمهيد :

باستثناء منهج المشاركة الكاملة ، فإن كافة مناهج جمع البيانات حتى الآن تأخذ مكانها إما في قاعدة مستنبطة أو طبيعية بحيث « يدرك » الأفراد الخاضعين للبحث أنهم فيها بمثابة موضوعات للبحث . وهذا الأمر ، كما تحفظنا سابقا ، قد يقضى الى حدوث أخطاء . والفصل الراهن يلفت الانتباه الى البيانات غير الدخيلة ، أى تلك المعلومات التى تم الحصول عليها باستخدام مناهج تستبعد الباحث مباشرة من أولئك الذين يخضعون للبحث . وهؤلاء الآخرون « لا » يدركون أنهم هم موضوع البحث ، وبالتالي يمكن تجنب حدوث أنماط معينة من الأخطاء . ولكن من الواضح ، أن المناهج غير الدخيلة ليست بدون حدود تلازمها . فلا يوجد مناهج لجمع البيانات دون حدود لها ، ويترتب على ذلك أن الحاجة تستدعى دائما استخدام أكثر من منهج واحد لجمع البيانات . ولهذا ، فإن المقابلات يمكن أن تستكمل بمناهج لها حدود منهجية مختلفة ، ومثل ذلك ، المشاهدة النسقية أو الإجراءات غير الدخيلة .

في القسم الأول من هذا الفصل ، نناقش الأنماط الرئيسية من الأخطاء التى قد تنتج عن المناهج الدخيلة مثل المقابلات والاستبانات ، كذلك نقوم بتعريف ومناقشة المقصد من الإجراءات غير الدخيلة . بعد ذلك نقوم باستعراض للأنواع الجديدة من هذه الإجراءات غير الدخيلة : ترسيم الآثار المادية ، المشاهدة البسيطة ، السجلات الدفترية الخاصة والعامة . أما في القسم الأخير فنقوم بفحص لتحليل المضمون كمنهج للتحليل النسقى للبيانات التى تم الحصول عليها من السجلات والوثائق الدفترية .

مصادر الخطأ :

ليس ثمة منهج لجمع البيانات يشوبه التكامل . فكل منهج له ميزات معينة ولكن له أيضا حدود تلازمه .

وبالنسبة للمناهج الدخيلة التي ناقشناها في الفصول السابقة هناك أربعة أنواع رئيسية من الأخطاء قد تنتج عن الفرد الخاضع للبحث :

١ - تأثير حيوان التجارب .

٢ - اختيار الدور .

٣ - القياس كعامل متغير .

٤ - وضع الاستجابة .

تأثير حيوان التجارب : وهذا النوع من التأثير يشير الى الحقيقة التالية :

أن عملية القياس المستخدمة في التجربة قد تؤثر هي نفسها النتيجة المحصلة . فإذا ما شعر الناس بأنهم « حيوانات للتجارب أو إذا ما شعروا » بأنهم خاضعين لـ « اختبار » وعليهم أن يظهروا انطباعا جيدا ، أو إذا ما كان المنهج المستخدم لجمع البيانات يوحى باستجابات أو يستحث توقعات من الاهتمام لم يشعر به الموضوع من قبل ، فإن عملية القياس قد تفسد وتشوه نتائج التجربة .

اختيار الدور : اختيار الدور هو دلالة على تلك الأنشطة التي تنتج عن السمات المطلوبة من حالات التجربة . وعلى حسب ما جاء في المناقشة أن الأفراد يميلون نحو اختيار أدوار متخصصة أثناء مشاهدتهم . وهذه الأدوار ، بدورها ، قد لا تكون هي الأدوار التي ينهض بها الأفراد موضع البحث نمطيا .

القياس كعامل متغير . القياس كعامل متغير يشير الى إمكانية أن تكون عملية القياس ذاتها هي التي قد تحدث على حدوث التغيير في الظاهرة التي يتم دراستها . فمثلا ، البحث في مجال اختبار الذكاء قد يبين بشكل متكرر أن ما يتم الحصول عليه من قدرات المرور من الاختبار يمكن إرجاعه الى الخبرة المكتسبة من الاختبارات التي تم إجراؤها من قبل حتى ولو لم تكن هناك معرفة بالنتائج .

وضع الاستجابة . كما جاء في المناقشة ، أن هناك سبيل عديدة يمكن أن يدخل بها عامل التحيز في مجال البيانات . فاولا ، هناك النزعة عند المستجيبين لكي يصادقوا على عبارة ما بطريقة متكررة من حين لآخر عن أن يختلفوا مع نقيضها ، مما يتولد عن ذلك مصدر للخطأ يعرف باسم « وضع الأذعان للاستجابة » . ثانيا ، أن صياغة

كلمات الاسئلة قد تحدث نوعاً من التحيز ، وثالثاً ، ان ترتيب الاسئلة قد يحدث تحيزاً في الاستجابة . وعلى الرغم من أننا قمنا بمناقشة المناهج حتى نقلل الى ادنى حد هذه المصادر المحتملة للخطأ ، الا انها واردة دائماً وقد يؤدي الى حصر النتائج .

بالاضافة الى ما قد ينتج من أخطاء عن طريق الافراد موضع البحث ، هناك أخطاء أخرى قد تحدث من الباحث نفسه . ومن هذه الأخطاء ، هناك ثلاثة أنواع رئيسية هي :

١ - تأثير المستجوب .

٢ - التغيير في أداة البحث .

٣ - القيود السكانية .

تأثير المستجوب : ان التأثير الناجم عن شخص المستجوب يشير الى فكرة أن الصفات الخاصة بشخص المستجوب قد تلقى بتأثيرها على اجابات المستجيبين . فبعض الصفات الخاصة بسمات المستجوبين مثل العمر ، أو الجنس ، أو السن هي صفات يمكن ضبطها بسهولة ، وهناك صفات أخرى مثل السلوك غير الشفهى أو وضع الدور نفسه فهي اقل سهولة في معالجتها وقد ينتج عنها التحيز .

التغيير في أداة البحث : ان الشخص الذى يعقد الاستجواب او يقوم بالتجربة قد يحقق خطأ في البيانات نتيجة للتغيرات في مهاراته ، أو مواقفه ، أو ادراكاته فـ « المستجوب مثله مثل الميزان الذى يصيبه الوهن نتيجة الاستعمال ، ويعطى « وزناً » أكبر في المرة الثانية ، قد يعطى قياسات تختلف باختلاف المرات . فمهارته قد ترتفع ، وقد يكون أكثر قدرة على انشاء علاقة وفارق ووائم . ربما يكون قد تعلم اللغة الضرورية للمخاطبة . وربما يصيبه التكاسل أو يفتابه السأم ... » .

القيود السكانية : القيد السكانى ينجم عن الحقيقة بأن أى منهج معين لجمع البيانات يضع تعريفاً للحدود السكانية التى يمكن دراستها ، فمثلاً ، من لا يعرفون القراءة والكتابة من الناس يتم استبعادهم من السكان الذين يخضعون للدراسة عن طريق الاسئلة البريدية .

الاجراءات غير الدخيلة : الفرض والتعريف :

ان الأخطاء « المعروف » أنها اما ناجمة عن الافراد الخاضعين للبحث واما عن الباحث نفسه ، من الممكن ، الى حد ما ، التقليل منها الى

ادنى حد باستخدام خطة البحث الملائمة ، واجراءات القياس الصحيحة التى يعتمد عليها ، وتكرار التجربة . ومع ذلك ، فان هذه الاشياء لا تعطى ضمانا مطلقا بأنه يمكن التخلص من جميع الاخطاء . ولكى يختبر الانسان صحة نتائجها ، يستطيع أن يستخدم القياسات غير الدخيلة . . وهذا النوع يستخدم أيضا ، كما سنرى فى الاجزاء التالية ، باعتباره منهجا اوليا لجمع المعلومات بالنسبة لبعض أغراض البحث المحددة .

والاجراء غير الدخيل هو أى نهج لجمع البيانات يستبعد الباحث مباشرة من مجموعة التفاعلات ، أو الاحداث ، أو السلوك الخاضعة للبحث . ومثال ذلك ، وثائق المحفوظات العامة . هذه الوثائق تمثل اجراءا غير دخيل لأن الظروف المؤدية الى وجودها لم تتأثر بتدخل أحد من الباحثين . فالاجراءات غير الدخيلة تتفادى جانب الفساد الذى قد ينشأ عندما يواجه الباحثون والمشاركون فى البحث بعضهم البعض فى الحالات التى يتم فيها جمع البيانات . وبالاجراءات غير الدخيلة ، فان الفرد « لا يدرك أنه موضع الاختبار ، كما أن الخطر لن يكون كبيرا فى أن فعل القياس نفسه سوف يخدم كقوة دافعة للتغيير فى السلوك أو يظهر أداء الدور الذى يحصر البيانات » . وهذه الاجراءات يمتد مجالها من المحفوظات العامة والخاصة الى المشاهدات البسيطة لسلوك الناس فى حالة العمل أو اللهو ، ومن تحليل الملامح السلبيعية الى المشاهدات المستنبطة القائمة على المعدة الميكانيكية .

الآثار المادية :

ان الآثار المادية والدلائل التى تركها شعب ما خلفه تتولد دون معرفة منتجها باستخدام الباحثين لها فى المستقبل . ويوجبن ويب ومن شاركوها فى التأليف يقومون بالتمييز بين مرتبتين واسعين من الدلائل الطبيعية : اجراءات النحر واجراءات التراكم . و « اجراءات النحر » هى البقايا الطبيعية المتخلقة عن النشاط الذى قام به شعب ما والتى اكتست بها اشياء معينة بطريقة انتقائية . ومن أمثلة ذلك ، ان الشئ الدارج عن وجود الكتب بالمكتبات هو مؤشر يدل على مدى انتشارها ، كما أن عدد الاميال التى يقطعها ضباط الشرطة بسيارات الدورية هى قياس لما يقومون به من نشاط يومى . وبهذا ، يستطيع الانسان أن يختبر صحة التقارير الشفهية التى يتقدم بها ضباط الشرطة عن نشاطاتهم اليومية بمراجعة عدد الاميال التى قطعوها بسياراتهم .

أما « اجراءات التراكم » فهى تشكل ما يترسب عن شعب ما من المواد ، وفى هذه الحالة ، يقوم الباحث بفحص هذه البقايا التى خلفها الناس وتوحى بسلوك ما . فمثلا ، يرى نورمان دينزير أن ما يتجمع من الخطابات الفرامية

في سلة المهملات يستخدم يقياس يدل على اضطراب نماذج التفاعل . كما أن صامويل والاس يرى أن موظفي الفندق يقيمون علاقة شخص ما بالسلطات الشرعية بعدد الأشياء التي يتركها وراءه . أيضا ، الأوضاع التي توجد عليها المؤشرات الخاصة بأجهزة الراديو في السيارات يمكن أن تستخدم لتقدير مدى شعبية المحطات الإذاعية المختلفة ، وذلك بتسجيل وضع المؤشرات عندما تدخل السيارات في مجال الخدمة .

وعملية التحليل للآثار المادية تفرض صعوبات معينة عند جمع وتنسيق البيانات : فالزمن المطلوب لجمع البيانات وتنوعيتها يفرضان قيودا معينة . ومع ذلك ، فإن الشيء الأكثر أهمية ، هو الحقيقة بأن الباحث في كثير من الحالات يكون في وضع يفتقد فيه البيانات الكافية عن السكان والتي يستمد منها الآثار المادية ليقوم بعملية التعميم الصحيحة .

المشاهدات البسيطة :

المشاهدات البسيطة هي النوع الثاني الأساسي في الإجراءات غير الدخيلة . وهذه المشاهدات تتم في تلك الحالات « التي لا يكون لدى الباحث فيها أي وسيلة لضبط السلوك أو الدلالة موضع السؤال ، ويلعب فيها دورا غير ملحوظ ، يكون سلبيا وغير دخیل في حالة البحث » . وعلى الرغم من أن المشاهدات البسيطة في كافة جوانبها الأخرى تأخذ الوسيلة المنهجية التي تسير عليها المناهج الأخرى للمشاهدة ، بما في ذلك مشاهدة المشاركة ، إلا أن خصوصيتها ترجع إلى الحقيقة بأن الباحث لا يتدخل فيما ينتج من مادة . والمشاهدة البسيطة تنقسم إلى أربعة أنماط رئيسية : المشاهدة للجسم الخارجي والعلامات المادية ، تحليل الحركات المفجرة ، تحليل الموقع الجسدي ، ثم مشاهدة لغة السلوك . هذه الأنماط إلى حد ما تتفق والمؤشرات الخاصة بالسلوك التي تمت مناقشتها سابقا . إلا أن الاختلاف الأساسي فيمكن في مناهج المشاهدة وفي موضع الباحث في عملية تجميع البيانات .

المشاهدة للجسم الخارجي والعلامات المادية :

النمط الأول للمشاهدة البسيطة ، هو المشاهدة للجسم الخارجي والعلاقات المادية التي تكون بمثابة مؤشرات للسلوك أو المواقف . ومن أمثلة هذه العلامات الطواطم ، طرز الملابس ، أدوات الزينة كالمجوهرات ، وغيرها من أنماط المقتنيات . ولقد سجل جريجوري ستون في تقريره أنه عندما سئل أحد المستجيبين الذين قابلهم ما إذا كان يختار أن يرتدى أنواعا كثيرة أو أنواعا قليلة من الملابس عندما يكون في العمل ، كان رده ، « ارتداء الأنواع القليلة وذلك حتى تبدو بنفس المظهر كل يوم . وهكذا سوف يتعرف عليك الناس ، فهم يبحثون

عن نفس العلامة القديمة المميزة « . كذلك ، قام فيليبس بامدادنا بمؤشرات عديدة عن التغيرات التي حدثت في مدينة ميامي نتيجة لذلك السيل المتدفق من مئات الآلاف من الكوبيين . فبعد عامين من ثورة كاسترو ، شاهد المؤلف علامات الطرق باللغة المزدوجة ، وأسماء الأصعمة الخاصة بأمريكا اللاتينية في قوائم المطاعم ، الاذاعة ترسل موادها بالاسبانية ، والخدمات في أربعين كنيسة ميامي تتم بالاسبانية . في هذه الدراسة ، كانت العلامات الخارجية الظاهرة في الأماكن العامة بمثابة مؤشرات تدل على ما حدث من تغير اجتماعي .

تحليل الحركات المعبرة :

نوع آخر من المشاهدة البسيطة هو تحليل الحركات المعبرة . وفي هذا النوع تتركز بؤرة المشاهدة على الملامح الجسدية العديدة التي تعبر عن النفس كما تتركز على التفسيرات الخاصة بالتفاعلات الاجتماعية . مثال ذلك ، ما قام به جلندون شوبيرت ، في دراسته للمحكمة العليا ، وقد رأى أن الحسديت والايماءات ، والحركات التي يديها القضاة عند استماعهم للمناظرة الكلامية تعد بمثابة مصدر خصب للحصول على المعلومات لن يدرسوا المحاكم .

واحدى المشكلات التي تصاحب الاستقصاء لايماءات الوجه والجسد هو تقرير ما تتضمنه احدى الايماءات المعينة من معنى . فالابتسامة ، مثلا ، قد تعني الارتياح أو السعادة ، والتقطعية على الوجه قد تدل على الاستغراق في التفكير أو عدم الموافقة ، فتحدد معنى الايماءة لا بد أن يتم بالنسبة لكل من الشخص الذي يقوم بالتعبير عنها والشخص المتلقى لها . كما أن الموقف الذي يتم فيه ابداء الايماءة لا بد أيضا أن يؤخذ في الاعتبار . فالابتسام عند تشييع الجنائز قد يعنى شيئا يختلف تماما عن الابتسام في حفل للزواج .

تحليل الموقع الجسدي :

تحليل الموقع الجسدي هو السمط الثالث من المشاهدة البسيطة . والغرض الرئيسي من هذا الطراز من المشاهدة هو استقصاء الوسائل التي يستخدم بها الافراد أجسادهم في حيز اجتماعي ، وذلك بمناقشة بعض المؤشرات الخاصة بالسلوك الفراغي ، والتي ، رغم ذلك ، قد خضعت للبحث في أوضاع عملية . ان تحليل الموقع الجسدي يركز على السلوك الذي يتم دون تدخل الباحث في الظروف التي يستتبع فيها السلوك ، فبالنسبة للمراقبين للامور السياسية الداخلية في روسيا ، مثلا ، تعتبر المعلومات التي يحصلون عليها عند ترتيب المسؤولين الواقفين في الميدان الاحمر ومن يقف بعدد من في استعراضهم لاحتفالات أول مايو ، بمثابة دليل يسترشدون به في معرفة مدى الاستقرار أو التغير في صفوة السلطة . فغالب أحد السياسيين من الزعيم

يعد دليلا مباشرا على المكانة التي يحظى بها هذا السياسي ، فالوضع الذي يحتله الجسد يتم تفسيره على أنه عرض دال على غيره من السلوك الذي أعطى هذا السياسي مكانته في هذا الوضع .

كذلك الجلوس الاجتماعي من الممكن أن يستخدم كمؤشر يدل على تداخل العلاقات العنصرية . ففي دراستهم عن حالة الجلوس الاجتماعي ، استخدم كامبل وكرويسكال ووالاس جمع من السود والبيض كدلالة عن هذا الموقف :

حيث أن الجلوس في الفصل يعد اختياريا فإن درجة جلوس الزنوج والبيض كل منهم مقتصر على نفسه مقابل اختلاطهم ببعض عشوائيا يمكن أخذه كدليل مفترض على مدى قوة اصطباغ التعارف والصداقة والتفضيل باللون العنصري . وذلك مقابل توزيعهم دون النظر الى الاعتبارات العرقية العنصرية .

المشاهدة للغة السلوك :

ان المشاهدات الخاصة بلغة السلوك تمثل الشكل الرابع للمشاهدة البسيطة . والتحليل للغة غير الدخيلة يركز على عينات من الاحاديث والعلاقات الداخلية لنماذج الحديث بالنسبة لموقع وتصنيفات الاشخاص الحاضرين وبالنسبة لزمان اليوم . والتحليل يدمج الدراسة الخاصة بالمواقع الجسدية بالدراسة الخاصة بالحركات المعبرة .

وفي هذا الشأن قام جورج باثاس وجيمس هيفسليين بتفحص القواعد والتعريفات التي يستخدمها سائقوا سيارات الاجرة بعد أن حددوا نقاط التوصليل والركوب على أساس البلاغات التي يبعث بها الراسل . هذه البلاغات تم تحليلها فيما يختص بالمعلومات التي تتضمنها وفيما يختص بالفعل الذي قام به السائق .

وقد تم وضع كل بند من المعلومات في تصنيف خاص كانت تمثل اتجاهات فريدة بالنسبة لسائق السيارة . فمثلا ، اذا قيل للسائق « قد سيارتك واخرج » ، فلا بد له من أن يقوم بأكثر من مجرد القيادة . فالتعليمات التي تلقاها تتضمن الخروج بالسيارة ويبحث بنشاط عن الراكب في المكان الذي من المفروض أن يكون فيه .

مشكلات تتعلق بالمشاهدة البسيطة :

لقد أوضحنا من قبل ، أن الميزة الرئيسية للمشاهدة البسيطة هي في أن الباحث ليس له دور في بناء موقف المشاهدة وهو يبقى خارج المشاهدة بينما هو

يقوم بالمشاهدة . وهذا الوضع يقضى على الاخطاء التى كان من الممكن أن تنشأ عن الشيء موضع المشاهدة لو أن الامر قد تم بغير ذلك . ومع ذلك ، فإن المشاهدة البسيطة تكتنفها بعض المشكلات الخاصة . أولا : أن المشاهدات المسجلة قد لا تكون ممثلة لقطاع واسع من السكان ، وبهذا تحد من مجال النتائج . ثانيا : أن الخطأ قد ينتج عن قابلية الشخص الذى يقوم بالمشاهدة بإحداث الخطأ . والمشاهد قد يصبح أكثر يقظة بينما هو يتعلم المهمة التى يقوم بها ويصبح مستغرقا فيها . ثالثا : أن هناك ظواهر معينة فقط هى التى يمكن مشاهدتها . فإذا ما كان على المشاهد أن يبقى دون أن يكون موضع التتبع ، عندئذ ستكون الأوضاع الأكثر قابلية للمشاهدة البسيطة أوضاع عامة ، فالأوضاع الخاصة تكون غير قابلة للاقتراب منها بالمشاهدة البسيطة . رابعا : أن الكثير من البيانات التى يتم تجميعها عن طريق المشاهدة البسيطة لا يتولد عنها تفسيرات : « ان البيانات ... لا تعطى « سببا » ، ولكنها ببساطة تنشئ علاقة » . وهذا ، بدوره ، هو أحد أسباب استخدام المشاهدة البسيطة أساسا لاستكمال البيانات المجمعة بالمناهج الدخيلة .

السجلات الدفترية :

الشكل الاساسى الثالث من الاجراءات غير الدخيلة ، هو التحليل لسجلات المحفوظات العامة والخاصة . وهذه البيانات يتم تجميعها من مصادر عديدة تتمثل فى السجلات الاكتوارية ، السجلات السياسية والقضائية ، الوثائق الحكومية ، الوسائط الجمعية (وسائل الاعلام) ، والسجلات الخاصة مثل السير الذاتية ، اليوميات ، والرسائل . وبهذا يكون هناك قدر كبير من البيانات فى شكل سجلات دفترية عامة وخاصة ، متاحة أمام علماء الاجتماع . البعض من هذه السجلات تم تجميعه وتصنيفه خصيصا لأغراض البحث ، فى حين أن البعض الآخر تم اعداده ليكون تحت التداول العام .

السجلات العامة :

هناك أربعة أنواع رئيسية من السجلات العامة يمكن تمييزها ، النوع الاول ، هو السجلات الاكتوارية التى تتعلق بالقسمات الديموجرافية للسكان ويعمل على خدمتها دار المحفوظات . وهذه السجلات تتراوح ما بين الاحصائيات الخاصة بالمواليد والوفيات الى السجلات الخاصة بالزواج والطلاق . النوع الثانى ، هو السجلات السياسية والقضائية التى تضم احكام المحاكم ، نشاطات المشرعين ، الاقتراعات العامة ، القرارات الخاصة بالميزانية ، وما شابه . النوع الثالث ، هو الوثائق الحكومية وشبه الحكومية ، كالاحصائيات الخاصة بالجرائم ، والسجلات الخاصة ببرامج الرفاهية الاجتماعية ، والتقارير عن حالة الطقس . أما النوع الرابع ، فهو يشمل التقارير المختلفة ، ومقررات الاخبار ،

والمقالات الافتتاحية ، وغيرها من وسائل الاتصال التي تنتجها وسائل الاعلام .
ان كل نمط من هذه الانماط الاربعة يحتوى على المعلومات التي يكون قد تم
استخدامها لاغراض البحث العديدة والمتنوعة . وفي المناقشة التالية ،
استخدمنا نماذج من أمثلة البحث في العلوم الاجتماعية لاعطاء صورة توضيحية
الاستخدامات العديدة للسجلات الانثوية العامة .

السجلات الاكتوارية :

ان معظم المجتمعات تحتفظ لديها بسجلات دائمة عن المواليد والوفيات ،
وحالات الزواج والطلاق . ولقد قام علماء الاجتماع باستخدام مثل هذه البيانات
لكل من الاغراض الوصفية والتفسيرية . فمثلا ، جاء في تقارير ويب وآخرين ،
أن وينستون قام باستقصاء عملية التفضيل لانجاب الذكور في الاسر من الطبقات
العليا بفحصه لسجلات المواليد . وقام برصد نوع الجنس الخاص بكل طفل
في ترتيب المواليد لدى كل أسرة . ولقد تبين أن هناك تفضيل للذكور في حالة
ما اذا كانت نسبة الذكر — الانثى لآخر طفل يولد وتعتبرها الاسرة قد اكتملت
أكبر من تلك النسبة بالنسبة لجميع الاطفال في نفس الاسرة . ولقد مكنته
المعلومات الواردة في سجلات المواليد من فصل عينة من الوالدين من الطبقة العليا
لكي يختبر فرضيته النظرية .

كذلك ، قام راسل ميدلتون بفحص لمستويات الخصوبة وفقا لاجموعتين من
البيانات : القيم الخاصة بالخصوبة في مجلات الاسر المثالية ، والمستويات
الاكتوارية للخصوبة في ثلاث فقرات زمنية مختلفة . فبالنسبة للسنوات ١٩١٦ ،
١٩٣٦ ، ١٩٥٦ ، قام المؤلف بتقدير قيم الخصوبة برصده لحجم الاسر المثالية
في ثمان مجلات أمريكية . ولقد أوضحت المقارنة بالبيانات السكانية عن نفس
السنوات أن التغيرات في حجم الاسر المثالية كانت تتطابق بشكل وثيق مع
التغيرات في مستوى الخصوبة الحقيقي بالولايات المتحدة .

أما السجلات الخاصة بالوفيات ، فقد استخدمها لويد وارنر في دراسته
عن الوفيات ومظاهرها في إحدى المدن الأمريكية . قام وارنر بفحص السجلات
الرسمية للمدافن لكي يضع تاريخ للشخص المتوفى ، فوجد أن البناء الاجتماعي
للمدينة كان ينعكس في مساحة المدفن . فمثلا ، كان الاب المتوفى يدفن في أغلب
الاحيان في وسط المدفن الخاص بالاسرة ، كما أن الشواهد الحجرية للذكور أكبر
من تلك الخاصة بالاناث . أكثر من ذلك ، أن الاسرة التي تكون مكانتها
الاجتماعية قد ارتفعت تقوم بنقل مقابر أقاربها من المدافن ذات المنزل الأقل
الى أخرى ذات منزل أكبر .

السجلات السياسية والقضائية :

لقد تم استخدام الاحصاءات الخاصة بعمليات الاقتراع بدرجة واسعة لدراسة السلوك الانتخابي وكذلك نماذج المشرعين لعمليات التصويت . وهناك مجموعات مثل « عرض للانتخابات في العالم » ، « أمريكا في دوائر الاقتراع : دليل الاحصاءات الأمريكية للانتخابات الرئاسية ، ١٩٢٠ - ١٩٦٤ » توفّر بيانات مفيدة عن مثل هذه الأمور الانتخابية . (أنظر معهد البحوث الانتخابية ، عرض للانتخابات في العالم (لندن Diltanis Untversity Bookshopr

يطبع كل عامين) ، ريتشارد م . سكامون ، اعداد ، أمريكا في دوائر الاقتراع : دليل الاحصاءات الأمريكية للانتخابات الأمريكية ، ١٩٢٠ - ١٩٦٤ (بتسبرج : University of Pittsbrgh Press ١٩٦٥) . كذلك .

« التقويم الفصلى للكونجرس » ، الذى تقوافر به المعلومات الدورية عن نشاط الكونجرس الأمريكى منذ عام ١٩٤٧ ، وهو يضم البيانات التى تتعلق بالخلفيات المميزة لأعضاء الكونجرس ، والمعلومات الخاصة بالقرارات التشريعية الرئيسية ، والجداول الخاصة بقوائم الاقتراع ، ومسح للتطورات السياسية . أما تايلور وآخرين فى كتابهم « الدليل العالمى للمؤثرات الاجتماعية والسياسية » (١٩٧٢) ، فقد سجلوا تفحصهم للبيانات القومية التى تتعلق بـ ١٤٨ إجراء سياسى واجتماعى ، كالمشاركة الانتخابية ، وحساب عدد مرات التمرد فى المقاطعة سنويا ، وعدد مرات التغيير غير المنتظم للحكومة ، وعدم المساواة فى توزيع الدخل .

وفىما يتعلق بالخلفيات الاجتماعية للمشرعين وسلوكهم السياسى فمجال البحث فيها كبير وضخم هو أيضا . وربما كان الانحراف السياسى للمشرعين هو أكثر البنود انتشارا فى مجال البحث . وفى حوالى عام ١٩٤٩ ، قام ناثانيل جيج وبين شيمبرج بعملية قياس لـ « التقدمية » فى مجلس الشيوخ الأمريكى . فقام المؤلفان باستخراج عينات من اقتراعات الشيوخ على ثمانية عشر مشروعا لقانون ثم تم تقييمها لقياس مدى التقدمية فى هذه الاقتراعات ، فوجد أن (١) أعضاء المجلس الصغار السن ليسوا بأكثر تقدمية من الأعضاء كبار السن ، (٢) الأعضاء من ولاية واحدة لا يميلون للاقتراع بطريقة واحدة ، (٣) الاختلافات الإقليمية لها أهميتها فى تفسير نواحى الخلاف فى التصويت .

أما دانكان ماكربا فقد قام باختيار عينة من الاصوات التى لها موقفها الحاسم فى عملية الاقتراع وذلك بالاستعانة بقوائم التصويت المنشورة فى جريدة « الجمهورية الجديدة » New Republic ووكالة أنباء CIO . والافتراض الذى عمل على أساسه هو أن هذه المصادر لم تكن لتتشر سوى التقارير الخاصة بعمليات الاقتراع على القضايا التى تتناسب مع قرائنها من

الاحرار . ومن هذه المصادر ، حصل ماكريا على « مؤشر حر » يعتمد على اتجاه عملية التصويت .

أيضا قام ويليام ريكر ودونان نيمى باستخدام قوائم التصويت لبحث المسألة الخاصة بالتضايف الحزبى فى الكونجرس . أخذ المؤلفان الاصوات المدرجة فى سبع وثمانين قائمة تصويت ، ملاحظين ما اذا كان عضو الكونجرس .

١ — قام بالتصويت فى الجانب الرابع .

٢ — قام بالتصويت فى الجانب الخاسر .

٣ — لم يقم بالتصويت فى الوقت المناسب .

٤ — لم يقم بالتصويت فى الوقت غير المناسب . وكانت القوائم مصنفة الى موضوعات ، كما تم وضع مؤشر يدل على التضايف الحزبى .

أما السجل الخاص بالكونجرس فهو يتضمن المعلومات التى يمكن استخدامها لدراسة السلوك ليس فقط بالنسبة لاعضاء الكونجرس ولكن بالنسبة أيضا لمن هم خارج الكونجرس . ومثال ذلك ، أنه من الممارسات المعروفة فيما يتعلق بعضو الكونجرس انه يتم ادخال الاعمدة الصحفية التى تعكس وجهة نظر العضو أو العضوة فى هذا السجل . وفى دراسة للاعمدة السياسية ، استخدم ويب هذه البيانات لتقييم الافكار المحافظة — الليبرالية بين كتاب الاعمدة فى واشنطن .

وفىما يختص بأعضاء الكونجرس المستقلين فقد نالوا تقديرا ليبراليا — محافظا بتقييم سجل أصواتهم الذى قام بنشره جماعتين من المعارضين — الأمريكيون المحافظون للائحة الدستورية واللجنة الليبرالية فى مجال الفعل السياسى .

ولقد تم ترتيب كتاب الاعمدة فى قائمة النقط الخاسرة لاعضاء الكونجرس الذين وضعوا مقالاتهم فى السجل .

أما عمليات الاقتراع الخاصة بالهيئات القضائية فتتوافر بها بيانات تصلح لعدد من أغراض البحث . ولقد استخدم جلفندون شويرت التحليلات الاحصائية لسلوك عمليات التصويت السابقة التى قام بها قضاة المحكمة العليا بالولايات المتحدة للتنبؤ بمسلك عمليات التصويت المقبلة .

أما ايلواز سنايدر فقد استخدم سلوك عمليات الاقتراع السابقة فى دراسة

عن درجة عدم الثقة في النسق القضائي في الولايات المتحدة بأكمله . وكان أحد القياسات في هذا ، هو أن عدم الثقة هذه قد تحددت عمليا على أساس عدد المرات التي قامت فيها المحكمة العليا برد الاحكام التي أصدرتها المحاكم الاقل منها درجة .

وقد قام دين جاروس وروبرت مندلسون ببحث الافتراض بأن سلوك القضاة في اصدار الاحكام في محاكم الدرجة الاقل هو النتيجة المترتبة على القيام يلعب الدور القضائي - المهني . وقد درس المؤلفان الاحكام التي أصدرها ثلاثة من قضاة محكمة المرور في ديترويت خلال فترتين كل منهما لمدة أسبوع في صيف عام ١٩٦٦ . وتم تجميع المعلومات المتعلقة بجميع المحاكمات التي تمت خلال الفترتين ، ووجد أن المواقف الاجتماعية ، واعتبارات الدور المهني ، والقيم المجتمعية هي التي تحرك الدافع في سلوك القاضي .

الوثائق الحكومية :

لقد رأينا من قبل مدى فائدة التحليل للوثائق الحكومية مثل سجلات المواليد والوفيات . ولكن هناك وثائق حكومية وشبه حكومية أخرى من الممكن أن تخدم أيضا كمصدر للبيانات . لقد استخدم لومبروزو الوثائق الحكومية لدراسة مدى تأثير المناخ والوقت من السنة على عملية الخلق العلمي ، فقام بسحب عينة لاثنتان وخمسين كشفا في مجال الطبيعة ، والكيمياء ، والرياضيات ولاحظ زمن حدوثها . وقد بينت النتيجة أن اثنين وعشرون كشفا رئيسيا منهم قد حدثت خلال فصل الربيع ، وخمسة عشر في فصل الخريف ، وعشرة في الصيف ، وخمسة في الشتاء .

وكانت الميزانيات الخاصة بالمدن هي مصدر المعلومات لروبرت أنجل في بحثه عن النزاهة الاخلاقية للمدن الامريكية . فقد قام بوضع « مؤشر لجهد الرفاهية » ، بحساب وجه الانفاق المحلي لتحقيق الرفاهية بالنسبة للفرد ، ثم قام بربط هذا بـ « مؤشر الجريمة » الذي يعتمد على بيانات مكتب التحقيقات الفيدرالي لكي يحصل على « مؤشر النزاهة » . ومؤخرا تم استخدام هذه الميزانيات كمؤشر للالتزام بالسياسة . ولقد أوضح جانب الانفاق « ما يحصل عليه الشخص » من الاموال العامة ، كما أوضح جانب العائد « من هو الذي يدفع التكاليف » . فالعمليات الخاصة بالميزانية توفر ميكانيزما يتيح مراجعة البرامج الحكومية ، وتقدير تكلفتها ، وربطها بالمصادر التمويلية ، والاختبار من بين بدائل الانفاق ، وتقدير جهد التمويل الذي ستبذله الحكومة على هذه البرامج . وعندما قام وافر ، وديمبستر ، ووايلدافسكي بفحص الميزانية الفيدرالية في فترات متعاقبة استطاعوا أن يميزوا متغيرين يفسران الجزء الأكبر من المخصصات المالية في الميزانية في أي سنة :

١ — ان ما تطلبه الهيئة لسنة معينة هو نسبة مئوية ثابتة مما يخصصه الكونجرس لهذه الهيئة في السنة السابقة بالاضافة الى متغير جزافي لذلك العام .

٢ — ان ما يخصصه الكونجرس لاحدى الهيئات هو متوسط النسبة المئوية الثابتة لما تطلبه الهيئة في تلك السنة بالاضافة الى متغير يمثل انحرافا عن العلاقة الطبيعية بين الكونجرس والهيئة في السنة السابقة .

الوسائط الجمعية :

النمط الرابع من السجلات العامة هو الوسائط الجمعية . وهذه تعتبر اسهل المصادر المتاحة بالنسبة للبيانات الخاصة بعلم الاجتماع . وبناء على ذلك ، فان البحث الذى يستخدم المعلومات التى يتم الحصول عليها من الوسائط الجمعية يشكل حجما ضخما ، ولذلك فسوف نقتصر فى هذا الجزء على تقديم مثال واحد . (بالنسبة للدراسات الاخرى التى تستخدم الوسائط الجمعية كمصدر رئيسى للبيانات غير الدخيلة ، انظر يوجين . ج . ويب وآخرون ، « الاجراءات غير الدخيلة : بحيث غير ابتكارى فى العلوم الاجتماعية » (شيكاغو : Rand McNally ، ١٩٦٦) ، الفصل الثالث) .

اما اوسكار جراسكى ، فقد درس العلاقة بين الخلافة الادارية وما يعقبها من تغيير فى أداء الجماعة . ومن الصفحات الرياضية بالصحف استمد جراسكى بياناته عن مختلف فرق كرة القدم التى تمارس الاحتراف وكذلك عن التوقيعات الذى يتم فيه تغيير المدربين ومديرى الفرق . وقد وجد أن استبدال مدير الفريق يحدث اختلافا فى أداء هذا الفريق .

والوسائط الجمعية تقوم بتسجيل الاتصالات الشفهية بين الناس ، وقد تم تحليل هذه الاتصالات ، بدورها ، لاختبار مجموعة من الافتراضات المختلفة . ومع بداية القيام بتحليل المضمون ، فان البحث الذى يستخدم الوسائط الجمعية كمصدر اولى للمعلومات قد أسرع بخطاه كثيرا . فقد لاحظ اول هولستاى أنه « خلال العشرين عاما الاولى من هذا القرن ، كان متوسط الدراسات التى تقوم بتحليل المضمون يصل تقريبا الى ٢٥ دراسة تظهر كل عام . ولكن خلال العقود الثلاثة التالية ، ارتفع المعدل السنوى ليصل الى ٢٨٠ ، ٢٣٣ على التوالى ، ثم بحلول ١٩٥٠ — ١٩٥٨ ، وصل هذا الرقم مرة اخرى الى أكثر من الضعف حتى وصل الى ٩٣٣ . »

السجلات الخاصة :

بعكس السجلات العامة ، تعتبر السجلات الخاصة من الاشياء التى يصعب الحصول عليها . ومع ذلك ، فهى ذات قيمة عالية للباحث الذى يرغب فى الوصول الى رؤية نفاذة ، بتفقدده لمعرفة التعريف الخاص للفرد لموقف أو حادث ما .

والسجلات الخاصة تشمل السير الذاتية ، اليوميات ، الرسائل ، المقالات ، وما شابه . أما « التراجم » فهي تعتبر أكثر الانماط المستخدمة شيوعا ، حيث أنها تعكس تفسير المؤلف لتجاربه الشخصية . وتعتبر « اليوميات » أكثر تلقائية ، لان المؤلف ليس مقيد بـ المهمة — المواقف التي تضبط عملية تقديم التراجم . ولكن كلا التراجم واليوميات تتوجه ،بدأيا لشخص واحد — هو المؤلف . بينما الرسائل ، من ناحية أخرى ، لها طرفين مشتركين — الكاتب والمتلقى — وهى غالبا ما تعكس التفاعل بينهما . وهذه الانماط الرئيسية الثلاث من السجلات الخاصة هى وثائق مكتوبة تتركز على التجارب الشخصية للمؤلف . وهى عادة ما تخرج الى حيز الوجود بناء على مبادرة ذاتية من المؤلف وتغير عن انطباعاته الشخصية .

السيرة الذاتية :

ان ما تتميز به السيرة الذاتية من طابع فريد هى انها تعطينا رؤية لحياة وتجارب شخص ما قبل أن تتناولها عملية التحليل بالتشريح . والباحث قد يتوصل الى فهم حياة الشخص فى وضعها الطبيعي ، وبالتالي يمكنه أن يتقارب حدوث أى نوع من الافساد خلال عملية التصور للمشكلة . والسيرة الذاتية تمدنا بـ « « صورة داخلية » لحياة الشخص ، وجانب من هذه الحياة لا هو ظاهر تماما ولا هو مشاع تماما » .

ويقوم جوردون ألبورت بتمييز ثلاث انماط رئيسية من السير الذاتية ، كل منهما يمكن أن تخدم أغراضا مختلفة للبحث .

النمط الاول : هو « السيرة الذاتية الشاملة » ، وهى معطى دورة كاملة من حياة الشخص منذ اليوم الاول الذى تعيه ذاكرته ، وتقوم باستكمال عدد كبير من تجاربه وخبراته . والحياة الشخصية لهيلين كيلر كشخص أعمى وأصم أخرس تجسم مثل هذا النمط من السيرة الذاتية الشاملة . والنمط الثانى هو « السيرة الذاتية الموضوعية » ، وهى تركز فقط على جانب محدود من حياة الشخص . ومن أمثلة ذلك ، ما قام به ادوين س. ليرلاند عندما درس طورا واحدا فقط من حياة أحد اللصوص المحترفين :

« ان الجزء الرئيسى من هذا الكتاب ، هو وصف لمهنة السرقة عن طريق شخص ظل يعمل بصفة متواصلة تقريبا فى هذه المهنة لأكثر من عشرين عاما . وقد حظى هذا الموصف بعنصر الامان عن طريق وسيلتين :

أولا : أن اللص نفسه كتب حوالى ثلثيه تقريبا عن موضوعات وتساؤلات قمت أنا بإعدادها .

ثانيا : قمنا نحن الاثنان بمناقشة ما كتب في فترات تصل الى حوالى سبع ساعات أسبوعيا ولمدة اثني عشر أسبوعا ، ثم بعد كل اجتماع بيننا مباشرة كنت أكتب كلمة كلمنة حرفيا ... جميع ما قاله أثناء المناقشة » .

اما النمط الثالث ، فهو « السيرة الذاتية المنقحة » ، وهى عبارة عن نسخة معاد كتابتها بعد الاسترشاد بما كتب عن الشخص : فالباحث يختار فقط تلك التجارب والخبرات التى تتفق وأغراض البحث . والفرض من عملية التهذيب وإعادة الصياغة هو انتقاء وتنظيم المادة المكتوبة التى تلقى الضوء على النقاط التى تتناسب والفرضيات النظرية للبحث .

اليوميات :

ان اليوميات تعطى بيانا تلقائيا وسريعا عن التجارب الحياتية للفرد . وهى بكتابتها فى فترة قريبة من وقوع الاحداث ، فانها تتضمن التجارب المباشرة التى لم تفسد نتيجة لتشتت الذاكرة . واليوميات لا يحاصر كتابتها الخوف من انكشافها للناس ، ولذلك ، فهى تكشف عن الاحداث والخبرات التى كانت تعتبر ذات أهمية فى وقت حدوثها :

ولقد تم تصنيف اليوميات الى ثلاثة أنماط . الـ « الصحيفة الحميمة » وهى سجل متواصل للادراك الذاتى للشخص عن خبراته عبر فترة زمنية طويلة . النمط الثانى ، الـ « مذكرات » ، وهى أقرب للشخصية وتكتب فى فترة زمنية قصيرة نسبيا ، كما أنها تشبه التسجيل الموضوعى لشئون الفرد . اما النمط الثالث ، فهو « سجل الاحداث » الذى يعتبر أيضا لا شخصى ويتضمن تسجيلا للاحداث ، والمقابلات ، والزيارات وغيرها من أنشطة الافراد خلال فترة محدودة من الزمن .

وبعض علماء الاجتماع يجدون فى الصحيفة الحميمة أكثر فائدة لأنها تتضمن تعبيرات أصلية وصحيحة عن ادراكات الفرد خلال أمد طويل . ويعطينا سيلتيز مثالا عن فائدة الصحيفة الشخصية من خلال دراسة بوهرل Buhler عن المراهقين . فقد قام بوهرل بمقارنة اليوميات الخاصة بالفتيات خلال ثلاثة أجيال متعاقبة ثم اظهر أنه فى فترة من التفريعات الثقافية الضخمة فيما بين ١٨٣٧ و ١٩١٠ ، وهى الفترة التى كتبت فيها اليوميات ، ظلت بعض الصفات الأساسية للشباب ، مثل الحاجة الى علاقات وذ حميمة ، كما هى دون تغيير ولذلك فان الصحيفة الحميمة لا تكفى فقط باعطائنا الادراكات الذاتية للشخص عبر فترة ممتدة من الزمن ، ولكنها أيضا تتيح للباحث أن يقارن بين فترتين أو أكثر فى حياة الشخص وملاحظة جوانب الاستمرار والتغيير .

الرسائل : الرسائل هي من الاشياء التي يستخدمها رجال التاريخ بشكل واسع ، وان كان علماء الاجتماع لا يستخدمونها كثيرا . واحدى المحاولات المبكرة لاستخدام الرسائل كمصدر للبيانات الاجتماعية ، كانت المحاولة التي قام بها ويليام توماس وفلوريان زنانيسكي في دراسة للفلاح البولندي . قام المؤلفان بجمع الرسائل المتبادلة بين بولندا والولايات المتحدة لبحث المشكلة التي نشبت عندما انتقل المهاجرون من بلدهم القديم الى المجتمع الجديد . ولقد أتاحت ارسائل للباحثين امكانية تفحص شخصيات الافراد وأنواع التفاعلات بينهم وبين من تلقوا الرسائل .

وفي اخذى الدراسات الحديثة قام لويس ديكنستر بتحليل الرسائل التي تلقاها أعضاء الكونجرس ، ومن ثم فحص طبيعة الرأي العام الذي انعكس في هذه الرسائل . وكانت احدى النتائج المثيرة في هذه الدراسة ، هي انه من بين مائة رسالة تطالب بالمساعدة لرفع الحد الأدنى للاجور ، كانت هناك خمس وسبعون رسالة كتبها أشخاص يمكن تسجيلهم ، ومن بين هذه خمس وثلاثون رسالة فقط هي التي تم تسجيلها . وفي بعض الحالات ، كانت جماعات النفوذ هي التي تحرض على هذه الرسائل ، ومثل هذه الرسائل يمكن التعرف عليها بدلائل معينة كالتشابه في الصياغة وموعد ارسالها .

صحة الوثائق :

من المشكلات الرئيسية التي تفج من استخدام الوثائق الخاصة هي احتمال أن لا تكون صحيحة . وهناك نوعان ممكنان من الوثائق غير الصحيحة : السجلات التي تم وضعها نتيجة الفحص المتعمد والسجلات التي أساء المؤلف عرضها بلا شعور . فالسجلات يمكن تزيفها وتزويرها لغرض وحيد هو كسب مكانة أو مكافآت مادية . فمثلا ، الكاتب الذي يدعى بمعرفته الحميمة بحياة الشخص موضوع الكتاب يستطيع أن يبيع بسهولة اكبر تلك الترجمة المزعومة لاحدى دور النشر ، وقد كان هذا هو الوضع بالنسبة للترجمة المزيفة لهواردهيوز ، التي تم بيعها عام ١٩٧٢ لاحد الناشرين المشهورين تحت مزاعم زائفة . ومع ذلك ، فان هناك عدة اجراءات يمكن عن طريقها التيقن مما اذا كانت هذه التسجيلات أصلية ام لا . فهناك ، أولا ، الفحص الدقيق الذي يجب ان يتم للمصنف . ثانيا ، يجب تحديد تاريخ الوثيقة ، كما ان التواريخ المذكورة لابد من التحقق منها . وعلى سبيل المثال ، اذا ما اشار المؤلف الى حادث معين ، وليكن نوع من الشغب ، هنا يمكن التأكد من معرفة ما اذا كان هذا الحادث قد وقع في الوقت الذي جاء في فحوى الوثيقة أم لا يحدث .

النوع الثانى الذى يتعلق بصحة الوثيقة ، هو من النوع الذى يصعب اكتشافه بدرجة كبيرة . فالوثائق قد لا تكون مزيفة بالضرورة ، مع ذلك فهى تستطيع أن تقوم بتحريف الحقيقة للأسباب التالية : أن كاتبى الرسائل أو اليوميات أو السير الذاتية قد لا يتذكرون الحقائق ، أو قد يحاولون بعث السرور عند المتلقى فيقومون بالمبالغة ، أو ربما قد يكونوا مقيدين بقوالب وتقاليد معينة ومن ثم يضطرون لعرض صورة مشوهة الى حد ما . وفى هذا الشأن ، قام ستيورات شاين باقتراح الاجابة على الاسئلة التالية قبل أن يتم قبول الوثيقة وقرار صحتها :

١ - ما الذى كان يعنيه المؤلف من جملة معينة ؟ وما هو معناها الحقيقى خلافا لمعناها الحرفى المجرد ؟

٢ - هل ما تم التعبير عنه كان عن ايمان ونية طيبة ؟

١ - هل كان المؤلف متأثرا بالتعاطف أو النفور حتى يقول غير الحقيقة ؟

ب - هل هو متأثر بالغرور ؟

ج - هل كان يتأثر بالرأى العام ؟

٣ - هل ما تم التعبير عنه كان بشكل دقيق ؟

١ - هل كان المؤلف مراقب سيئ للاحداث بسبب القصور العقلى او الشذوذ ؟

ب - هل كان المؤلف فى موقف سيئ فى وقت ومكان مراقبة الاحداث ؟

ج - هل هو مهل أو غير مكترث ؟

بالاجابة على هذه الاسئلة ، سوف يكون فى قدرة الباحث عبادة أن يستعيد التسجيلات التى يسوبها الشك ويقتبل ما تبقى منها كدلالة معقولة .

ملخص :

البيانات غير الدخيلة ، المقصود منها تقديم البيانات الخالية من الاخطاء والتى قد تنجم اما عن الفرد موضع البحث أو من الباحث نفسه عندما يواجهان بعضهما فى حالات تجميع البيانات ، والاجراء الدخيل هو أى منهج لتجميع البيانات يستبعد الباحث مباشرة عن مجموعة التفاعلات ، أو الاحداث ، أو السلوك ، موضع الدراسة . وفى الاجراءات غير الدخيلة لا يكون الفرد مدركا أنه موضع للبحث ، وليس هناك خطر كبير فى أن

فعل القياس سوف يحقق بنفسه تغير في السلوك ، او في لعب الدور الصريح الذي يميل بالبيانات . والاجراءات الدخيلة ، مثلها مثل المناهج الاخرى لتجميع البيانات ، ليست بالاجراءات المتكاملة ، ولا بد للمرء من أن يكون مدركا لمدى حدودها بالنسبة للمناهج الاخرى .

وفي هذا الفصل قمنا بمناقشة وايراد امثلة من لثلاثة الانماط العامة للاجراءات غير الدخيلة : الآثار المادية ، المشاهدة البسيطة ، والسجلات الدفترية . والآثار المادية هي التي يتركها الافراد خلفهم ودون معرفتهم بكيفية استخدامها فيما بعد . وهناك فئتان عريضتان من الآثار المادية ، هما عوامل التآكل وعوامل التجدد . عوامل التآكل هي البقايا الطبيعية المتخلقة عن النشاط الخاص ؛ شعب ما يكون قد قام اختيارا باكتساء معنية . أما عوامل التجدد فهي تمثل مخزون شعب ما من المواد .

المشاهدة البسيطة تقع في تلك الحالات التي لا يكون لدى المشاهد أي نوع من الضبط علم السلوك موضع الاهتمام ويؤدي دورا غير ملحوظ في حالة البحث . وهناك اربعة أنماط من المشاهدة البسيطة : مشاهدة الجسم الخارجى والعلامات الجسمانية ، تحليل الحركات التعبيرية ، تحليل الموقع - الطبيعي ، ثم مشاهدة سلوك اللغة .

أما الشكل الثالث من الاجراءات غير الدخيلة ، فهو التحليل للسجلات الدفترية العامة والخاصة . وهذه البيانات يتم تجميعها من مصادر متنوعة ، مثل السجلات الاكتوارية ، السجلات السياسية والقضائية ، الوثائق الحكومية ، الوسائط الجمعية ، والسجلات الخاصة التي تشمل السير الذاتية ، واليوميات ، والرسائل . ولكن احدى المشكلات الرئيسية في السجلات الخاصة هو الاحتمال بعدم صحة هذه السجلات ، فهي قد يدخل فيها الغش المتعمد ، أو أن يكون المؤلف قد أساء عرضها بلا شعور . ولقد ناقشنا عدة اجراءات يمكن أن يستخدمها الانسان لتقليل مخاطر استخدام وثائق خاصة غير صحيحة .

وفي الجزء الاخير قدمنا تحليل المضمون كمنهج يتيح إمكانية التحليل النسقي للبيانات المستقاة من السجلات الدفترية والوثائق . فالباحث ، بدلا من مشاهدته لسلوك الناس أو يستفسر منهم عنه ، فهو يتناول عمليات الاتصال التي قام بها الناس ثم يوجه الاسئلة حول هذه الاتصالات . والاجراء الخاص بتحليل المضمون يشتمل على التفاعل الخاص بعمليتين : توصيف سمات المضمون الذي سيتم تحليله وتطبيق القواعد

للتعرف ولتسجيل السمات عندما تظهر في المواد التي سيتم تحليلها .
ومن الواضح أن التصنيفات التي يندرج فيها المضمون تختلف بطبيعة
مشكلات البحث وطبيعة البيانات .

مصطلحات أساسية :

Acturial resconrds	سجلات اكتوارية	Acquiescence	معادة الاستجابة
	سيرة ذاتية موضوعية	response set	بالقبول
Topical autobiograghy		Unobtrusive	اجراءات
Log	سجل الاحداث	measures	غير دخيلة
Authenticity	حالة الثبوت	Accreation	عوامل
Content analysis	تحليل المضمون	measures	التجديد
Recording units	وحدات التسجيل		المشاهدة البسيطة
		Simple observation	
		Physical - location	تحليل
		anaxysis	الموقع الطبيعي

الاهتمامات الأخلاقية في مجال البحث

تمهيد :

في الفصل الاول من هذا الكتاب ، تناولنا في أن العلوم الاجتماعية تتوافر فيها صفتان في وقت واحد ، هي أنها علمية وإنسانية ، وأن علماء الاجتماع بقدر ما يخضعون هم أنفسهم للمساهمة فهم يكونون أيضا مشاركين في الموضوعات الخاصة بأنظمتهم . والبحث في مجال العلوم الاجتماعية لا يتم بشكل منفزل . فالباحثون يتفاهلون بصفة ثابتة مع بيئة اجتماعية سياسية معقدة وراغبة تؤثر بطريقة رسمية وغير رسمية في قرارات البحث التي يتخذونها . ومن العناصر المركزية لهذه البيئة هي العلاقة بين الاعتبارات الأخلاقية والبحث .

وهذا الفصل يتناول الأخلاقيات الخاصة بقيادة البحث في مجال العلوم الاجتماعية وبالوسائل التي تؤمن حقوق وصالح الأشخاص والمجتمعات وهم يشكلون الموضوعات الخاصة بالدراسات التي يقوم بها علماء الاجتماع . في الجزء الاول ، سوف نناقش الأسباب التي دعت الى إثارة الاهتمامات مؤخرا بأخلاقيات البحث . بعد ذلك هناك ثلاث حالات للدراسة — عن الأذعان للسلطة ، وعن سلوك البوليس ، وعن الصفات الخاصة بطلبة الجامعة — عرضناها كأثلة لبعض الاهتمامات الأخلاقية المركزية . والمشكلة الأخلاقية التي تواجه علماء الاجتماع — الصراع بين حق القيام بالبحث وحق المشاركين في البحث في التقرير الذاتي ، والخصوصية ، والكرامة ، قمنا بمناقشتها بعد ذلك في الجزء التالي . وفي هذا الجزء أيضا نقوم بعرض اطار لفوائد تكلفة اتخاذ القرارات الأخلاقية في مواقف معينة . وتعتبر حالة الرضا المعلوم والحق في الخصوصية كلاهما من القضايا الأخلاقية الشائعة والتي لها أهميتها ، ونحن نناقشها هنا في الأجزاء التالية . أما في الجزء الأخير ، فاننا نناقش الدساتير الأخلاقية المهنية ثم نضمن فيها دستورا مؤلفا من أجل علماء الاجتماع .

لماذا أخلاقيات الباحث ؟

حيث أن دائرة العمل في مجال العلوم الاجتماعية قد اتسعت وحيث أن مناهجنا في البحث والتحليل قد أصبحت أكثر تطورا ، لذلك فقد باتت هناك اهتمام متزايد بأخلاقيات قيادة وإدارة البحث في مجال علم

الاجتماع . لذلك فقد تمت مناقشة القضايا التي تتصل بكل من حقوق وصالح المشاركين في البحث والتقاربات الباحثين في اطار كل مهنة من المهن الخاصة بعلم الاجتماع ، كذلك نجد ان معظم المجتمعات العلمية قد تبنت الدساتير الاخلاقية التي تغطي مجالات عملهم .

ولا بد ان يكون من الواضح ، ان قيادة البحث التي قد تجور على حقوق وصالح المشاركين في البحث وتتخطاها ليست هي بالقصد او الاهتمام الرئيسي لمعظم الباحثين . فالغرض الذي يعمل من اجله معظم علماء الاجتماع هو الاسهام في تنمية وتطوير معرفة نسقية يمكن التحقق منها . وعملية البحث ، كما ناقشناها في الفصل الاول ، هي المشروع الكلى للانشطة التي ينشغل فيها العلماء من اجل تحقيق معرفة نسقية يمكن التحقق منها . ومع ذلك ، فان كل مرحلة من المراحل الرئيسية لعملية البحث قد تتضمن اعتبارات اخلاقية بالاضافة الى الاعتبارات العلمية البحتة .

ان المنبع الذي تثار منه القضايا الاخلاقية هو انواع المشاكل التي يبحثها علماء الاجتماع والمناهج التي يستخدمونها للحصول على بيانات صحيحة يعتقد بها . فهذه القضايا قد تثار نتيجة لمشكلة البحث نفسها (كالهندسة الوراثية ، ومحددات الذكاء ، وتقييم السياسة ، على سبيل المثال) ، والموقع الذي يدور فيه البحث (مستشفى ، مثلاً ، أو سجن ، أو مدرسة عامة) ، الاجراءات التي يتطلبها تصميم البحث (كتعريض مجموعة التجربة لظروف قد يكون لها اثار سلبية على المشاركين) ، ومنهج تجميع البيانات (كتأمين المشارك الذي يقوم بالمشاهدة) ، ونوعية الاشخاص الذين يخدمون كمشاركين في البحث (كالفقراء ، أو الاطفال ، أو رجال السياسة ، أو المرضى الذهانيين) ، ونمط البيانات المجمعة (كالمعلومات الحساسة) . وحتى تكون مناقشتنا أكثر تحديداً ، لتناول فحص ثلاث انواع من الدراسات :

الدراسة الخاصة بالأذعان للسلطة :

ان الدراسة التي قام بها ميلجرام Milgram تعتبر من الحالات الدراسية الهامة المثيرة للجدل والتي تستحق عرضها ببعض التفصيل . انه لكي يتم ايجاد الظروف التي قد يخفق الافراد تحت ظلها في اطاعة التعليمات الموجهة اليهم من شخص في مركز السلطة ، فقد تم اجراء تجربة عملية خاضعة للضبط .

لقد جئ بشخصين الى احد المعامل النفسية لكي يعملوا معاً في

دراسة عن العمليات المتعلقة بالتعليم . كان على أحدهما أن يكون هو « المدرس » والآخر هو « طالب العلم » . وكان المشارك موضع التجربة الحقيقية هو المدرس ، الذى أحيط علماً بأن الغرض من التجربة هو دراسة ما قد يكون للعقاب من تأثير على تلقى العلم . أما طالب العلم ، الذى تم اجلاسـه على مقعد وذاراعاه مقيدان لمنعه من الحركة وتم ايصال قطبين برسفيه ، فقد أحيط علماً قبل التجربة بكيف يكون رد فعله . فقد أخبره الشخص الذى يقود التجربة بأن عليه أن يتعلم قائمة من الكلمات المزدوجة ، فإذا ما أبدى أى خطأ فسوف يتلقى « صدمة كهربائية » . وكان المدرس يراقب كل ذلك ، ثم أخذ بعد ذلك الى حجرة التجارب الرئيسية وتم تعليمه كيف يستخدم الجهاز المولد للصدمة الذى يحتوى على صف من المفاتيح التى تتدرج من ١٥ حتى ٤٥ فولت ، كما كانت تتدرج من « الصدمة الخفيفة » حتى « خطر — صدمة عنيفة » ، وعند المستوى ٢٨ (٢٠ فولت) ، كانت العلاقة تشير الى « x x x » مكتوبة باللون الاحمر .

بعد ذلك طلب من المدرس أن يقوم بـ « تعليم » الشخص الموجود فى الحجرة الاخرى بأن يقرأ عليه كلمات مزدوجة ، مثل « يوم — لطيف » أو « صندوق — أزرق » . واخذ المدرس يقرأ كلمة محروسة ثم أربع اجابات ممكنة عليها . وكان المتعلم يحدد أى من الاجابات الممكنة هو الصحيح بالضغط على واحد من أربع مفاتيح . فإذا ما كانت الاجابة صحيحة ، انتقل المدرس الى المجموعة التالية . أما اذا كانت الاجابة خطأ ، كان عليه أن يرسل بصدمة الى الشخص المتعلم . كذلك كان المدرس قد تلقى تعليماته بأنه حالما يتلقى اجابة خطأ عليه أن ينتقل الى مستوى أعلى واحد فقط على مولد الصدمات . وكانت النتيجة انه لم يتم ارسال أى صدمة الى الشخص المتعلم .

فى هذه التجارب ، كان المتغير التابع الرئيسى هو عملية الازعان — أى رغـض المدرس أن يتبع التعليمات الموجهة اليه من الشخص فى مركز السلطة ، وهو الباحث ، الذى ظل يشجعه على الاستمرار فى زيادة الصدمات العنيفة الى الشخص المتعلم ، والذى استمر فى اعطاء اجابات خاطئة أو كان يفشل فى الاجابة . وكانت التعليمات الموجهة تجيء على شكل جمل مثل « يجب أن تستمر . فالتجربة تتطلب منك أن تستمر . ستأكون أنا الذى يتحمل المسؤولية » . وكان المتعلم مستمرا فى ابداء نفس مجموعة ردود الفعل تجاه اجراءات التجربة . وظل هكذا دون أن يبدي أى مؤشرات تدل على الضيق ، حتى وصل الى الصدمة بقوة ٧٥ فولت وعندها اهتز قليلا ، وحدث نفس الشيء بالنسبة للصدمتين ٩٠ فولت و ١٠٥ فولت ، ولكنه عندما وصل الى الصدمة ١٢٠ فولت ، صاح قائلاً أن الصدمات كانت

مؤلة . وعند ١٢٥ فولت ، أخذ يتوجع متألماً ، ولكنه عند ١٥٠ فولت صرخ طالباً بأن تفك قيوده ورفض أن يستمر ، وظل هكذا يعطى استجابات متماثلة وان كانت تزداد شدتها بتعاقب الصدمات ، حتى وصل الى ١٨٠ فولت وعندئذ صرخ صائحاً بأنه لا يستطيع أن يتحمل الألم . وعند ٢٧٠ فولت أخذ يصرخ فى ألم ، وعند ٣٠٠ فولت ، رفض الاستمرار فى اعطاء اجابات . وأخيراً ، بعد ٣٣٠ ، لم يعد هناك أى صوت يسمع من ناحية المتعلم .

ان النتائج التى تسفر عنها هذه التجارب تتحدى الاخلاقيات العامة . ففى معظم الاحوال ، كان هناك عدد كبير من المشاركين فى البحث يزعمون للتعليمات واستمروا فى توجيه صدمات مؤلة وخطرة تماماً للمتعلم . وفى احدى هذه التجارب ، بلغ عدد المشاركين فى البحث الذين استمروا فى توجيه الصدمات حتى ٤٥٠ فولت وهو الحد الاقصى ستة وعشرون من اربعين شخصاً ، وظل خمسة يوجهون الصدمات حتى ٣٠٠ فولت قبل أن يتخلوا عن التجربة ، واصلوا فيما بين ٣١٥ و ٣٦٠ فولت فكانوا ثمانية .

وان النتائج الهامة الاخرى فى هذه الدراسة هو مدى الضغط الكبير الذى فرضته التجارب على « المدرس » وتعرض له أكثر من المتعلم ، الذى لم يكن بالفعل يتلقى أى صدمات أبداً ، وعلى حسب قول ميلجرام ، « كانت عينات التجربة تشاهد وهى تتصيب عرقاً ، ويعضون شفاههم ، ويفرزون اظافرهم فى لحمهم . وكانت هذه استجابات مميزة ، أكثر منها استثنائية ، بالنسبة للتجربة » . وهناك دليل ماضى قوى على ان الضغط الذى تعرض له المشاركون فى البحث ، وهم عادة من الذين أبدوا اذعانهم ، كان ضغطاً بالفا . ولقد أقربه كل من المدرسين والذين قاموا ، بالتجربة . ولان الباحث كان يدرك احتمال ما قد يكون لاجراءات البحث من آثار سلبية ودائمة على المشاركين ، فقد كان يتخذ اجراءين . الاول ، هو أنه فيما بعد كان يتم تزويد جميع المشاركين بوصف كامل وصحيح لاجراض وميكانيكات التجربة التى يكونون قد انتهوا توا من الاشتراك فيها ، ثم تعقد مواجهة ودية بين المدرس والمتعلم ، والاجراء الثانى ، هو أنه بعد عام من التجربة ، كانت تعقد جلسة نفسية مع عينة من المشاركين ، ولم يتم اكتشاف أى آثار سلبية .

وكان من نتيجة هذا ان أثبتت عدة انتقادات اخلاقية فيما يتعلق بهذه التجارب . أو هذه الانتقادات ، أن المدرسين كانوا يقعون تحت وهم أنهم يحدثون آلاماً لشخص آخر . وبذلك ، يكون قد تم انكار حقهم فى المعرفة الكاملة والصادقة بالتجربة . فالمشاركون يكونون قد وقفوا

ضحية « الخداع المبدئي » حول الفرض الحقيقي من اجراء البحث . ثانياً ، أن المشاركين كانوا يعانون من ضغوط بالغة ، فقد أصبحوا مضطربين تماماً وعصبيين بل أن بعضهم قد تملكته أعراض لا يمكن التحكم فيها . الانتقاد الثالث ، هو أن بعض النقاد وجهوا اتهامهم بأنه قد باتت النتائج معروفة ، فإن المشاركين بما يكونون قد سيطر عليهم الاحساس بالذنب عندما أدركوا ما ذا كانت ستكون عليه النتائج فيما لو كانوا قد استخدموا فعلا الصدمات الكهربائية . رابعاً ، ان انتقاد التجارب كان على أساس أنها « كان من الممكن بسهولة أن تحدث تحولا في قدرة الشخص على الثقة في السلطات البالغة في المستقبل » ، أي التدنى بثقة المشارك في السلطة . أما الانتقاد الأخير فهو ، أنه طالما أن المشاركين لم يكن يفيدهم أي شيء من اشتراكهم في دراسة للاذعان مثل هذه فلم يكن لمثل هذه التجارب أن تنجح . وعلى الرغم من أن ميلجرام قد استجاب لمثل هذه الاتهامات الاخلاقية ، فإن القضايا التي أثارها النقاد هي بالفعل قضايا صحيحة ولها أهميتها .

دراسة عن سلوك البوليس :

في الستينات ، كثرت الاتهامات في أوساط المجتمع في أنحاء الولايات المتحدة عن قسوة البوليس . وحتى ذلك الوقت لم تكن مثل هذه الاتهامات وسلوك البوليس تجاه الناس بصفة عامة قد خضعت للدراسة النفسية . ولكن البرت رايس قرر أن يشاهد كيف كان يتعامل البوليس مع المواطنين . وكان يعلم ، على أية حال ، أنه بمجرد أن يصل الى علم الافراد من ضباط البوليس الخاضعين للمشاهدة الفرض الحقيقي من الدراسة ، فإن ذلك كفيل بأن يقضى على القسوة التي يمارسها البوليس . ولذلك ، فإن رايس جعل الضباط يعتقدون أن الدراسة تعنى أساسا بردود فعل المواطنين تجاه البوليس . واثناء سير الدراسة ، قام رايس بتسجيل قدر كبير من سوء المعاملة والقسوة من جانبهم .

ولقد أثارت هذه الدراسة ثلاث قضايا أخلاقية هامة : أولا ، أن الخداع كان هو الوسيلة التي استخدمت لاكتساب فرصة التوصل الى المشاهدات المطلوبة ، والذي لولاه لاغلقت ابواب المشاهدة أمام الباحث . (لم يكن الافراد من ضباط البوليس يعرفون الفرض الحقيقي من الدراسة ، ولا كانوا يعرفون « أنهم » هم الذين يشكلون الوحدات الأساسية للمشاهدة والتحليل) . ويتصل بذلك ، ثانياً ، أن ضباط البوليس قد رفضوا أن يشتركوا في الدراسة . وبذلك ، فهم لم يمارسوا حالة الرضا المعلوم لانهم لم يكونوا على علم بأنهم هم الاشخاص الخاضعون للبحث .

ثالثا ، ان الدراسات من هذا النمط يمكن أن تولد عدم الثقة في المشاركين الجسد الذي يجعل الباحثين في المستقبل يواجهون صعوبة الحصول على المعلومات وكسب تعاون المشاركين من أمثال ضباط البوليس .

دراسة الصفات الخاصة بطلبة الجامعة :

من المشروعات التي كان لها وقع كبير على تطور القضايا الاخلاقية في مجال الابحاث المسحية ، هو المشروع الذي قام به مجلس التعليم الامريكى عن الصفات الخاصة بطلبة الجامعات . وقد تحدد الهدف من المشروع خلال الاضطرابات الطلابية التي ثارت في حرم الكليات خلال الستينات ، وكان غرضه هو توفير المعلومات عن المواقف والسلوك ائخاص بطلبة التخرج في الكليات اثناء وبعد سنوات الدراسة . ولقد تضمنت هذه الدراسة الطولية قياسات متكررة لنفس الافراد ومئات الآلاف من الاستجابات . ولقد ارتفعت سخونة الجدل حول المشروع عندما تضمنت استمارة المسح قياسات تتصل بالاتجاهات والتحريض السياسى . ولقد حظيت باهتمام كبير التساؤلات الخاصة بالاشياء التي يمكن أن تستخدم فيها البيانات وبالشكوك التي يمكن أن يتعرف بها اداريو المدارس أو الاجهزة الحكومية على الطلبة المحرضين عن طريق الوصول الى استمارات المسح . وفي هذه الحالة ، كانت القضية الاخلاقية الرئيسية هو اغفال هوية المشارك وسرية البيانات . وهذين الامرين كانا يتصلان بشكل وثيق - بمدى الاهتمام بحقوق وصالح المشارك . كما سنتحدث عنه بعد قليل .

الموازنة بين التكاليف والفوائد :

ان الحالات الثلاثة التي ذكرناها تبين أن القضايا الاخلاقية الهامة تثار قبل وبعد اجراء البحث . والقضايا التي اثارتهها هذه الدراسات هي قضايا شائعة ومتكررة . فالبحث الذي يستخدم الخداع كجزء من التجربة قد أصبح من الاشياء المعتادة لانه يوفر مزايا منهجية وعملية . فالقياسات غير الدخيلة يتم جمعها بطريقة روتينية دون معرفة الافراد الخاضعين للمشاهدة ، كما أنه لا يمكن دائما الحفاظ على سرية البيانات الخاصة بعملية المسح .

وفي حالات كثيرة ، يواجه علماء الاجتماع صراعا بين حقين : حق القيام بالبحث واكتساب المعرفة ، وحق الافراد المشاركين في البحث في التقدير الذاتى ، والخصوصية والكرامة . ويعتبر القرار بعدم القيام بخطة مشروع البحث لانه يتعارض مع صالح الافراد المشاركين هو قيد على

الحق الاول . كما أن اتخاذ القرار بإجراء البحث رغما عن الممارسة الاخلاقية التي تثير التساؤل (الخداع ، مثلا) يعتبر قييدا على الحق الثانى . وهذه هى المشكلة الاخلاقية التى تصاحب البحث فى مجال علم الاجتماع .

وبالنسبة لهذه المشكلة ، ليست هناك اجابات صواب ، أو اجابات خطأ ، فالقيم التى يعلقها الناس على فوائد وتكاليف البحث فى علم الاجتماع تعتمد بشدة على خلفياتهم ، وقناعاتهم ، وتجربتهم . فمثلا ، طالما أن المحللين للسياسة يضعون ثقلا شديدا على الفوائد التى يمكن جنيها من التنبؤ بدقة بالآثار الناجمة عن السياسات العامة ، فان المدعين المؤمنين بحرية الارادة يكونون دائما متيقظين للمخاطر الممكنة التى تتعرض لها حرية الفرد ، وخصوصيته ، وتقريره الذاتى . فهم ينحون الى الشك فى أن فوائد أى دراسة يمكن أن تبرر القيام حتى ولو بالمخاطر الصغيرة لانتهاك حقوق الفرد .

ورغما عن ذلك ، فان الباحثين ، فى تخطيطهم لمشروع البحث ، يكون عليهم التزام بأن يزنوا بعناية الفوائد المحتملة أو ما يمكن أن يسهم به المشروع المقترح مقابل الاعباء التى يتكلفتها الافراد المشاركون . ومثل هذه الاعباء تشمل ما يتكلفه الفرد من اساءة للكرامة ، والقلق ، والضيق ، وفقدان الثقة فى العلاقات الاجتماعية ، وفقدان الاستقلال والتقرير الذاتى ، وقلة الاعتبار للنفس . اما الفوائد المحتملة لاي دراسة معينة فتتمثل فى عوامل التقدم التى قد تتحقق للمعرفة النظرية أو العملية ، المكاسب التى قد يحصل عليها المشاركون فى البحث (بما فى ذلك التعود على المادى) ، الشعور بالرضا فى تحقيق اسهام فى مجال العلم ، ثم الفهم المتزايد للظواهر التى يتم بحثها .

وتعتبر عملية الموازنة بين الفوائد المحتملة والتكاليف الممكنة هى مسألة ذاتية بالضرورة ويجب أن تظل من الامور التى يجب على الباحث الفرد أن يتخذ قرار بشأنها . فالعلماء يصدرون الاحكام الفردية على ممارسة الباحث على ضوء قيمهم الخاصة . كما أن الاختيارات التى نتخذها تتصل بالقيم الخاصة بنا ، لذلك فانه يتحتم علينا أن نزن هذه القيم بعناية عندما نتخذ قرارات اخلاقية . أكثر من ذلك ، أن اتخاذ القرارات الاخلاقية يجب أن يتم بشكل فردى فى كل حالة لان العملية التى يتم بها اتخاذ القرارات تعتبر بنفس الاهمية التى يتم بها اتخاذ الاختيار النهائى . فالباحث الاخلاقى « يكون على علم بالقواعد الاخلاقية الهادية ، ويتفحص البدائل الاخلاقية بعناية ، ويمارس الحكم فى كل موقف ، ويتقبل

مسئولية اختياره » . اذن ، ففي سياق الموازنة للتكاليف مقابل الفوائد ، فان المشكلتين المركزيتين اللتين تعنيان الباحثون معظم الاحيان ، هما المشكلتان الخاصتان بالرضا المعلوم والخصوصية .

الرضا المعلوم :

لقد أصبح هناك الآن قبول كبير للفكرة بأن عملية البحث التي يكون فيها مشاركون من البشر لابد وأن تتم بـ « الرضا المعلوم » للمشاركين . فالرضا المعلوم يعتبر لازماً تماماً حينما يتعرض المشاركون لمخاطر جسيمة أو تتم مصادرة حقوقهم الشخصية . وفي هذا الشأن ، نجد أن القواعد التي تسير عليها ادارة الصحة والخدمات البشرية بالولايات المتحدة والتي تحكم عملية البحث الذي يجري بتصريح منها تتطلب أن يتم ملء استمارة موقعة تفيد موافقة المشاركين في البحث اذا ما كانوا سيتعرضون « للمخاطر » . وهناك أكثر من ثمانمائة معهد رئيسي للبحث أبدوا موافقتهم الاختيارية للامثال للقواعد الارشادية الفيدرالية فيما يتعلق بكافة الابحاث التي تجرى في معاهدهم ، سواء مولتها الحكومة الفيدرالية أم لا . ومع أن سياسة الرضا المعلوم لا « تعوق » اجراء البحث في علم الاجتماع الذي يتضمن مخاطر . ولكنها تتطلب استخدام مشاركين يكونون على علم بما سيتعرضون له . فعندما يتعرض المشاركون في البحث الى ما يثير الالم ، او الى اصابة بدنية أو عاطفية ، او الى انتهاك لجانب الخصوصية ، او الى الاكراه البدني أو النفسي ، أو عندما يطلب منهم التخلي مؤقتاً عن حرية الارادة (مثلما يحدث في أبحاث الدواء) ، عندئذ لابد للرضا المعلوم أن يكون مضموناً تماماً . فالمشاركون لابد أن يعرفوا أن اشتراكهم هو مسألة اختيارية وتطورية في جميع الاوقات ، كما لابد أن يحصلوا مقدماً على تفسير كامل على ما قد يكون هناك من فوائد ، وحقوق ، ومجازفة وأخطار كنتيجة لمشاركتهم في مشروع البحث .

الاسباب الداعية الى وجود رضا معلوم :

ان فكرة الرضا المعلوم تنبع من قيم ثقافية ومن اعتبارات قانونية . فهي تعتمد على تلك الدرجة العالية من التفضيل التي نعطيها للحرية والتقرير الذاتي . فالاشخاص لابد أن يكونوا أحراراً في تقرير سلوكهم الخاص لان الحرية في حد ذاتها هي خير . بل وقد يدلل المعتقون لهذا الرأي ، كما فعل جون لوك ، على أن كون الانسان حراً فهو حق طبيعي ، وأن القيود على الحرية لابد من تبريرها والاتفاق عليها بعناية . فعندما

يجازف الأشخاص المشاركون في البحث بفرض قيد على حريتهم ، لابد ان تؤخذ موافقتهم على هذا القيد .

والاكثر من ذلك ، أن السماح لكل فرد بأن يقرر ما اذا كان سيشترك في مشروع البحث أم لا يعكس احتراماً لحق التقرير الذاتي وينقل جزءاً من المسؤولية على عاتق المشارك بالنسبة لما قد يحدث من آثار سلبية أثناء الدراسة . ومن الاسباب الاخرى الداعية للحصول على موافقة المشارك هو سبب قائم على الحجة بأن الافراد البالغين هم أقدر من يرتقون بصالحهم الخاص . ولأن الناس سوف يعملون على حماية مصالحهم الخاصة ، فإن السماح لهم بحرية الاختيار في المشاركة في البحث يدخل في الموقف عنصر الحماية ضد مخاطر الاجراءات البحثية . وأخيراً ، فإن الرضا المعلوم ، من منظور الباحث ، يقلل من تبعاتهم القانونية لأن المشاركين سيكونون قد وافقوا اختياريًا على المشاركة في مشروع البحث .

معنى الرضا المعلوم :

على الرغم من أن هناك الآن قبول واسع لمبدأ الرضا المعلوم ، إلا أن هناك أيضاً اختلافات واسعة ، في مجال التنفيذ . وهذا الأمر يرجع أساساً الى عدم الاتساق على ما يعنيه الرضا المعلوم بالنسبة للحالات الفردية ، فالتساؤلات مثل - « ما هو معنى المشارك الذي يعلم بالأمر ؟ » ، « ما هو قدر المعلومات التي يجب أن يحاط بها ؟ » ، « ماذا يكون الأمر فيما لو كان من الضروري تماماً أن لا يعرف المشاركون أنهم ضمن إحدى جماعات التجربة أو الضبط ؟ » ، من الواضح أنها أسئلة صعبة ، والاجابة عليها ليست لها معايير مهيئة . ومع ذلك ، فقد يكون من الممكن بل ومن المفيد توضيح القصد من مبدأ الرضا المعلوم بعبارات عامة ، والاشارة الى عناصره الأساسية ، ومناقشة بعض القضايا المتضمنة أثناء تنفيذه .

لقد عرف ادوارد دينير وريك كرانداال الرضا المعلوم بأنه « الاجراء الذي يختار فيه الافراد ما اذا كانوا سيشتركون في أحد الابحاث بعد علمهم بالحقائق التي من الممكن أن تؤثر على قرارهم . ان هذا الاجراء يتضمن أربعة عناصر : الاهلية ، التطوعية ، المعلومات الكاملة ، الفهم .

الاهلية :

من الافتراضات الأساسية التي ترتبط بمبدأ الرضا المعلوم هي أن أي قرار يتخذه فرد بالغ ومسؤول « يكون قد حصل على المعلومات المناسبة »

سوف يكون قرارا سليما وصحيحا . ومع ذلك ، ولأن هناك أشخاصا
كثيرين ليسوا بالغين ولا مسئولين ، تصبح المشكلة هي التعرف عليهم
بطريقة نسبية .

وبصفة عامة ، من الممكن أن يقال أن الأشخاص يكونون في حالة
لا تمكنهم من امتلاك القدرة على اعطاء الموافقة إذا ما توافر فيهم معياران
رئيسيان ، أما أنهم لا يمتلكون القدرة العقلية الكافية ، وما أنهم يكونون
في حالات تثير بعض التساؤل حول قدرتهم على ممارسة التقرير الذاتي ،
والذين يمكن اعتبارهم غير مستوفين لمبدأ الأهلية هم الأطفال الصغار ،
والمرضى بحالة الفيبوبة والمرضى الذهائين . وعندما يحصل مثل هؤلاء المشاركون
على منافع مباشرة من اشتراكهم في أحد مشروعات البحث (كالعلاج
الطبي مثلا) ، عندئذ يكون من المناسب بالنسبة للذين يقومون بعملية الرعاية ،
والآباء ، وغيرهم من المسئولين عن هؤلاء المشاركين أن يقوموا باتخاذ
القرارات نيابة عنهم . أما إذا كان من غير المنتظر أن تكون هناك فوائد
مباشرة أو أن تكون هناك بعض المخاطرة بحدوث آثار سلبية ، فقد
يرى الكثير أن عملية البحث لابد أن تمنع هي أيضا .

التطوعية :

أن التمسك بمبدأ الرضا المعلوم سوف يزيد من مدر الحرية التي
يتمتع بها المشاركون في اختيار ما إذا كانوا سيشترون في عملية البحث
من عدمه ، وسوف يضمن أن التعرض لمخاطر معروفة سيتم بطريقة
تطوعية . ومع ذلك ، فإن الاقرار بالظروف التي يعتبر أن الفرد في
ظلها يتخذ قراره على أساس من الإرادة الحرة ، يعتبر من المهام الصعبة .
وفي حالات البحث التي تدخل في نطاقها أوضاع نظامية ، كالسجون ،
المؤسسات العقلية ، المستشفيات ، المدارس العامة ، يصبح من الوارد أن
يكون هناك قدر كبير من تأثير الأشخاص الذين في موضع السلطة .
فمثلا ، المريض الذي يكون تحت رعاية طبيب - باحث ، قد يوافق على
العلاج لأنه يكون من الناحية البدنية ضعيف أو واقع تحت تأثير
الطبيب . وفي الواقع ، فإن أخلاقيات التجارب الطبية تؤكد على القبول
بعملية التطوع ، إلا أنه ، وحتى فترة أخيرة ، لم يلاحظ الباحثون
ما ينتحله هذا التطوع من طبيعة مراوغة . لذلك ، فقد نص قانون
نورمبرج على تفسير دقيق لما يجب الحصول عليه من موافقة تطوعية
صادقة : « أن هذا يعني أن الشخص المعنى يجب أن تكون له الأهلية
القانونية التي تجعله يعطى الموافقة ، ويجب أن يكون وضع يمكنه من
ممارسة قدرته الحرة على الاختيار ، دون تدخل من أي عنصر من عناصر

القوة ، أو التدليس ، أو الخداع ، أو التطفل الزائد ، أو أى شكل آخر من أشكال الضغط والاكراه .

ولكى يتم توفير الظروف الموصلة للموافقة التطوعية ، فمقدّم اقتراح البعض أن يقوم الباحث بخلق علاقة من المساواة مع المشاركين وأن ينظر إلى مسعى البحث على أنه مغامرة مشتركة للكشف عن المجهول . كما يرى بعض العلماء الآخرين أن وجود طرف ثالث محايد أثناء إجراء الرضا المعلوم سوف يقلل إلى أدنى حد من امكانيات فرض القهر . أما البعض الثالث فينصح بأن يتم السماح للمشاركين بأن يجروا مشاوراتهم مع غيرهم بعد تقديم طلب للحصول على موافقتهم وقبل أن يتم الوصول إلى أى قرار .

المعلومات الكاملة :

لكى تكون حالة الرضا كافية ، لا بد أن تكون معلومة وتطوعية . إلا أن الرضا فى بعض الأحيان قد يكون غير معلوم وإن كان تطوعياً أو معلوماً بالكامل وغير تطوعى .

لكن من الناحية العملية والممارسة ، فمن المستحيل الحصول على حالة من الرضا المعلوم تماماً . لأن هذا الأمر قد يتطلب ذكر تفاصيل فنية واحصائية لا نهاية لها . بل الأكثر من ذلك ، أن الباحثين أنفسهم فى حالات كثيرة لا يعلمون بالكامل ما هى النتائج المرتبطة بمشروعات البحث . وعلى حد تعبير بول رينولدز أنه لو « كانت هناك معلومات كاملة ، لما كان هناك داع للقيام بالبحث — فالبحث يكتسب قيمته فقط عندما يتوافر الفهم حول الظواهر » . ولكن هذا لا يجب على أية حال أن يعنى أن فلسفة الرضا المعلوم كلها غير قابلة للتطبيق ، ولكن بدلا من ذلك ، تم الأخذ باستراتيجية للحصول على « قدر معقول من الرضا المعلوم » .

وفكرة القدر المعقول من الرضا المقبول ، هى الفكرة التى قامت عليها القواعد الارشادية الفيدرالية . وهذه القواعد تستدعى نقل تسعة عناصر رئيسية من المعلومات حتى تكون حالة الرضا معلومة بقدر معقول :

١ — تفسير معقول للإجراءات التى سوف يتم اتباعها واغراضها .

٢ — وصف للمضايقات والمخاطر المتوقعة .

٣ — وصف للفوائد المنتظرة .

٤ - الكشف عن الاجراءات البديلة المناسبة التي قد تكون في صالح المشارك .

٥ - اتاحة الرد على أية استفسارات تتعلق بالاجراءات .

٦ - احاطة الشخص بأن له الحرية في أن يسحب موافقته ويتوقف عن المشاركة في المشروع في أى وقت دون أى تحمل على المشارك .

ولكن من الواضح أن بعض عناصر المعلومات المتضمنة في هذه القواعد الإرشادية تستدعى النقاش . فمثلا ، البند الخاص بالكشف عن الغرض من البحث قد يفسد النتائج ، ولقد كان هذا ما حدث في التجارب التي قام بها ميلجرام والدراسة التي أجراها رابيس . كذلك أيضا ، هناك خلاف على قدر المعلومات التي يجب الكشف عنها . ولقد بينت الدراسة التي قام بها ريزنيك وشوارتز موقف ظهر منه أن إعطاء بيانات كاملة عن البحث شيء غير مرغوب . فقد عزم المؤلفان على أن يطلعا المشاركين على كل شيء يتعلق بأحدى التجارب الشفهية قبل إجرائها ، بإعطائهم معلومات لا يتم ايضاحها عادة . وقبل القيام بالدراسة قام المؤلفان بالاتصال تليفونيا بالمشاركين وعرضا شرحا مطولا ومستفيضا لاجراءات البحث . وكانت النتيجة أن الكثير من المشاركين لم يحضروا للدراسة . وبمعكس النتائج في الدراسات ذات التهيئة الشفهية ، فإن الذين حضروا لم يكونوا مهئين بشكل ايجابي . وقد أظهرت الدراسة ان إعطاء المشاركين قدرا من المعلومات أكثر من اللازم يكون له نتائج مدمرة على نتائج البحث .

ومن هنا أصبحت المسائل المتعلقة بالمعايير الخاصة بما هي المعلومات التي يجب احاطة المشاركين بها ذات أهمية حاسمة . أحد هذه المعايير هو الاطار القانوني لما قد يرغب « الشخص العقل البصير » في أن يعرفه . فلا بد أن يكون هناك كشف كامل لكافة الجوانب التي تهم الشخص فيما يتعلق بما يتطلبه صالحه الخاص في أن يعرف قبل أن يتخذ أى قرار . والمشاركون لهم حق غير مشروط في أن يكونوا على علم بأي خطر محتمل يتعرضون له أو بأي حقوق قد يفتقدونها اثناء القيام بالدراسة .

أما المعيار الأكثر عملية من ناحية التطبيق في تقرير ماهية المعلومات التي قد تتصل بالمشاركين هو أن تقوم لجنة ممثلة للمشاركين المحتملين بإجراء عملية الاختيار أو بدلا من ذلك لجنة ممثلة لكل من الباحثين والمشاركين . ومن الاجراءات الأخرى هو عقد مقابلة مع بعض المشاركين المفوضين بطريقة نسقية والسماح لهم بتقرير ماهية المعلومات المناسبة .

الفهم :

العنصر الرابع للرضا المعلوم ، الفهم ، يدل على « الثقة في أن المشارك قد أعطى رضاء معلوما عندما يرتبط إجراء البحث بمخاطر معقدة أو مراوغة » . فمن الواضح أن الوصف المتقن للمشروع ، حتى لو جاء بلفظة غير فنية ، قد يكون من الصعب فهمه بشكل كامل .

وفي هذا الخصوص ، هناك عدد من الاقتراحات قد قدمت لأساليب يمكن التيقن بها من حالة الفهم قد حدثت . هذه الاقتراحات تشمل الاستعانة بمشاركين على درجة عالية من التعليم يكونون أقدر من غيرهم على فهم المعلومات ، وتوفير أحد المستشارين لمناقشة الدراسة مع المشارك ، ثم توفير فترة زمنية بين استدعاء المشارك واتخاذ القرار بالاشتراك في الدراسة . ومن الإجراءات الشائعة في هذا الشأن ، هو توفير وسيلة مستقلة لقياس مدى الفهم عن طريق توجيه أسئلة للمشاركين أو بسؤالهم الاستجابة لوسائل الاستقراء لاختبار ما إذا كانوا قد عرفوا المعلومات .

مسئولية رجل العلم :

ان ممارسة مبدأ الرضا المعلوم يعتبر أكثر الحلول شيوعا للمشكلة التي تتعلق بكيف يمكن الارتقاء بالبحث في مجال علم الاجتماع دون التعدي على حقوق الافراد وعلى صالاحهم . فمن ناحية المبدأ ، أنه اذا ما توافرت جميع الظروف التي تقتض بعملية الرضا المعلوم - الاهلية ، التطوعية ، المعلومات الكاملة ، الفهم - فان الباحثين سوف يكونون متأكدين نسبيا من أن حقوق وصالح المشاركين في البحث قد نالوا اهتماما مناسباً .

ومهما يكن ، فان مبدأ الرضا المعلوم لا يجب اتخاذه كأحد المتطلبات المطلقة لجميع الابحاث في العلوم الاجتماعية فمع أنه عادة يعتبر شيئا مرغوبا ، الا أنه ليس ضروريا على الاطلاق في الدراسات التي لا ترد فيها مخاطر أو مجازفات . اذ كلما ازدادت خطورة المجازفة بالنسبة للمشارك ، كلما عظم الالتزام بالحصول على رضا معلوم . وفي نفس الوقت ، فان من المفترض أن الباحثين يتحملون تبعه ما قد يحدث من آثار سلبية بالنسبة للمشاركين ، ولو كان هؤلاء قد وافقوا على الاشتراك في البحث . اذ ان احاطة المشاركين علما بما قد يحدث ، لن يؤدي على الاطلاق الى تحويل عبء المسؤولية من الباحثين ويلقيها على عاتق من يشاركون في مشروع البحث .

الخصوصية :

ان انتهاك خصوصيات الانسان يشكل أهمية كبرى للجميع ، خاصة

عندما تحدث تهجمات من دوائر كثيرة وعندما تكون المعلومات متاحة بسهولة نسبية . ان الحق في الخصوصية ، أى « حرية الفرد فى أن ينتقى ويختار الوقت والظروف التى تحت ظلها ، والاكثر أهمية ، التى يصل مداها ، الى أن يشتركه الآخرون أو يمتنعون عن مشاركته فى مواقفه ، ومعتقداته ، وسلوكه ، وآرائه » ، قد ينتهك بسهولة خلال عملية البحث أو بعد انتهائها .

ولقد رأينا فى الدراسة التى قام بها مجلس التعليم الأمريكى على الصفات الخاصة بطلاب الجامعات ، كيف طلب من المستجيبين أن يعطوا معلومات خاصة وحساسة كان من الممكن أن تستخدمها ادارة الجامعة وسلطات الحكومة للتعرف على المحرضين فى الجامعة . فقد تم تخزين البيانات فى ذاكرة الحاسب الآلى وأصبح استخدامها متاحا لى شخص لقاء مبالغ صغيرة . ولكى يتم حماية المشاركين ، قام الباحثون بفصل هوية المشاركين عن الاستجابات التى أبدوها ووضعوها فى بنك المعلومات . ولكن كان مازال هناك امكانية أن تقوم الحكومة بطلب المعلومات . وفى هذه الدراسة ، رغم أن الباحثين طلبوا من الطلبة الادلاء ببيانات خاصة ، الا أنه لم يكن فى استطاعتهم ضمان سرية هذه البيانات فى المناخ السياسى الذى كان سائدا فى ذلك الوقت . وكان من نتيجة ذلك ، أن المعلومات الحساسة وضعت تحت نظام « الطلب الحر » بتخزين الشفرة التى كانت تربط البيانات بالمستجيبين الافراد فى الخارج .

أبعاد الخصوصية :

ان التقدير لقيمة الخصوصية قد يتم وفقا لثلاثة منظورات مختلفة : حساسية المعلومات المعطاة ، الوضع الذى يتم مشاهدته ، ثم انتشار المعلومات . وقبل مناقشة مناهج تأمين جانب الخصوصية ، سوف يكون من المفيد لنا أن نناقش أولا الجوانب الخاصة بمسألة الخصوصية .

حساسية المعلومات : ان الحساسية التى تتسم بها المعلومات تدل على مدى خصوصية المعلومات أو ما يمكن أن تشكله من تهديد بالنسبة للباحث . بل ان هناك أنواعا معينة من المعلومات تعتبر أكثر خصوصية من غيرها وقد تشكل تهديدا أكبر . وعلى حد تقرير الجمعية النفسية الأمريكية أن « الخيارات الدينية ، والممارسات الجنسية ، والدخل ، والتحييزات العرقية ، وغيرها من الخواص الأخرى مثل الذكاء ، والامانة ، والشجاعة ، كلها تعتبر من الأشياء الأكثر خصوصية من الاسم ، والمنزلة ، والرقم المسلسلة » . وكلما ازدادت حساسية المعلومات ، كلما ازداد حجم الوقاية المطلوبة لحماية خصوصية المشاركين فى البحث .

الأوضاع التي يتم مشاهدتها : ان الوضع الذي يتخذه مشروع البحث قد يتفاوت من الخصوصية الشديدة الى العمومية التامة . فمثلا ، المنزل يعتبر واحدا من أكثر الأوضاع خصوصية في ثقافتنا ، والانتهاك لمنازل الناس دون موافقتهم ممنوع بحكم القانون . ومع ذلك ، فان المدى الذي يمكن عنده اعتبار وضع معين له صفة العمومية أو الخصوصية لم يتبلور بوضوح بعد وبذلك فهو يؤدي الى إثارة مناقشات أخلاقية ، وعلى سبيل المثال ، فلكي تتم دراسة طبيعة الأنشطة التي يقوم بها الشواذ جنسيا من الذكور الذين يدخلون في مواقع جنسية بسيطة وغير شخصية في مواقع عامة (حجرات الاستراحة) ، انتحل همفريز دور المشارك المستور ، وقام بدور « المراقب » (الذي يحذر المشركين بمقدم البوليس ، أو المراهقين ، أو الرجال « المستقيمين ») ، وبذلك استطاع أن يحوز على ثقة المشركين والإقتراب من سلوكهم . ولقد تم تسجيل أرقام ١٣٤ سيارة كان يستخدمها المشاركون ، كما تم عقد مقابلة مع خمسين شخصا بعد عام في منازلهم كجزء من إحدى عمليات المسح الاجتماعي - الصحي بشكل قانوني . ولكن ذلك أثار اتهامات النقاد بأنه على الرغم من أن من الدراسة قد تمت في إحدى الاستراحات العامة إلا أن المشركين لم يشرعوا في ارتكاب أنشطة جنسية (« أفعال خاصة ») حتى تأكدوا من أن الوضع الموجودين فيه قد أصبح وضعاً « خاصاً » بصفة مؤقتة .

تأثير المعلومات : الجانب الثالث للخصوصية يعنى القدرة على مطابقة المعلومات الشخصية بهوية المشاركين في البحث . فالمعلومات المتعلقة بالدخل تظل معلومات خاصة نسبيا لو كان الذي حصل على المعلومات هو باحث واحد فقط . ولكن ، عندما تعلن المعلومات بالبيانات والاسماء المتصلة بها من خلال وسائل الاعلام ، يكون جانب الخصوصية قد انتهك بدرجة خطيرة . وكلما ازداد عدد الذين يعرفون المعلومات ، كلما ازداد الاهتمام بوجوب توافر جانب الخصوصية .

ومن المعتاد بالنسبة لمدينة كاملة أو بالنسبة لوسط مجتمعي صغير أن يتم التعرف على المشاركين في أحد مشروعات البحث حتى لو استخدمت أسماء مستفارة . ومن أمثلة ذلك ، ما وصفه كل من آرثر فيديتش وجوزيف بنسمان في دراستهما « مدينة صغيرة في مجتمع جمعي » عن التفاصيل اللصيقة والمزعجة أحيانا لحياة السكان في إحدى المدن الصغيرة بولاية نيويورك . ومع أنه قد تم اعطاء المدينة وسكانها أسماء مستفارة ، إلا أن من يعنيهم الأمر قد استطاعوا التعرف بسهولة على الأوصاف الذاتية التي وردت في الكتاب . ولم يكن هذا الجانب من الدراسة فقط هو الذي انتقد بشدة ، ولكن سكان المدينة أقاموا استعراضا ارشدي

كل منهم فيه قناعا كتب عليه الاسم المستعار الذى أعطاه الباحث للشخص — وهو دليل واضح على أن المديسة بأكملها قد تعرفت من الكتاب على هوية المشاركين فى البحث .

اذن ، فإن حساسية المعلومات ، والوضع الذى يجرى فيه مشروع البحث ، ومدى تأثير المعلومات المعطاة ، هى بمثابة جوانب هامة لابد أن توضع فى الاعتبار عند تقرير مدى خصوصية المعلومات وما هى سبل الوقاية التى يجب استخدامها لحماية المشاركين فى البحث .

وفى هذا الشأن ، هناك منهجان شائعان لحماية المشاركين ، الاول هو اخفاء الهوية والثانى هو السرية . ويعتبر الالتزام بحماية الهوية المجهولة للمشاركين فى البحث والحفاظ على سرية البيانات ، هو التزام ينسحب على كل شيء . كما أنه يجب أن يستوفى مهما كانت التكاليف ما لم تكن هناك تدابير بعكس ذلك قد اتخذت مع المشاركين سلفا .

اخفاء الهوية :

أن تطبيق حق اخفاء الهوية أمر يتطلب الفصل بين شخصية الافراد وما يملكونه من معلومات . وبعبارة أخرى ، فإن الباحث يعتبر مجهول الهوية عندما لا يستطيع الباحث أو اشخاص آخرون من تمييز معلومات معينة بمشاركة معين . فإذا ما أعطيت المعلومات غفلا من الاسماء ، ولم يقدر الباحث على ربط اسم معين بالبيانات ، عندئذ تكون خصوصية المشارك مؤمنة حتى لو تكشففت أى معلومات حساسة .

وأحد الاجراءات التى تتخذ لضمان اخفاء الهوية ، هو ببساطة عدم طلب اسماء أو أى وسائل أخرى يمكن التعرف بها على المشاركين فى أحد مشروعات البحث . ولكن من الممكن زيادة اخفاء الهوية اذا ما تم ربط الاسماء وغيرها من وسائل التعرف بالمعلومات عن طريق رقم شفرى . وبمجرد أن يتم اعداد المعلومات لتدخل فى عملية التحليل ، عندئذ يمكن الحفاظ على اخفاء الهوية بفصل المعلومات المميزة عن بيانات البحث . ومن عوامل الوقاية الأخرى ما يتضمن منع ازدواج التسجيل ، أو الكلمات الشفرية التى تتيح الوصول الى البيانات ، أو المراقبة الآلية لاستخدام الملفات .

السرية :

من الاجراءات الشائعة فى البحث فى مجال العلوم الاجتماعية أن يتم اخبار المشاركين بأن المعلومات التى سيدلون بها سوف تعامل بسرية ،

أى ، حتى لو أمكن للباحثين أن يتعرفوا على المعلومات التى أعطاهما مشارك معين ، فإنهم لن يكشفوا عنها علانية . ومع أن الباحثين يلتزمون بشدة بالقواعد الأخلاقية والمهنية للحفاظ على الوعد الذى أعطوه بسرية المعلومات ، إلا أن هناك من الظروف ما قد يجعل الوفاء بذلك عملية صعبة بل ومستحيلة . ومن أهم هذه المواقف هو عندما يتم استصدار أمر من السلطات القضائية أو اللجان التشريعية بأحضار هذه المعلومات .

وبداية ، ففى المرحلة الأولى لجمع المعلومات ، لابد من تزويد المشاركين بعبارات واضحة ودقيقة ما يتعلق بمعنى وحدود السرية . وكلما ازدادت المخاطر التى تفرضها المعلومات نفسها وكلما ازدادت فرص طلب البيانات الذاتية بأمر قضائى ، كلما وجب المزيد من الوضوح فى التفسير الذى يتلقاه المشارك . وفى هذا الشأن يقترح رونالد كامبل وبعض زملائه التفسيرات الممكنة التالية : طالما أن المادة المطلوبة لا تتضمن أية مخاطر بالنسبة للمستجيبين ، يكون الوعد الغامض الذى يأخذ شكلا عاما بسرية المعلومات شيئا مقبولا . فمثلا ، يمكن القول :

« ان هذه المقابلات سوف يتم تلخيصها فى مجموعة إحصائيات بحيث لن يستطيع أحد أن يعرف ما هى إجاباتك الشخصية . فجميع المقابلات سوف تبقى فى نطاق السرية . وستكون الفرصة ضئيلة تماما فى أن يتصل بك أحد فيما بعد للتحقق من أئنى أنا الذى قمت بعقد هذه المقابلة وأئنى قمت بها كاملة وبأمانة .

وإذا كانت الإجابات الكاملة ، الأمنية على أسئلة الباحث يمكن أن تؤدي الى تعريض مصالح المستجيب للخطر ، إذا ما طلبت هذه الإجابات بأمر قضائى ، فيجب أن يقال للمستجيب ، مثلا ،

لقد انعقدت هذه المقابلات لوضع دليل إحصائى لن يمكن التعرف فيه على إجابات الفرد أو تمييزها . وسوف نفعل كل ما فى استطاعتنا لابقاء إجاباتك فى نطاق السرية . ولكن فقط فى حالة إذا ما صدر أمر من المحكمة فأننا سنقوم بتحويل الإجابات التى يمكن التعرف عليها ذاتيا الى أى مجموعة أخرى أو الى جهاز حكومى .

ولكن نضمن وصول الأشخاص الخارجيين الى البيانات دون انتهاك لمتطلبات السرية ، فقد تم وضع عدد من الأساليب الفنية لذلك . هذه الأساليب تشمل :

١ - ازالة الصفات المميزة ، كحذف الاسماء ، مثلاً ، وأرقام الضمان الاجتماعي ، وعناوين الشوارع من البيانات الخاصة بالافراد .

٢ - التصنيف الاولى - كاسم المقاطعة وليس بيانات التعداد السكاني ، سنة الميلاد وليس التاريخ ، المهنة وليس التخصص في المهنة ، وهكذا .

٣ - التجميع المصغر ، اي - حصر متوسط الاشخاص من بيانات الافراد ، بدلا من بيانات الافراد أنفسهم .

٤ - التطعيم بالخطأ ، اي ادخال الخطأ بشكل متعمد في سجلات الافراد بينما تتترك البيانات المجمعة دون تغيير . واحد اساليب ذلك ، هو اضافة خطأ عشوائي يكون توزيعه وقياساته محددة سلفا .

الموضوعية والباحث الاجتماعي :

لقد أصبحت القواعد المنظمة للبحث في مجال العلوم الاجتماعية موجودة الآن على مستويات عديدة . وتعتبر الدساتير القانونية ، ولجان مراجعة الاخلاقيات ، والاخلاقيات الشخصية للباحث الفرد ، واللوائح الاخلاقية للاتحادات المهنية ، كلها من الميكانيزمات التنظيمية الهامة . وفي هذا الجزء ، نعرض لفكرة الدساتير الاخلاقية المهنية ثم نقدم أحسن هذه الدساتير الاخلاقية الخاص بعلماء الاجتماع .

ان معظم الجمعيات المهنية الرئيسية لعلماء الاجتماع قد وضعت لها لوائح اخلاقية لمساعدة أعضائها . وهذه اللوائح تضم الاتفاق الجماعي على القيم داخل المهنة . وهي تعين الباحث الفرد لانها تحدد الخطوط وتشرح ما هو مطلوب وما هو ممنوع . واللوائح الاخلاقية تكتب لكي تغطي مسائل وقضايا محددة كثيرا ما يتم مواجهتها في أنماط البحث التي يتم اجراؤها في نطاق مهنة معينة . واللوائح تثير حساسية الباحث تجاه مناطق الالتزام والمشاكل حيث يكون هناك اتفاق على الممارسة الاخلاقية الملائمة .

لقد قام بول رينولدز بوضع مزيج من اللوائح الاخلاقية التي تعتمد على صياغات ظهرت في أربع وعشرين لائحة تتصل بقيادة البحث في مجال العلوم الاجتماعية ، ومعظمها يمثل لوائح أخذت بها الاتحادات الوطنية لعلماء الاجتماع . وفيما يلي هذه اللائحة . (الرقم الذي يجرى في نهاية كل بند يمثل اللوائح الاخلاقية المختلفة التي جاءت بها العبارة) .

الدستور الاخلاقي لعلماء الاجتماع

المبادئ

قضايا عامة تتصل بلائحة الاخلاقيات :

١ - يعتبر عالم (علماء) الاجتماع المسئول عن أحد مشروعات البحث هو (هم) المسئول عن جميع القرارات التي تتعلق بالامور الاجرائية والقضايا الاخلاقية التي تتصل بالمشروع سواء هم الذين تولوا امرها أم مساعديهم (٧) .

٢ - يتحمل المدرسون المسئولية بالنسبة لجميع القرارات التي يتخذها طلابهم فيما يتصل بالمسائل الاخلاقية الواردة في البحث (١) .

٣ - جميع الافعال التي تتم كجزء من البحث لابد ان تتفق مع المعايير الاخلاقية لكل من المنزل والمجتمع المضيف (١) .

٤ - القضايا الاخلاقية يجب تقديرها وفقا لمنظور مجتمع المشارك (٢) .

٥ - اذا ما ثارت صعوبات أو مشاكل أخلاقية عسيرة الحل ، يجب السعى لطلب المعونة أو المشورة من الزملاء أو اللجان المناسبة التي يشرف عليها الاتحادات المهنية (٢) .

٦ - أي انحراف عن المبادئ الموضوعية يعتبر :

(أ) أن الباحث قد رضى بتحمل قدر أكبر من المسئولية .

(ب) التزام أكثر جدية بطلب المشورة أو النصيحة الخرجية .

(ج) الحاجة الى ضمانات اضافية لحماية حقوق وصالح المشاركين في البحث (٢) .

القرار بقيادة البحث :

٧ - قيادة البحث يجب أن تتم بطريقة تضمن الحفاظ على كمال ونزاهة مشروع البحث ولا تقلل من امكانية قيادة البحث في المستقبل (٣) .

٨ - يجب على الباحثين أن يستخدموا أفضل احكامهم العلمية لاختيار القضايا التي يتم عليها البحث التجريبي (١) .

٩ - أن القرار بقيادة البحث مع ذوات بشرية يجب أن يشمل تقييم للفوائد المحتملة للمشاركة والمجتمع وفيما يتصل بالمخاطر التي تتولد عن المشاركة (المشاركين) - تحليل المخاطرة - النفع (٢) .

١٠ - أن أى دراسة تشمل ذوات بشرية - يجب أن تتصل بأحدى المسائل الفكرية الهامة (٤) .

١١ - أن أى دراسة تشمل ذوات بشرية يجب أن تتصل بأحدى المسائل الفكرية الهامة ذات المضمونات الانسانية ، ولا يجب أن تكون هناك أى وسيلة أخرى لحل المسألة الفكرية (٢) .

١٢ - أن أى دراسة تشمل مشاركين من البشر يجب أن تكون متصلة بمسألة فكرية ذات أهمية بالغة إذا ما كانت هناك مخاطر لحدوث آثار سلبية دائمة على المشاركين (٢) .

١٣ - أن أى دراسة تتضمن حدوث مخاطر وكذلك آثار علاجية محتملة يجب تبريرها من منطلق الفوائد التي تتحقق للعامل أو المريض (٢) .

١٤ - لا يجب أن يكون هناك داع سبق للاعتقاد بأنه سوف تحدث آثار سلبية دائمة رئيسية للمشاركين (١) .

١٥ - إذا ما كان هناك احتمال بأن قيادة البحث سوف تؤدي الى تحقيق خسائر دائمة للمشاركين ، أو مجتمعهم ، أو الانظمة داخل مجتمعهم (كعلماء الاجتماع المحليين) ، فقد لا يمكن تبرير البحث ويمكن التخلي عنه (٢) .

قيادة البحث :

١٦ - أن البحث بأكمله يجب أن يتم بأسلوب ماهر ، كمشروع علمي موضوعي (٤) .

١٧ - على جميع الافراد العاملين بالبحث أن يكونوا مؤهلين لاستخدام أى وسائل تستعمل في المشروع (٧) .

١٨ - يجب توفير الافراد ذوي الكفاية والتسهيلات الكافية إذا ما كان البحث يتضمن استخدام أى نوع من العقاقير (٤) .

١٩ - لا يجب أن يكون هناك أى نوع من التحيز في تصميم أو قيادة أو تسجيل البحث - فلا بد أن يكون موضوعيا بقدر الامكان (٤) .

الآثار الواقعة على العلاقات بين المشاركين : الرضا المعلوم :

عام :

- ٢٠ - يجب استخدام الرضا المعلوم في استجلاب المشاركين في البحث ، ويجب أن يتحمل الباحثون كافة الالتزامات المرتبطة بمثل هذه الاتفاقيات (١٠) .
- ٢١ - يجب على المشاركين أن يكونوا في وضع يتيح لهم إعطاء رضا معلوم ، والا فيجب أن يتم ذلك عن طريق الأشخاص المسؤولين عمن المشاركون (٢) .
- ٢٢ - يجب استخدام الرضا المعلوم إذا كانت الآثار المحتملة على المشاركين يشوبها الغموض أو المخاطر (٧) .
- ٢٣ - يجب الحصول على رضا معلوم على شكل مكتوب ، إذا كان ذلك ممكنا (١) .
- ٢٤ - السعى للحصول على تصريح رسمي عند استخدام البيانات الحكومية ، أيا كانت طريقة الحصول عليه (١) .

توفير المعلومات :

- ٢٥ - لا بد من تفسير وشرح أغراض ، وإجراءات ، ومخاطر البحث (بما في ذلك الاخطار الممكنة للكيان البدني أو النفسي وكذلك المخاطر التي يتعرض لها المركز الاجتماعي) للمشاركين بطريقة يمكن أن يفهموها (٧) .
- ٢٦ - يجب على المشاركين أن يكونوا على وعي وإدراك بالعواقب المحتملة ، إذا كانت هناك ، للجماعة أو المجتمع الذي تم اختيارهم منه ، وذلك قبل اتخاذ قرارهم بالمشاركة في البحث (١) .
- ٢٧ - أن الاجراء المستخدم للحصول على اسم المشاركون يجب أن يكون واضحا له أولها .

- ٢٨ - يجب أن تحدد خواص الاشراف ، والتمويل ، وغيرهما للمشاركين المحتملين (٢) .

٢٩ - أن هوية الذين يقومون بالبحث يجب أن تكون معروفة بالكامل للمشاركين المحتملين (٢) .

٣٠ - يجب على أن تترك للمشاركين أسماء وعناوين الافراد العاملين بالبحث حتى يمكن تعقبهم فيما بعد (١) .

٣١ - يجب على المشاركين أن يكونوا على وعى وادراك كامل بجميع السبل الفنية لجمع البيانات (مسجلات الشرائط والفيديو ، التصوير ، الاجراءات الفسيولوجية . وغيرها) ، وقدرات هذه السبل ، والى أى حد سيظل المشاركون مجهولين وتبقى البيانات فى نطاق السرية (٢) .

٣٢ - فى المشروعات التى تستغرق وقتا طويلا ، يجب احاطة المشاركين علما بطريقة دورية بمدى تقدم البحث (١) .

٣٣ - عند تسجيل شرائط فيديو تيب أو أفلام ، يجب أن يكون للخاضعين للبحث الحق فى اقرار المادة التى ستعلن (برؤيتها واعطاء موافقة محددة على كل جزء بها) وكذلك الحق للموافقة على طبيعة المشاهدين (١) .

الموافقة التطوعية :

٣٤ - لابد أن يكون للافراد الخيار فى رفض المشاركة وأن يكونوا على علم بهذا (١) .

٣٥ - يجب أن يكون للمشاركين القدرة على انتهاء الاشتراك فى أى وقت يحلو لهم وأن يعرفوا أنهم يملكون حق هذا الخيار (٣) .

٣٦ - لا يجب استخدام أى نوع من أنواع القهر ، ضمنا أو صراحة ، لحث الافراد على المشاركة فى مشروع البحث (٦) .

حماية حقوق ومصالح المشاركين :

قضايا عامة :

٣٧ - أن كرامة وخصوصية ، ومصالح المشاركين يجب احترامها وحمايتها (٨) .

٣٨ - لا يجب إلحاق الأذى بالمشاركين ، فمصالح المشاركين يجب أن يكون له الأولوية على جميع الاعتبارات الأخرى (١٠) .

٣٩ - يجب تقليل الخصائص والمعاملة بالنسبة للمشاركين الى أدنى حد من خلال ميكانيزمات إجرائية وانهاء الدراسات الخطرة بأسرع ما يمكن ، ولا يمكن تبرير مثل هذه الآثار الا فقط عندما لا تتاح دراسة المشكلة بأى وسيلة أخرى (٨) .

٤٠ - يجب توقع المشاكل المحتمل حدوثها ، مهما تكن ضالة هذا الاحتمال ، حتى يمكن التأكد من أن حدوث الأشياء غير المتوقعة لن تؤدي الى آثار سلبية رئيسية على المشاركين (١) .

٤١ - يجب إزالة أى آثار ضارة تحدث فيما بعد (٤) .

٤٢ - لا يجب إثارة أى آمال أو قلاقل عند المشاركين المحتملين (١) .

٤٣ - يجب إنهاء البحث اذا ما نشأ أى خطر للمشاركين (٣) .

٤٤ - ان استخدام التابعين سقياً وراء مساعدة مهنية لأغراض البحث لا يسمح به الا فقط الى الحد الذى يجعلهم يحصلون على فوائد مباشرة باعتبارهم تابعين (١) .

الخداع :

٤٥ - استخدام الخداع مع المشاركين لا يجب أن يتم الا فقط فى حالة الضرورة القصوى ، وأن لا تكون هناك وسيلة أخرى لدراسة المشكلة (٣) .

٤٦ - يجب اسباغ النفع على صفة الخداع (١) .

٤٧ - اذا ما كان الخداع واردا فى اجراء البحث ، يجب اتخاذ عدة احتياطات اضافية لحماية حقوق وصالح المشاركين (٢) .

٤٨ - بعد استجلاب المشاركين فى الدراسة باستخدام اسلوب الخداع ، يجب احاطتهم جميعا علما بوصف دقيق وكامل وأمين للدراسة والحاجة الى استخدام الخداع (٥) .

٤٩ - اذا لم يتم كشف عملية الخداع للمشاركين ، لاسباب إنسانية أو علمية ، فان على الباحثين التزام خاص بحماية مصالح وخير المشاركين (١) .

السرية واخفاء الهوية :

٥٠ - ان البيانات الخاصة بالبحث يجب ان تحاط بالسرية كما ان جميع المشاركين يجب ان يظلوا مجهولين . ذلك ما لم يكونوا (أو الاوصياء الشرعيون) قد أعطوا الاذن بالافراج عن هويتهم (١٥) .

٥١ - إذا لم يكن في الإستطاعة ضمان حالة السرية أو إخفاء الهوية ، يجب على المشاركين أن يكونوا على علم بهذا وبما قد يترتب عليه من نتائج قبل الاشتراك في البحث (٤) .

٥٢ - الأشخاص الذين يشغلون مراكز رسمية (وتتم دراستهم كجزء من مشروع البحث) يجب أن يعطوا وصفا مكتوبا لادوارهم الرسمية ، وواجباتهم وهكذا (والتي لا تحتاج الى تناولها باعتبارها معلومات سرية) ثم يتم اعطائهم نسخة من التقرير النهائي للبحث (١) .

٥٣ - ان الدراسات التي تستهدف وضع أوصاف لتجمعات أو متكاملات يجب أن تضمن بصفة دائمة إخفاء هوية المستجيبين الافراد (١) .

٥٤ - ان وضع « الخصوصية » يجب أن يؤخذ دائما في الاعتبار من المنظور الخاص بالمشارك ومن منظور ثقافته (١) .

٥٥ - ان المادة التي يتم تخزينها في بنك المعلومات لا يجب أن تستخدم دون اذن من الباحث الذي قام أصلا بجمع البيانات (١) .

٥٦ - اذا ما تم اعطاء وعود بالحفاظ على السرية ، وحدث سوء تصرف من المشاركين أو التنظيمات ، فليس للباحث أن يمنع المعلومات (١) .

٥٧ - يجب اتخاذ اجراء محدد لتنظيم البيانات لضمان إخفاء هوية المشاركين (تحذف التفاصيل) (١) .

الفوائد التي يحصل عليها المشاركون :

٥٨ - يجب منح عائد مجز مقابل جميع الخدمات التي يقدمها المشاركون (١)

٥٩ - ان ازدياد المعرفة الذاتية ، كفائدة تتحقق للمشاركين ، يجب أن تؤخذ كجزء رئيسي من تصميم أو اجراء البحث (١) .

٦٠ - يجب أن يحصل جميع المشاركين على نسخ أو تفسيرات للبحث (٢) .

٦١ - ان دراسة التكاملات أو المجموعات الثقافية الفرعية يجب أن تنم عن معرفة تحقق فائدة لهم (١) .

الآثار الواقعة على التكمالات أو المجتمعات :

٦٢ - يجب على الباحثين أن يكونوا على معرفة ، ويكونوا الاحترام ، للثقافات المضيفة التي يتم إجراء البحث في نطاقها .

٦٣ - يجب على الباحثين أن يتعاونوا مع أعضاء المجتمع المضيف

٦٤ - يجب على الباحثين أن يضعوا في تقديرهم ، مقدما ، الآثار المحتملة للبحث على البناء الاجتماعي للمجتمع المضيف وكذلك التغيرات المحتملة في تأثير مختلف الجماعات أو الأفراد بفضل قيادة البحث .

٦٥ - يجب على الباحثين أن يضعوا في تقديرهم ، مقدما ، الآثار المحتملة للبحث والتقرير الموضوع على السكان أو الجماعات الفرعية التي جاء منها المشاركون (١) .

٦٦ - يجب على المشاركين أن يكونوا على علم ، سلفا ، بالآثار المحتملة التي ستقع على التكمالات أو الجماعات الفرعية التي يمثلونها .

٦٧ - يجب على الباحثين أن يضعوا في اعتبارهم مصالح التجمعات والانساق السياسية بأنواعها جميعا .

التفسير والتقارير الخاصة بنتائج البحث :

٦٨ - جميع التقارير الخاصة بالبحث يجب أن تكون وثائق عامة ، متاحة للجميع بحرية .

٦٩ - يجب أن تحتوي التقارير على وصف كامل ودقيق لإجراءات البحث ، بما في ذلك كافة الأدلة ، بغض النظر عما توفره من تأكيد لفرضيات البحث النظرية ، والنتائج المستخلصة يجب أن تكون موضوعية وغير متحيزة .

٧٠ - في كتابة تقارير البحث يجب وضع شروح كاملة وتامة لجميع البيانات الواردة ولاى محاولات بذلك لتجنب سوء التفسير .

٧١ - في جميع المطبوعات الخاصة بالبحث يجب أن يذكر بشكل واضح ما هي أنواع الاشراف ، والغرض ، والدعم المالى ، والباحثين المسؤولين عن البحث (٣) .

٧٢ - اذا ما كانت المطبوعات ستلحق خطر او خسارة لمن تتم دراستها ويستحيل اخفاء الهوية بشكل كامل ، يجب تأخير هذه المطبوعات .

٧٣ - الدراسات الخاصة بالثقافات المتعارضة يجب أن تنشر بلغة وفي صحف المجتمع المضيف ، بجانب ما يطبع بلغات أخرى .

- ٧٤ — يجب منح الائتمان المناسب لجميع الاطراف المشاركة في البحث .
- ٧٥ — يجب أن يكون من المتوقع الكشف الكامل والدقيق لجميع المصادر التي يتم نشرها والتي تعتمد على أو تسهم في العمل .
- ٧٦ — المطبوعات الخاصة بنتائج البحث عن الجماعات الثقافية الفرعية ، يجب أن تحتوي على الوصف بعبارات يفهمها المشاركون .
- ٧٧ — ان البيانات الأولية أو غيرها من الوثائق الاصلية يجب أن تكون متاحة للباحثين المؤهلين ، حيثما طلبت .
- ٧٨ — ان البحث ذو الاستحقاق العلمى ، يجب دائماً أن يكون خاضعاً للنشر ، ولا يجب حجبها عن النشر العام ما لم تكن نوعية البحث أو التحليل غير مناسبة (١) .

ملخص :

ان الحقيقة بأن العلوم الاجتماعية هي علوم علمية وانسانية في وقت واحد يثير المشكلة الاخلاقية الجوهرية : كية ، يتأتى لنا أن تطور معرفة نسقية يمكن التيقن منها عندما يكون هناك احتمال بأن اجراءات البحث يمكن أن تتعدى على حقوق وصالح الافراد ؟

بالنسبة لهذه المشكلة ، لا توجد عليها اجابات بالصواب المطلق أو الخطأ المطلق . فالقيم التي نضيفها على الفوائد والتكاليف المحتملة للبحث في علم الاجتماع تعتمد على خلفياتنا ، وقناعاتنا وتجربتنا . ومع ذلك ، فقد برز نوع من الاجماع العريض كما يتضح من اللوائح الاخلاقية للجمعيات المهنية . هذه اللوائح تحدد وتبين ما هو المطلوب وما هو محظور . وعلى الرغم من أنها تستحث الباحثين تجاه الالتزامات وتجاه مناطق المشكلة حيث يكون هناك اتفاق على الممارسة الاخلاقية ، الا أنه ليس هناك بديل عن الدستور الشخصى للأخلاق عند الباحث الفرد . فالباحث الاخلاقى يكون قد تعلم القواعد الارشادية الاخلاقية ، ويقوم بتفحص كامل للتكاليف والفوائد المحتملة الناجمة عن مشروع البحث ، ويمارس الحكم في كل موقف ، ويتقبل تبعه المسؤولية بالنسبة لاختياره .

في حدود هذا الاطار الاخلاقى لصنع القرار ، تمت مناقشة قضيتين : الرضا المعلوم والخصوصية . الرضا المعلوم هو أكثر الحلول عمومية بالنسبة للمشكلة التي تتعلق بكيف يمكن الارتقاء بالبحث في مجال علم الاجتماع دون التعدي على حقوق وصالح الافراد . والرضا المعلوم هو الاجراء الذى يختار فيه الافراد ما اذا كانوا سيستتركون في البحث بعد معرفتهم بالحقائق التي من المحتمل أن

تؤثر على قرارهم . وهو يشتمل على أربعة عناصر أساسية : الأهلية ، التطوعية ، المعلومات الكاملة ، والفهم ، وكلما ازدادت مخاطر المجازفة بالنسبة للمشاركين في البحث ، كلما عظم الالتزام بالحصول على رضا معلوم .

أما الحق في الخصوصية فهو أمر يمكن انتهاكه بسهولة خلال عملية البحث أو بعد اكتماله . وعند تقرير مدى خصوصية المعلومات المعطاه ، على الإنسان أن يضع في تقديره ثلاثة معايير : حساسية المعلومات ، الوضع الذي يتم مشاهدته ، ومدى تناثر المعلومات . ومن السبل الشائعة لحماية خصوصية المشتركين في البحث هو العمل على اخفاء هويتهم والابقاء على سرية البيانات .

مصطلحات رئيسية

Informed Consent	الرضا المعلوم	Research Deception	خداع البحث
Competence	الأهلية	Ethical Dilemma	المشكلة الأخلاقية
Voluntarism	التطوعية	Ethical Researcher	الباحث الأخلاقي
Anonymity	اخفاء الهوية	Reasonably	الرضا العاقل
Confidentiality	السرية	Informed	المعلوم
Codes of Ethics	الدينامير الأخلاقية	Comprehension	الفهم
		Sensetivity of Information	حساسية المعلومات

قراءات إضافية :

— بيرمانت ، جوردون ، هيربرت س . كيلمان ، دونالد بي . وارويك ، (اعداد) « أخلاقيات التدخل الاجتماعي » . نيويورك : Wiley ١٩٧٨ .

— بوروخ ، روبرت ف . « استراتيجيات اعلان وطمس البيانات السرية في علم الاجتماع » ، Policy Sciences ٣ (١٩٧٢) : ٢٧٥ — ٢٩٧ .

— « ضمان سرية الاستجابات في البحث الاجتماعي : مذكرة عن الاستراتيجيات » . American Sciences ٦ (١٩٧١) : ٣٠٨ — ٣١١ .

— كاسيل ، ج . « المخاطرة والنفع للذوات في البحث الميداني » American Sociologist ١٣ (١٩٧٨) : ١٣٤ — ١٤٣ .

— كارول ، د . ج . « سرية البحث والمعلومات في علم الاجتماع : حالة بوبكين » . Policy Sciences ٦ : ٣ (١٩٧٣) : ٢٦٨ — ٢٨٠ .

— كاتز ، ج « عقد التجربة مع البشر » نيويورك : Russell Sage Foundation ١٩٧٢ .

— كيلمان ، هيوبرت سي . « وقت للحديث : عن القيم الانسانية والبحث الاجتماعي » . سان فرانسيسكو : Jossey - Bass ١٩٦٨ .

— لاب ، م . « الاعتبارية في العلم » . Science ، ١٨٧ (١٩٧٥) : ٦٩٦ — ٦٩٨ .

— نيجيلسكي ، بي . « البحث الاجتماعي في صراع مع القانون والاخلاقيات » كامبريدج ، ماساتشوستس : Ballinger ١٩٧٦ .

— وينووتر ، لي ، ودافيد ج . بيتمان ، « المشاكل الاخلاقية في دراسة مجتمع منحرف وحساس سياسيا » . Social Problems ١٩ (ربيع ١٩٦٧) : ٣٥٧ — ٣٦٦ .

— تولين ، ستيفن . « العقل في الاخلاقيات » . كامبريدج ، انجلاند : جامعة كامبريدج ، ١٩٧٠ .

مصادر الدراسة ومراجعها

أولا : مجموعة وكتب عربية ومترجمة

- ١ — اتحاد إذاعات الدول العربية ، وسائل الاتصال الجماهيرى فى المجتمع الحاجة الى الابحاث ، سلسلة تقارير اذاعية رقم (٣) القاهرة ، اتحاد اذاعات الدولة العربية ١٩٧٢ .
- ٢ — ابراهيم امام ، الاعلام والاتصال بالجماهير ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٨ .
- ٣ — أحمد بدر ، الاتصال بالجماهير والدعاية الدولية ، الطبعة الاولى ، الكويت ، دار القلم ، ١٩٧٤ .
- ٤ — ابن خلدون ، كتاب العبر ، المقرئى ، كتاب المواعظ والاعتبار .
- ٥ — أبو على أحمد بن محمد المعروف بمسكويه ، كتاب تجارب الامم وتعاقب الهمم ، اعداد ه . ف . آمدروز ، القاهرة ، مطبعة شركة التمدن الصناعية ، ١٩١٤ ج ٦ .
- ٦ — السيد ياسين ، جمال زكى ، أسس البحث الاجتماعى ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٦٢ .
- ٧ — فراج ومروغوت ، تصميم البحوث ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٩ .
- ٨ — حسن الساعاتى ، تصميم البحوث الاجتماعية ، نسق منهجى جديد ، بيروت دار النهضة العربية ، ١٩٨٢ .
- ٩ — زيدان عبد الباقي ، وسائل أساليب الاتصال فى المجالات التربوية والاجتماعية والادارية ، ١٩٧٩ .
- ١٠ — سمير محمد حسين ، بحوث الاعلام ، الاسس والمبادئ ، عالم الكتب الطبعة الاولى ١٩٧٦ .
- ١١ — سمير حسين ، تحليل المضمون ، عالم الكتب ، الطبعة الاولى ١٩٨٣ .
- ١٢ — عبد الباسط محمد حسن ، اصول البحث الاجتماعى ، الطبعة السابعة ، مكتبة وهبى ، القاهرة ١٩٨٠ .
- ١٣ — عبد المجيد فراج ، الاسلوب الاحصائى ، الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧١ .

- ١٤ — عبد الرحمن بدوى ، مناهج البحث العلمى ، القاهرة ، دار النهضة العربية — ١٩٨٠ .
- ١٥ — محمد زيان عمر ، البحث العلمى ، مناهجه وتقنياته ، الطبعة الثانية جده ، دار الشروق ، ١٩٧٥ .
- ١٦ — محمد دلعت عيسى ، البحث الاجتماعى ، مبادئه ومناهجه ، الطبعة الثالثة القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٢ .
- ١٧ — محمد فتحى الشنيطى ، المنطقة ومناهج البحث ، الطبعة الاولى ، بيروت ، دار الطلبة العرب ، ١٩٦٩ .
- ١٨ — مصطفى الخشاب ، علم الاجتماع ومدارسه ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
- ١٩ — محمد الجوهري وآخرون ، دراسة علم الاجتماع ، دار المعارف ١٩٧٩ .
- ٢٠ — محمد مرتضى الزبيدى ، تاج العروس من جواهر القاموس ، المجلد الاول ، ماد ، جرب .
- ٢١ — محمد على الفاروقى الشهانوى ، كشف مصطلحات الفنون ، تحقيق لطفى عبد البديع ، فصل الباء الموحدة : جرب .
- ٢٢ — محمد عماد الدين اسماعيل ، المنهج العلمى وتفسير السلوى ، القاهرة مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٢ .
- ٢٣ — يوسف مراد حمدالله سلطان ، قاموس الالفاظ الفلسفية والعلمية ، فى كلود برنار ، مدخل الى الطب التجريبي ، ترجمة من الفرنسية يوسف مراد وحمدالله سلطان ، القاهرة ، ادارة الترجمة وزارة المعارف العمومية ، ١٩٤٤ .
- ٢٤ — ستيوارت ف — تشاين ، « العمل الميدانى والبحث الاجتماعى » ونيويورك ، ١٩٢٠ .
- ٢٥ — هافان ، ميشيل ف الاجتماع ، ١٩٧١ .
- ٢٦ — ميرتون روبرت ك . « العثور على المشكلة — فى علم الاجتماع فى علم الاجتماع اليوم ، اعداد روبرت ل . برتون ، ليونارد ديردم ، ليونارد كرتيل ، نيويورك ، ١٩٥٩ .

المراجع الأجنبية

1. Abell, peter, Model Building in Sociology, London : Weidenfeld Nicholson, 1971.
2. Brown, Robert Explanation in Social Science Chicago : Aldine, 1983.
3. Braithwaite, R.B. (Models in the Empirical Science) in Reading in the philosophy of Science, ed, by Baruch A. Brody. Englewood Cliffs, N.Y.I. prentice Hall, 1970.
4. Berelson, Bernard, Content Analysis in communication Research. Glencoe, 111, Free Press. 1958.
5. BACK STROM, C. Hoctlursh, G.D., (eds) Survey Research.
6. Bingham W.V.D. and Moore, B.V. :How to interview & New York i 1959.
7. ChAVANA CHMIAS, DAVID NACHMIAS, Research Methods in the Social Sciences, First published in the United King dom, Edward Arnold, 1982.
8. Dubin, Robert, Theory Building, New York, Free press, 1969.
9. Edwards Hilenl. Experimental Design in psychological. Research. Reeviewed New York : HoltRinehart and winston, 1960.
10. C.L. Fry : the technique of Social investigation, New York. 1934
11. Goode, William. J., and Hult Paul K. Methods in Social, Research New York : Mc. Graw. Mill, 1952.
12. Glazer, Myron, The Research Adventure, New York, Free press, 1969
13. George A. Lundberg, Foundations of Sociology, New York, David Mekay. Co., 1964.
14. Graham, George. J. Methologica, Foundations for political Ana- lisis waltham, Massi xeroxcollege publishing. 1071.
15. Hill way, Tyrus. Introduction to Research Houghton Mifflin. Co. 1966.

- 16) Hannan Michael T. Aggregation and Disaggregation in Sociology
Lexington. Mass : Lexington Books, 1971.
- 17) Isaak, Alan C. Scope and Methods of political Science. Home
wood, 111. ; Dorsey 1969.
- 18) Kemeny, John G.H. Philosopher looks at Science, Princeton
N. Y. : D. Van Nostrand, 1959.
- 19) Madge, John. The origins of Scientific Sociology. New York :
Free Press, 1962.
- 20) MacLain, Carvin, and Erwin M. Segal. The game of Science.
Belmont, Calif. Brooks Cole 1969.
- 21) Mill, J. S., A. System of logic, London, Longmans Green, 1941.
- 22) Minneapolis, North western University press, 1971.
- 23) Mehan, Eugene, The Theory and Method of political Analysis.
Home wood, 111., Dorsey, 1965
- 24) Polanyi, Michael, Personal knowledge : Towards a critical
Home wood, 111, i Dorsey 1965.
- 25) Polanyi, Michael, Personal knowledge : Towards a post-Critical
philosophy, New York : Harper Torch Books, 1964.
- 26) Popper Karl. R. Conjectures and Refutations : The Growth of
Scientific Knowledge. New York : Harper & Row. 1963.
- 27) Kemeny, John G.A. Philosopher looks at Science, Princeton,
N. Y. : D. Van Nostrand, 1959.
- 28) John. Madge. The Tools of Social Science, London Longmans
and. Co., 1965.